

معالم من هج
الشيخ أحمد شاكر

في نفقداكديت

مكة

كره قلعجان

تألف
مولى البراهيلى

مكتبة السنة

عَالِمُ الْمَنَافِعِ
السَّيِّدُ الْإِسْلَامِيِّ
مَوْلَى الْإِسْلَامِ
فِي نَفْتِ الْحَدِيثِ

تأليف
مولى البراهيبي

مكتبة السنة

الطبعة الأولى لمكتبة السنة بالقاهرة

١٤٣٤ هـ - ٢٠١٣ م

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

لا يجوز طباعة الكتاب ولا نشره
ولا إعادة طباعته ولا تصويره
ولا جزء منه إلا بإذن خطي
من المؤلف

رقم الإيداع: ٢٠١٣/٩٣١٧

التراقيم الدولي: 978-977-285-185-0

ALSUNNA LIBRARY
Publishers



مكتبة السنة
الدار السلفية لنشر العلم

81 Al-Bostan St., Abdeen Square - Cairo - EGYPT
Tel.: 23900318 Fax : 23913532 Tlx : 21719 TLTHRB
E-mail: sounna_bookshop@hotmail.com

٨١ ش البستان - ناحية ش الجمهورية - ميدان عابدين - القاهرة
تلفون: ٢٣٩١٣٥٣٢، فاكس: ٢٣٩٠٠٢١٨، تليكس: ٢١٧١٩ TLTHRB

دار تراثية للنشر والتوزيع والطباعة والبحث العلمي وتصدير واستيراد الكتب

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة الكتاب

«إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ ، نَحْمَدُهُ وَنُسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا ، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ .

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُونُوا إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾^(١) .

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَجِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾^(٢) .

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٥﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾^(٣) .

أما بعد ، فإن أصدق الحديث كتاب الله ، وأحسن الهدى هدى محمد - صلى الله عليه وسلم - وشر الأمور محدثاتها ، وكل محدثة بدعة ،

(١) آل عمران ١٠٢ .

(٢) النساء ١ .

(٣) الأحزاب ٧٠-٧١ .

وكل بدعة ضلالة ، وكل ضلالة في النار»^(١) .

كما هو معلوم فإن شرف العلم من شرف المعلوم ، وإن علم الحديث من أشرف العلوم بعد كتاب الله عز وجل .

فقد أنزل الله تعالى القرآن على نبيه صلى الله عليه وسلم ، وأمره بالبلاغ ، فقال تعالى : ﴿يَأْتِيهَا الرُّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾^(٢) .

كما أمره بالتبيين ، فقال تعالى : ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾^(٣) .

فقام النبي - صلى الله عليه وسلم - بما أمره به ربه سبحانه وتعالى على التمام والكمال ، وأقام الله شرعه الذي ارتضاه لخلقه .

قال تعالى : ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾^(٤) .

وشرع الله قائم على قائمين هما القرآن والسنة ، وكلاهما وحى من عند الله تعالى ، يقول الله : ﴿وَمَا يَطُّقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۗ إِنَّ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾^(٥) .

(١) هذه المقدمة تُسمى خطبة الحاجة ، وكان النبي - صلى الله عليه وسلم - يعلمها أصحابه ، وكان السلف الصالح يقدمونها بين يدي دروسهم وخطبهم وكتبهم ومختلف شؤونهم وقد جمع طرقها الشيخ ناصر الدين الألباني في كتاب «خطبة الحاجة التي كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمها أصحابه» .

(٢) المائدة ٦٧ .

(٣) النحل ٤٤ .

(٤) المائدة ٣ .

(٥) النجم ٣ ، ٤ .

ويقول تعالى : ﴿وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا﴾^(١) .

يقول الإمام الشافعي : « فذكر الله الكتاب وهو القرآن ، وذكر الحكمة فسمعتُ مَنْ أَرْضَى مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْقُرْآنِ ، يَقُولُ : الْحِكْمَةُ سُنَّةُ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ... لِأَنَّ الْقُرْآنَ ذُكِرَ وَأَتْبَعَتْهُ الْحِكْمَةُ ، وَذَكَرَ اللَّهُ مَنَّهُ عَلَى خَلْقِهِ بِتَعْلِيمِهِمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ ، فَلَمْ يَجُزْ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - أَنْ يُقَالَ الْحِكْمَةُ هَا هُنَا إِلَّا سُنَّةُ رَسُولِ اللَّهِ .

وذلك أنها مقرونة مع كتاب الله ، وأن الله افترض طاعة رسوله ، وحثَّ على الناس اتباع أمره ، فلا يجوز أن يقال لقول : فرض ، إلا لكتاب الله ، ثم سنة رسوله »^(٢)

وقد ذكر الخطيب البغدادي بأسانيده عن الحسن ، في قوله تعالى : ﴿وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ﴾^(٣) قال : الكتاب : القرآن ، والحكمة : السنة .

وكذلك عن قتادة ، في قوله تعالى : ﴿وَأَذْكُرَنَّ مَا يَتْلَى فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ﴾^(٤) قال : القرآن والسنة^(٥) .

يقول ابن ناصر الدين الدمشقي : « فالسنن النبوية هي وحى من الله

(١) النساء ١١٣ .

(٢) الرسالة للشافعي ص ٧٣ .

(٣) البقرة ١٢٩ .

(٤) الأحزاب ٣٤ .

(٥) انظر « الفقيه والمتفقه » ١ / ٢٥٩ - ٢٦٠ .

تعالى أيضاً ، وعليها مدار الأحكام ، وفيها معرفة أصول التوحيد ، وذكر صفات رب العالمين ، وتنزيهه عن مقالات الملحدين ، وفيها صفة الجنان وما أعد الله فيها للأبرار ، ووصف النار وما هيأ الله فيها للفقار ، وما خلق الله تعالى في السماوات والأرض من بديع المصنوعات وعظيم الآيات واختلاف أجناس المخلوقات من الملائكة والجن والإنس وسائر البريات ، وفيها أنباء الأنبياء وكرامات الأولياء ، وقصص الأمم القدماء ، وبيان مغازي رسول الله صلى الله عليه وسلم وسراياه ، وبعوثة وكتبه ، وأحكامه وأقضيته ، ومواعظه ووصاياه ، ومعجزاته وأيامه وصفاته ، وأخلاقه وآدابه وأمواله إلى خبر مماته ، وذكر أولاده وأزواجه وأصحابه وأصحابه ونشر فضائلهم ومناقبهم وأقاويلهم في الشريعة ، وفيها تفسير القرآن العظيم وبيان لأكثر الآيات المجملة فيه ، وبها عرف الحلال من الحرام ، والهدى من الضلال ، وما يحبه الله ويرضاه ويقرب إليه ويبعد عنه ، غير ما فيها من الفوائد الظاهرة والخفية ، والمعاني الشريفة التي لا توجد إلا فيها ، وكيف لا ؟ وهي كلام أفصح الخلق ، وحبیب الحق ، ومن أعطى جوامع الكلم ، وخُصَّ ببدائع الحكم»^(١) .

فما الإسلام إلا كتاب منزل من عند الله ، ونبي مرسل من الله تعالى ، وقد أمرنا الله بطاعة نبيه ، وجعل طاعته من طاعة الله تعالى ، فقال : ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ وَمَنْ تَوَلَّى فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِظًا﴾^(٢) . وقال تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ

(١) افتتاح الفاروق لصحيح البخاري نقلاً عن المعجم المفهرس للحويني ١٠/١ .

(٢) النساء ٨٠ .

مِنْكُمْ فَإِن نُنَزَّعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ
الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴿١﴾

قال ميمون بن مهران : «الرد إلى الله : الرد إلى كتابه ، والرد إلى
رسوله - صلى الله عليه وسلم - إن كان حيًّا ، فإن قبضه الله إليه فالرد
إلى السنَّة» (٢) .

وقال تعالى : ﴿وَمَا ءَأَنتُمْ أَرْسُولٌ فُحِّدُوهُ وَمَا نَهَكُمُ عَنْهُ فَأَنهَوْا وَأَتَقُوا اللَّهَ
إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ (٣) - فالنبي صلى الله عليه وسلم كما بين كتاب الله
تعالى ، فإنه شرع تشريعات مستقلة بسنته صلى الله عليه وسلم .

فعن المقدم بن معدى كَرَبَ - رضى الله عنه - أن النبي - صلى الله
عليه وسلم - قال : ألا إني أوتيت الكتاب ، ومثله معه ، ألا يوشك رجل
شبعان على أريكته (٤) يقول : عليكم بهذا القرآن ، فما وجدتم فيه من
حلال فأحلوه ، وما وجدتم فيه من حرام فحرموه ، ألا لا يحل لكم لحم
الحمار الأهلى ، ولا كل ذى ناب من السبع (٥) ، ولا لُقْطَة (٦) معاهد (٧)
إلا أن يستغنى عنها صاحبها ، ومن نزل بقوم فعليهم أن يقروه (٨) ،

(١) النساء ٥٩ .

(٢) تفسير الطبرى ١٨٦/٧ .

(٣) الحشر ٧ .

(٤) الأريكة : هى ما يتكى عليه .

(٥) السبع : المفترس من الحيوان .

(٦) اللقطة : هى ما يعثر عليه الإنسان من غير قصد .

(٧) المعاهد : من له عهد مع المسلمين .

(٨) أن يقروه : أن يضيفوه .

فإن لم يقروه فله أن يعقبهم^(١) بمثل قراه^(٢) .

وفى حديث أبي هريرة رضى الله عنه أن النبى - صلى الله عليه وسلم - قال : « تركت فيكم شيئين لن تضلوا بعدهما : كتاب الله وستى ، ولن يتفرقا حتى يردا على الحوض »^(٣)

وقد اتفق السلف على أن سنة النبى - صلى الله عليه وسلم - يجب اتباعها مطلقاً ، لا فرق فى ذلك بين السنة الموافقة ، أو المبيّنة للكتاب ، وبين السنة الزائدة على ما فى الكتاب .

وقد تكفل الله تعالى بحفظ دينه - القرآن والسنة - فقال تعالى : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾^(٤) .

بينما ترك لأصحاب الشرائع السابقة حفظها ، فقال : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا وَالرَّبَّانِيُّونَ وَالْأَحْبَارُ بِمَا اسْتُحْفِظُوا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ وَكَانُوا عَلَيْهِ شُهَدَاءً ﴾^(٥) .

فحفظ الله كتابه وسنة نبيه - صلى الله عليه وسلم - فإن من جملة حفظ الذّكر ، حفظ معناه : وهى الأحاديث النبوية الدالة على توضيح مبانيه ، كما قال تعالى : ﴿ لَتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَنْفَكُرُونَ ﴾^(٦) .

(١) يعقبهم : يطالبهم .

(٢) صحيح سنن أبى داود ح ٤٦٠٤ .

(٣) الحاكم فى المستدرک وهو فى صحيح الجامع ح ٢٩٣٧ .

(٤) الحجر ٩ .

(٥) المائدة ٤٤ .

(٦) النحل ٤٤ .

فأقام الله من عباده من يحفظ سنة نبيه - صلى الله عليه وسلم - وينقيها من كل دخيل عليها ، ويبلغها لمن يقوم بها من بعده .

وفى حديث ابن مسعود رضى الله عنه قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : « نَصَّرَ اللَّهُ امْرَأً سَمِعَ مِنْ شَيْئًا فَبَلَّغَهُ كَمَا سَمِعَ ، فَرُبَّ مُبَلِّغٍ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ »^(١) .

فقام الصحابة - رضى الله عنهم - بالأمر على وجهه ، ومن بعدهم التابعون وتابعو التابعين ، ومع اتساع الدولة الإسلامية وتفرق الحفاظ فى الأمصار ، وظهور أصول البدع ، كالخوارج والقدرية والمرجئة والمعتزلة ، وبدأ بعضهم يكذب فى حديث النبى - صلى الله عليه وسلم - ويُدخل فيه ما ليس منه ، انتصارًا لبدعته وهواه .

والكذب ليس له قوائم ، فهو ينهار من داخله قبل أن يُهدم بنقد النقاد ، يقول القاسم بن محمد : « إن شاء الله تعالى أعاننا على الكذابين بالنسيان ، فإنهم يخلطون ويناقضون ويظهر عليهم بسبب النسيان ما يحمل على تأمل أحوالهم حتى يتبين أمرهم ، فهذا معنى إعانة الله عليهم بالنسيان »^(٢) .

فقام رجال ، من أذكىء الخلق ، ومن أشدهم ورعًا وتقوى ، يدافعون عن حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ويضعون القواعد الصارمة لقبول الروايات وردّها .

يقول ابن سيرين : « لم يكونوا يسألون عن الإسناد ، فلما وقعت

(١) صحيح سنن الترمذى ح ٢٦٥٧ .

(٢) توضيح الأفكار لمعانى تنقيح الأنظار . محمد بن إسماعيل الصنعانى ٥٩/٢ .

الفتنة ، قالوا سمّوا لنا رجالکم ، فيُنظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم ، وينظر إلى أهل البدع ، فلا يؤخذ حديثهم^(١) .

ويقول ابن المبارك : « الإسناد من الدين ، لولا الإسناد لقال من شاء ما شاء »^(٢) وكما قيل : فإن آفة الأخبار في رواتها .

وهذا التثبت في سماع الأخبار ونقلها ، هو منهج قرآني ، قال تعالى : ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكَ فَاسِقُ بَنِي قَاتِئِنَّا أَنْ نُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَنَّمَ فَنُصِِحُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَدِيمِينَ﴾^(٣)

وقام بهذا التثبت جهابذة الرجال ، كما قيل لعبد الله بن المبارك : «هذه الأحاديث الموضوعة ؟ قال : يعيش لها الجهابذة»^(٤)

واستمر هذا النَّقْس الزكي يسرى في هذه الأمة من جيل إلى جيل ، ونشأت علوم خادمة لهذا الأمر ، علوم لم تعرف لها البشرية نظيراً من قبل : كعلوم الإسناد ، والرجال ، والجرح والتعديل .

وُجمعت كل أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم في المسانيد والمصنفات والجوامع والمعاجم وغيرها .

وانتهت هذه المرحلة بتدوين كل ما وصل لهؤلاء الأفاضل من حديث النبي صلى الله عليه وسلم ، ثم بدأت مرحلة أخرى ، وهي مرحلة التصفية لأحاديث النبي صلى الله عليه وسلم من الدخيل عليها ، وأفردت

(١) مقدمة صحيح مسلم ١٥/١ .

(٢) مقدمة صحيح مسلم ١٦/١ .

(٣) الحجرات ٦ .

(٤) شرح نخبة الفكر للقاري ص ٤٤٦ .

كتب للصحيح فقط ، وأجلها وأعظمها صحيحا البخارى ومسلم .

مع وضع العلماء شروطاً صارمة لقبول الروايات وردّها ، خاصة أن الكثير من كتب الحديث والتفسير والسير ، لم يشترط أصحابها فيها صحة الروايات ، بل جمعوا كل ما وصل إليهم من مرويات ، وكما هو متعارف عليه عند علماء هذا الفن : أن من أسند فقد أحال ، أى أحالك للنظر فى السند ، لتعلم درجته من الصحة أو عدمها .

وهذا النقد للمرويات ، حسب القواعد العلمية ، أخذ ينتقل من قرن إلى قرن ، ويتبع العلماء المحدثون بعضهم بعضاً ، وهذا لا يقلل من شأنهم بحال ، حتى أن البخارى ومسلماً ، على جلاله قدرهما وسمو منزلتهما ، بإجماع أهل الحديث ، تعرض لهما النقاد الكبار ، كما فعل الدارقطنى وغيره .

وقد انقسم النقاد إلى مدارس متعددة ، فمنهم المتشدد فى النقد : كيحيى ابن سعيد القطان ، ويحيى بن معين ، وأبى حاتم الرازى ، والنسائى .
ومنهم المعتدل : كأحمد بن حنبل ، والبخارى ، ومسلم ، والدارقطنى ، وابن عدى .

ومنهم المتساهل : كالترمذى ، والحاكم ، وابن حبان ، والعجلى .
ولم يتوقف النظر فى حديث النبى صلى الله عليه وسلم ، فالإمام السيوطى ، وهو من علماء القرن العاشر يسمّى كتابه فى مصطلح الحديث «تدريب الراوى» لمن يأتى من بعده ويشتغل بحديث النبى - صلى الله عليه وسلم - فلم يخلو قرن من القرون من علماء الحديث ، ونقاده .

والشيخ أحمد شاكر - يرحمه الله - من هذا الركب الجميل ، عمل

بحديث النبي - صلى الله عليه وسلم - رواية ودراية ، وذلك بشهادة معاصريه ولاحقيه من علماء الحديث ، بلغ في هذا الشأن مبلغًا كبيرًا ، لم يُجاره فيه أحدٌ من معاصريه .

وقد حَقَّقَ وعلَّقَ على الكثير من كتب الأحاديث ، وعلى الأخصّ مسند الإمام أحمد ، الذي استفرغ فيه جهده ، فعمل فيه ما يقرب من ربع قرن . والشيخ - يرحمه الله - يميل إلى مدرسة النقاد المتساهلين - في الغالب - في قبول ورد الرواة والحكم على الأحاديث .

وهذا لا يقلل على الإطلاق من مكانة الشيخ ونبوغه في هذا المضمار ، فما من أحدٍ إلا وهو مُتَعَقِّبٌ لمن سبقه ومتعقِّبٌ ممن لحقه .

والأمر كما قال الإمام الذهبي : « وما زال العلماء قديمًا وحديثًا يرد بعضهم على بعض في البحث ، وفي التواليف ، وبمثل ذلك يتفقه العالم ، وتبرهن له المشكلات »^(١) .

(١) سير الأعلام ١٢/٥٠٠ .

بینی و بین الحديث :

فی المرحلة الجامعية دفع إليّ أحد الأخوة كتابًا عن الصلاة ، عنوانه « صفة صلاة النبي صلى الله عليه وسلم من التكبير إلى التسليم ، كأنك تراها » للشيخ ناصر الدين الألباني ، يرحمه الله ، ولعله وجد عندي بعض الأخطاء في صلاتي ، فأحب بأدب وتواضع من باب النصيحة ، أن أعرف هذه الأخطاء .

أخذت الكتاب وعكفت على قراءته ، وكنت بطبعي محبًا للقراءة شغوفًا بها ، أقرأ كل ما يقع تحت يدي ، وبالأخص كتب الأدب ، بأشكاله المتعددة ، ودواوين الشعر قديمها وحديثها ، وبعض الكتب الدينية غير التخصصية .

وكان عمدتي في أية مسألة أريد أن أعرفها ، هو نظرتي المتعجلة في كتاب « فقه السنة » للشيخ سيد سابق ، يرحمه الله .

فلما طالعت الكتاب ، في الحقيقة بهرني أيما إبهار ، وهو يصف صلاة النبي - صلى الله عليه وسلم - مستدلًا على كل حركة وكل كلمة بنص من أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا يكتفي بإيراد الحديث وتخريجه من مصادره كطريقة كتاب « فقه السنة » ، بل يجمع الروايات ويقوم بنقدها وتمييز صحيحها من ضعيفها ، فيستدل بالصحيح ويطرح الضعيف .

أعدت الكتاب للأخ شاکرًا له معروفه ، سائلًا عن الشيخ الألباني ، وهل له كتب أخرى ، فذكر لي أسماء كتب كثيرة .

فبدأت ألاحظ كتب الشيخ عند باعة الكتب ، واقتنيت بعضها مثل : « أحكام الجنائز » ، « الأجوبة النافعة عن أسئلة لجنة مسجد الجامعة » « حجاب المرأة المسلمة » « التوسل أنواعه وأحكامه »

تمكن الشيخ من قلبى وعقلى ، طريقته فى الكتابة ، أسلوبه ، قوة

ردوده على خصومه ، وازداد الأمر بعد أن علمت مكانة الشيخ عند علماء السنة والحديث ، وعند طلاب العلم الشرعى على العموم .

صار علم الحديث هو أقرب العلوم إلىّ ، وتمنيت أن أمشى فى ركب علماء الحديث ولو بأقل القليل .

وفى أثناء سنوات طلب العلم الشرعى اشتهرت بين أقرانى بشديد محبتي للشيخ الألبانى ، وكنت أنبرى لكل من يهاجم الشيخ أو ينتقص من قدره ، وكان معنا فى سنوات الدراسة طالب علم من الأردن ، وكان يتعجب من شدة حبي للشيخ ، ووعدنى عند سفره للأردن بأنه سيكلم الشيخ عنى .

وقد أهدى لى هذا الأخ بعض أجزاء من السلسلة الصحيحة .

مسجد الرحمة بالهرم :

كان هذا المسجد بمثابة جامعة مفتوحة لكل العلوم الشرعية ، يأتى إليه أكابر العلماء على الساحة سواء فى المحاضرات أو الخطب أو الأسابيع الدعوية .

وفيه رأيت الشيخ أبا إسحاق الحوينى أول مرة ، ووجدت فيه من رائحة الشيخ الألبانى ، حبه للحديث ، براعته فيه ، مع أسلوب أسر فى الخطابة أو الدرس ، متانة علمية ، ودفقات شعورية متتالية كموج البحر .

وكان الشيخ الحوينى من محبى الشيخ الألبانى ومريديه ، لا يُخفى هو ذلك ، ويظهر فى أثناء كلامه حتى وإن لم يقصد .

فصار جبل المودة مشدوداً بينى وبين الشيخ الألبانى مروراً بجسر الشيخ الحوينى .

وتمنيت أن أسافر للشيخ الألبانى لأتلقى العلم بين يديه ، ولكن ما كل ما يتمناه المرء يدركه ، فكنت أعكف على كتب الشيخ وشرايطه ، أجمع منها كل ما يقع تحت يدي سواء بالشراء أو الاستعارة .

ورحل الشيخ إلى ربه ...

وكنّا نحضر محاضرة للحويني في حلوان في « شرح صحيح مسلم » ،
فترجم للألباني ، بكى وأبكاني ، وهو يصف رحلته الأولى إلى الشيخ .
والشيخ الحويني ، ما من مرة سمعته يذكر الشيخ الألباني إلا محباً
موقراً وإن خالفه في بعض المسائل - كما هي سنة العلماء قديماً وحديثاً -
مستشعراً ومُشعراً فضل الشيخ عليه بعد الله سبحانه وتعالى .

مرت الأعوام ...

وجاءت مرحلة الماجستير ، وهبّت أن أقدم دراسة حول الشيخ الألباني ،
بالإضافة إلى أن بعض طلبة العلم أخبرني أنه قدّمت دراسات عن الشيخ .
وكنت أثناء مطالعاتي في كتب الحديث لعلمائنا المعاصرين ، وقفتُ
على بعض ملاحظات حول منهج الشيخ « أبي الأشبال » أحمد شاکر -
يرحمه الله- وأنه من المتساهلين في نقده للحديث ، وممن ذكر ذلك :
الشيخ الألباني ، والشيخ ابن باز ، والشيخ الحويني ، والشيخ شعيب
الأرناؤوط ، والشيخ مصطفى العدوي ، وآخرون .

وقد أشرت إلى بعض هذا في ثنايا الكتاب ، ومما لم أذكره ، ما قاله
الحويني في غوث المكدود : « ... والشيخ أبو الأشبال ، رحمه الله
تعالى - على فضله وعلمه كثير التسامح في هذا الباب ...

فتراه يأتي على الراوي الذي لا يشك حديثي في ضعفه ، فيقول : « هو
ثقة ، ولا حجة لمن تكلم فيه » مثل : علي بن زيد بن جدعان ، وزيد
العمي ، والحجاج بن أرطاة ، وابن لهيعة ، وإبراهيم بن محمد بن أبي
يحيى ، والإفريقي ، ومحمد بن حميد الرازي ، وغيرهم كثير»^(١) .

(١) غوث المكدود (١/٨٩) .

مع الإقرار بعلو كعب الشيخ شاکر فی علم الحديث رواية ودراية ، فاستخرت الله تعالى وعزمت على تقديم دراسة حول منهج الشيخ أحمد شاکر فی نقد الحديث ، وإلى أى مدرسة من مدارس نقاد الحديث ينتمى الشيخ .

لا يشكر الله من لا يشكر الناس :

فی أثناء عملى فی الرسالة ، دفع إلى أحد الإخوة الكرام - لَمَّا عَلِمَ بِأَن بَحْثِي حَوْلَ الشَّيْخِ أَحْمَدَ شَاكِرٍ - وِرَقَاتٍ مَّصُورَةٌ بِعَنْوَانِ « وُقُفَاتٌ مَعَ أَهْمِ القَوَاعِدِ الَّتِي سَارَ عَلَيْهَا الشَّيْخُ أَحْمَدُ شَاكِرٌ فِي تَحْقِيقِهِ لِمَسْنَدِ الإِمَامِ أَحْمَدَ ابْنِ حَنْبَلٍ » لِلدُّكْتُورِ : نِهَادِ عَبْدِ الحَلِيمِ عَيْدٍ ، تَقَعُ فِي حَوَالِي تِسْعِينَ وِرْقَةً ، وَقَدْ اسْتَفَدْتُ مِنَ البَحْثِ مِنْ نَاحِيَتَيْنِ ، مِنْ نَاحِيَةِ مَعْنَوِيَّةٍ ، وَهِيَ أَنِّي أُسِيرُ عَلَى المَنْهَجِ العِلْمِيِّ فِي بَحْثِي ، وَالنَّاحِيَةِ الثَّانِيَّةِ : اسْتِفَادَتِي مِنْ طَرِيقَةِ الدُّكْتُورِ فِي البَحْثِ العِلْمِيِّ .

كما أنى استفدت كثيراً من تحقيقات الشيخ الألبانى فى كتبه المتعددة ، ومن الشيخ شعيب الأرنؤوط ومعاونه فى تحقيقهم لمسند الإمام أحمد .

النقص والتقصير من سمات البشر :

لذا فما من عمل بشرى يخلو من السهو والخطأ ، لذا أرجو ممن يطلع عليه ، أن يمدنى بالنصيحة والتصحيح .

والله أسأل أن يتقبل منا ، إنه ولى ذلك والقادر عليه .

ذلك وما كان من صواب فهو من فضل الله على ، وإن كانت الأخرى فمئى ومن الشيطان ، والله ورسوله بريئان منه .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

كتبه

متولى البراجيلى

جمادى الأولى ١٤٣٤هـ

إبريل ٢٠١٣م

مقدمة الرسالة

الحمد لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه ، كما يحب ربنا ويرضى ،
أحمده سبحانه وأشكره على آلائه ونعمه التي لا تحصى .

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، الرحمن الرحيم ، عالم
السر والنجوى وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، وخاتم رسله المبعوث
بالحق والهدى ، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً .

أما بعد : إن أشرف العلوم وأجلها ، هي علوم القرآن والسنة ، وما من
إنسان يسعى لتحصيلها ، وإن لم تخلص النية في طلبها ابتداءً ، إلا إنه
عندما يعاين ثمرتها ، فإنها تجره جراً إلى أن يجعل نيته خالصة لله تعالى .

يقول مجاهد : طلبنا هذا العلم وما لنا فيه كبير نيّة ، ثم رزق الله بعد
فيه النية^(١) وقال يحيى بن يمان : سمعت سفيان منذ أربعين سنة ، قال :
ما كان طلب الحديث أفضل منه اليوم ، قالوا لسفيان : إنهم يطلبونه بغير
نية ، قال : طلبهم إياه نية^(٢) .

وعلم الحديث من أشرف العلوم بعد كتاب الله عز وجل ، ولقد هتأ
الله تعالى لهذا العلم أئمة أعلاماً ، وهداة كراماً ، نضّر الله وجوهم
بالبلاغ عن نبيه صلى الله عليه وسلم والذب عن سنته ، والحفظ لدينه ،
فبدلوا أوقاتهم وأتعبوا أجسادهم ، وسهروا ليلهم ، وواصلوا نهارهم في
حفظ حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم .

(١) سنن الدارمي : باب من طلب العلم بغير نية فرده العلم إلى النية ح ٣٥٩ .

(٢) سنن الدارمي : ح ٣٥٨ .

فإنَّ الله تعالى أرسل رسوله إلى الناس ليبلِّغهم دينهم ، وقد بلِّغ النبي صلى الله عليه وسلم هذا الدين كاملاً غير منقوص ، وبَيَّنه للناس بقوله وفعله وتقريره ، وما ترك الناس إلا وهم على المحجة البيضاء .

ثم قام بالدين من بعده - صلى الله عليه وسلم - صحابته الأفاضل ، وهم أئمة الأمة قلوباً ، وأعمقها علماً ، وأقلها تكلفاً ، وأحسنها بياناً ، وأصدقها إيماناً .

كما قال النبي صلى الله عليه وسلم في حديث ابن مسعود رضى الله عنه « خير الناس قرني ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم ، ثم يجيء أقوام تسبق شهادة أحدهم يمينه ، ويمينه شهادته »^(١) .

فروى الصحابة للتابعين ما تلقوا من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وجرى التابعون على هذا المنهج القويم ، وكذلك تابعو التابعين ، لا تعصب للرجال ، دائماً يدورون مع الدليل حيثما دار ، والدليل عندهم مقدم على قول كل أحد .

ثم قدر الله تعالى أن تظهر الفرق المبتدعة ، وأصولها أربع فرق : الخوارج ، الشيعة ، القدرية ، المرجئة .

وبدأ الكذب في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وتصارعت الأهواء والنزعات .

لكنَّ الله تعالى قيَّض العلماء الربانيين الذين حفظوا هذا الدين ، وبدأ

(١) أخرجه البخارى : كتاب الشهادات/ باب لا يشهد على شهادة جور إذا أشهد ح ٢٦٥٢ . ومسلم : كتاب فضائل الصحابة رضى الله تعالى عنهم/ باب فضل الصحابة ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ح ٢٥٣٣ .

الاهتمام والعناية بالرواة ، فعن ابن سيرين قال : لم يكونوا يسألون عن الإسناد ، فلما وقعت الفتنة ، قالوا : سمّوا لنا رجالكم ، فيُنظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم ، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم^(١) .

روى الإمام مسلم في مقدمة الصحيح بسنده عن مجاهد قال : جاء بُشير العدوى إلى ابن عباس ، فجعل يحدث ، ويقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فجعل ابن عباس لا يأذن لحديثه ، ولا ينظر إليه ، فقال يا ابن عباس ، مالي لا أراك تسمع لحديثي ، أحدثك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا تسمع ، فقال ابن عباس : إنّنا كنا مرة إذا سمعنا رجلاً يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ابتدرته أبصارنا ، وأصغينا إليه بأذاننا ، فلما ركب الناس الصعب والذلول ، لم نأخذ من الناس إلا ما نعرف^(٢) .

وكذلك كان يفعل التابعون ، يقول أبو العالية : كنا نسمع الحديث عن الصحابة فلا نرضى حتى نركب إليهم فنسمعه منهم^(٣) .

وروى الدارمي بسنده عن بسر بن عبيد الله قال : إن كنت لأركب إلى المصر من الأمصار في الحديث الواحد^(٤) .

ويقول ابن المبارك : بينا وبين القوم القوائم - يعني الإسناد -^(٥) .
ويقول أيضًا : لولا الإسناد لقال كل من شاء ما شاء .

(١) مقدمة صحيح مسلم ١٥/١ باب في أن الإسناد من الدين .

(٢) مقدمة صحيح مسلم ١٣/١ .

(٣) فتح الباري ١٩٢/١ .

(٤) سنن الدارمي ١٤٠/١ .

(٥) مقدمة صحيح مسلم ٨٨/١ .

وقال يحيى بن سعيد : الإسناد من الدين . ويقول شعبة : إنما يعلم صحة الحديث بصحة الإسناد .

وقال الأوزاعي : ما ذهب العلم إلا ذهاب الإسناد^(١) .

وذكر الخطيب البغدادي بسنده عن أبي بكر محمد بن أحمد يقول : «بلغني أن الله خصَّ هذه الأمة بثلاثة أشياء ، لم يعطها من قبلها : الإسناد والأنساب والإعراب .

ونقل أيضًا عن محمد بن حاتم بن المظفر ، يقول : إن الله أكرم هذه الأمة وشرفها وفضلها بالإسناد وليس لأحد من الأمم كلها ، قديمهم وحديثهم إسناد ، وإنما هي صحف في أيديهم ، وقد خلطوا بكتبهم أخبارهم ، وليس عندهم تمييز بين ما نزل من التوراة والإنجيل مما جاءهم به أنبياءهم ، وتمييز ما أحقوه بكتبهم من الأخبار التي أخذوا عن غير الثقات .

وهذه الأمة إنما تنصَّ الحديث من الثقة المعروف في زمانه المشهور بالصدق والأمانة عن مثله حتى تنهاى أخبارهم ، ثم يبحثون أشد البحث حتى يعرفوا الأحفظ فالأحفظ ، والأضبط فالأضبط ، والأطول مجالسة لمن فوقه ممن كان أقل مجالسة ، ثم يكتبون الحديث من عشرين وجهًا وأكثر حتى يهذبوه من الغلط والزلل ، ويضبطوا حروفه ويعدّوه عدًّا ، فهذا من أعظم نعم الله تعالى على هذه الأمة»^(٢) .

ولذا كثرت رحلات التابعين ، ومن قبلهم الصحابة ، من بلد إلى بلد

(١) انظر التمهيد لابن عبد البر ١/٥٧-٥٨ .

(٢) شرف أصحاب الحديث للخطيب البغدادي ص ٤٠ .

ليسمعوا الأحاديث الثابتة من الرواة الثقات ، فسافر جابر بن عبد الله إلى الشام ، وأبو أيوب إلى مصر ليعلموا الحديث .

وقد كانوا لا يقلون الحديث من أحد إلا إذا توافرت فيه شروط ، وهى : أن يكون الراوى مسلماً بالغاً عاقلاً سالماً من أسباب الفسق وخوارم المروءة ، متيقظاً غير مغفل ، حافظاً إن حدث من حفظه ، ضابطاً لكتابه إن حدث من كتابه .

وكان السلف لا يحتجون برواية أى راو اختلفت فيه هذه الشروط أو بعضها ، إلى أن دوت أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم فى الدواوين المعروفة المشهورة من الصحاح والسنن والمسانيد والمصنفات والمعاجم . . . وغيرها .

وبعد هذه المرحلة أصبح هم الأمة الحفاظ على ما حوته تلك الدواوين من أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ودراسة ما فيها وروايتها وتداولها بالأسانيد من شيخ إلى شيخ ، ومن جيل إلى جيل إلى يومنا هذا ، والعمل بما فيها .

واستمر نقد الحديث من جيل إلى جيل ، احتياطاً لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وحفظاً للدين ، كما قال تعالى : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴿٩﴾ ﴾^(١) . والذكر يشمل القرآن والسنة .

فمن كل قرن يقبض الله الجهابذة لحفظ حديث النبي صلى الله عليه وسلم والتصدي لمن يحاول أن يقترب منه ، وهو لا يملك أدوات هذا العلم وقوانينه .

(١) سورة الحجر ٩ .

قيل لعبد الله بن المبارك : هذه الأحاديث الموضوعة ؟

فيقول ابن المبارك : يعيش لها الجهادة^(١) .

ويقول عبد الرحمن بن مهدي : خصلتان لا يستقيم فيهما حسن الظن :

الحكم والحديث^(٢) .

فنقد الحديث لم ينته بتدوين حديث النبي صلى الله عليه وسلم ، فهو مستمر في هذه الأمة ، خاصة أنه توجد كتب كثيرة لم يشترط فيها أصحابها الصحة سواءً في الحديث أو التفسير أو التاريخ أو السيرة أو غير ذلك .

ولقد سمى الإمام السيوطي المتوفى أوائل القرن العاشر كتابه « تدريب الراوى » ، أى لمن يأتى بعده ممن يشتغل بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلومها .

فالجرح والتعديل ، ونقد الحديث قائم ومستمر ما بقى هذا الدين .

وخلال نقد الحديث تتبع العلماء المحدثون بعضهم بعضاً ، سواءً من أقرانهم أو ممن يأتى بعدهم ، بضوابط النقد المعروفة عند علماء هذا الفن .

ولم يسلم أحد من المحدثين من التبع لمن يأتى من بعده ، حتى كبار المحدثين ، كالبخارى ومسلم ، اللذين اتفقت الأمة على جلالته قدرهما وعلو شأنهما فى الحديث ، لم يسلما من النقد ، كما فعل الدارقطنى وغيره ، وهذا لا يقلل من شأن هؤلاء الأفاضل على الإطلاق .

واستمراراً لهذا النفس الزكى ، ومحبة لحديث النبي صلى الله عليه وسلم ، ومحاوله السير فى ركب هؤلاء العلماء ، ومحاوله الإسهام - ولو

(١) انظر مقدمة الجرح والتعديل لابن أبى حاتم ص ٢٣ .

(٢) الجرح والتعديل لابن أبى حاتم ٢/٣٥ .

بجهد المقلّ - في خدمة حديث النبي صلى الله عليه وسلم .

اخترت موضوع هذه الرسالة لواحد من أعلام هذا العلم في العصر الحديث ، وهو الشيخ العلامة أحمد شاكر يرحمه الله .

وبعد أن استخرت ربي سبحانه وتعالى ، واستشرت بعض أساتذتي ، اخترت أن يكون موضوع رسالتي في رحلة الماجستير « نقد الحديث عند الشيخ أحمد شاكر » .

أما الخطة التي سرت عليها ، فقد تضمنت - بعد المقدمة - تمهيداً ، وبابين ، وخاتمة ، على النحو التالي :

التمهيد : التعريف بالشيخ أحمد شاكر ، ونقد الحديث وتطوره ، وفيه فصلان :

الفصل الأول : التعريف بالشيخ أحمد شاكر .

الفصل الثاني : نقد الحديث وتطوره .

وفيه أربعة مباحث :

المبحث الأول : ميزان نقد الحديث .

المبحث الثاني : مراحل تطور نقد الحديث .

المبحث الثالث : هل انتهى نقد الحديث بعد هذه القرون ؟

المبحث الرابع : نقاد الحديث بين الجرح والتعديل .

الباب الأول : أسس نقد الحديث وقواعده عند الشيخ أحمد شاكر .

وفيه أربعة فصول :

الفصل الأول : آراء الشيخ أحمد شاكر في المصطلح .

- الفصل الثاني : مصادر الشيخ أحمد شاكر في نقده للحديث .
- الفصل الثالث : موقف الشيخ أحمد شاكر من العمل بالحديث الضعيف .
- الفصل الرابع : حكم الشيخ أحمد شاكر على الرواة .
وفيه ثمانية مباحث :
- المبحث الأول : تصحيح حديث المدلسين مع عدم تصريحهم بالسماع .
- المبحث الثاني : تصحيحه لأحاديث رواة رغم أن الراجح ضعفهم (كعبد الله ابن لهيعة) .
- المبحث الثالث : اعتماد توثيق ابن حبان بمفرده .
- المبحث الرابع : اعتبار سكوت البخارى فى « التاريخ » أو ابن أبى حاتم فى « الجرح والتعديل » عن الراوى توثيقاً له .
- المبحث الخامس : تغليب التعديل على الجرح ، حتى وإن كان المعدّلون قلة ، والجارحون كثرة ، وجرحهم مفسّر .
- المبحث السادس : التوقف فى أحاديث رغم وضوح ضعفها .
- المبحث السابع : موقف الشيخ أحمد شاكر من التابعين ، وتساوله فى الحكم عليهم .
- المبحث الثامن : الحكم على سند كل حديث على حدة مع عدم اعتبار المتابعات والشواهد .
- الباب الثانى : دراسة تطبيقية (نماذج من مسند أحمد) .
وفيه ثمانية فصول :
- الفصل الأول : أحاديث المدلسين .

الفصل الثاني : أحاديث عبد الله بن لهيعة .

الفصل الثالث : أحاديث توثيق ابن حبان بمفرده .

الفصل الرابع : أحاديث عن سكوت البخارى وابن أبى حاتم عن الرواة .

الفصل الخامس : أحاديث عن تقديم التعديل على الجرح .

الفصل السادس : التوقف فى أحاديث ضعيفة .

الفصل السابع : أحاديث التابعين .

الفصل الثامن : عدم اعتبار الشواهد والمتابعات فى نقد الحديث .

الخاتمة : وقد ذكرت فيها أهم النتائج والتوصيات

- والمنهج الذى سلكته فى الرسالة هو قراءة نقدية للأحاديث التى خرَّجها الشيخ أحمد شاكر ، والاستنباط منها لبعض القواعد والأسس التى سار عليها الشيخ فى نقده للأحاديث وفى تصحيحه أو تضعيفه لها ، وتقديم ذلك فى صورة نظرية وتطبيقية ، وإيراد كلام أهل العلم بنصه ما أمكن ، وإن تصرفت فيه أشرت إلى ذلك .

وفى الختام أحمد الله عز وجل على نعمه العظيمة المتوالية ، وأشكره سبحانه على تيسيره وتوفيقه .

ثم أقدم شكرى وتقديرى لأستاذى الفاضل المشرف على الرسالة .

الأستاذ الدكتور : رفعت فوزى عبد المطلب

لمتابعتى فى البحث والصبر على توجيهى الدائم مما كان له أكبر الأثر فى إتمام هذا البحث ، جعل الله ذلك فى ميزان حسناته ، وأثابه خير الجزاء .

وأشکر کل من أسدی إلیّ عوناً أو صنع إلیّ معروفاً ، فجزی الله
الجمیع خیر الجزاء .

والحمد لله رب العالمین



التمهيد : التعريف بالشيخ أحمد شاکر ،

ونقد الحديث وتطوره ،

وفيه فصلان :

الفصل الأول : التعريف بالشيخ أحمد شاکر .

الفصل الثاني : نقد الحديث وتطوره .

وفيه أربعة مباحث :

المبحث الأول : ميزان نقد الحديث .

المبحث الثاني : مراحل تطور نقد الحديث .

المبحث الثالث : هل انتهى نقد الحديث بعد هذه القرون ؟

المبحث الرابع : نقاد الحديث بين الجرح والتعديل .

الفصل الأول

التعريف بالشيخ أحمد شاکر^(١)

قد كان العلامة الشيخ أحمد شاکر - يرحمه الله - عالمًا مُبرِّزًا في علوم كثيرة ، فهو إمام عصره في علم الحديث ، وفقه مجتهد ، ومفسر ركين ، وعالم باللغة ، ورائد في ميدان تحقيق التراث ونشره ، صدع بالحق وصال وجال في الدفاع عن العربية والإسلام ، قاوم الدعوة إلى كتابة اللغة العربية بالحروف اللاتينية ، وقاوم دعاة التغريب المنبهرين بكل ما هو غربي ، ووقف ضد دعاة التبرج والمجون .

هذا الرجل نسيج وحده ، له يدٌ باسطة في علوم الشريعة ، من فقه وأصول وتفسير وحديث وعربية ، اهتم واشتغل بعلم الحديث ، وقت أن كان يسمّى بعلم المفاليس ، لأنه ما كان يدّر رزقًا ، على عكس الفقه الذي كان هو صنعة علماء العصر في زمنه .

يقول الشيخ محمد حامد الفقى - يرحمه الله - « . . . وبعد ، فهذا العمل العظيم^(٢) حقًا ، ليس وليد القراءة العاجلة ، أو أجزاء الفراغ فيما يلذ ويشوق ويسهل ، وإنما هو نتاج الكدح المتواصل ، والتنقيب الشامل ، والتحقيق الدقيق ، والغوص العميق في بطون الكتب وثنايا الأسفار .

وقد أنفق فيه صديقى نحو ربع قرن من الزمان ، لو أنفقه في التأليف أو

(١) استفدت كثيرًا في هذا الفصل من مجموع « جمهرة مقالات العلامة الشيخ أحمد شاکر » لعبد الرحمن بن عبد العزيز بن حماد العقل .

(٢) أي عمل الشيخ شاکر في مسند أحمد .

فی نشر الكتب الخفيفة لكان لديه فيها الآن عشرات وعشرات ، ولجمع منها مالا جزیلاً ، وذكرًا جمیلًا ، ولكنه آثر السنة النبوية ، وتقريبها لطالبيها على كل ذلك ، فحقق الله أمله ، وبارك عمله .

وتعليقات الشيخ أحمد شاکر على الأحاديث التي حققها من المسند وتعليقات نفيسة من الناحية الحديثية^(١) ، وقد شهد غير واحد من أهل العلم ببلوغ الشيخ أحمد شاکر في معرفة الحديث رواية ودراية ، مبلغًا لم يُجاره أحد به من معاصريه ممن يعمل بالحديث .

١- اسمه ونسبه :

أحمد بن محمد شاکر بن عبد القادر ، من آل أبي علياء ، ينتهي نسبه إلى الحسين بن علي بن أبي طالب - رضی الله عنهما - وسماه أبوه : أحمد شمس الأئمة أبو الأشبال .

- ولد في ٢٩ جمادى الآخرة سنة ١٣٠٩هـ ، الموافق ٢٩ يناير سنة ١٨٩٢م بمدينة جرجا .

- والده هو الشيخ محمد شاکر من كبار علماء مصر ، عمل أمينًا للفتوى مع أستاذه الشيخ العباسي المهدي مفتي الديار المصرية إذ ذاك ، ثم عمل بالقضاء ، وتولى منصب قاضي قضاة السودان ، ثم شيخًا لعلماء الإسكندرية ، ثم وكيلًا لمشيخة الجامع الأزهر .

- وأشقائه الشيخ ثلاثة ذكور ، وثلاث إناث .

علیُّ أستاذهم حصل على عالمية الأزهر ، ثم عمل قاضيًا بالمحاكم

(١) جمهرة مقالات العلامة الشيخ أحمد شاکر ١/٧٥ .

الشرعية، ومحمد، وأصغرهم محمود شاکر، الذي طارت شهرته في الآفاق، أدبيًا، محققًا، باحثًا.

٢- رحلاته :

التحق أحمد شاکر بكلية غوردون في السودان وقت أن كان أبوه قاضيًا لها، ثم عندما عاد أبوه ألحق ولده بمعهد الإسكندرية، وشغف وقتها بحب الأدب والشعر ثم انصرف في عام ١٣٢٧هـ إلى دراسة علم الحديث بهمة لا تعرف الكلل.

ولما عُيِّن أبوه وكيلًا لمشيخة الأزهر، التحق أحمد شاکر بالأزهر، واتصل بعلمائها.

- وحصل على العالمية من الأزهر في سنة ١٩١٧م، ثم عمل مدرسًا، ثم موظفًا قضائيًا ثم قاضيًا، وظل في القضاء حتى أُحيل إلى المعاش في سنة ١٩٥١م^(١).

- في سنة ١٣٤٧هـ سافر الشيخ لأداء فريضة الحج، وكان يتردد على المكتبات الخاصة والعامة.

وسافر إلى الرياض سنة ١٣٦٨هـ، وقابل فيها الملك عبد العزيز - يرحمه الله - وعرض على مسامحة حاجة العلماء والطلاب إلى اقتناء مسند الإمام أحمد بقيمة ميسرة، فأمر الملك بطباعته.

وسافر إلى الرياض سنة ١٣٧٣هـ والتقى بمفتي الديار السعودية الشيخ

(١) من مقال للشيخ محمود شاکر بعنوان : أحمد محمد شاکر إمام المحدثين، مجلة المجلة العدد ١٩ سنة ١٩٥٨م.

محمد بن إبراهيم - یرحمه الله - وأخيه الشيخ عبد اللطيف بن إبراهيم ،
وطلباً منه تصحيح شرح الطحاوية لابن أبي العز ، وطبعه في مصر^(١) .

وسافر إلى دمشق وزار المكتبة الظاهرية ، واطَّلَع على ما فيها من نواذر
الكتب المطبوعة والمخطوطة .

وحفلت زيارته للمكتبة الظاهرية بقاء عددٍ من العلماء وطلبة العلم ،
منهم الشيخ ناصر الدين الألباني - یرحمه الله -^(٢) .

٣- مذهبه الفقهي :

تفقه الشيخ أحمد شاکر في بداياته في معهد الإسكندرية على مذهب
أبي حنيفة - یرحمه الله - على يد الشيخ محمود أبو دقيقة أول شيوخه .

وقرأ على والده العلامة محمد شاکر كتاب الهداية في الفقه الحنفي ،
وكان من طريقة والده في الشرح نبذ التعصب لمذهب الحنفية ، وتحكيم
الحجة والبرهان ، وترجيح ما نصره الدليل وإن خالف مذهب الحنفية ،
وكان لهذه الطريقة في التدريس أبلغ الأثر في استقلال رأي أحمد شاکر ،
وحرية فكره ، ونبذ التعصب لمذهب معين^(٣) .

ونال الشيخ الشهادة العالمية من الأزهر الشريف حنفياً ، ومكث في
القضاء زهاء ثلاثين سنة يحكم بما أذن له في الحكم به من مذهب الحنفية .

بدأ الشيخ في قراءة السنة النبوية في سنة ١٣٢٨هـ قراءة جادة ،
استفرغت عليه جهده ووقته ، وكان من أثر عكوفه على دراسة السنة رفض

(١) مقدمة أحمد شاکر لشرح الطحاوية لابن أبي العز ص ٦ .

(٢) الصبح السافر في حياة العلامة أحمد شاکر ص ١٧ .

(٣) انظر مجلة المجلة العدد (١٩) سنة ١٩٥٨ ص ١٢٠ .

التقید بمذهب معین من غیر نظر فی الأقوال والأدلة ، فقال رحمه الله :
 « فسمعت كثيراً وقرأت كثيراً ، ودرست أخبار العلماء والأئمة ، ونظرت
 فی أقوالهم وأدلتهم ، لم أتعصب لواحد منهم ، ولم أحد عن سنن الحق
 فیما بدا لی ، فإن أخطأت فکما یخطئ الرجل ، وإن أصبت فکما یتصیب
 الرجل ، أحترم رأی ورأی غیری ، وأحترم ما أعتقده حقاً قبل کل شیء
 وفوق کل شیء »^(١) .

وقد رفض الشيخ دعوى وجوب اتباع مذهب من المذاهب الأربعة ،
 فقال : « ليس هناك أى دليل على وجوب اتباع مذهب من المذاهب
 الأربعة ، وإنما هذه كلمة شاعت عند العوام فى عصور ضعف فيها العلم ،
 واشتدت العصبية بين العلماء لمذاهب الأئمة الذين اتبعوهم ، وقد كانت
 هناك أيام العصبية مذاهب أخرى يتعصب لها أتباعها ، كمذهب داود
 الظاهرى ومذهب ابن جرير - صاحب التفسير - ومذهب الأوزاعى
 وغيرهم ، ثم ضعف العلماء فقلدوا العوام والجهال فى العصبية للمذاهب
 الأربعة ، ومن عجب أن يقلد العالم الجاهل .

وأما الأئمة - رضى الله عنهم - فما كان أحد منهم ليرضى أن يقلده
 أحد ، بل كانوا يعلمون العلم ويظهرون الناس على أدلته . . .

ولم يجعل الله قول أحد من العلماء حجة على الناس ، بل الحجة فى
 الأدلة الصحيحة من الكتاب والسنة الصحيحة والاستنباط منهما ، وكل أحد
 يؤخذ من قوله ويرد إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا يكلف الله
 نفساً إلا وسعها ، فما علمه العالم من الدليل واقتنع به وجب عليه اتباعه ،

(١) انظر مقدمة أحمد شاکر لكتاب الرسالة ص ٨ .

وحرم عليه أن يخالفه لقول أحد كائناً من كان ، في كل عصر وحين»^(١) .
ومع ذلك فإن الشيخ أحمد شاکر كان معجباً بالإمام الشافعي - يرحمه
الله - وملكته الفقهية .
قال الشيخ : « لو جاز لعالم أن يقلد عالمًا كان أولى الناس عندي أن يقلد
الشافعي .

فإني أعتقد - غير غالٍ ولا مسرف - أن هذا الرجل لم يظهر مثله في
الإسلام ، في فقه الكتاب والسنة ، ونفوذ النظر فيهما ودقة الاستنباط ، مع
قوة العارضة ، ونور البصيرة ، والإبداع في إقامة الحجة ، وإفحام
مناظره ، فصيح اللسان ، ناصع البيان ، في الذروة العليا من البلاغة»^(٢) .
ودراسة الحديث والاحتكاك بأحوال الناس ومعايشهم في خلال
الثلاثين سنة التي قضها في القضاء ، أعطى الشيخ مرونة وتوسعاً في
الخلافات الفقهية ، مع اتسامه في الفقه بالتححرر المذهبي .

٤- عقيدته :

كان الشيخ - يرحمه الله - على عقيدة أهل السنة والجماعة .
كتب الشيخ - قبل موته بثلاث سنوات ، سنة ١٣٧٤هـ ، إلى صديقه
القديم الحميم محمد حامد الفقي رئيس جماعة أنصار السنة المحمدية ،
كتاباً ، جاء فيه : « تزامنا وتأخينا منذ أكثر من خمس وأربعين سنة ، لله
وفي سبيل الله ، نصدر عن رأي واحد وعقيدة سليمة صافية في الاستمساك
بكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ، لا نحيد عنها ما استطعنا ،

(١) تعليق أحمد شاکر على دائرة المعارف الإسلامية ٤١٦/٥ .

(٢) مقدمة أحمد شاکر للرسالة ص ٥ .

وفى نصره العقيدة السلفية ، والذب عنها ما وسعنا ذلك . . . وكان من أعظم المصادر العلمية التى استضاءنا بنورها - بعد الكتاب الكريم والسنة المطهرة - كتب شيخ الإسلام ابن تيمية ، وتلميذه الإمام الحافظ ابن القيم . . . « (١) » .

ومن أقواله فى الصفات : « ونحن على النهج الصحيح الذى كان عليه السلف الصالح ، نؤمن بما ورد فى الصفات كما ورد من غير تشبيه ولا تمثيل ، ولا خروج عن معنى الكلام بالتأويل » (٢) .

وفى ما جرى بين الصحابة : « الحاضر يرى ما لا يرى الغائب ، وهذه الفتن قد تُنسبى الحليم حلمه ، والذكى عقله ، فلا ندرى عذر من كان مع معاوية من الصحابة - رضى الله عنهم - وظهور الحجة وقيام الأدلة على أن الحق بجانب على - رضى الله عنه - لا يسبغ لنا أن نحكم بالبغى على الصحابة الذين خالفوه ، فقد تكون لهم أعمار لا نعلمها ، ومآل الجميع إلى مولاهم ، يحاسبهم ويقضى بينهم يوم الفصل » (٣) .

وقد اعتنى الشيخ بكتب شيخ الإسلام ابن تيمية مثل كتب : الرسالة التدمرية ، والعقيدة الواسطية ، والفتوى الحموية .

وقام بشرح العقيدة الطحاوية لابن أبى العز ، ولمعة الاعتقاد لابن قدامة ، وعقيدة أهل السنة والجماعة لابن الجوزى وغير ذلك .

٥- آثاره العلمية :

كان الشيخ - رحمه الله - موسوعياً - فكتب وحقق فى الفقه والأصول والتفسير والحديث والفقه والأدب .

(١) بينى وبين حامد الفقى ص ١١-١٢ .

(٢) عمدة التفسير ٨٠/٢ .

(٣) انظر تعليق أحمد شاکر على الروضة ٣٦١/٢ .

وأشير إلى بعض آثار الشيخ في العلوم المختلفة وهي ما بين محققة أو مؤلفة ، مع البسط لآثاره في الحديث - لطبيعة الرسالة .

أولاً : القرآن وعلومه :

- ١- تفسير الطبرى (جامع البيان عن تأويل آى القرآن) تحقيق وتخريج أحاديثه بالاشتراك مع أخيه محمود شاكر رحمهما الله .
- ٢- عمدة التفسير وهو تلخيص لكتاب الحافظ ابن كثير (ولم يتمه) .
- ٣- تفسير الجلالين : لجلال الدين المحلى وجلال الدين السيوطى (تحقيق النص) .
- ٤- هداية المستفيد فى أحكام التجويد للشيخ أبى ريمة . . . وغير ذلك (تحقيق) .

ثانياً : الحديث وعلومه :

- ١- مسند الإمام أحمد بن حنبل : وهو العمل الذى استفرغ فيه الشيخ أحمد شاكر جهده ، ضبطاً وتحقيقاً وشرحاً وتخريجاً .
- وقد عمل فيه الشيخ نحو ربع قرن من الزمان ، ووصل فيه إلى ثلثه تقريباً .
- ٢- جامع الترمذى : وكان تلقاه عن والده سماعاً ، وحقق فيه الشيخ (٦١٦) حديثاً .
- ٣- صحيح ابن حبان : وكان للشيخ أحمد شاكر - يرحمه الله - الفضل فى إخراج هذا الكتاب وإظهاره للباحثين والعلماء ، وحقق منه الشيخ (١٣٨) حديثاً .
- ٤- مختصر سنن أبى داود للحافظ المنذرى مع معالم السنن للخطابى

وتهذيب الإمام ابن القيم : حقق منه الشيخ ثلاثة مجلدات بالاشتراك مع الشيخ حامد الفقى .

٥- صحيح البخارى بشرح الكرماني : قام الشيخ بتصحيح الجزء الثانى منه فقط .

٦- الأربعون النووية ، وقام الشيخ بالتصحيح والمراجعة .

٧- السمع والطاعة : وهو جزء صغير بيّن فيه الشيخ صور الطاعة الواجبة والمحرمة . (تأليف) .

٨- العمدة فى الأحكام للحافظ عبد الغنى المقدسى . بالاشتراك مع أخيه على محمد شاکر (تحقيق) .

٩- أربع رسائل حقق فيها ثمانية أحاديث من جامع العلوم والحكم لابن رجب الحنبلى . (تحقيق وتعليق) .

١٠- إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام لابن دقيق العيد . بالاشتراك مع الشيخ حامد الفقى (تحقيق وتعليق) .

١١- نزهة النظر شرح نخبة الفكر للحافظ ابن حجر العسقلانى . (تحقيق) .

١٢- الخراج ليحيى بن آدم . (تحقيق وتعليق والحكم على الأحاديث) .

١٣- شرح ألفية السيوطى فى علم الحديث . (شرح) .

١٤- الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث للحافظ ابن كثير . (تحقيق وتعليق وشرح) .

١٥- ضبط وتصحيح ألفية العراقي .

١٦- خصائص مسند الإمام أحمد للإمام أبى موسى المدينى . (تحقيق) .

- ١٧- المصعد الأحمده فی ختم مسند الإمام أحمد لابن الجوزی . (تحقیق) .
 ١٨- التحقیق فی أحادیث الخلاف لابن الجوزی . (تحقیق الجزء الأول فقط) .

ثالثاً : الفقه وأصوله :

- ١- المحلّی لابن حزم (التحقیق والتعلیق علیه وتخریج بعض الأحادیث والحکم علیها - ولم یتمه) .
 ٢- الروض المرعب للبهوتی بشرح زاد المستقنع لأبى النجا الحجاوی (تحقیق بالاشتراك مع أخیه علی محمد شاکر) .
 ٣- أخصر المختصرات فی فقه الإمام أحمد (تحقیق بالاشتراك مع أخیه علی محمد شاکر) .
 ٤- الرسالة للإمام الشافعی (تحقیق وتعلیق) .
 ٥- الإحكام فی أصول الأحكام لابن حزم (تحقیق وتعلیق) .
 ٦- نظام الطلاق فی الإسلام (تألیف) .
 ٧- الروضة الندیة شرح الدرر البهیة لصدیق حسن خان (تحقیق وتعلیق) ... وغير ذلك .

رابعاً : العقیدة :

- ١- كتاب التوحید لمحمد بن عبد الوهاب (تحقیق) .
 ٢- العقیدة الواسطیة لابن تیمیة (تحقیق) .
 ٣- لمعة الاعتقاد الهادی إلى سبیل الرشاد لابن قدامة المقدسی (تحقیق) .
 ٤- الكتاب والسنة یجب أن یكونا مصدر القوانین فی مصر (تألیف) ...
 وغير ذلك .

خامسًا : الأدب واللغة :

- ١- الشعر والشعراء لابن قتيبة (تحقيق وتعليق) .
- ٢- إصلاح المنطق لابن السكيت . بالاشتراك مع الشيخ عبد السلام هارون (تحقيق) .
- ٣- كتاب المفضليات للمفضل الضبي . بالاشتراك مع الشيخ عبد السلام هارون (تحقيق) .
- ٤- المعرّب للجواليقي . بالاشتراك مع الشيخ عبد السلام هارون (تحقيق وتعليق) .
- ٥- الكامل في اللغة والأدب للمبرد بالاشتراك مع د . زكى مبارك (تحقيق وتعليق) وغير ذلك .

سادسًا : السير والتراجم :

- ١- جوامع السيرة لابن حزم . (تعليق) .
- ٢- ترجمة الإمام أحمد من تاريخ الإسلام للذهبي . (تحقيق) .
- ٣- ترجمة والده الشيخ محمد شاکر . (تأليف) .

سابعًا : الأنساب :

- ١- جمهرة أنساب العرب لابن حزم . (تعليق وتحقق) .
- ٢- نسب قريش للمصعب الزبيرى . (تعليق وتحقق) .

ثامنًا : مقالات صحفية وردود علمية

- ١- الشرع واللغة : رد فيها الشيخ أحمد شاکر على عبد العزيز فهمى

باشا فی اقتراحه كتابة العربية بالحروف اللاتينية وفي عدوانه على التشريع الإسلامي . وهي رسالة صغيرة يبين فيها الخلاف بينهما .

٢- بينى وبين الشيخ حامد الفقى (وهى رسالة صغيرة يبين فيها الخلاف بينهما)^(١) .

٣- تعليقات الشيخ على دائرة المعارف الإسلامية ، التى كتبها مجموعة من المستشرقين وفيها مغالطات وأخطاء كثيرة .

٤- مقالات فى الصحف والمجلات : مقالات الشيخ فى مجلة الهدى النبوى التى تصدرها جماعة أنصار السنة المحمدية ، وطبعت بعضها بعد وفاة الشيخ بعنوان (كلمة حق) .

صحيفة المؤيد ، والأهرام ، والمقطم ، والبلاغ اليومى ، والوفد المصرى . ومن المجلات : المقتطف ، والرسالة ، والثقافة ، والكتاب .. وغير ذلك .



(١) كان الشيخ حامد رحمه الله كتب مقالاً فى « الهدى النبوى » معلقاً فيها على كلام لشيخ الإسلام ابن تيمية حول رؤية الجن ، وأن الشيخ له معهم أحوال ولغيره أيضاً ممن يعرفهم - فعلق الشيخ حامد بأن لا يوجد دليل على ذلك .

فرد عليه الشيخ أحمد شاکر رحمه الله بأن هذا فيه تكذيب لابن تيمية بما أخبر به ، وحدث سجال بين الشيخين ، انتهى سريعاً بالعودة إلى قديم الصداقة والمودة بينهما .

الفصل الثاني : نقد الحديث وتطوره

وفيه أربعة مباحث :

المبحث الأول : ميزان نقد الحديث .

المبحث الثاني : مراحل تطور نقد الحديث .

المبحث الثالث : هل انتهى نقد الحديث بعد هذه القرون ؟

المبحث الرابع : نقاد الحديث بين الجرح والتعديل .

المبحث الأول : ميزان نقد الحديث^(١)

١- الحاجة إليه :

لا شك أن علم الحديث - كغيره من العلوم - قد مرَّ بأطوار مختلفة ، من حين نشأته إلى هذا العصر .

وقد كان في أطواره هذه - كغيره من العلوم أيضًا - قد نشأ وترعرع حتى اكتمل ، ثم أخذ يضعف شيئًا فشيئًا .

إلا أنه من حين لآخر تقوم جهود بعثٍ وتجديد في علوم الحديث ، تعيد إليه بعضًا من مظاهر حياته ، وتدفع عنه موته وفناءه ، تحقيقًا لوعده الله تعالى بحفظ هذا الدين .

وقد كان من فضل الله علينا في هذه الأيام ، أننا نعيش فترة انتعاش لعلوم السنة وعناية بتعلمها وتعليمها ، ومحاولة الرجوع بها إلى نبعها الصافي وإلى زمن ازدهارها ، « يوم كان شأن الحديث فيما مضى عظيمًا ، عظيمة جموع طلبته ، رفيعة مقادير حفاظه وحملته . وكانت علومه بحياتهم حيَّة ، وأفنان فنونه يبقائهم غضةً ، ومعانيه بأهله أهله »^(٢) .

لا يختلف اثنان من أهل العلم ، في أن نقل السنة خلال القرن الأول والثاني والثالث كان كافيًا للحفاظ على السنة الحفاظ الكامل ، بعدم تقلت شيء منها عن الأمة ، وعدم دخول ما ليس منها إليها .

(١) استفدت في هذا الفصل كثيرًا من ندوة «علوم الحديث علوم وآفاق» وبالأخص بحث د. الشريف حاتم بن عارف العوني «الحد الفاصل بين المتقدمين والمتأخرين» .

(٢) مقدمة كتاب ابن الصلاح : علوم الحديث ٥ - ٦ .

فاعتقاد وقوع خلل فی منهج نقل السنة خلال القرن الأول مثلاً ، یعنی أن الأمة فی ذلك القرن قد ضلّت دین ربها ، فنسبت إلى وحی السنة ما لیس منه ، أو ردت هدايةً من هداية ربّها .

ولا یعنی ذلك أن علوم الحديث - نقلاً ونقداً - لم تمرّ بمراحل تطور خلال قرونها الثلاثة الأولى ، بل مرّت هی بمرحلة تلو مرحلة ، ولكن هذا لا یعنی أنه كان هناك قصور فی المرحلة الأولى عن القيام بواجب الحفاظ على السنة ، ولكن لأن عوامل جديدة طرأت فی المرحلة الثانية تستلزم تطوّراً فی العلم ، فالتطور لم یکن لنقص العلم قبل تطوره ، وإنما لحدوث أمر لم یکن موجوداً یقتضی ذلك التطور .

فتجدد ضروريات ، وحدث حاجيات ، وبرز أخطار لم تكن موجودة ، كل ذلك هو الذي كان يجعل السنة تتقل من مرحلة إلى مرحلة ، حيث إن علماء السنة كانوا یبادرون إلى استحداث وسائل فی التعليم والتعلّم وفي التعامل مع العلم تحقّق لهم تحصيل تلك الضروريات ، وتلبية الحاجيات ، ودفع هاتيك الأخطار .

ولما كانت الغاية الكبرى من علوم السنة هی الحفاظ عليها كاملة صافية ، من الشوائب ، ولما كان التلقى الشفهي عن محفوظات الصدور لم یکن لیکفی للاطمئنان إلى صحة المنقول ، فكان لابد من أن یرافق ذلك التلقى الشفهي میزان نقدي ، یتمیز به الصواب من الخطأ والصدق من الكذب ، إذ الخطأ والكذب هما آفتا الأخبار ، فهما السببان الوحیدان للإخبار بخلاف الواقع ، وإن كان الخطأ إخباراً بخلاف الواقع بغير عمد ، والكذب إخباراً به لكن بعمد .

لذا نجد أن شروط الحديث الصحيح الخمسة ، كلها إنما اشترطت

لضمان سلامة الخبر من هاتين الآفتين : الكذب والخطأ .

١- فالعدالة : لضمان عدم الوقوع في الكذب .

٢- والضبط : لضمان عدم الوقوع في الخطأ .

٣- والاتصال : لضمان عدم وقوع الآفتين كليهما ، لاحتمال أن يكون

الساقط من السند ليس أهلاً لضمان عدم وقوعه في إحدى الآفتين .

٤- وعدم الشذوذ .

٥- وعدم العلة : لضمان عدم وقوع الخطأ ممن الأصل فيه عدم وقوعه

فيه ، إذ إن الضابط غير معصوم من وقوعه في الخطأ .

٢- نشأته : هناك ترابط بين تطور تدوين الحديث وتطور الميزان النقدي .

نشأ هذا الميزان - كما ذكرنا - مع التلقى الشفهي للحديث - خوفاً

من وقوع الخطأ في حديث النبي صلى الله عليه وسلم .

ورسخ وتطور مع تدوين السنة كاملة .

- فالرواية الشفهية المعتمدة على حفظ الصدور تطرّق إليها احتمال أن

تكون مخالفة للواقع ، خطأ أو عمداً ، وأن هذا الاحتمال قد وقع فعلاً ، فلم

يعد مجرد احتمال .

فنشأة الميزان النقدي مع نشأة الرواية في وقت واحد ؛ لأن غرض

الراوي هو الاستفادة من الخبر ، ولن تتحقق الإفادة من خبر مخالف

للواقع - غير صحيح - وما دام يتطرّق إلى الخبر هذا الاحتمال فلا بد من

وضع معايير لتمييز الخبر الموافق للواقع - الصحيح - والخبر المخالف

للواقع - غير الصحيح - وهذا هو الميزان النقدي .

ولا شك أن احتمال أن يكون الخبر مخالفاً للواقع خطأً (بغير عمد) ، سيزداد هذا الاحتمال قوة كلما ابتعد الخبر عن أصله وناقله الأول .

«لأنه ما من راوٍ من رجال الإسناد إلا والخطأ جائز عليه ، فكلما كثرت الوسائط وطال السند كثرت مظان التجويز ، وكلما قلت قلت» (١) .
لذا كانت الرحلة في طلب الحديث من أجل تقليل هذه الوسائط ، ومن أمثلة ذلك :

أمثلة على ارتحال الصحابة رضی الله عنهم طلباً للحديث :

١- ساق الخطيب البغدادي يسنده أن جابر بن عبد الله رضی الله عنه قال : بلغني عن رجل من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم حديث سمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم لم أسمعه منه ، قال : فابتعت بعيراً فشددت عليه رحلي فسرت إليه شهراً حتى أتيت الشام فإذا هو عبد الله بن أنيس الأنصاري رضی الله عنه ، فأرسلت إليه : جابراً على الباب ، قال : فرجع إلى الرسول فقال : جابر بن عبد الله ؟ فقلت : نعم ، قال : فرجع الرسول إليه فخرج إليّ فاعتقني واعتقته ، قال : قلت : حديث بلغني أنك سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم في المظالم لم أسمعه فخشيت أن أموت أو تموت قبل أن أسمعه ، فقال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : يحشر الله العباد أو قال يحشر الله الناس ، قال : وأوماً بيده إلى الشام عراة غرلاً بهماً .

قلت : ما بهماً ؟ قال : ليس معهم شيء .

قال : فيناديهم بصوت يسمعه من بعد كما يسمعه من قرب ، أنا الملك

(١) نزهة النظر للحافظ ابن حجر (١١٦) .

أنا الديان لا ينبغي لأحد من أهل الجنة أن يدخل الجنة وأحد من أهل النار يطلبه بمظلمة ، ولا ينبغي لأحد من أهل النار أن يدخل النار وأحد من أهل الجنة يطلبه بمظلمة ، حتى اللطمة ، قال : قلنا : كيف هو وإنما أتى الله تعالى عرابة غرلاً بهما ؟ قال : بالحسنات والسيئات .

- ورواه الخطيب برواية أخرى أن ارتحال جابر رضى الله عنه كان إلى مصر وليس الشام .

٢- وساق الخطيب بسنده أن أبا أيوب رضى الله عنه ارتحل إلى عقبة بن عامر رضى الله عنه وهو بمصر يسأله عن حديث النبي صلى الله عليه وسلم : من ستر مؤمناً فى الدنيا ستره الله يوم القيامة . فسمعه منه وعاد ولم يحل رحله من السفر .

٣- وساق الخطيب بسنده عن عمرو بن أبى سلمة يقول : قلت للأوزاعى أنا ألزمك منذ أربعة أيام ولم أسمع منك إلا ثلاثين حديثاً . قال : وتستقل ثلاثين حديثاً فى أربعة أيام ، لقد سار جابر بن عبد الله إلى مصر واشترى راحلة وركبها حتى سأل عقبة بن عامر عن حديث واحد وانصرف ، وأنت تستقل ثلاثين حديثاً فى أربعة أيام .

- وإذا كان الصحابة قد ارتحلوا الأيام والليالى فى طلب سماع الحديث الواحد من الصحابى الذى سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم .

فإن التابعين من بعدهم جابوا البلدان والأمصار بحثاً عن حديث النبي صلى الله عليه وسلم يسمعونه من الصحابة رضى الله عنهم ، الذين كانوا قد قتلوا وتفرقوا فى الأمصار ، حتى صارت هذه الرحلة ظاهرة فى زمن التابعين وتابعى التابعين .

أمثلة على ارتحال التابعين طلبًا للحديث :

١- أخرج الخطيب بسنده أن عبيد الله بن عدی بن الخيار أحد بنی نوفل بن عبد مناف ، قال : بلغنی حديث عن علی رضی الله عنه ، خفت إن مات ألا أجده عند غيره ، فرحلت حتى قدمت العراق فسألته عن الحديث ، فحدثني ...

٢- وأخرج أيضًا بسنده عن أبي عثمان قال : بلغني عن أبي هريرة حديث أنه قال : إن الله ليكتب لعبده المؤمن بالحسنة الواحدة ألف ألف حسنة ، فحججت ذلك العام ولم أكن أريد الحج إلا للقائه في هذا الحديث ، فأتيت أبا هريرة فقلت : يا أبا هريرة بلغني عنك حديث فحججت العام ولم أكن أريد الحج إلا لألقاك ، قال : فما هو ؟ قلت : إن الله ليكتب لعبده المؤمن بالحسنة الواحدة ألف ألف حسنة . فقال أبو هريرة : ليس هكذا ، ولم يحفظ الذي حدثك . قال أبو عثمان : فظننت أن الحديث قد سقط .

قال : إنما قلت إن الله ليعطي عبده المؤمن بالحسنة الواحدة ألف ألف حسنة ، ثم قال : أو ليس في كتاب الله تعالى ذلك ؟ قلت : كيف ؟ قال : لأن الله يقول : ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيَضَعِفَهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً﴾^(١) ، والكثيرة عند الله أكثر من ألفي ألف وألفي ألف .

٣- وأخرج بسنده عن ابن الديلمي ، يقول : بلغني حديث عن عبد الله ابن عمرو ابن العاص فركبت إليه في الطائف أسأله عنه ، وكان ابن الديلمي بفلسطين ، قال : فدخلت عليه وهو في حديقة له ، فوجدته مختصرًا بيد

(١) سورة البقرة: ٢٤٥ .

رجل کنا نتحدث بالشام أن ذلك الرجل من شربة الخمر ، قال : فقلت له يا أبا محمد ، هل سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في شارب الخمر شيئاً؟ قال : فاختلج الرجل يده من يد عبد الله بن عمرو ، فقال : نعم سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من شرب الخمر لم تقبل له صلاة أربعين صباحاً . قلت : ما حديث بلغني عنك تقوله إن صلاة في بيت المقدس كالف صلاة وإن القلم قد جف ؟ فقال عبد الله : اللهم إني لا أحل لهم أن يقولوا إلا ما سمعوا مني . قالها ثلاثاً . . .

٤- وأخرج بسنده أيضاً عن ابن الديلمي الذي كان يسكن بيت المقدس أنه ركب في طلب عبد الله بن عمرو بن العاص إلى المدينة فسأل عنه ، فقالوا : قد سار إلى مكة ، فاتبعه فوجده في زرع الذي يسمى الوهط ، قال ابن الديلمي : فدخلت عليه فقلت : يا عبد الله ما هذا الحديث الذي بلغنا عنك . . .

٥- وأخرج بسنده عن سعيد بن جبير ، يقول : اختلف أهل الكوفة في قوله تعالى : ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا﴾^(١) . فرحلت فيها إلى ابن عباس فسألته عنها . . .

٦- وأخرج بسنده عن الحسن ، قال : رحلت إلى كعب بن عجرة من البصرة إلى الكوفة فقلت : ما كان فداؤك حين أصابك الأذى؟ قال : شاة .

٧- وأخرج بسنده عن أبي قلابة ، قال : أقمت في المدينة ثلاثاً ، مالي بها حاجة إلا قدوم رجل بلغني عنه حديث ، فبلغني أنه يقدم ، فأقمت حتى قدم فحدثني به .

(١) سورة النساء : ٩٣ .

٨- وأخرج بسنده عن بسر بن عبيد الله الحضرمي ، قال : إن كنت لأركب إلى مصر من الأمصار في الحديث الواحد لأسمعه .

٩- وأخرج بسنده عن هشيم يقول : كنت أكون بأحد المصرين فيبلغني أن بالمصر الآخر حديثًا فأرحل فيه حتى أسمعه وأرجع .

١٠- وأخرج بسنده عن زيد بن الحباب ثنا سفيان الثوري عن أسامة بن زيد عن موسى ابن علي اللخمي عن أبيه عن أبي قيس مولى عمرو عن عمرو أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : فرق بين صيامنا وصيام أهل الكتاب أكلة السحر .

قال زيد بن الحباب : فلما ذهبت لأقوم من مجلس سفيان الثوري ، قال لي رجل : أنا خلفت أسامة حيًا بالمدينة ، فركبت راحلتى وأتيت المدينة فلقيت أسامة ، فقلت : حديث حدثنيه سفيان الثوري عنك عن موسى بن علي عن أبيه . . . وذكر الحديث .

قال : نعم حدثني موسى بن علي بن رباح اللخمي عن أبيه عن أبي قيس مولى عمرو عن عمرو . . . وساق الحديث قال زيد : فلما ذهبت لأقوم من مجلس أسامة ، قال رجل : أنا خلفت موسى بن علي حيًا بمصر ، فركبت راحلتى وأتيت مصر فجلست ببابه فخرج إلى شيخ راكب على فرس ، قال : ألك حاجة ؟ قلت : نعم حديث حدثنيه سفيان الثوري عن أسامة بن زيد عنك عن أبيك عن أبي قيس مولى عمرو عن عمرو . . . وساق الحديث .

فقال : نعم حدثني أبي عن أبي قيس مولى عمرو عن عمرو . . . وساق الحديث^(١) .

(١) انظر الرحلة في طلب الحديث - الخطيب البغدادي ١٠٩ - ١٥٩ .

- واستمرت العناية بحديث النبي صلى الله عليه وسلم وطلبه بعد عصر الصحابة والتابعين ، ومن ذلك ما أورده ابن عبد البر وغيره بسنده :

قال نصر بن حمّاد الوراق :

كنا قعودًا على باب شعبة ، نتذاكر .

فقلت : حدثنا إسرائيل ، عن أبي إسحاق ، عن عبد الله بن عطاء ، عن عقبة بن عامر ، قال : كنا نتناوب رعيّة الإبل على عهد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فجئت ذات يوم والنبي - صلى الله عليه وسلم - حوله أصحابه ، فسمعتة يقول :

من توضأ ، فأحسن الوضوء ثم صلى ركعتين فاستغفر الله ، إلا غفر له

- فقلت : بخِ بخِ !

فجذبني رجل من خلفي ، فالتفتُ ، فإذا عمر بن الخطاب ، فقال الذي

قبل أحسن !

فقلت : وما قبل ؟

قال : قال : من شهد أن لا إله إلا الله ، وأن محمدًا رسول الله ، قيل

له : ادخل من أي أبواب الجنة شئت .

قال : فخرج شعبة ، فلطمني ، ثم رجع فدخل ، فتنحيت من ناحية ،

قال : ثم خرج ، فقال : ماله يبكي بعد ؟!

فقال له عبد الله بن إدريس : إنك أسأت إليه !

فقال شعبة : انظر ، ماذا تحدث ! إن أبا إسحاق حدثني بهذا

الحديث ، عن عبد الله بن عطاء ، عن عقبة بن عامر ، قال : فقلنا لأبي

إسحاق : من عبد الله بن عطاء ؟ قال : فغضب ومسعر بن كدام حاضر ،

قال : فقلت له : لتصححن لى هذا ، أو لأحرقن ما كتبت عنك ، فقال مسعر : عبد الله بن عطاء بمكة .

قال شعبة : فرحلت إلى مكة ، لم أرد الحج ، أردت الحديث ، فلقيت عبد الله بن عطاء فسألته ، فقال سعد بن إبراهيم حدثنى : فقال لى مالك ابن أنس : سعد بالمدينة ، لم يحج العام .

قال شعبة : فرحلت إلى المدينة ، فلقيت سعد بن إبراهيم ، فسألته ، فقال : الحديث من عندكم ، زياد بن مخراق حدثنى .

قال شعبة : فلما ذكر زيادًا ، قلت : أى شىء هذا الحديث ؟ بينما هو كوفى ، إذ صار مدنيًا إذ صار بصريًا !

قال : فرحلت إلى البصرة ، فلقيت زياد بن مخراق ، فسألته ، فقال : ليس هو من بابتك ، قلت : حدثنى به . قال : لا ترده ! قلت : حدثنى به . قال : حدثنى شهر بن حوشب ، عن أبى ریحانة ، عن عقبه بن عامر ، عن النبى صلى الله عليه وسلم .

قال شعبة : فلما ذكر شهر بن حوشب ، قلت : دمر هذا الحديث ، لو صح لى مثل هذا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان أحب إلئى من أهلى ومالى والناس أجمعين^(١) .

وأخرج الخطيب بسنده : قال محمود بن غيلان : سمعت المؤمل ذكر عنده الحديث الذى يروى عن أبى عن النبى صلى الله عليه وسلم فى « فضل القرآن » ، فقال : حدثنى رجل ثقة - سماه - ، قال : حدثنى رجل ثقة - سماه - قال :

(١) المجروحين لابن حبان ٢٩/١ - ٣٠ التمهيد لابن عبد البر ٤٨/١ - ٤٩ ، الكفاية للخطيب ص ٤٠٠ .

أتيت المدائن ، فلقيت الرجل الذي يروى هذا الحديث ، فقلت له :
حدثني ، فإنني أريد البصرة .

فقال : هذا الرجل الذي سمعناه منه هو بواسط في أصحاب القصب !
قال : فأتيت واسطاً ، فلقيت الشيخ ، فقلت : إني كنت بالمدائن ،
فدلني عليك الشيخ ، وإنني أريد أن ترى البصرة .

قال إن هذا الذي سمعت منه هو بالكلاء^(١) ، فأتيت البصرة ، فلقيت
الشيخ بالكلاء ، فقلت له : حدثني ، فإنني أريد أن آتي عبّادان^(٢) .

فقال : إن الشيخ الذي سمعناه منه هو بعبّادان ، فأتيت عبّادان ، فلقيت
الشيخ فقلت له : اتق الله ، ما حال هذا الحديث ؟ أتيت المدائن ،
فقصصت عليه ، ثم واسطاً ثم البصرة ، فذُلت عليك ، وما ظننت إلا أن
هؤلاء كلهم قد ماتوا ، فأخبرني بقصة هذا الحديث ؟

فقال : إنا اجتمعنا هنا ، فرأينا الناس قد رغبوا عن القرآن ، وزهدوا
فيه ، وأخذوا في هذه الأحاديث ، فقعدنا ، فوضعنا لهم هذه الفضائل
حتى يرغبوا فيه^(٣) .

يقول المعلمي معلقاً على هذه القصة :

« لعل هذا الرجل قطع نحو ثلاثة أشهر مسافراً لتحقيق رواية هذا الحديث
الواحد^(٤) . »

(١) الكلاء : اسم محلة مشهورة وسوق بالبصرة .

(٢) عبّادان : بلدة بالعراق على شاطئ دجلة وهي بقرب البصرة (معجم ما استعجم من
أسماء البلاد والمواضع ٩١٦/٣ ، والمسالك والممالك للإصطخرى ٨١) .

(٣) الكفاية ص ٤٠١ ، النكت لابن حجر ٨٦٢/٢ .

(٤) علم الرجال وأهميته للمعلمي ص ٢٣ .

جمع طرق الحديث :

- وكانوا يجمعون مرويات الحديث الواحد وإن تعددت طرقه ولا يكتفون برواية واحدة حتى يقفوا على الروايات الصحيحة من غير الصحيحة ، وإذا كانت هناك روايات غير محفوظة فإنهم يقفون عليها بجمع هذه الطرق .

فعن محمد بن إبراهيم بن أبي شيح الملقب :

جاء يحيى بن معين إلى عفان بن مسلم ليسمع منه كتب حماد بن سلمة .

فقال له : ما سمعتها من أحد ؟

قال : نعم ، حدثني سبعة عشر نفساً عن حماد بن سلمة .

فقال : والله ، لا حدثتک .

فقال : إنما هو درهم ، وأنحدر إلى البصرة ، فأسمع من التبوذكي .

فقال : شأنک .

- فأنحدر إلى البصرة وجاء إلى موسى بن إسماعيل ، فقال له موسى :

لم تسمع هذه الكتب عن أحد ؟

قال : سمعتها على الوجه من سبعة عشر نفساً ، وأنت الثامن عشر .

فقال : وماذا تصنع بهذا ؟

فقال : إن حماد بن سلمة كان يخطئ ، فأردت أن أميز خطأه من خطأ

غيره ، فإذا رأيت أصحابه قد اجتمعوا على شيء ، علمت أن الخطأ من حماد نفسه ، وإذا اجتمعوا على شيء عنه ، وقال واحد منهم بخلافهم ، علمت أن الخطأ منه لا من حماد ، فأميز بين ما أخطأ هو بنفسه ، وبين ما أخطأ عليه^(١) .

(١) المجروحين لابن حبان ٣٢/١ .

قال الخطيب البغدادي بسنده عن أبي بكر محمد بن أحمد يقول :
بلغني أن الله خصَّ هذه الأمة بثلاثة أشياء لم يعطها من قبلها : الإسناد
والأنساب والإعراب .

ونقل أيضاً عن محمد بن حاتم بن المظفر يقول : إن الله أكرم هذه الأمة
وشرفها وفضلها بالإسناد ، وليس لأحد من الأمم كلها ، قديمهم وحديثهم ،
إسناد وإنما هي صحف في أيديهم ، وقد خلطوا بكتبهم أخبارهم ، وليس
عندهم تمييز بين ما نزل من التوراة والإنجيل مما جاءهم به أنبياءهم ، وتمييز
بين ما أحقوه بكتبهم من الأخبار التي أخذوا عن غير الثقات .

وهذه الأمة إنما تُصنَّف الحديث من الثقة المعروف في زمانه ، المشهور
بالصدق والأمانة عن مثله حتى تنتهي أخبارهم ، ثم يبحثون أشد البحث
حتى يعرفوا الأحفظ فالأحفظ والأضبط فالأضبط ، والأطول مجالسة لمن
فوقه ممن كان أقل مجالسة ، ثم يكتبون الحديث من عشرين وجهاً وأكثر
حتى يهذبوه من الغلط والزلل ويضبطوا حروفه ويعدوه عدداً ، فهذا من
أعظم نعم الله تعالى على هذه الأمة^(١) .

وقد كانوا لا يقبلون الحديث من أحد إلا إذا توافرت فيه شروط ، وهي :

أن يكون الراوي مسلماً بالغاً عاقلاً سالماً من أسباب الفسق وخوارم
المروءة متيقظاً غير مغفل حافظاً إن حدث من حفظه ، ضابطاً لكتابه إن
حدث من كتابه ، وإن كان يحدث بالمعنى اشترط فيه مع ذلك أن يكون
عالمًا بما يحيل المعاني .

وكان السلف لا يحتجون برواية أي راوٍ اختلفت فيه هذه الشروط أو

(١) شرف أصحاب الحديث ص ٤٠ رقم (٧٦) للخطيب البغدادي .

بعضها إلى أن دونت أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم في الدواوين المعروفة المشهورة من الصحاح والسنن والمسانيد والمصنفات والمعاجم.

- ثم إن الإخبار بخلاف الواقع عمدًا (كذبًا) ، سيزداد احتمال وقوعه بزيادة عدد الناقلين ، كما أن العدالة في الرواة والناس عمومًا لم تزل في نقصان يبعد الناس عن زمن النبوة ، مصداقًا لقول النبي صلى الله عليه وسلم : « خير الناس قرني ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم ، ثم يجيء قوم تسبق شهادة أحدهم يمينه ، ويمينه شهادته »^(١) .

وهذه الزيادة في احتمالات حصول الإخبار بخلاف الواقع - عمدًا أو خطأ - بسبب امتداد الزمن ، لم تكن زيادة في عدد تلك الاحتمالات فقط ، بل هي زيادة في العدد وفي صور تلك الاحتمالات أيضًا .

فمثلًا « التدليس » المذموم ، و« الإرسال » المردود ، لم يكن ليظهر في جيل الصحابة ، لأن الصحابة كلهم عدول ، وإنما ظهر بعدهم ، و« الإعضال » لم يكن ليظهر عند من لا يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا بواسطة واحدة ، لكنه يمكن أن يظهر عند من يحدث عنه بواسطة أكثر .

- وما دام احتمال إصابة الأخبار بأفتيها - الكذب والخطأ - سيزداد بامتداد الزمن ، فلا بد أن علماء الأمة ستزداد عنايتهم في إيجاد الوسائل التي تُخلّص الأخبار من هاتين الأفتين ، وهذا هو تطور الميزان التقدي . ولما كان سبب حصول هاتين الأفتين هو الرواية الشفهية غير المدونة ، فقد سارع العلماء إلى التدوين ، الذي لم يزل يتطور ، مواكبًا حاجة السنة للحفظ ، وللحماية من الكذب أو الخطأ .

(١) سبق تخريجه ص ٢ .

قال عبد الله بن المبارك : « لولا الكتاب ما حفظنا » .

وقال إسحاق بن منصور : « قلت لأحمد : من كره كتابة العلم ؟ قال : كرهه قوم كثير ورخص فيه قوم . قلت : لو لم يكتب ذهب العلم ، قال أحمد : ولولا كتابته أى شيء كُتِبَ نحن ؟ »^(١) .

والكتابة ساعدت فى فضح الكذابين ، وعُرفت نسخهم وحذر الناس منها . يقول ابن معين : « كتبنا عن الكذابين ، وسجرنا به التنور ، فأخرجنا به خبزاً نضيجاً »^(٢) . ويقول : « وأى صاحب حديث لا يكتب عن كذاب ألف حديث »^(٣) .

فهناك علاقة قوية بين الكتابة والضبط ، يقول الإمام أحمد : « حدثنا قوم من حفظهم ، وقوم من كتبهم ، فكان الذين حدثونا من كتبهم أتقن »^(٤) . فنستطيع أن نقول إنه كلما تطور تدوين الحديث تطور الميزان النقدى ، فهناك تلازم بينهما فى النشأة والتطور .

فعندما اكتمل تدوين السنة كان النقد ، والميزان النقدى قد بلغ متنهاة ووضعت كل الأسس التى بنى عليها نقد الحديث^(٥) .

(١) انظر : المحدث الفاضل للرامهرمزي (ص ٣٧٧) ، وتقييد العلم للخطيب (١١٤ ، ١١٥) .

(٢) شرح علل الترمذى ١ / ٣٨٣ ، المدخل إلى الإكليل للحاكم ص ٣٢ .

(٣) الكامل لابن عدى ١ / ٢١٧ .

(٤) تقييد العلم للخطيب (١١٥) .

(٥) اعتاد الباحثون فى علوم السنة تقسيم كتب علوم الحديث إلى قسمين :

قسم ما قبل كتاب ابن الصلاح ، وقسم ما بعده (انظر مقدمة الحافظ ابن حجر لترجمة النظر ٤٦ - ٥١ ، مقدمة تدريب الراوى للسيوطى ١ / ٣٥ - ٣٦) .

القسم الأول : علم المصطلح ما قبل كتاب ابن الصلاح :

= أول من تكلم عن بعض علوم الحديث تعقيداً وتنظيراً هو الإمام الشافعي في كتابه «الرسالة» ثم تبعه الحميدي في جزء له عن أصول الرواية، ثم الإمام مسلم في (مقدمة الصحيح)، وأبو داود في (رسالته إلى أهل مكة)، والترمذي في (العلل الصغيرة).

- ثم كتب الإمام ابن حبان - في القرن الرابع الهجري - مقدمة صحيحة: (التقاسيم والأنواع)، ومقدمة (المجروحين)، ومقدمة (الثقات).

وتعد هذه المقدمات، وخاصة مقدمة الصحيح والمجروحين، من أهم ما كتب في علوم الحديث، لأن ابن حبان عَلم من علماء الحديث في القرن الرابع، ولما حوته من مباحث مهمة في المصطلح والحديث.

- وكتب أبو سليمان الخطابي (ت ٣٨٨هـ) مقدمة كتابه (معالم السنن - في شرح سنن أبي داود)، ورغم قصر تلك المقدمة، إلا أنه كان بها أول من قسّم الحديث - من حيث القبول والرد - إلى ثلاثة أقسام صريحة: صحيح، وحسن، وضعيف.

- وكتب أبو الحسن القاسبي (ت ٤٠٣هـ) مقدمة لكتابه (مختصر الموطأ عن مالك) المعروف بـ (المخلص)، تناول فيها: مسائل في الاتصال والانقطاع، وصيغ الأداء، والرفع وأنواعه ونحو ذلك.

- ثم كتب الإمامان الرامهرمزي، والحاكم، كتابيهما الرائدتين في علم الحديث. الكتاب الأول (المحدث الفاصل بين الراوي والواعي)، وهو كتاب عظيم النفع، به مادة ضخمة في فنون الرواية وآدابها، مع عدم شرح الكثير من مصطلح الحديث، حيث إن الكتاب كان رداً على من حطّ من شأن أهل الحديث، فكتب يبين فضائل علمهم، وليحث طلاب الحديث في زمانه على التحلّي بتلك الفضائل والآداب.

أما الكتاب الثاني (معرفة علوم الحديث) للحاكم النيسابوري، فاعتنى بما لم يهتم به الرامهرمزي من مصطلح الحديث.

فتكلم عن: العالي والنازل والموقوف والمرسل والمنقطع والمسلسل والمعنعن والمعضل... وغير ذلك من الأنواع، التي بلغت عنده اثنتين وخمسين نوعاً.

وقد كتبه الحاكم في الرد على أهل البدع في زمانه (انظر مقدمة معرفة علوم الحديث ١-٢). والكتاب نقل عن أئمة الحديث في القرن الثالث الهجري.

- وفي القرن الخامس ألف الخطيب البغدادي في علم المصطلح، وكما قال الحافظ ابن حجر: قل من فنون الحديث إلا وقد صنف فيه كتاباً مفرداً (نزهة النظر ٤٨).

- = لكن أهم كتبه في قوانين الرواية ، هو (الكفاية في علم الرواية) .
- وكتب الحافظ أبو يعلى (ت ٤٤٦هـ) مقدمة لكتابه (الإرشاد في معرفة علماء الحديث) وهي مقدمة نفيسة ، تعرّض الخليلي فيها لمصطلحات مهمة بالشرح والتمثيل لها .
- وكتب الإمام البيهقي (ت ٤٥٨هـ) كتابه (المدخل إلى السنن الكبرى) وقد طبع القسم الثاني من هذا الكتاب ، وبقيّة الكتاب شبه مفقودة .
- وقد كان الحافظ ابن كثير من جعل من كتاب البيهقي هذا إضافة إلى كتاب ابن الصلاح مرجعاً في كتابه (اختصار علوم الحديث) ، كما صرّح بذلك في مقدمة الكتاب (٩٦/١) .
- وكتب ابن عبد البر (ت ٤٦٣هـ) مقدمة هامة لكتابه (التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد) جعلها لعلوم الحديث وشرح مصطلحه .
- وكتب ابن حزم (ت ٤٥٦هـ) (الإحكام في أصول الأحكام) وهو كتاب في أصول الفقه تعرّض فيه لبعض مسائل علم الحديث .
- وكتب القاضي عياض (ت ٥٤٤هـ) في علوم الحديث كتاب (الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع) ، ومقدمة كتابه (إكمال المعلم بفوائد مسلم ، للمازري) .
- وغير ذلك من الكتب التي كانت في هذه المرحلة .
- القسم الثاني : كتب علوم الحديث بعد كتاب ابن الصلاح :
- كتاب (معرفة أنواع علوم الحديث) لابن الصلاح (ت ٦٤٣هـ) ، هو كتاب إمام ، وأصل أصيل لعلماء الحديث وطلابه .
- يقول الحافظ ابن حجر عن الكتاب : فهذب فنونه ، وأملاه شيئاً بعد شيء ، فلهذا لم يحصل ترتيبه على الوضع المناسب ، واعتنى بتصانيف الخطيب المتفرقة ، فجمع شتات مقاصدها ، وضم إليها نخب فوائدها ، فاجتمع في كتابه ما تفرق في غيره ، فلهذا عكف الناس عليه ، وساروا بسيره ، فلا يحصى كم ناظم له مختصر ، ومستدرک عليه ومقتصر ، ومعارض له ومنتصر (نزهة النظر لابن حجر ٥١) .
- كتاب (نخبة الفكر) ، وكتاب (نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر) ، كلاهما للحافظ ابن حجر (ت ٨٥٢هـ) .
- ولقد احتل هذان الكتابان مكان الصدارة في كتب علوم الحديث ، والمنهج الذي سار عليه الحافظ ابن حجر كان له الأثر البالغ فيمن جاء بعده إلى يوم الناس هذا . =

حتى إذا جاء نقاد للحديث بعد زمن التدوين ، فإنهم سيجدون القواعد التي يسيرون عليها في تقدمهم للحديث .

ومنهج النقد للحديث ، مع كماله وتمامه ، لا أظن أن هناك منهجًا سواه كان قادرًا على حفظ حديث النبي صلى الله عليه وسلم وتصنيفته من الدخيل عليه في أخطر مراحل وجوده .



= ومن الكتب الشهيرة بعد نزهة النظر ، كتاب (فتح المغيث شرح ألفية الحديث) للسخاوى (ت ٩٠٢هـ) .

وكتاب (تدريب الراوى شرح تقريب النواوى) للسيوطى (ت . ٩١١هـ) .

وكتاب (توضيح الأفكار لمعانى تنقيح الآثار) للأمير الصنعانى (ت ١١٨٢هـ) .

وهذه الكتب وغيرها اتخذت من كتاب الحافظ ابن حجر (نزهة النظر) مصدرًا أساسًا في فهم مصطلح الحديث .

المبحث الثانى :

مراحل تطور نقد الحديث

المرحلة الأولى : عصر الصحابة رضى الله عنهم :

فى الحق كثر عدد النقاد والمتكلمون فى الرجال ، حتى بلغوا عددًا كبيرًا . وقد ذكر السخاوى عددًا جمًّا من نقاد الحديث والمتكلمين فى الرجال فى كتابه « الإعلان بالتوبيخ » بداية من عصر الصحابة رضى الله عنهم ، فقال : وأما المتكلمون فى الرجال فخلق من نجوم الهدى ، ومصاييح الظلم ، المستضاء بهم فى دفع الردى ، لا يتهاى حصرهم فى زمن الصحابة رضى الله عنهم ، وهلم جرا ، سرد ابن عدى فى مقدمة « كامله » منهم خلقًا إلى زمنه ، فالصحابه الذين أوردتهم : عمر ، وعلى ، وابن عباس ، وعبد الله بن سلام ، وعبادة بن الصامت ، وأنس ، وعائشة رضى الله عنهم . ويتصريح كل منهم بتكذيب من لم يصدقه فيما قاله^(١) .

وعلى الجملة فقد ذكر الذهبى أن من تكلم فى الرجال أقسامًا : فقسم تكلموا فى سائر الرواة ، كابن معين ، وأبى حاتم ، وقسم تكلموا فى كثير من الرواة : كمالك ، وشعبة ، وقسم تكلموا فى الرجل بعد الرجل ، كابن عيينة والشافعى^(٢) .

ولا شك أن نشوء علوم الحديث قديم قدم بدء الوحي على النبى صلى الله عليه وسلم ، فأول علم نشأ منها علم الرواية ، وأول رواية من هذا

(١) الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ ، للسخاوى ، ص ٣٢٠ ، انظر الكامل ١/١١٧-١٢٦ .

(٢) الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ للسخاوى ٣٣٦ .

العلم رواية السيدة عائشة^(١) أم المؤمنين رضی الله عنها لحديث بدء الوحي وقصة مجيء جبريل عليه السلام بأوائل سورة (اقرأ) إلى النبي صلى الله عليه وسلم في غار حراء ، وما كان بين النبي صلى الله عليه وسلم والسيدة خديجة أم المؤمنين رضی الله عنها (حديث بدء الوحي)^(٢)(٣) .

هذا أول حديث من وحي السنة ، فهو أول ما نشأ من علومها ، ومن ذلك الحين بزغ نور السنة مع القرآن .

وخلال سنوات البعثة التي امتدت لثلاثة وعشرين عامًا ، كان القرآن والسنة ، وحمل الصحابة رضی الله عنهم كل ما صدر عن النبي صلى الله عليه وسلم من قوله وفعله وتقريره ، ثم نقلوا ذلك بكل أمانة ودقة للجيل الذي بعدهم ، لأنهم يعلمون تمام العلم خطورة هذا الأمر وأنهم هم الطريق إلى سنة النبي صلى الله عليه وسلم .

وقد بيّن الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم كيفية التوثق من الأخبار ، والتحري عن ناقلها ومن ذلك قوله تعالى : ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنْ جَاءَكَ فَاسِقُ نَبِإٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِمِجْهَلَةٍ فَتُصْحَبُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾^(٤) .

(١) وأم المؤمنين عائشة رضی الله عنها من أوائل من روى الحديث ونقده : انظر نقدها في كتاب «الإجابة لما استدركته عائشة على الصحابة» للزرركشى .

(٢) أخرجه البخارى : باب بدء الوحي / كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ح ٣ ، ومسلم : باب بدء الوحي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ح ٢٥٢ . كلاهما من حديث عائشة رضی الله عنها .

(٣) وهذا لا يعنى أن السيدة عائشة رضی الله عنها هي أول راوية للحديث ، فلا شك أنها مسبوقه بروايات كثير من الصحابة ، ولعلها استمعت للقصة من رسول الله صلى الله عليه وسلم .

(٤) سورة الحجرات : ٦ .

وقوله تعالى : ﴿إِذْ تَلَقَّوْنَهُ بِأَلْسِنَتِكُمْ وَتَقُولُونَ بِأَفْوَاهِكُمْ مَا لَيْسَ لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ وَتَحْسَبُونَهُ هَيِّنًا وَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ عَظِيمٌ﴾ (١) .

وحديث النبي صلى الله عليه وسلم : « كفى بالمرء كذباً أن يحدث بكل ما سمع » (٢) .

وقوله صلى الله عليه وسلم : « إن كذباً عليّ ليس ككذب على أحد ، من كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار » (٣) .

وقوله صلى الله عليه وسلم : « من حدّث عنى بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين » (٤) .

فاجتمع فى جيل الصحابة رضى الله عنهم من دوافع نشر السنة وتعليمها ، إضافة إلى صدق الإيمان والورع ، ما جعلهم يقومون بأداء أمانة نقل حديث النبي صلى الله عليه وسلم ، من غير زيادة ولا نقصان على الوجه الذى تكفل بتحميل تلك الأمانة للأجيال من بعدهم ، وإخلاء المسؤولية عنهم ، بعد ذلك الشمول والدقة المتناهية فى التبليغ والأداء .

وقد تكاثرت الأخبار عن توثق الصحابة رضى الله عنهم فى نقل السنة فى حياته صلى الله عليه وسلم ، فضلاً عن بعد وفاته عليه الصلاة والسلام .

(١) سورة النور : ١٥ .

(٢) أخرجه مسلم فى مقدمة الصحيح / باب النهى عن الحديث بكل ما سمع ١٠/١ .

(٣) أخرجه البخارى : باب ما يكره من النياحة على الميت / ح ١٢٩١ من حديث المغيرة رضى الله عنه ، وأخرج مسلم بعضه / باب فى التحذير من الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم - ح ٣ من حديث أبى هريرة رضى الله عنه .

(٤) أخرجه مسلم فى مقدمة الصحيح / باب وجوب الرواية عن الثقات وترك الكذابين ٨/١ من حديث المغيرة بن شعبة رضى الله عنه .

ومن أمثلة توثق الصحابة رضی الله عنهم للسنة في حياته ﷺ :

ما جاء في حديث عمر بن الخطاب رضی الله عنه ، في اعتزال النبي صلى الله عليه وسلم نساءه ، وما شاع حينها بين الصحابة أنه صلى الله عليه وسلم طلقهن ، فجاءه عمر رضی الله عنه يستأذن عليه ، ليستثبته عن الخبر ، فقال عمر للنبي صلى الله عليه وسلم : أطلقت نساءك ؟ فقال صلى الله عليه وسلم : لا ، فكبر عمر رضی الله عنه ، وقال : يا رسول الله ، إنى دخلت المسجد والمسلمون ينكتون بالحصى ، يقولون : طلق رسول الله صلى الله عليه وسلم نساءه ، أفأنزل فأخبرهم أنك لم تطلقهن ؟ قال : نعم ، إن شئت . . . (١) .

ومن ذلك حديث أنس رضی الله عنه ، في وفود ضمام بن ثعلبة رضی الله عنه على النبي صلى الله عليه وسلم إلى قومه ، حيث قال ضمام للنبي صلى الله عليه وسلم : يا محمد ، أتانا رسولك ، فزعم لنا أنك تزعم أن الله أرسلك ؟ قال : صدق .

قال : فمن خلق السماء ؟ قال - صلى الله عليه وسلم - : الله ، قال : فمن خلق الأرض ؟ قال : الله ، قال : فمن نصب هذه الجبال ، وجعل فيها ما جعل ؟ قال : الله .

قال : فبالذي خلق السماء وخلق الأرض ونصب هذه الجبال الله أرسلك ؟ قال : نعم . . . الحديث (٢) .

(١) أخرجه البخاري / كتاب العلم / باب التناوب في العلم ح ٨٩ ، ومسلم / باب في الإيلاء ، واعتزال النساء وتخييرهن وقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تَطَلَّعْتُمْ عَلَيْهِ ﴾ [التحریم : ٤] . ح ١٤٧٩ . كلاهما من حديث عمر بن الخطاب رضی الله عنه .

(٢) أخرجه مسلم / كتاب الإيمان / باب في بيان الإيمان بالله وشرائع الدين ح ١٠ . من حديث أنس رضی الله عنه .

وبعد وفاته صلى الله عليه وسلم ، ازداد شعور الصحابة بالضرورة القصوى للتوثق للسنة .

- ذكر أمثلة من عناية الصحابة - رضی الله عنهم - بنقد الحديث :
* عمر بن الخطاب رضی الله عنه : حديث الاستئذان :

- فعن أبي سعيد الخدري رضی الله عنه قال : كنا في مجلس عند أبي بن كعب ، فأتى أبو موسى الأشعري مغضباً (وفي رواية فزعاً أو مذعوراً) حتى وقف ، فقال : أنشدكم الله هل سمع أحد منكم رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « الاستئذان ثلاث ، فإن أذن لك ، وإلا فارجع » قال أبيت : وما ذاك ؟ قال : استأذنت على عمر بن الخطاب أمس ثلاث مرات ، فلم يؤذن لي ، فرجعت . ثم جئته اليوم فدخلت عليه ، فأخبرته أني جئت أمس ، فسلمت ثلاثاً ، ثم انصرفت . قال : قد سمعناك ، ونحن حينئذٍ على شغل ، فلو ما استأذنت حتى يؤذن لك ؟ قال : استأذنت كما سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم . قال : فوالله لأوجعن ظهرك وبطنك ، أو لتأتين بمن يشهد لك على هذا .

فقال أبي بن كعب : فوالله لا يقوم معك إلا أحدنا سناً ، قم يا أبا سعيد . فقامت حتى أتيت عمر ، فقلت : قد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول هذا^(١) .

- بل لقد كان عمر رضی الله عنه ، كما يقول الإمام الذهبي : هو الذي سنَّ للمحدثين التثبت في النقل^(٢) .

(١) أخرجه البخاري / كتاب الاستئذان / ثلاثاً ح ٦٢٤٥ ، ومسلم / كتاب الآداب / باب الاستئذان ح ٢١٥٣ كلاهما من حديث أبي سعيد الخدري رضی الله عنه واللفظ لمسلم .

(٢) تذكرة الحفاظ ١/١١ .

وشدّد فی ذلك وأخذ الرعية على التزام ذلك من أجل التوثق والتحرى
لحديث النبي ﷺ .

قال إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف : بعث عمر بن الخطاب إلى
عبد الله ابن مسعود ، وإلى أبي الدرداء ، وإلى أبي مسعود الأنصاري ،
(وإلى أبي ذر) فقال : ما هذا الحديث الذي تكثرون عن رسول الله ﷺ !
فحبسهم بالمدينة (أى منعهم من الخروج منها) حتى استشهد^(١) .

وقرظة بن كعب الأنصاري رضى الله عنه ، يروى أن عمر بن الخطاب
رضى الله عنه شيع وفداً خارجاً إلى الكوفة ، فأوصى عمر الوفد وصية قال
فيها : إنكم تأتون بلدة لها دوى بالقرآن ، كدوى النحل ، فلا تصدوهم
بالأحاديث عن رسول الله ﷺ (وفى رواية : فأقلوا الرواية عن رسول الله
ﷺ) وأنا شريككم^(٢) .

ولهذا التشديد فى رواية السنة ، والتحذير من أى دواعى الخطأ فيها ،

(١) أخرجه الإمام أحمد فى العلل (٣٧٢) وابن أبى شيبة فى المصنف (٧٥٦/٨)
والحاكم وصححه فى المستدرک (١٩٣/١) وابن حزم فى الإحكام ١٣٩/٢ . . .
وغيرهم على خلاف فى سماع إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف من عمر رضى الله
عنه ، فمنهم من قال : لم يسمع من عمر كابن حزم فى الإحكام ١٣٩/٢ - ١٤٠ ،
والبيهقى فى السنن الكبرى ٢٧٧/٨ ومنهم من قال سمع من عمر ، كالإمام أحمد
فى العلل (٤٦٤) ، ويعقوب بن شيبة كما فى تهذيب التهذيب ١/١٣٩ ، وابن جرير
الطبرى كما فى التهذيب أيضاً ١/١٤٠ .

وأورده الهيثمى فى مجمع الزوائد وعلّق عليه : هذا أثر منقطع ، وإبراهيم وُلد سنة
عشرين ، ولم يدرك من حياة عمر إلا ثلاث سنين ، وابن مسعود كان بالكوفة ، ولا
يصح هذا عن عمر . (مجمع الزوائد ح ٦٦٦) .

(٢) أخرجه أحمد فى العلل (٣٧٣) وابن ماجه فى السنن/ باب التوقى فى الحديث عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم (٢٨) . . . وغيرهما .

خطب معاوية بن أبى سفيان رضى الله عنه على منبر دمشق قائلاً : أيها الناس إياكم وأحاديث رسول الله ﷺ ، إلا حديثاً كان يذكر على عهد عمر رضى الله عنه ، فإن عمر كان يخيف الناس فى الله عز وجل^(١) .

وهذا بالطبع لم يكن من عمر صدء عن تبليغ الناس بأحاديث النبى ﷺ ، وهو الوقاف عندها الملتزم بها ، وإنما كان هذا من عمر ليفشوا فى الناس الاحتياط لحديث النبى ﷺ ، وقد أتى ذلك ثمرته ونشأ علم الرجال والجرح والتعديل ، احتياطاً وحفظاً لحديث النبى ﷺ .

وقد علق الخطيب البغدادى على هذه الآثار عن عمر رضى الله عنه ، بقوله :

إن قال قائل : ما وجه إنكار عمر على الصحابة روايتهم عن رسول الله

ﷺ ، وتشديده عليهم فى ذلك ؟

قيل له : إنما فعل عمر ذلك احتياطاً للدين ، وحسن نظر للمسلمين ، لأنه خاف أن ينكلوا عن الأعمال ، ويتكلوا على ظاهر الأخبار ، وليس حكم جميع الأحاديث على ظاهرها ، ولا كل من سمعها عرف فقهها . فقد يرد الحديث مجملاً ، ويستنبط معناه وتفسيره من غيره ، فخشى عمر أن يحمل حديث على غير وجهه ، أو يؤخذ بظاهر لفظه ، والحكم بخلاف ما أخذ به . وكذلك نهى عمر الصحابة أن يكثرُوا رواية الحديث ، وفى تشديد عمر أيضاً على الصحابة فى روايتهم حفظ لحديث رسول الله ﷺ ، وترهيب لمن لم يكن من الصحابة أن يدخل فى السنن ما ليس منها ، لأنه إذا رأى الصحابى ، المقبول القول ، المشهور بصحة النبى ﷺ ، قد تشدد عليه فى

(١) ابن عدى فى الكامل ١/ ٨٢ .

الرواية كان هو أجدر أن يكون للرواية أهيب ، ولما يلقي الشيطان فى النفس من تحسين الكذب أُرهب^(١) .

وهذا كان من عمر مع الصحابة رضى الله عنهم ، الذين لم يكونوا بأقل منه شعورًا بالمسئولية وعظم الأمانة فى حمل حديث النبى ﷺ .

*** على بن أبى طالب رضى الله عنه :**

أخرج ابن عدى بسنده عن عبد الله بن الحارث قال : اعتمرت مع على ابن أبى طالب فى زمن عمر ، أو فى زمن عثمان ، فذكره ، فدخل عليه نفر من أهل العراق ، فقالوا : يا أبا الحسن جئنا نسألك عن أمر يجب أن تجيبنا عنه ، قال : أظن المغيرة بن شعبة يحدثكم ، أنه أحدث الناس عهدًا برسول الله ﷺ ؟

قالوا : أجل عن ذلك جئنا نسألك ، قال : كذب^(٢) ، أحدث الناس عهدًا برسول الله ﷺ قثم بن العباس^(٣) .

*** عائشة أم المؤمنين رضى الله عنها :**

أخرج ابن عدى بسنده عن أبى الدرداء رضى الله عنه ، أنه خطب فقال : من أدركه الصبح فلا وتر له ، فذكر ذلك لعائشة فقالت : كذب أبو الدرداء ، كان النبى ﷺ يصبح فيوتر^(٤) .

يقول عبد الرحمن بن أبى ليلى : « أدركت عشرين ومائة من أصحاب

(١) شرف أصحاب الحديث ٨٨ - ٩١ بتصرف يسير .

(٢) الكذب عند أهل الحجاز قد يعنى الخطأ وعدم التذكر .

(٣) الكامل لابن عدى ١١٩/١ .

(٤) السابق ١٢٤/١ .

النبي ﷺ (في المسجد) ، فما كان منهم محدث إلا ود أن أخاه كفاه الحديث ، ولا مفتى إلا ود أن أخاه كفاه الفتيا»^(١) .

* الزبير بن العوام رضی اللہ عنہ :

- قال عبد الله بن الزبير لأبيه الزبير رضی اللہ عنہما : إني لا أسمعك تحدث عن رسول الله ﷺ كما يحدث فلان وفلان ؟

فقال : أما إني لم أفارقه (منذ أسلمت) ، (ولقد كان لي منه وجه ومنزلة) (وأخاف أن أزيد أو أنقص) (ولقد سمعت رسول الله ﷺ يقول : من كذب عليّ فليتبوأ مقعده من النار)^(٢) .

* عبد الله بن مسعود ، وأبو الدرداء رضی اللہ عنہما :

وكان عبد الله بن مسعود وأبو الدرداء رضی اللہ عنہما ، إذا أراد أحدهما الحديث عن رسول الله ﷺ ارتعد فزعًا ، واغرورقت عيناه ، وقال : أو دون ذلك ، أو فوق ذلك ، أو قريبًا منه ، أو شبيهًا بذلك^(٣) .

وذلك من خشية أن يزيدوا أو ينقصوا شيئًا من حديث النبي ﷺ .

واستمر ذلك في عصر الصحابة - رضی اللہ عنہم - ، حتى كانت فتنة مقتل عثمان رضی اللہ عنہ ، وبدأت الأمة في الافتراق ، وظهرت الفرق المختلفة ، وبدأت دواعي الكذب في حديث النبي ﷺ تظهر ، كل فرقة

(١) انظر : جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر / باب / تدافع الفتوى وذم من سارع إليها (٢١٩٩-٢٢٠٢) ، ٢ / ١١٢٠ - ١١٢٢ .

(٢) صحيح البخاري / كتاب العلم / باب إثم من كذب على النبي ﷺ ح ١٠٧ .

(٣) مسند أحمد ٣٦٧٠ ، ٤٠١٥ ، ٤٣٢١ ، سنن ابن ماجه باب التوقي في الحديث عن رسول الله ﷺ ح ٢٣ .. وغير ذلك .

تحاول أن تنصر مذهبها المبتدع ، لكن الصحابة رضی اللہ عنہم كانوا لذلك بالمرصاد .

* عبد اللہ بن عباس رضی اللہ عنہما :

ومن ذلك قول ابن عباس رضی اللہ عنہما ، عندما سمع بشيراً العدوی يحدث بحديث النبي ﷺ ويقول قال رسول اللہ ﷺ ، فقال له : إنا كنا إذا سمعنا رجلاً يقول : قال رسول اللہ ﷺ ، ابتدرته أبصارنا ، وأصغينا إليه بأذاننا ، فلما ركب الناس الصعب والذلول ، لم نأخذ من الناس إلا ما نعرف^(١) .

- فابن عباس لم يقبل مراسيل بشير وهو من ثقات التابعين حتى يتثبت .

فكان هذا التشدد في الرواية عن رسول اللہ ﷺ ، والتثبت منها ، الذي بدأه عمر رضی اللہ عنہ والصحابة معه ، هو بداية علم الجرح والتعديل ، الذي بدأ تطبيقه عملياً في عصر التابعين .

يقول ابن سيرين - وهو أحد أئمة التابعين - : لم يكونوا يسألون عن الإسناد ، فلما وقعت الفتنة^(٢) ، قالوا : سئوا لنا رجالكم ، فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم ، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم^(٣) .



(١) مسلم في مقدمة الصحيح ١٢/١-١٣ ، جامع التحصيل للعلائي ٥٧/١ .

(٢) الفتنة هي أيام المختار بن أبي عبيد الثقفي الكذاب الهالك سنة سبع وستين فقد روى الإمام أحمد بسنده عن إبراهيم النخعي قال : إنما سئل عن الإسناد أيام المختار (شرح علل الترمذي لابن رجب ٣٥٥/١) .

(٣) مسلم في مقدمة الصحيح ١٥/١ .

المرحلة الثانية

وهي عصر التابعين والذي يتدئ من نحو سنة (٨٠هـ) إلى نحو سنة (١٥٠هـ)^(١) بموت غالب التابعين .

وقد أدى ذلك إلى طول الإسناد في هذه المرحلة ، إذ كان التابعي يأخذ عن تابعي آخر ويروي عنه ، وهذه الوسائط تختلف عن الصحابة ، فالصحابه كلهم عدول ، فلا يفتش عنهم ، أما غيرهم فيلزم لقبول روايتهم العلم بحالهم ، وهل هم من أهل العدالة والضبط أم لا ؟

ولتشعب الأسانيد ، واختلاف رواياتها ، مع زيادة انتشار السنة ، وزيادة الغلو في البدع ونشوء بدع أخرى ، فأدى ذلك إلى أن يروي من ليس بأهل للاطمئنان إلى روايته ، فكان الهاجس الأكبر لدى علماء التابعين حينها ، هو الخوف من تفلت شيء من السنة ، وتحديث من لا يؤمن على النقل ، ووقوع الاختلال في ضبط المنقول .

فواجهوا كل خطر من هذه الأخطار بما يدفعه :

- فالخوف من تفلت شيء من السنة ، واجهوه بأمور ، منها :

١- استنفار الأمة لجمع السنة ، وذلك يظهر من كثرة عدد التابعين الذين نقلوا السنة ، إذ إن كثرة الحَمَلَة يجعل فوات شيء من السنة على جميعهم مستبعداً .

٢- الأمر بكتابة السنة أمراً رسمياً من قبل الخليفة عمر بن عبد العزيز ،

(١) ممن اعتبر ١٥٠ هـ آخر عصر التابعين: السخاوي في فتح المغيث ٤/٣٥٢ ، والزركشي في النكت على مقدمة ابن الصلاح ٣/٤٩٣ .

وذلك في آخر القرن الهجري الأول ، وائتمار التابعين لذلك ، حتى كثر عدد التابعين ، الذين كتبوا السنة ، أحصى الدكتور الأعظمي في كتابه (دراسات في الحديث النبوي) أكثر من (١٥٠) تابعياً ممن دَوَّن ، وبالطبع هذا لا يمثل عدد كل من كتبوا ، إنما هو يدل على كثرة من كتبوا الحديث وقتها .

ومدونات هذا العصر - كانت غالباً - بغرض أن تعين على الحفظ في الصدور ، ولذلك كان بعض التابعين يمحوا ما يكتب أو يغسله بعد حفظه^(١) .

ولم يكتب للتخليد إلا القليل منهم ، مصنفات مختصرة في التفسير ، والسيرة ، وبعض أبواب الأحكام : كالطلاق والمناسك والصلاة^(٢) .

فلم يكن يُعنى فيها بحسن الترتيب والتبويب ، ويختلط فيها المرفوع بالموقوف بالمقطوع .

٣- زيادة ظاهرة الرحلة في طلب الحديث لمواجهة واقع انتشار السنة في الآفاق فيروى «الخطيب البغدادي» بسنده شواهد وأمثلة كثيرة لارتحال الصحابة والتابعين طلباً لسماع الحديث من قائله .

في مجال نقد رواة الحديث ، واجهه التابعون بأمور ، منها :

١- التشديد في المطالبة بالإسناد :

وتأتى عبارة ابن سيرين علماً لهذا العصر ، عندما قال : «إن هذا العلم دين ، فانظروا عمَّن تأخذون دينكم»^(٣) .

(١) انظر : جامع بيان العلم وفضله ١/٢٦٨ - ٢٩٧ .

(٢) انظر دراسات في الحديث النبوي للأعظمي ١/١٤٨ ، ١٤٩ ، ١٥١ ، ١٥٩ - ١٦٠ ، ١٩٦ ، ٢٠٨ ، ٢١٣ ، ٢١٨ .

(٣) مقدمة صحيح مسلم ١/١٤ ، وورد هذا القول عن الإمام مالك ، الكفاية للخطيب ١/١٥٩ .

- ٢- والمطالبة بالإسناد تعنى رد المراسيل ، للجهل بحال المحذوف ، فقد رد المرسل الكثير من العلماء بداية من عصر التابعين وتابعى التابعين^(١) .
- ٣- وإنما استفاد من المطالبة بالإسناد إذا ما مُيزَ بين الرواة العدول والرواة المجروحين ، وهذا يستلزم الكلام فى الرواة جرحًا وتعديلاً .
- وفى ذلك يقول ابن سيرين : « لم يكونوا يسألون عن الإسناد ، فلما وقعت الفتنة ، قالوا : سئموا لنا رجالكم ، فيُنظر إلى أهل السنة ، فيؤخذ حديثهم ، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم »^(٢) .
- ويقول إبراهيم النخعى : « كانوا إذا أزدادوا أن يأخذوا عن رجل ، نظروا إلى صلاته وإلى هيئته وإلى سمته »^(٣) .
- ولذلك فقد تكلم فى الرواة جماعة من التابعين : كابن سيرين ، وسعيد بن المسيب ، وطاوس اليماني ، وعروة بن الزبير ، والزهري ، وأيوب السختياني ، والأعمش ، وغيرهم .
- ٤- ترك الرواية عن الفساق وغير العدول من الرواة ، وهذا أمر مجمع عليه من سلف الأمة وخلفها^(٤) .

- وفى مجال نقد متن الحديث ، واجهوه بأمور ، منها :

١- نقد المتن ، وعدم الاكتفاء بنقد السند :

- (١) انظر الكفاية للخطيب ص ٣٨٤ - ٣٩٦ ، وشرح علل الترمذى ١/٥٣٢ .
- (٢) مقدمة صحيح مسلم ١/١٥ .
- (٣) الكفاية للخطيب ص ١٥٦ .
- (٤) نقل الإجماع جماعة منهم : ابن حبان فى « المجروحين » ١/٣٠٥ ، والخطيب البغدادي فى « الكفاية » ص ٧٧ .

قال الأعمش : « كان إبراهيم - یعنی النخعی - صيرفياً في الحديث ، وكنت أسمع من الرجال ، فأجعل طريقى عليه ، فأعرض عليه »^(١) .

٢- تجويد الكتابة : بابتداع الإعجام ، وبتصحيح الكتاب ، وبمعارضة المكتوب على أصله ، وبالقراءة على الشيخ ما كتب عنه^(٢) .

٣- طلب المتابعات ، والتحرّى بسماع الحديث الواحد من جماعة ، وكراهية رواية غريب الحديث ، خشية من الغلط والإخلال بالضبط .

يقول إبراهيم النخعی : « كانوا يكرهون غريب الكلام وغريب الحديث »^(٣) .

وقال يزيد بن أبى حبيب : « إذا سمعت الحديث ، فأنشده ، كما تنشُد الضالة ، فإن عُرف ، وإلا فدعه »^(٤) .

وعندما أثنى أحدهم عند أيوب السخيتاني على راو لما له من الغرائب ، قال له أيوب : إنما نفرُّ أو نفرق من تلك الغرائب »^(٥) .

ولذلك فإن قاعدة ترجيح الأخبار بأثبتها قاعدة مجمعٌ عليها^(٦) .

ومن نقّاد التابعين :

الشعبي ، وابن سيرين ، والسعيد بن المسيب وابن جبير ، ولكنهم

(١) الجرح والتعديل ١٧/٢ .

(٢) انظر الجامع للخطيب رقم ٥٧٧ ، ٥٧٨ ، ٥٨١ ، ٥٨٦ ، - وتاريخ أبى زرعة الدمشقي انظر : ٤٧١/١ .

(٣) الكفاية للخطيب ص ١٤١ .

(٤) رسالة أبى داود إلى أهل مكة ص ٣٠ ، والجرح والتعديل لابن أبى حاتم (١٩/٢) .

(٥) مقدمة صحيح مسلم ٢٣/١ .

(٦) وقد نقل الإجماع البيهقي في المدخل إلى السنن الكبرى (رقم ٢٣) .

فیهم قليل بالنسبة لمن بعدهم لقلّة الضعف فی متبوعهم ، إذ أكثرهم صحابة عدول ، وغير الصحابة من المتبوعین أكثرهم ثقات ، ولا یکاد یوجد فی القرن الأول الذی انقضى فی الصحابة وکبار التابعین ضعيف ، إلا الواحد ، بعد الواحد ، كالحارث الأعور ، والمختار الکذاب^(١) .

وکذلك من نقاد التابعین : عطاء بن أبی رباح ، وعروة بن الزبير بن العوام ، وعبد الرحمن الأعرج ، ومالك بن دينار ، والشعبي ، والزهری ، وأیوب السخيتانی ، والأعمش ، وعبد الرحمن الأعرج ، وأبو صالح ذکوان ، والحسن بن أبی الحسن البصری ، وأنس بن سيرین ، ومسروق ، والربيع بن خيثم ، وحماّد بن أبی سليمان ، وسعد بن إبراهيم الزهری ، وربیعة بن أبی عبد الرحمن ، وأبو حصين عثمان بن عاصم الأسدی^(٢) .

ذکر أمثلة من عناية التابعین بنقد الحدیث :

* سعيد بن المسيب :

لما نُقل إليه أن ابن عباس رضی الله عنهما ، يقول أن النبی ﷺ تزوج ميمونة رضی الله عنها ، وهو محرم ، قال سعيد : وهَمَّ ابن العباس وإن كانت خالته ، ما تزوجها النبی ﷺ إلا بعد ما أحل .

* سعيد بن جبیر :

نُقل إليه أن عكرمة يكره إجارة الأرض ، فقال : كذب عكرمة ، سمعت ابن عباس رضی الله عنهما يقول : إن أمثل ما أتم عليه صانعون استتجار الأرض البيضاء سنة سنة .

(١) الإعلان بالتوبيخ ٣٢٠ .

(٢) انظر الكامل ١/١٢٥ - ١٤٩ .

* عطاء بن أبي رباح :

أخرج ابن عدى بسنده أن فطر بن خليفة قال لعطاء : إن عكرمة يقول : قال ابن عباس : سبق الكتاب الخفين ، فقال : كذب عكرمة ، سمعت ابن عباس يقول : لا بأس بمسح الخفين وإن دخلت الغائط . قال عطاء : والله إن كان بعضهم ليرى أن المسح على الخفين يُجزى .

* عروة بن الزبير بن العوام :

عن هشام بن عروة عن أبيه قال : إني لأسمع الحديث فما يمنعني من ذكره إلا كراهية أن يسمع سامع فيقتدى به ، أسمع من الرجل لا أثق به ، قد حدثه عن أثق ، وأسمع من الرجل أثق به ، قد حدث عن لا أثق به .

* عبد الرحمن الأعرج ، وأبو صالح ذكوان :

قال أبو صالح والأعرج : ليس أحد يحدث عن أبي هريرة رضى الله عنه إلا علمنا صادق هو أو كاذب .

٥- الرحلة لطلب الحديث فهي من أسباب تقليل الوسائط ، وتقليل الوسائط من أسباب تقليل احتمال الوهم ، وهذا سبب الحرص على العلو في الأسانيد^(١) .



(١) انظر الجامع للخطيب ١/١١٥ .

المرحلة الثالثة

وهی مرحلة أتباع التابعین ، وتبدأ من سنة ١٥٠هـ وتنتهی سنة ٢٠٠هـ .
وهذه المرحلة کان من خصائصها أن طال إسناده الحديث أكثر من
المراحل السابقة ، وما تبع ذلك من زيادة تشعب الأسانید واختلاف
الرواة ، مع ما یصحب ذلك من تعسر الحفظ .

كما أنه قد زادت أيضًا بعض خصائص المرحلة السابقة وضوحًا :
كانت انتشار السنة فی الآفاق ، وظهور البدع وغلو أصحابها فیها .

كما أن هذه المرحلة قد ورثت جهودًا مبارکة من الجيل السابق فی
جمع السنة حفظًا وتدوینًا مما کان له أكبر الأثر فی إعانة علماء هذه
المرحلة علی إتمام المسیرة .

وقد واجه العلماء أخطار هذه المرحلة بنفس الأمور التي واجه بها
علماء المرحلة السابقة أخطارهم ، وزادوا علیها أمورًا :

ففي مجال نقد الحديث :

تکلم فی التوثیق والتجريح طائفة من الأئمة^(١) ، یقول السخاوی :
فلما کان عند آخر عصر التابعین ، وهو حدود الخمسين ومائة ، تکلم فی
التوثیق والتجريح طائفة من الأئمة ، فقال أبو حنیفة : « ما رأیت أكذب
من جابر الجعفی » ، وضعف الأعمش جماعة ، ووثق آخرین ، ونظر فی
الرجال شعبة ، وكان مثبتًا لا یکاد یروی إلا عن ثقة ، وكذا کان مالک ،
وعمن إذا قال فی هذا العصر قبل قوله .

(١) انظر الكامل / ١ / ١٤٩ - ١٩٦ ، الإعلان بالتویخ ٣٢٠ - ٣٢٣ .

معمر ، وهشام الدستوائى ، والأوزاعى ، والثورى ، وابن الماجشون ،
وحمّاد بن سلمة ، والليث بن سعد وغيرهم .

- ثم طبقة أخرى بعد هؤلاء : كابن المبارك ، وهشيم ، وأبى إسحاق
الفزارى ، والمعافى بن عمران الموصلى ، وبشر بن المفضل ، وابن
عينة ، وغيرهم .

- ثم طبقة أخرى فى زمانهم : كابن عُلَيَّة ، وابن وهب ، ووکیع .

ثم انتدب فى زمانهم أيضاً لنقد الرجال الحافظان الحُجَّتَان : يحيى بن
سعيد القطان ، وابن مهدي ، فمن جرحاه لا يكاد يندمل جرحه ، ومن
وثّقاه فهو المقبول ، ومن اختلفا فيه ، وذلك قليل ، اجتهد فى أمره .

ثم كان بعدهم ممن إذا قال سمع منه إمامنا الشافعى رضى الله عنه ،
ويزيد بن هارون ، وأبو داود الطيالسى وعبد الرزاق والفريابى وأبى عاصم
النبيل ، وغيرهم .

وبعدهم طبقة أخرى كالحميدى ، والقعنبي ، وأبو عبيد ، ويحيى بن
يحيى ، وأبى الوليد الطيالسى .

وفى مجال تدوين السنة : صار الحرص على التدوين كاملاً^(١) .

حتى قال يحيى بن سعيد القطان : « لأن أكون كتبت كل ما أسمع أحب
إلّى من أن يكون لى مثل مالى »^(٢) .

وحتى إن ترجيح رواية من يرجع إلى كتاب عند التحديث على من لا

(١) انظر تاريخ الإسلام للذهبي حوادث سنة ١٤٣ هـ ، ١٣/٩ .

(٢) المدخل إلى السنن الكبرى (رقم ٢٨٧) .

یرجع عند تحدیثه إلى کتاب أصبح أمرًا ظاهرًا ، حتی فی الترجیح بین كبار النقاد ، كما قال یحیی ابن سعید عن الثوری وشعبة : « سفیان أقل خطأ ، لأنه یرجع إلى کتاب »^(١) .

ووصل الأمر ببعضهم إلى أنه لم يعد يأخذ الحديث إلا إملاءً ، وانتشرت لذلك مجالس الإملاء .

كما یقول « السمعانی » : فی « أدب الإملاء والاستملاء » : « ... ویلیهم جماعة كانوا یعقدون المجالس للإملاء ، منهم شعبة بن الحجاج - وأكرم به - ویزید بن هارون ووکیع بن الجراح وعاصم بن علی التیمی وعمرو بن مرزوق الباهلی ومحمد بن إسماعیل البخاری وأبو مسلم الکجی وجعفر بن محمد الفریابی وغيرهم » .

وفی هذه المرحلة نشأ التصنيف المبوّب ، وانتشرت الكتابة فی باب واحد من أبواب العلم : كالطهارة ، والصلاة ، والمناسك (ككتاب المناسك لابن أبی عروبة - قطعة منه وطبعت) .

والفرائض (ككتاب الفرائض للثوری - قطعة منه) ، والتفسیر « للثوری ، وعبد الرزاق ویحیی بن سلام) ، والزهد (لابن المبارك ، ووکیع ، وأسد بن موسى) ، والجهاد (لابن المبارك) ، والقدر (لعبد الله بن وهب) ... ونحوها .

وأضيف إلى ذلك نشوء أسلوب جدید وهو التصنيف المبوّب ، كالإمام مالک فی کتابه « الموطأ » ، وكجامع ابن وهب ، وجامع معمر ، وجامع الثوری .

(١) شرح علل الترمذی ١/٤٥٣ .

وظهور هذا التبويب يدل على ظهور الحاجة إليه ، وإلى أن هاجس التفات الذي كان يشغل التابعين في تدوينهم ويليههم عن الترتيب ابتداءً يخفت ويضعف ، وأن بداية الشعور بأن التدوين أصبح أكثر استيعاباً للسنة من الرواية الشفهية أخذ في النشوء في قلوب العلماء ، ولذلك التفتوا إلى التبويب الذي الغرض منه التسهيل ، وهذا واضح في اختيار الإمام مالك لاسم كتابه «الموطأ» أي المسهل .

وهي حاجة ليست في ضرورة حفظ السنة من الضياع التي كانت في المراحل السابقة ، ولو ما أمنوا على جمع السنة وحفظها ما اتجهوا إلى التبويب والترتيب .

ويلاحظ على هذه المصنفات : عدم دقة الترتيب الموضوعي ، وعدم تمييزهم فيها بين الصحيح والضعيف ، وجمعهم فيها بين المرفوع والموقوف والمقطوع ، إذ كلها تحتاج في عصرهم إلى الجمع .

كما أنه يلاحظ عليها أنها ليست في ضخامة الكتب اللاحقة لها ، وهذا كله أمر طبيعي ، فهذه سمة معروفة للمصنفين الأوائل والمصنفات الأولى . - لكن في آخر هذه المرحلة بدأت تظهر بعض الموسوعات الحديثة ، مما يشهد لسرعة البناء خلال هذا الجيل ، وإلى المبادرة إلى إتمام الجهود لدى علماء السنة فيه .

ولا أدل على ذلك من كتاب (المصنّف) لعبد الرزاق الصنعاني . ثم إنهم ابتكروا أسلوباً جديداً في التصنيف ، لم يكن موجوداً في السابق . فقد نظر المحدثون إلى تلك المدونات والمجاميع والمصنفات ، فوجدوا أنها شملت جميع أنواع المنقولات ، من المرفوعات والموقوفات

والمقطوعات ، ولا شك أن قسم المرفوعات هو أهم هذه الأقسام وأولها بالجمع ، وأحراها بالخوف عليه من التفلت .

فبادروا إلى أسلوب في التصنيف لا يضم إلا المرفوعات ، وهو التصنيف على طريقة المسانيد ، وهو أسلوب في التصنيف يدل على أن ابتكاره لم يكن إلا لغرض الجمع خشية الضياع ، لأن أسلوب ترتيبه ليس فيه تيسير التصنيف على الأبواب ، وإن كان فيه وجه ضعيف من التيسير ، وهو الترتيب على أسماء الرواة من الصحابة .

قال بكر بن خلف : « قال عبد الرحمن بن مهدي حين طلبوا المسند : ما أحسن هذا ، إلا أنى أخاف أن يحملهم هذا أن يكتبوا عن غير الثقات »^(١) .

ألا ترى إلى قوله (طلبوا) التي تدل على استنفار عام نحو هذا المنحى من التصنيف ، والذي كان من قوة الرغبة فيه إلى أن خشى ابن مهدي أن يقود إلى شيء من الشره في الرواية عن غير الثقات .

- وقال الإمام أحمد في سياق انتقاده ليحيى بن عبد الحميد الحماني ، الذي ادعى أنه سمع من الإمام أحمد حديثاً مسنداً على باب ابن عُلَيَّة : « أى وقت التقينا على باب ابن عليّة ؟ إنما كنا نتذاكر الفقه والأبواب ، لم نكن تلك الأيام نتذاكر المسند »^(٢) .

وابن عليّة توفى سنة ١٩٣هـ ، فهذا يبين أن العناية بالمسند إلى هذا العام أو قبله بقليل لم يكن أبتدئ بالعناية به .

ويقول الحافظ ابن حجر في تأريخه للتدوين : « إلى أن رأى بعض الأئمة

(١) المعرفة والتاريخ للفسوى ٦٠/٣ .

(٢) الجرح والتعديل ١٦٩/٩ .

أن یفرد حدیث النبی ﷺ خاصة ، وذلك على رأس المائتين ؛ فصنّف عبيد الله ابن موسى العبسی الكوفی مسندًا ، وصنّف مسدّد بن مسرهد البصری مسندًا ، وصنّف أسد ابن موسى مسندًا ، وصنّف نعيم بن حماد الخزاعي نزيل مصر مسندًا ، ثم اقتفى الأئمة بعد ذلك أثرهم ، فقلّ إمام من الحفاظ إلا وصنّف حديثه على المسانيد ، كالإمام أحمد ، وإسحاق بن راهويه ، وعثمان بن أبي شيبة ، وغيرهم من النبلاء ، ومنهم من صنّف على الأبواب والمسانيد معًا كأبي بكر بن أبي شيبة^(١) .

وبهذا النشاط الهائل في الجمع والتدوين ، تيسّر للعلماء أن يواجهوا ذلك الشعب الهائل للأسانيد ، وأن يضبطوا اختلاف الرواة في المتون والأسانيد ، وهذا ما أعانهم على كمال النقد في هذه المرحلة .

- لقد اكتملت ملامح النقد في هذه المرحلة ، حيث تحققت أسبابه . حيث إن الميزان النقدي الحديثي يعتمد كل الاعتماد على الإحاطة البالغة بالمنقولات ، وعلى استحضارها جملة عند نقد كل حديث .

وهذا يستلزم أن تكون محفوظة في الصدور ، ولم يكن لذلك الحفظ أن يتم لولا جهود العلماء في الجمع والتدوين .

وهذا الجمع والاستقصاء في حفظ السنة هو الذي جعل العلماء يرون أن احتمال التفرد من الراوي بالسنة يزداد ضعفه كلما امتد الزمن وبعُد الجيل . وجعلوا هذا التفرد من أسباب رد الحديث .

ففي « فتح المغيث » : « فالشاذ المردود كما قاله ابن الصلاح قسمان ، أحدهما الحديث الفرد المخالف ، وهو الذي عرّفه الشافعي ، وثانيهما الفرد

(١) هدى السارى (٦) .

الذى ليس فى راويه من الثقة والضبط ما يقع جابراً لما يوجب التفرد والشذوذ من النكارة والضعف^(١).

* ذكر أمثلة من تابعى التابعين الذين اهتموا بنقد الحديث :

وقد بلغ علماء الحديث فى هذه المرحلة درجة رفيعة فى نقد الحديث ، وعلى رأسهم ثلاثة أئمة إنهم : شعبة بن الحجاج ، ويحيى بن سعيد القطان ، وعبد الرحمن ابن مهدي . إنها مدرسة النقد البصرية ، ذات الفضل الكبير على النقد الحديثى كله .

قال يعقوب بن شيبة : « قلت ليحيى بن معين : تعرف أحداً من التابعين كان يتقى الرجال كما كان ابن سيرين يتقيهم ؟ فقال برأسه ، أى : لا .

(قال يعقوب) : وسمعت على بن المدينى يقول : كان ممن ينظر فى الحديث ويفتش عن الإسناد ، لا نعلم أحداً أول منه : محمد بن سيرين ، ثم كان أيوب ، وابن عون ، ثم كان شعبة ، ثم كان يحيى بن سعيد وعبد الرحمن . (قال يعقوب) : قلت لعلى : فمالك بن أنس ؟ فقال : أخبرنى سفيان بن عيينة ، قال : ما كان أشد انتقاء مالك للرجال »^(٢) .

لقد بلغت العناية بالنقد فى هذه المرحلة ، والاطمئنان إلى كمال النقل والرواية إلى حد تقديم النقد وتعلمه على الرواية .

يقول خلف بن سالم المخزّمى : سمعت ابن عُلَيَّة يقول : كنا نرى عند حميد (يعنى الطويل) وسليمان (يعنى التيمى) وابن عون الرجل

(١) فتح المغيث (١/٢٤٨ - ٢٤٩) .

(٢) شرح علل الترمذى لابن رجب ١/٣٥٥ .

والرجلين ، فنأتى شعبة ، فنرى الناس عليه . (قال خلف) : كان أصحاب الحديث يريدون حسن المعرفة بالرجال وبمعرفة الحديث وهكذا كان هذا المعنى بيئاً في شعبة إن شاء الله^(١) .

وكان شعبة لا يحابي أحداً في حديث رسول الله ﷺ ، قال : ولو حاييت أحداً ، حاييت هشام بن حسان ، كان ختنى ولكن لم يكن يحفظ - وكان ينظر إلى فم قتادة فإذا قال حدثنا كتب عنه ، وإذا قال حدث لم يكتب عنه - ومن أقواله : كل حديث ليس فيه حدثنا وأخبرنا فهو خل وبقل^(٢) .

ويقول عبد الرحمن بن مهدي : لأن أعرف علة حديث واحد أحب إليّ من أن أستفيد عشرة أحاديث^(٣) .

وابن مهدي هذا الذي قال ابن المديني عنه : « لو أخذت فحلفت بين الركن والمقام ، لحلفت بالله أنى لم أر أحداً قط أعلم بالحديث من عبد الرحمن بن مهدي »^(٤) .

وبسبب هذه الجهود العظيمة المباركة استقرّ عند علماء الحديث سلامة السنة من تطرّق الكذب إليها ، حتى يسأل أحدهم عبد الله بن المبارك عن الأحاديث الموضوعية التي يضعها الكذابون فيقول له : « هذه الأحاديث المصنوعة ؟ فيطمئنه ابن المبارك قائلاً له : « يعيش لها الجهابذة »^(٥) .

ولم ينبج من التشدد في النقد والجرأة على إنكار مواضع الشك كبار

(١) مقدمة الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ص ١٧٦ .

(٢) انظر الكامل ١٥٠/١ - ١٦٤ .

(٣) شرح علل الترمذى لابن رجب ١/٤٧٠ .

(٤) السابق ١/٣٢ .

(٥) مقدمة الجرح والتعديل ٣ .

الحفاظ ، فضلاً عمَّن دونهم . حتى كانوا يصيحون بالحفاظ إذا تفرَّد بحديث حتى يتركه ، وهو صادق في روايته ضابط .

كما أخرج الخطيب في « الجامع » : مراجعة المحدث وتوقيفه عندما يتخالج في النفس من روايته فأورد بعض الآثار ، منها :

- ما أخرجه بسنده عن سليمان ومنصور وزبيد : حدثوني عن أبي وائل ، عن عبد الله ، عن النبي ﷺ قال : « سباب المسلم فسوق وقتاله كفر » . قال زبيد : قلت لأبي وائل مرتين : أنت سمعته عن عبد الله ؟ قال : « نعم » .

- وما أخرجه بسنده عن شعبة أن جعدة ابن أم هانئ حدثه عن أم هانئ : أن رسول الله ﷺ دخل عليها فناولته شراباً فشرب ثم ناولها فشربت ، فقلت : يا رسول الله كنت صائمة ، فقال رسول الله ﷺ : « الصائم المتطوع أمير نفسه إن شاء صام وإن شاء أفطر » .

قال شعبة : فقلت لجعدة : أسمعته أنت من أم هانئ ؟ قال : أخبرني أهلنا وأبو صالح مولى أم هانئ عن أم هانئ .

وما أخرجه بسنده عن حماد بن سلمة ، قال : جاء شعبة إلى حميد فسأله عن حديث فحدثه به ، قال : أسمعته ؟ قال : أحسب ، قال : فقال شعبة بيده هكذا ، أي لا أريده ، قال : فلما قام فذهب ، قال : قد سمعته من أنس ولكنه شدد عليّ فأحببت أن أشدد عليه .

وكذا ما أخرجه بسنده عن ابن جريج ، قال : كان عطاء يحدثنا بالحديث ، فيقول : قال ابن عباس ، فأقول له : أسمعته من ابن عباس ؟ فيقول : خرج به إلينا أصحابنا من عنده .

وما أخرجه بسنده عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة رضي الله عنه ، قال : قال رسول الله ﷺ : « خير الكسب كسب يد العامل إذا نصح » .

قال علي بن حجر : أفادني هذا الحديث مروان الطاطري الدمشقي ، فدخلت عليه فحدثني به .

فلما فرغ قلت له : حدثك سعيد ، قال توشكون أن تحلفونا بالطلاق .

- وانظر إلى ما أخرجه بسنده عن محمد بن سليمان ، قال : قدم علينا يحيى بن معين البصرة فكتب عن أبي سلمة ، فقال : يا أبا سلمة إنى أريد أن أذكر لك شيئاً ولا تغضب قال : هات . قال : حديث همام عن ثابت عن أنس عن أبي بكر - الغار - لم يروه أحد من أصحابك وإنما رواه بهز وحبان وعفان ولم أجده في صدر كتابك إنما وجدته على ظهره ، قال : فتقول ماذا؟ قال : تحلف لى أنك سمعته من همام ، قال : ذكرت أنك كتبت عشرين ألفاً فإن كنت عندك فيها صادقاً فما ينبغي أن تكذبني في حديث ، وإن كنت عندك كاذباً في حديث فما ينبغي أن تصدقني فيها ولا تكتب منها شيئاً وترمي بها ، برّة بنت أبي عاصم طالق ثلاثاً إن لم أكن سمعته من همام ، والله لا كلمتك أبداً^(١) .

- إنه الاحتياط الذي لا يُغفل كلّ احتمال للوهم والخطأ ، وإن كان مستبعداً .

يقول عبد الرحمن بن مهدي : « خصلتان لا يستقيم فيهما حسن الظن : الحكم والحديث »^(٢) .

(١) الجامع للخطيب البغدادي ٣/٣١٠ ، ١١٤٤ ، ١١٤٥ ، ١١٤٦ ، ١١٤٧ ، ١١٤٨ ، ١١٤٩ .

(٢) الجرح والتعديل ٢/٣٥ .

ومن أئمة هذه المرحلة : سفيان الثوري الذي كان يقول : إني لأحمل الحديث على ثلاثة أوجه : أسمع من الرجل الحديث أتخذه دينًا ، وأسمع من الرجل الحديث لا أستطيع جرحه ، وأوقف أمره ، وأسمع الحديث من رجل لا أعبا بحديثه ، أحب معرفته .

- ويقول : لما استعمل الرواة الكذب ، استعملنا لهم التاريخ .

قال أبو نعيم : كان سفيان إذا ذكر الحديث عن الرجل الضعيف قطب .

قال شعبة : سفيان أحفظ مني ما أفادني شيئًا عن رجل إلا وجدته كما أفادني^(١) يحيى بن سعيد القطان :

- قال أحمد بن حنبل : ما رأيت مثل يحيى في الثبوت والتثبت .

- وسأل سهل بن صالح أحمد بن حنبل ، فقال : يحيى بن سعيد القطان ، وعبد الله ابن المبارك اختلفا في حديث ، بقول من تفصل ؟ قال : ليس نقدم نحن على يحيى أحدًا .

- يقول أبو بكر بن خلاد : دخلت على يحيى بن سعيد في مرضه ، فقال لي : يا أبا بكر ، ما تركت أهل البصرة يتكلمون ؟ قلت : يذكرون خيرًا ، إلا أنهم يخافون عليك من كلامك في الناس ، فقال : احفظ عني ، لأن يكون خصمي في الآخرة رجل من عرض الناس أحب إلي من أن يكون خصمي في الآخرة النبي ﷺ^(٢) .

لقد اكتملت هذه المرحلة مؤذنة ببداية أعظم عصور السنة ، عصر الاكتمال والنضج النهائي .

(١) انظر الكامل ١/١٦٤-١٧٢ .

(٢) انظر الكامل ١/١٨٥ - ١٨٨ .

المرحلة الرابعة : القرن الهجرى الثالث

لقد دخل القرن الهجرى الثالث بعد جهود عظيمة متتابعة من علماء الأمة فى جمع السنة ، وفى نقدها (تعليلاً وجرحاً وتعديلاً) ، وتلقى تلك العلوم الجليلة بقوة وإقبال منقطعى النظير .

إن كل إمام من أئمة هذا القرن - وما أكثرهم - لهو مدرسة عظمى بذاته ، استطاعوا بجهودهم وعلمهم أن يصلوا بعلم الحديث القمة السامقة التى ما زال نشرف بها إلى اليوم وإلى الغد فى مجال نقد السنة وتدوينها :

فى مجال التدوين :

فهذا عصر أصول الحديث وأمهاث كتبه ، ألفت فيه الكتب الستة وما يلحق بها من مصادر السنة الأساسية ، وبدأ هذا القرن بالتصنيف على طريقة من سبق ، بالمسانيد والكتب الجامعة للأحاديث والآثار ، كمسند أحمد ، وإسحاق ، وابن أبى شيبة وغيرها ، ولمصنف ابن أبى شيبة وسنن سعيد ابن منصور لكنها كانت أكثر اتساعاً وشمولاً من الكتب السابقة ، فقد استفاد مؤلفوها عمّن سبقهم ، وحافظوا على نفس هدف السابقين ، وهو كتابة وجمع الأحاديث خوفاً عليها من التفتل والضياع ، وتيسيراً لعلماء السنة من عناء جوب أقطار الأرض لجمع حديث النبي ﷺ ، فقد قاموا هم بمشقة هذا العمل واضطلعوا به .

فلما ذهب الخوف من عدم جمع السنة أو تفتت شىء منها ، اتجه العلماء إلى أمور جديدة فى خدمة حديث النبي ﷺ لا يكتفى فيها كالمراحل السابقة بمجرد الجمع ، بل استثمروا ما سبق للوصول إلى غايات أخرى .

فإن كانت الهمة - فى المراحل السابقة - منصرفة لتجميع حديث

النبي ﷺ كله دون تصفيته من الدخيل عليه ، فإن همة العلماء في هذه المرحلة هو تنقية حديث النبي ﷺ ، وإثبات ما يصح ويصلح للعمل به والاحتجاج به ، مما هو دون ذلك .

- وقد بدأ هذا الإمام البخارى في كتابه « الصحيح » بإشارة من شيخه إسحاق ابن راهويه .

وإشارة الشيخ على تلميذه تدل على اتضاح ملامح المرحلة التي تمر بها السنة في عصرهما ، وأنها تحتاج الآن إلى تكميل جهود السابقين ، وذلك بإخراج كتاب مختصر خاص بالأحاديث الصحيحة .

ولا شك أنهما لم يكونا يفكران بهذا العمل لو كان هاجس الخوف على ضياع السنة ما زال موجودًا لكنهما لما أمنا ذلك ، قادهما التفكير إلى اختصار الصحيح .

وانبرى البخارى - رحمه الله - لجمع الصحيح مختصرًا في كتابه الفذ . ثم تبعه الإمام مسلم في جمع كتاب مختصر في الصحيح سائرًا على خطى شيخه في تحقيق ذات الهدف .

- لقد تم في المراحل السابقة - كما ذكرنا - جمع كل الأحاديث المرفوعة عن النبي ﷺ خوفًا عليها من الضياع ، وهذه الأحاديث هي أساس علوم السنة وأصلها . فلما جُمعت نظر بعض أهل العلم في هذه الأحاديث المرفوعة ، هل فيها ما هو أولى من بعضها ، بمزيد عناية ؟

ولا شك أن الحديث الذي يترتب عليه عمل أولى بالجمع والتيسير من الحديث الذي لا يترتب عليه عمل ، لذا نشأ الاهتمام بأحاديث الأحكام التي تُستنبط منها مسائل الفقه والحلال والحرام .

وهذا ما جعل أسلوب التصنيف على منهج كتب « السنن » يبرز في منتصف هذا القرن متميزاً بسعة مؤلفاته ، وباقتصارها على الأحاديث المرفوعة ، مرتبة على أبواب الفقه ، وأول من بادر إلى هذا النوع الجديد من التصنيف هو أبو داود السجستاني في كتاب السنن الذي قال عنه في (رسالته إلى أهل مكة) : « ولا أعرف أحداً أجمع على الاستقصاء غيري »^(١) .

وقال : « ولم أصنف في كتاب السنن إلا الأحكام ، ولم أصنف فيه كتب الزهد ، وفضائل الأعمال وغيرها ، فهذه الأربعة آلاف والثمانمائة كلها في الأحكام . فأما أحاديث كثيرة صحاح في الزهد والفضائل وغيرها من غير هذا فلم أخرجها »^(٢) .

- وأبو داود لم يقف في جمعه لكتاب السنن على هذا النسق من جمع أحاديث الأحكام ، مكثفياً بذلك ، بل تجاوز ذلك إلى تحقيق أمرين هامين ، هما :

١- العناية بإبراز ما كان حجة أو صالحاً للاحتجاج أو للاعتبار ، والتنبيه على بعض ما احتج به بعض الفقهاء من الشديد الضعف^(٣) .

٢- الإكتفاء بالمشهور من الأحاديث الذي تتابع الرواة على نقله ، فالمشهور هو الأقرب إلى الصحة والأقوم بالحجة على الخصوم ، لذلك خصَّ أبو داود المشاهير من أحاديث الأحكام بالجمع دون الغرائب ، لكونها الأقرب إلى صحة الاحتجاج بها .

(١) رسالة أبي داود إلى أهل مكة ص ٢٦ .

(٢) السابق ص ٣٥ .

(٣) رسالة أبي داود ص ٢٧ .

يقول أبو داود : « والأحاديث التي وضعتها في كتاب السنن أكثرها مشاهير ، وهي عند كل من كتب شيئاً من الحديث ، إلا أن تمييزها لا يقدر عليه كل الناس ، والفخر أنها مشاهير (١) »

فيذكر أبو داود أنه تعمّد أن لا يعتنى بالغرائب ، مع أن الغرائب أشهى عند المحدثين من المشاهير ، لأنه قصد بكتابه إفادة الفقهاء .

وفي عصر أبي داود صنّف الترمذی جامعه ، وابن ماجه سننه ، وبعدهما النسائي سننه الكبرى والصغرى ، وغيرهم كثير .

واستمر التدوين في هذا القرن ، وتوسع الناس في التصنيف على مناهج مختلفة ، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على اكتمال تدوين السنة وجمعها ، فلم يعد هناك أدنى خوف على أحاديث النبي ﷺ أن يتفلت شيء منها .

وأصبحت كتب السنّة أوعية شاملة لجميع الروايات المدوّنة الشفهية التي تناقلها الرواة خلال قرون السنّة هذه .

في باب النقد : اكتمال التدوين في هذه القرون الثلاثة الأولى يعنى بلوغ منهج النقد مرحلة الاكتمال أيضاً .

يقول السخاوى : « ثم صنفت الكتب ودونت في الجرح والتعديل والعلل ، وبيّن من هو في الثقة والتثبت كالسارية ، ومن هو في الثقة كالشباب الصحيح الجسم ، ومن هو لين كمن يوجعه رأسه وهو متماسك يُعد من أهل العافية ، ومن صفته كمحموم ترجح إلى السلامة ، ومن صفته كمريض شبعان من المرض ، وآخر كمن سقطت قواه وأشرف على التلف ، وهو الذي يسقط حديثه .

(١) السابق ص ٢٩ .

وولاية الجرح والتعديل بعد من ذكرنا يحيى بن معين ، وقد سأله عن الرجال غير واحد من الحفاظ ، ومن ثمَّ اختلفت آراؤه وعبارته فى بعض الرجال ، كما اختلف اجتهاد الفقهاء ، وصارت لهم الأقوال والوجوه ، فاجتهدوا فى المسائل كما اجتهد ابن معين فى الرجال .

ومن طبقتة أحمد بن حنبل ، سأله جماعة من تلامذته عن الرجال ، وكلامه فيهم باعتدال وإنصاف وأدب وورع وكذا تكلم فى الجرح والتعديل أبو عبد الله محمد بن سعد كاتب الواقدي ، وأبو خيثمة زهير بن حرب ، وأبو جعفر عبد الله بن محمد النفيلي ، وعلى بن المديني ، ومحمد بن عبد الله بن نمير ، وأبو بكر بن أبي شيبة ، وعبيد الله بن عمر القواريري ، وإسحاق بن راهويه ، وأبو جعفر محمد بن عبد الله بن عمار الموصلي الحافظ ، وأحمد بن صالح الطبري ، حافظ مصر ، وهارون بن عبد الله الحمال ، وكلهم من أئمة الجرح والتعديل ، ثم خلفهم طبقة أخرى متصلة بهم ، منهم : إسحاق الكوسج ، والدارمي ، والذهلي ، والبخاري ، والعجلي . ثم من بعدهم : أبو زرعة ، وأبو حاتم الرازيان ، ومسلم ، وأبو داود السجستاني ، وبيق بن مخلد ، وأبو زرعة الدمشقي وغيرهم .

ثم من بعدهم : عبد الرحمن بن يوسف خراش البغدادي ، وإبراهيم ابن إسحاق الحرابي ، ومحمد بن وضاح الأندلسي حافظ قرطبة ، وأبو بكر بن أبي عاصم ، وعبد الله بن أحمد ، وصالح جزره ، وأبو بكر البزار ، وأبو جعفر محمد بن عثمان بن أبي شيبة ، وهو ضعيف ، لكنه من أئمة هذا الشأن ، ومحمد بن نصر المروزي ثم من بعدهم أبو بكر الفريابي ، والبرديجي ، والنسائي ، وأبو يعلى ، والحسن بن سفيان ، وابن خزيمة ، وابن جرير الطبري ، والدولابي ، وأبو عربة الحراني ،

وأبو الحسن أحمد بن عمير بن جوصا ، وأبو جعفر العقيلي» (١) .

- فی النصف الأول من القرن الثالث شهد علم العلل ثراءً بالغاً وتطوراً عظيماً ، على يد علماء أفذاذ ، أمثال : على بن المديني ، ويحيى بن معين ، وأحمد بن حنبل وغيرهم ، وهذا واضح من خلال ما جمعه وما ألفوه في التعليل والجرح والتعديل .

ثم على يد الطبقة التالية لهم ، أمثال : البخاري ، ومسلم ، والدارمي ، وأبي زرعة ، وأبي حاتم ، وغيرهم من أهل طبقتهم .

يقول أبو حاتم الرازي : « كان يُحسن صحيح الحديث من سقيمه ، وعنده تمييز ذلك ، ويُحسن علل الحديث أحمد بن حنبل ، ويحيى بن معين ، وعلى بن المديني ، وبعدهم أبو زرعة ، كان يحسن ذلك . (فقيل لأبي حاتم : فغير هؤلاء ، تعرف اليوم أحداً؟) قال : لا» (٢) .

ويقول ابن منده ، وهو يذكر حفاظ السنة على مر العصور : « ثم انتهى علم جميع من ذكرناهم من المتقدمين إلى هؤلاء الأئمة ، وهم : أحمد بن محمد بن حنبل ، ويحيى بن معين ، وعلى بن المديني ، وأبو بكر ، وعثمان : ابنا أبي شيبة ، وأبو خيثمة زهير بن حرب ، ومحمد بن عبد الله ابن نمير . ومن بعدهم : انتهى علم جميع من ذكرناهم من أهل الأمصار وأئمة البلدان إلى هؤلاء نفر ، وهم أهل المعرفة والصحيح ، وهم هؤلاء : محمد بن إسماعيل البخاري ، والحسن بن علي الحلواني ، ومحمد بن يحيى الذهلي ، وعبد الله بن عبد الرحمن السمرقندي ، وأبو

(١) الإعلان بالتوبيخ ٣٢٣-٣٢٧ .

(٢) الجرح والتعديل ٢٣/٢ .

زرعة ، وأبو حاتم ، ومسلم بن الحجاج ، وأبو داود سليمان بن الأشعث ، وأبو عبد الرحمن أحمد ابن شعيب النسائي .

فهؤلاء الطبقة المقبولة بالاتفاق ، ويعلمهم يحتج على سائر الناس^(١) .
ومن هؤلاء : وكيع بن الجراح .

الذي قال عنه يحيى بن معين : ما رأيت أحفظ من وكيع .
وقال عنه عبد الرزاق : رأيت الثوري ، وابن عيينة ، ومعمراً ، ومالكاً ، ورأيت ورأيت ، فما رأيت عيناى قط مثل وكيع .

- الشافعى : الإمام العلم .

قال إسحاق بن راهويه : لقيني أحمد بن حنبل بمكة ، فقال : تعال حتى أريك رجلاً لم تر عيناك مثله ، قال : فجاء فأقامنى على الشافعى .

قال الشافعى : من عُرف من أهل العراق ومن أهل بلدنا بالصدق والحفظ ، قبلنا حديثه ، ومن عُرف منهم ومن أهل بلدنا بالغلط رددنا حديثه ، وما حايينا أحداً ، ولا حملنا عليه .

ومن أقواله فى النقد : هانئ بن هانئ لا يُعرف ، وأبو قلابة لم ير بلاً قط ، ولا نعلم عبد الرحمن بن أبى ليلى رأى بلاً قط ، عبد الرحمن بالكوفة ، وبلال بالشام ، وبعضهم يُدخل بينه وبين عبد الرحمن رجلاً لا نعرفه ، وليس يقبله أهل الحديث ، وكان المنصور بن المعتمر عندهم حافظاً^(٢) .

- والبيهقى ، بعد أن ذكر أن السنة قد دونت جميعها قبل عصره ، وأنه

(١) شروط الأئمة لابن منده ص ٦٧ - ٦٨ .

(٢) انظر الكامل ١/١٩٦ - ٢٠٩ .

لا يُقبل من أحد في زمنه ادعاءً رواية شفوية غير مدونة ، وأن الأسانيد في زمنه لا يقصد بها إثبات الخبر ، وإنما يقصد بها إبقاء خصيصة الإسناد لهذه الأمة ، بعد هذا قال : « فمن جاء اليوم بحديث لا يوجد عند جميعهم لم يقبل منه ، ومن جاء بحديث معروف عندهم فالذي يرويه لا ينفرد بروايته ، والحجة قائمة بحديثه برواية غيره ، والقصد من روايته والسماع منه أن يصير الحديث مسلسلاً " بحدثنا وأخبرنا " وتبقى هذه الكرامة التي خُصت بها هذه الأمة شرفاً لنبينا المصطفى ﷺ » (١) .

- وبالإضافة إلى هذا ، فإنه لا أدل على بلوغ منهج النقد للسنة درجة النضج الكامل خلال هذا القرن ، من أنه القرن الذي شهد تأليفاً يمثل خلاصة ذلك المنهج النقدي ، وذلك بالتأليف في الحديث الصحيح المجرد ، على يدى الشيخين : البخارى ومسلم ، حيث بلغ وضوح المنهج النقدي لديهما إلى الحد الذي اعتبر معه كتاباهما قمة التصنيف الحديثي وقمة المنهج النقدي في معرفة الحديث الصحيح ، الذي هو خلاصة وثمره المنهج النقدي كله .

فقد أجمعت الأمة واتفقت قديماً وحديثاً على أن الصحيحين أصح الكتب بعد كتاب الله تعالى . وفي هذا الإجماع إجماع من الأمة على صحة ذلك المنهج الذي سارا عليه . بل في ذلك الاتفاق على كونهما أصح الكتب بعد كتاب الله تعالى ، اتفاق على أن منهجهما أصح المناهج على الإطلاق .



المرحلة الخامسة: القرن الرابع الهجرى

دخل القرن الرابع الهجرى بعد اكتمال جمع الحديث ونقده .

ومن علماء الحديث ونقاده فى هذا القرن :

ابن أبى حاتم ، وأبو طالب أحمد بن نصر البغدادى ، شيخ الدارقطنى ، وابن عقدة ، وعبد الباقي بن قانع ، ثم من بعدهم : أبو سعيد بن يونس ، وأبو حاتم بن حبان البستى ، والطبرانى ، وابن عدى الجرجانى ومصنفه فى الرجال إليه المنتهى فى الجرح .

ثم بعدهم أبو على الحسين بن محمد الماسرجسى النيسابورى ، وله مسند معلل فى ألف وثلاثمائة جزء ، وأبو الشيخ بن حبان ، وأبو بكر الإسماعيلى ، وأبو أحمد الحاكم ، والدارقطنى ، وبه ختم معرفة العلل .

ثم بعدهم : أبو عبد الله بن مندة ، وأبو عبد الله الحاكم ، وأبو نصر الكلاباذى ، وأبو المطرف عبد الرحمن بن فطيس قاضى قرطبة وله (دلائل السنة) خمس مجلدات فى فضائل الصحابة ، وعبد الغنى بن سعيد ، وأبو بكر بن مردويه ، وتمام الرازى^(١) .

- لكن هذا القرن لم يكن كسابقه ، وقد أرخ لهذا النقص بعض شهود

العصر وغيرهم :

يقول ابن حبان (ت ٣٥٤هـ) فى مقدمة المجروحين : « ولم يكن هذا العلم فى زمان قطّ تعلمه أوجب منه فى زماننا هذا ، لذهاب من كان يحسن هذا الشأن ، وقلة اشتغال طلبة العلم به ؛ لأنهم اشتغلوا فى العلم

(١) الإعلان بالتويخ ٣٢٧ - ٣٢٩ .

فی زماننا هذا ، وصاروا حزین : فمنهم طلبة الأخبار الذين یرحلون فیها إلى الأمصار ، وأكثر همتهم الكتابة والجمع ، دون الحفظ والعلم به وتمیز الصحيح من السقیم ، حتى سماهم العوام حشویة . والحزب الآخر : المتفقهة ...»^(١) .

وكذلك الإمام الخطابی (ت ٣٨٨هـ) أرخ لهذا النقص ، مشیراً إلى دخول علم الكلام على بعض المحدثین والفقهاء ، كسبب من أسباب ضعف العلماء واستعجال ثمرة العلم^(٢) .

والرامهرمزی (ت ٣٦٠هـ) ، فقال منشداً ، مشیراً إلى نفسه :

قل لابن خلّاد إذا جنّته مستنّداً فی المسجد الجامع
هذا زمان ليس يحظى به حدثنا الأعمش عن نافع^(٣)

وانظر إلى ابن منده (ت ٣٩٥هـ) فقد رُئی فی سفره ومعه أربعون وقرّاً من الأحمال فسُئل عنها ، فقال : « هذا متاعٌ قلّ من یرغب فیهِ فی هذا الزمان ، هذا حديث رسول الله ﷺ »^(٤) .

ويؤرخ ابن الأثير (ت ٦٠٦هـ) حيث ذكر مراحل علوم السنة ، إلى أن ذكر عصر البخارى ومسلم وكتابيهما فی الصحيح ، ثم قال : « إلى أن انقرض ذلك العصر الذي كان فيه حميداً عن جماعة من الأئمة والعلماء ، قد جمعوا وألّفوا : مثل أبي عيسى الترمذی ، وأبي داود السجستاني ،

(١) المجروحین ١١/١ .

(٢) معالم السنن للخطابی ٥/١ .

(٣) يتيمة الدهر للثعالبي ٤٩١/٣ .

(٤) سير أعلام النبلاء ٣٧/١٧ .

وأبی عبد الرحمن النسائی ، رحمة الله علیهم ، وغيرهم من العلماء الذین لا یحصون كثرة .

وكان ذلك العصر كان خلاصة العصور فی تحصیل هذا العلم ، وإلیه المنتهى .

ثم من بعده نقص ذلك الطلب بعدد وقل الحرص وفترت الهمم . وكذلك كل نوع من أنواع العلوم والصنائع والدول وغيرها ، فإنه یتدئی قليلاً قليلاً ، ولا یزال ینمو ویزید ، ويعظم إلى أن یصل إلى غاية هی متناه ، ویبلغ إلى أمد هو أقصاه ، ثم یعود .

فكان غاية هذا العلم انتهت إلى البخاری ومسلم ومن كان فی عصرهما من علماء الحدیث ، ثم نزل وتقاصر إلى زماننا هذا ، وسیزداد تقاصراً والهمم قصوراً ، ستة الله فی خلقه ، ولن تجد لسنة الله تبديلاً»^(١) .

وهذا النقص لم یکن سريعاً ، بل كان بالتدریج ، لذا فإن فی أول هذا القرن سيبقى الكثير من خصائص القرن السابق ، وستثبت كثير من ملامح ازدهاره .

ومن مظاهر هذا التدرج فی النقص ، أنه لم یکن شاملاً لكل علماء السنة خلال القرن الرابع ، بل لم یزل فی علماء السنة خلال القرن الرابع من هم امتداد لعلماء القرن الثالث ، وذلك یتضح من خلال المؤلفات والمصنفات التي خلفوها .

وأيضاً مما يدل على ذلك أن بعض من أرخوا لذلك التناقص هم من أهل ذلك القرن ، ومن أنهم عرفوا مظاهر ذلك النقص ، ولم یکتفوا

(١) جامع الأصول لابن الأثیر ١/٤٢-٤٣ .

بتسجيل ذلك ، بل سعى بعضهم إلى مقاومتها ، كابن حبان الذى كان يعيب على طلبة السنة فى زمانه عدم العناية بحفظ السنة ، والاكتفاء بالجمع كتابة ، ويعيب عليهم أيضاً عدم تمييز الصحيح من السقيم ، ويؤلف كتابه « التقاسيم والأنواع » على ترتيب لا يتفجع به إلا من حفظه ، ويصرّح بذلك المقصد فى مقدمة الكتاب^(١) .

وفى هذا الكتاب خصّ الصحيح المجرد عنده ، دالاً بذلك على أنه لم يخالف إلى ما نهى عنه من عدم تمييز الصحيح من السقيم .

- والإمام الدارقطنى (ت ٣٨٥هـ) الذى ختم به معرفة العلل (كما يقول الإمام الذهبى^(٢)) يتنزّه عن أحد أسباب تناقص علوم السنة فى القرن الرابع ، وهو العناية بعلم الكلام ، فيقول : « ما فى الدنيا شيء أبغض إلى من الكلام »^(٣) .

والإمام الرامهرمى (ت ٣٦٠هـ) يؤلف كتابه : (المحدث الفاصل بين الراوى والواعى) لغرض مقاومة مظاهر النقص فى زمنه ، التى كانت سبباً لتشنيع خصوم المحدثين عليهم^(٤) .

- والحاكم أبو عبد الله (ت ٤٠٥هـ) الذى يكاد يمثل آخر ذلك الجيل ، يؤلف كتابه الجليل (معرفة علوم الحديث) لهذا الغرض أيضاً ، حيث يقول فى مقدمته : « أما بعد : فإنى لما رأيت البدع فى زماننا كثرت ، ومعرفة الناس بأصول السنة قلت ، مع إمعانهم فى كتابة الأخبار وكثرة

(١) الإحسان ١٥٠/١ - ١٥١ .

(٢) « ذكر من يعتمد قوله فى الجرح والتعديل » (ص ٢٠٩ رقم ٥٠١) .

(٣) سؤالات السلمى للدارقطنى ص ٣٥٧ رقم ٤٦٦ .

(٤) انظر المحدث الفاصل ١٥٩ - ١٦٢ .

طلبها على الإهمال والإغفال ، دعانى ذلك إلى تصنيف كتاب خفيف ،
يشتمل على ذكر أنواع علوم الحديث»^(١) .

فالتقص فى علوم السنة خلال القرن الرابع لم يصل إلى درجة اندراس
آثار ازدهاره فى القرن الثالث ، هذا من جهة .

ومن جهة أخرى : فهو لم يُفقد جميع علماء السنة فى ذلك العصر شيئاً
من أدوات الاجتهاد فيه ، فلم يزل فيهم أئمة مجتهدون فى العلم به ، ومن
أهل النقد فيه ، بتميز صحيحه من سقيمه ، وتعليل رواياته ، وجرح
وتعديل رواته .

ومع استمرار الجرح والتعديل بعد القرن الرابع ، كما قرّر السخاوى
فى كتابه «الإعلان بالتويخ لمن ذم التاريخ» .

إلا أن القاعدة التى ينطلق منها الجرح والتعديل فى القرن الرابع وما
قبله تختلف عن القرن الخامس فما بعده .

ذلك أن الجرح والتعديل الصادر من علماء القرون الأربعة الأولى ،
وخاصة القرن الثالث فما قبله غالباً ما يعتمد على سبر المرويات لكل راوٍ
لكون الروايات كانت لم تنزل تتلقى شفاهة .

أما القرن الخامس فما بعده ، فعلى العكس من ذلك . ولذلك فإنك لو
استعرضت تعديل علماء القرن الخامس لأهل عصرهم فإنه يعتمد على
إثبات العدالة أو الستر فيها مع ثبوت أحقية رواياته لما يروى من الدواوين
وصحة نُسَخِهَا منها . وأما الجرح فيعتمد إما على انعدام العدالة وظهور

(١) معرفة علوم الحديث (١ - ٢) .

الفسق ، أو على خطأ أو كذب دعوى روايته لتلك الدواوين ، أو على سوء نُسْخه منها .

- ومما يجدر الإشارة إليه أن علماء الحديث كانوا يتقلون به من مرحلة إلى مرحلة حسب ما كانت تبدو لهم حاجات السنّة في عصرهم ، وما هي مجالات خدمتها الضرورية التي يجب أن يُبادر إلى القيام بها ، وما هي الأخطار التي يُخشى على السنّة منها في زمنهم ليسارعوا إلى دفعها .

وفي القرن الرابع لا شك أن دواعي نقص حفظ الصدور قد ازدادت بتدوين السنّة كلها ، مما يجعل الاعتماد على المكتوب أيسر وأقرب .

كما أن زيادة طول الأسانيد وتشعبها واختلاف رواتها قد أدى إلى تعسر الحفظ أيضاً فاجتمع لنقص حفظ الصدور سببان :

١- الاطمئنان على السنّة بعدم ضياع شيء منها .

٢- صعوبة الحفظ مع امتداد زمن الرواية .

ولذلك نبّه ابن حبان - كما سبق - إلى أن عدم الحفظ في الصدور هو الخلل الذي ظهر في طلبه العلم في زمنه .

- ومع ذلك فإن أئمة النقد لم يقفوا في عدم الحفظ المذكور لعلمهم أن السنّة لم تنزل في حاجة إلى خدمة ضرورية ، تتمّ خدمة علماء القرون السابقة ، وهذه الخدمة لا يقوم بها إلا من اكتملت فيه آلات الاجتهاد في علوم الحديث ، والتي من أهمها حفظ الصدور للمرويات .

ولذلك فقد استطاعوا مقاومة أسباب نقص الحفظ ، وأن يستمروا على نهج علماء القرن الثالث وما قبله ، بل إنهم حاولوا مقاومة هذه الظاهرة في جيلهم .

لکن سیثور سؤال هو : ما هی الضروریات التي تستلزم اکتمال آلات الاجتهاد ومنها الحفظ فی أئمة هذا القرن ؟

وفی مجال تدوین السنة :

لم یزل هناك مجال لخدمته خدمة هامة ، وهذه الخدمة لا یتستطیع أن یقوم بها إلا الحفاظ الکبار ، أصحاب الاطلاع الکامل علی السنة وأسانیدها .

ذلک أن اکتمال تدوین السنة فی مصنفات متفرقة ومدونات متعددة کثیرة غیر کافٍ وحده لتیسیر الاطلاع علی تلك البحار المتلاطمة من الأسانید والروایات ، خاصة تلك الأسانید الغرائب والأحادیث الأفراد ، التي هی لیست من الشهرة بحيث تتكرر فی کثیر من المصنفات ، لیضمن الباحث بسبب شهرتها أنه سیتطلع علیها حتی لو فاته الوقوف علی بعض مصنفات السنة ؛ إذ إن بعض المصنفات ، سیکفی فی تلك المشاهیر عن بعضها الآخر .

أما تلك الغرائب والأفراد ، فیخشی علیها لقلّة انتشارها فی المصنفات أن لا یطلع علیها المحتاج إليها ، وأن یفوته الوقوف علیها فی بعض ما لم ینظر فیہ من مصنفات السنة الکثیرة .

فافتخار أبی داود بأنه لم یجمع فی سننه إلا المشاهیر ؛ لأنها كانت أولى ما یجمع ویدوّن فی زمنه ، لم یعد هذا الافتخار بعد تدوین تلك المشاهیر . وصار الفخر الآن هو أن تدوّن الغرائب ، لتتمّ خدمة السنة بضم الغرائب إلى المشاهیر .

وهذا هو ما یفسّر ذلك الاهتمام البالغ لدى عموم حفاظ القرن الرابع بهذا الصنف من الروایات : الروایات الغرائب التي هی مع العوالی مادة كتب الفوائد والأمالی التي انتشرت انتشارًا واسعًا فی هذا القرن .

بل لقد قامت مؤلفات ضخام بجمع تلك الغرائب ، مثل : المعجم الأوسط للطبرانی (ت ٣٦٠هـ) ، والغرائب والأفراد للدارقطنی (ت ٣٨٥هـ) وهما أكبر كتب الغرائب وأجلها مطلقاً .

بل من ألفت على منهج كتب السنن - جمع أحاديث الأحكام - لم يعمد إلى جمع المشاهير من الأحاديث كما فعل أبو داود ، وإنما عمد إلى جمع غرائب أحاديث الأحكام ، كما فعل الإمام الدارقطنی فی كتابه الجليل « السنن »^(١) .

وكانه بذلك يتمم عمل أبي داود ويؤلف كتاباً في الزوائد عليه .

وكما فعل البيهقي عندما أراد أن يصنف في السنن ؛ إذ اعتمد كثيراً على كتابي سنن أبي داود وسنن الدارقطنی .

إن حاجة السنّة إلى إبراز الأسانيد الغرائب ، لما لها من علاقة كبيرة في التعليل والجرح والتعديل ، ولأن منها ما هو صحيح مقبول أيضاً - وإن كان أكثرها ليس كذلك - هو الذي جعل علماء هذه المرحلة يسعون إلى القيام بهذه المهمة الشاقة .

لكن الحكم بالغرابة والتفرد ليس أمراً مقدوراً عليه لعموم المحدثين ، فضلاً عن سواهم ، بل هو من خصائص كبار حفاظ السنّة ، وذلك لأن الحكم بالغرابة يتضمن دعوى الاطلاع على السنّة جميعها ، فلا يقوم به إلا من كان أهلاً لمثل هذه الدعوى .

ولذلك قال محمد بن طاهر المقدسي (ت ٥٠٧هـ) في مقدمة كتابه :
أطراف الغرائب والأفراد للدارقطنی : « وأما الغريب والأفراد فلا يمكن

(١) انظر مجموع الفتاوى لابن تيمية ١٦٦/٢٧ .

الكلام عليها لكل أحد من الناس ، إلا من برع في صنعة الحديث»^(١) .
 وقد أشار ابن طاهر من أن التأليف في الغرائب جاء متمماً لجهود
 السابقين ، فقال عن كتابه وكتاب أبي مسعود الدمشقي في أطراف
 الصحيحين : « فمن جمع هذين الكتابين أمكنه الكلام عن أكثر الصحيح
 والغريب والأفراد »^(٢) .

وهذه الحاجة الملجئة إلى استمرار حفظ الصدور ، للقيام بهذه الخدمة
 للسنة ، كانت إحدى دواعي استمرار ذلك الحفظ ، الذي هو آلة الاجتهاد
 المطلق في نقد الحديث .

ولتقص هذه الآله عند المتأخرين منع ابن الصلاح المتأخرين من
 الاستقلال بالحكم على الحديث بالضعف ، لمجرد ضعف السند ،
 لاحتمال وجود متابعة لم يقفوا عليها ، إلا إن حكم أحد أئمة الحديث
 بغرابة ذلك السند^(٣) .

- ويصرح السيوطي بذلك فيقول متحدثاً عن المتأخرين : « وينبغي التوقف
 عن الحكم بالفردية والغرابة ، وعن العزّة أكثر »^(٤) .

إذن فحاجة تمييز الغرائب ، التي لا يقوم بها إلا حفاظ الصدور الحفظ
 الواسع ، كانت هي إحدى أسباب استمرار علماء القرن الرابع على أن
 تبقى آلة الاجتهاد في الحديث مكتملة فيهم .

(١) أطراف الغرائب والأفراد لابن طاهر ٤٤/١ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) انظر علوم الحديث لابن الصلاح ١٠٢ - ١٠٣ .

(٤) تدريب الراوي ١٦٣/١ .

وفي مجال نقد الحديث :

إن مدونات القرن الثالث لم تستوعب جميع الأحاديث الصحيحة ،
وليس أدل على ذلك مما جاء في اسم كتابي البخارى ومسلم ، وهما أجل
ما أُلّف من الصحيح خلال القرن الثالث ، من تسميتهما بالمختصر .

يقول ابن الصلاح : لم يستوعبا (البخارى ومسلم) الصحيح فى
صحيحيهما ، ولا التزما ذلك فقد رُوينا عن البخارى أنه قال : « ما أدخلت
فى كتابى الجامع إلا ما صحَّ ، وتركت من الصحاح لحال الطول » .

ورُوينا عن مسلم أنه قال : « ليس كل شىء عندى صحيح وضعته ها هنا
- يعنى فى كتابه الصحيح - إنما وضعت ها هنا ما أجمعوا عليه »^(١) .

فقام علماء القرن الرابع بتكميل جهود السابقين فى تجريد الحديث
الصحيح ، بعد كتابى البخارى ومسلم .

والحكم على الحديث بالصحة هو قمة ميزان نقد الحديث سنداً
ومتناً ، وهو لا يقوم به إلا أصحاب الاجتهاد المطلق فى الحديث .

فحاجة السنة إلى تمييز الصحيح ، كانت سبباً آخر فى استكمال آلة
الاجتهاد عند علماء القرن الرابع .

واحتيج أيضاً إلى أمر آخر فى غاية الأهمية وهو معرفة علل الحديث
وبيانها ، ومعرفة العلل يحتاج إلى الحفظ الواسع للحديث .

وإن أجل كتاب علل وصل إلينا كُتب فى القرن الرابع ، وهو كتاب
العلل للدارقطنى (ت ٣٨٥) يقول الحميدى (ت ٤٨٨هـ) : « ثلاثة كتب من

(١) مقدمة ابن الصلاح ١٩ - ٢٠ .

علوم الحديث يجب التهمّم بها : كتاب العلل ، وأحسن كتاب وُضع فيه كتاب الدارقطني «(١)» .

وقال ابن كثير : بعد ذكره لعدد من كتب العلل : وقد جمع أزمنة ما ذكرناه كله الحافظ الكبير أبو الحسن الدارقطني في كتابه في ذلك ، وهو من أجل كتاب ، بل أجل ما رأيناه وُضع في هذا الفن ، لم يُسبق إلى مثله ، وقد أعجز من يريد أن يأتي بشكله ، فرحمه الله وأكرم مثواه «(٢)» .
والعجيب أن الدارقطني أملى هذا الكتاب حفظاً ، كما ذكر الذهبي في السير عن البرقاني «(٣)» .

لذا قال الإمام الذهبي بعد أن ذكر إملاء الدارقطني لكتاب العلل : « فمن أراد أن يعرف قدر ذلك ، فليطالع كتاب العلل للدارقطني ، ليعرف كيف كان الحفاظ » «(٤)» .

وقال أيضاً : « إن كان كتاب العلل الموجود قد أملاه الدارقطني من حفظه ، كما دلّت عليه هذه الحكاية ، فهذا أمر عظيم ، يُقضى به للدارقطني أنه أحفظ أهل الدنيا ... » «(٥)» .

وأيضاً برز في هذا القرن عالم آخر من أهل الاجتهاد المطلق في علم الحديث وهو ابن عدى (ت ٣٦٥) وهو صاحب كتاب (الكامل في ضعفاء المحدثين وعلل الحديث) .

(١) سير أعلام النبلاء ١٩ / ١٢٤ .

(٢) اختصار علوم الحديث لابن كثير ص ٦٤ .

(٣) سير أعلام النبلاء ١٦ / ٤٥٥ .

(٤) تاريخ الإسلام للذهبي ٢٧ / ١٠٣ .

(٥) سير أعلام النبلاء ١٦ / ٤٥٥ .

ومن هذا يتضح لنا إلى أن اکتمال تدوین السنة واکتمال منهجها النقدي فی القرن الثالث ، لا یعنی انقضاء زمن أئمة الاجتهاد المطلق فی علم الحدیث ، بل قد استمر ذلك خلال القرن الرابع .



المرحلة السادسة : القرن الخامس فما بعده

التناقص التدريجي الذي بدأ في القرن الرابع اتضحت ملامحه مع بداية القرن الخامس ، وقويت أسبابه .

فبلغ طول الأسانيد وتشعبها واختلاف روايتها مبلغاً هائلاً ، ووافق ذلك أن الستة كلها قد دونت قبل القرن الخامس بقرن من الزمان ، ثم جاءت مصنفات القرن الرابع لتتقرب قصى الستة وتيسر عسيورها ، وأضيف إلى ذلك أن أحكام أئمة النقد خلال القرن الرابع فما قبله كانت من الثراء والضخامة إلى درجة الإشعار بالكفاية والغناء .

ومن علماء نقاد هذا القرن : أبو الفتح محمد بن أبي الفوارس البغدادي ، وأبو بكر البرقاني ، وأبو حاتم العبدوي ، وخلف بن محمد الواسطي ، وأبو مسعود الدمشقي ، وأبو الفضل الفلكي ، وأبو القسم حمزة السهمي ، وأبو يعقوب القراب ، وأبو ذر الهروي .

ثم بعدهم : أبو محمد الحسن بن محمد الخلال البغدادي ، وأبو عبد الله الصوري ، وأبو سعد السمان ، وأبو يعلى الخليلي ، ثم بعدهم : ابن عبد البر ، وابن حزم الأندلسيان ، والبيهقي ، والخطيب ، ثم أبو القاسم سعد بن محمد الزنجاني ، وشيخ الإسلام الأنصاري ، وأبو صالح المؤذن ، وابن ماكولا ، وأبو الوليد الباجي وقد صنف في الجرح والتعديل وكان علامة حجة ، وأبو عبد الله الحميدي ، وابن مفوّز المعافري الشاطبي ، ثم أبو الفضل بن طاهر المقدسي ، وشجاع بن فارس الذهلي ، والمؤتمن بن أحمد بن علي الساجي ، وشيرويه الديلمي ، وأبو علي الغساني ، ثم بعدهم : أبو الفضل بن ناصر السلامي ، والقاضي عياض ،

والسلفی ، وأبو موسى المدینى ، وأبو القسم بن عساكر ، وابن بشكوال .

ثم بعدهم : عبد الحق الإشبیلی ، وابن الجوزی ، وأبو عبد الله بن الفخار المالقی ، وأبو القسم السهیلی ، ثم أبو بكر الحازمی ، وعبد الغنى المقدسى ، والرهاوى ، وابن مفضل المقدسى .

ثم بعدهم : أبو الحسن بن القطان ، وابن الأنماطی ، وابن نقطة ، وابن الديبثی ، وابن خليل الدمشقی ، وأبو بكر بن خلفون الأزدي ، وابن النجار ، ثم الزكى المندری ، وأبو عبد الله البرزالی ، والصریفی ، والرشيد العطار ، وابن الصلاح ، وابن الأبار ، وابن العديم ، وأبو شامة ، وأبو البقاء خالد بن يوسف النابلسی ، وابن الصابونى .

ثم بعدهم : الدمياطی ، وابن الظاهرى ، والشرف الميديمى ، وابن دقيق العيد ، وابن فرح ، وعبيد الأسورى ، وسعد الدين الحارثی ، وابن تيمية ، والمزى ، والقطب الحلبي ، وابن سيد الناس ، والتاج بن مكتوم ، وابن البرزالی ، والشمس الجزرى الدمشقی ، وأبو عبد الله بن أيبك السروجی ، والكمال جعفر الأرنوى ، والذهبي ، وأبو الحسن بن أيبك الدمياطی ، والشهاب بن فضل الله ، والنجوم أبو الخير الذهلي البغدادي ، والعلائی ، ومغلطای ، والصفدى ، والشريف الحسينى الدمشقی ، والتقى ابن رافع ، ولسان الدين بن الخطيب ، وأبو الأصبغ ابن سهل ، والزين العراقى ، والشهاب بن حجى ، والصلاح الأقفهسى ، والولى العراقى ، والشريف التقى الفاسى ، والبرهان الحلبي ، والعلاء بن خطيب الناصرية ، وشيخنا (ابن حجر) ، والعينى ، والعز الكنانى ، والنجم بن فهد ، وابن أبى عذبية ، والبقاعى ، وآخرون من كل عصر ممن عدل وجرح ووهن وصحح ، والأقدمون أقرب إلى الاستقامة ،

وأبعد من الملامة ، ممن تأخر ، وما خفى أكثر^(١) .

لذا فإننا نجد من العلماء المتأخرين من يصرّح بأنه لا داعى لحفظ الأسانيد ، لأن الغرض من حفظها تمييز الصحيح من السقيم ، وقد كفانا العلماء السابقون مؤونة ذلك .

مثل ابن الأثير (ت ٦٠٦) ^(٢) ، وأبو شامة المقدسى (ت ٦٦٥) ^(٣) .

فكيف لا يتناقص حفظ السنّة ، وقد كان حفظ الصدور للأسانيد واختلاف طرقها هو أول أدوات الاجتهاد المطلق فى السنّة .

واستمر هذا التناقص عن الاجتهاد المطلق فيما بعد القرن الخامس ، فيقول ابن الجوزى ، وهو من علماء القرن السادس (ت ٥٩٧هـ) حيث ذكر فى كتابه « الموضوعات » تعليقات خفيّة من كلام الحاكم ، ثم قال : « فإن قوى نظرك ورسخت فى هذا العلم فهمت مثل هذا ، وإن ضعفت ، فسل عنه . وإن كان قد قلّ من يفهم هذا ، بل عُدِم » ^(٤) .

ويقول الذهبى ، وهو من علماء القرن الثامن (ت ٧٤٨هـ) ، وهو يؤرّخ للقرن الثالث الهجرى ولمن فيه من علماء الحديث : « وخلق كثير لا يحضرنى ذكرهم ، ربما كان يجتمع فى الرحلة منهم المئتان والثلاثمائة بالبلد الواحد ، فأقلهم معرفة كأحفظ من فى عصرنا » ^(٥) .

(١) الإعلان بالتوبيخ ٣٢٩ - ٣٣٦ .

(٢) مقدمة جامع الأصول (١/٥٣-٥٤) .

(٣) شرح الحديث المقتضى لأبى شامة ص (٤٦) .

(٤) الموضوعات لابن الجوزى ١/١٠٢ .

(٥) ذكر من يعتمد قوله فى الجرح والتعديل (ص ١٩٧ رقم ٣٥٧) .

ويقول الذهبي أيضاً : « ثم تناقص هذا الشأن في المائة الرابعة بالنسبة إلى المائة الثالثة ولم يزل يتناقص إلى اليوم . فأفضل من في وقتنا اليوم من المحدثين على قلتهم نظير صغار من كان في ذلك الزمان على كثرتهم . وكم من رجل مشهور بالفقه والرأى في الزمن القديم أفضل في الحديث من المتأخرين ، وكم من رجل من متكلمي القدماء أعرف بالأثر من سنيّة زماننا»^(١) .

ويقول أيضاً : « وليس في كبار محدثي زماننا أحد يبلغ رتبة أولئك في المعرفة . . . (إلى أن قال في الرد على من لمز متقدمي المحدثين بنقص الفقه) : فاسكت بحلم أو انطق بعلم ، فالعلم النافع هو من جاء عن أمثال هؤلاء . ولكن نسبتك إلى أئمة الفقه كنسبة محدثي عصرنا إلى أئمة الحديث ، فلا نحن ولا أنت ، وإنما يعرف الفضل لأهل الفضل ذو الفضل . . .»^(٢) .



(١) زغل العلم للذهبي ص (٣٢) .

(٢) تذكره الحفاظ للذهبي ١٥٠/٢ ، انظر بيان الحد الذي ينتهي عنده أهل الاصطلاح والنقد في علوم الحديث ، د. الشريف حاتم بن عارف بن ناصر العوني / بحث مقدم لندوة علوم الحديث واقع وآفاق . كلية الدراسات الإسلامية دبي .

المبحث الثالث :

هل انتهى نقد الحديث بعد هذه القرون؟

یرى ابن الصلاح أن باب الاجتهاد فی تصحيح الأحاديث وتضعيفها قد أغلق ، فقال : إذا وجدنا فيما يُروى من أجزاء الحديث وغيرها حديثاً صحيح الإسناد ، ولم نجده فی أحد الصحيحين ، ولا منصوباً علی صحته فی شيء من مصنفات أئمة الحديث المعتمدة المشهورة ، فإننا لا نتجاسر علی جزم الحكم بصحته ، فقد تعذر فی هذه الأعصار الاستقلال بإدراك الصحيح بمجرد اعتبار الأسانيد . . .

فآل الأمر إذاً - فی معرفة الصحيح والحسن - إلى الاعتماد علی ما نص عليه أئمة الحديث فی تصانيفهم المعتمدة المشهورة .. «^(١) .

وهذا الذى قاله ابن الصلاح ناقشه فيه كثير من العلماء ، وذهبوا إلى خلاف رأيه ، كابن كثير الذى ذكر مجموعة من كتب الحديث غير الكتب الستة كمعجمى الطبرانى ، ومسندى أبى يعلى والبزار ، وغير ذلك من المسانيد والمعاجم والفوائد والأجزاء ، ثم قال : « ما يتمكن المتبحر فى هذا الشأن من الحكم بصحة - كثير منه ، بعد النظر فى حال رجاله ، وسلامته من التعليل المفسد ، ويجوز له الإقدام على ذلك ، وإن لم ينص على صحته حافظ قبله »^(٢) .

والإمام النووى الذى رجح الاجتهاد ، وأن بابہ لم يغلق ، فقال معقّباً على

(١) مقدمة ابن الصلاح : ١٦/١ - ١٧ .

(٢) الباعث الحثيث ص ٢٨ .

قول ابن الصلاح : « والأظهر عندی جوازه لمن تمكن وقويت معرفته »^(١) .
 والإمام العراقي عَقَّب على قول الإمام النووي فقال : وهو الذى عليه
 عمل أهل الحديث ، فقد صحَّح جماعة من المتأخرين أحاديث لم نجد
 لمن تقدمهم فيها تصحيحًا . ثم ذكر من المحدثين المتأخرين المعاصرين
 لابن الصلاح : أبو الحسن على بن محمد بن عبد الملك بن القطان ،
 صاحب كتاب « الوهم والإيهام » ، والحافظ ضياء الدين المقدسى فى
 كتابه « المختارة » . . . ثم صحَّح الطبقة التى تلى هذه ، فصحَّح الحافظ
 شرف الدين الدمياطى . . . ثم قال : ولم يزل ذلك دأب من بلغ أهلية
 ذلك منهم . . .^(٢) .

وكذلك تعقب الحافظ ابن حجر ، ابن الصلاح فى « النكت » ومما
 قاله : . . . فإذا روى حديثاً ولم يعلله وجمع إسناده شروط الصحة ولم
 يطلع المحدث فيه على علة ، ما المانع من الحكم بصحته ولو لم ينص
 على صحته أحد من المتقدمين ، ولا سيما وأكثر ما يوجد من هذا القبيل
 ما رواه رواة الصحيح .

هذا لا ينازع فيه من له ذوق فى هذا الفن^(٣) .

- ولقد سُمى الإمام السيوطى المتوفى فى أوائل القرن العاشر كتابه « تدريب
 الراوى » ، أى لمن يأتى بعده ممن يشتغل بسنة رسول الله ﷺ وعلومها .
 - فالاجتهاد ونقد الحديث قائم ومستمر ما بقى هذا الدين .

(١) التقريب والتيسير للنوى ص ٢٨ .

(٢) انظر تدريب الراوى ١/١٥٧-١٥٨ .

(٣) النكت على كتاب ابن الصلاح للحافظ ابن حجر ١/٢٧٢ .

ولقد قام به رجال من أعلام هذه الأمة بعد القرون الثلاثة المفضلة ، وبعد تدوين السنة فى كتب التاريخ والتراجم ، مثل الخطيب فى تاريخه ، والحافظ الذهبى فى التاريخ ، والسير ، والميزان ، وسائر كتبه فى الرجال من الرواة وأهل البدع ، وابن الجوزى فى المنتظم ، وتليس إبليس ، وغيرهما ، وصلاح الدين الصفدى فى الوافى بالوفيات ، وابن كثير فى البداية والنهاية ، وابن حجر فى لسان الميزان ، والدرر الكامنة ، وغيرها ، والسخاوى فى الضوء اللامع ، والشوكانى فى البدر الطالع . . . إلى غير ذلك .

فاستمر وجود الحفاظ والنقاد جيلاً بعد جيل ، فالحافظ الذهبى فى كتابه « المعين فى طبقات المحدثين والمسندين » انتهى إلى سنة بضع وعشرين وسبعمائة ، وكان آخر من ترجم له : مسند الآفاق أبو العباس أحمد بن أبى طالب الحجار ابن الشحنة المتوفى سنة ثلاثين وسبعمائة (٧٣٠هـ) .

وكانت وفاة الحافظ الذهبى سنة (٧٤٨هـ) ، وكتابه « معجم الشيوخ » يعدل فيه ويجرح فكيف يصح القول بأن الرواية انتهت بانتهاء عصر التدوين .
- وكذلك ألف الحافظ الذهبى كتابه « تذكرة الحفاظ » قسّم فيه الحفاظ إلى طبقات بلغت إحدى وعشرين طبقة ختمها بالحافظ المزى ، حيث قال :
المزى شيخنا الإمام العالم الحبر الحافظ الأوحد محدث الشام جمال الدين أبو الحجاج يوسف ، إلى نهاية ترجمته .

وألف الذهبى أيضاً كتاباً سماه « المعجم المختص بالمحدثين » جمع فيه أسماء شيوخه من المحدثين ومن طلبة الحديث ، وقد يغمز منهم من يجد فيه مغمراً - وهم قلة - إبراء للذمة ونصيحاً للمسلمين وسيراً على نهج السلف فى هذا النصح .

قال فی المقدمة : « وبعد فهذا معجم مختص بذكر من جالسته من المحدثين أو أجاز لی مروياته من طلبة الحديث ، وبعضهم أميز فی هذا الشأن من غيره ، كما أنبّه عليهم بنعوتهم ، وإلى الله ألجأ فی الإخلاص والتوفيق ، وبه الاستعانة^(١) .

وألف الحافظ ابن عبد الهادی كتابًا فی « طبقات المحدثين » انتهى بترجمة شيخ الإسلام ابن تيمية المتوفى سنة (٧٢٨هـ) وكانت وفاة الحافظ ابن عبد الهادی سنة (٧٤٤هـ) .

- وصنّف السيوطى - طبقات الحفاظ - أوصلها إلى أربع وعشرين طبقة ، ختم الطبقة الرابعة والعشرين بالحافظ ابن حجر المتوفى سنة (٨٥٢هـ) .

وألف العلامة محمد بن سليمان الرّودانى كتاب « صلة الخلف بموصول السلف » جمع فيه أسانيدہ إلى كتب الحديث والتفسير والفقہ والأدب وغيرها عن طريق شيوخه إلى المؤلفين ، ومن شيوخه بقية المسندين بالشام أبو عبد الله محمد بن بدر الدين البلبانى الصالحى المتوفى (١٠٨٣هـ) .

وألف الشيخ عبد الحى بن عبد الكبير الكتانى المتوفى (١٣٨٢هـ) كتابًا سماه « فهرس الفهارس والأنبات ومعجم المعاجم والمشیخات والمسلسلات » جمع فيه من هذه الأصناف فأوعى ، وهو كما قيل : قاموس لتراجم المؤلفين فى الحديث ، من القرن الثامن إلى الآن ، وذيلًا على طبقات الحفاظ والمحدثين للحافظين ابن ناصر ، والسيوطى التى وقفا فيها على أواسط القرن التاسع^(٢) .

(١) المعجم المختص بالمحدثين للذهبي ص ٦ .

(٢) الإسناد خصیصة هذه الأمة - بتصرف لربيع بن هادى المدخلى .

المبحث الرابع : نقاد الحديث بين الجرح والتعديل

أولاً : تعريف الجرح والتعديل :

الجرح : وصف متى التحق بالراوى ردّ روايته أو ضعفها .

التعديل : وصف متى التحق بالراوى حكم بقبول روايته أو قوّاها .

ثانياً : حال الرواة وأصنافهم مع الجرح والتعديل :

تكلّم علماء وأئمة الجرح والتعديل على رواة الحديث ، وشمل كلامهم كل رواة الحديث جرحاً وتعديلاً - باستثناء الصحابة - رضى الله عنهم - فكلهم عدول ، وألقوا فى ذلك المؤلفات المتعددة ، وأرخوا لحياة كل راو بكل ما عرفوه عن حياته ، من ولادته إلى وفاته ، قياماً منهم بواجب الجرح والتعديل حفاظاً على حديث النبي ﷺ .

وأصبح الرواة بناء على كلام العلماء فيهم جرحاً وتعديلاً - باستثناء الصحابة - على النحو التالى :

- ١- الثقات ، ويكتب حديثهم للاحتجاج به .
- ٢- الضعفاء ضعفاً محتملاً غير شديد ، ويكتب حديثهم للاعتبار ، ليتقوى فى باب الشواهد والمتابعات .
- ٣- الضعفاء ضعفاً شديداً ويكتب حديثهم لبيان ضعفه والتحذير منه .
- ٤- المختلف فيهم جرحاً وتعديلاً ، تطبق فيهم قواعد الجرح والتعديل .
- ٥- المجهولون الذين لم يرد فيهم جرح ولا تعديل ، وهؤلاء معدودون من الضعفاء ، لعدم تحقق أهليتهم للرواية .

ثالثًا : مراعاة دلالات ألفاظ الجرح والتعديل :

بأن يُنظر في دلالة لفظة الجرح أو التعديل ليقدر حكمها ودرجتها ، وهل تُسقط رواية الراوى أم لا ؟ أو هل لفظ التعديل ، تُقبل رواية الراوى بمقتضاها أم لا ؟

فعلى سبيل المثال ذكر الحافظ ابن حجر في « تهذيب التهذيب » في ترجمة محمد ابن خالد الطحان الواسطي عن أبي زرعة أنه سأل أباه عنه ، فقال : « هو على يدي عدل » . قال الحافظ : ومعناه أنه قريب من الهلاك ، وهذا القول مثل للعرب ، ومورده : أنه كان لتبع على شرطته رجل يقال له : عدل بن سعد العشيرة ، فإذا أراد تبع قتل شخص دفعه إليه ليقته ، فضرب به المثل لمن يئأس منه الناس وقرب من الهلاك ، كما ذكره ابن قتيبة والثعالبي ، وأخطأ من ظن أنه من ألفاظ التوثيق^(١) .

ويأتى هذا عن طريق معرفة موجبات قبول الراوى وموجبات رده ، فالتعديل مثلاً لا يُحكم بناءً عليه بقبول الراوى إلا إذا تناول التزكية فى العدالة والضبط ، بقدر ما يكفى للاحتجاج بالراوى ، فلو قيل فى راوٍ : عدل ، فإنه لا يكفى للاحتجاج به ، لأنه لا بد من توافر الضبط أيضاً ، فإن قيل : عدل ضابط ، قُبلت روايته ، أو قيل : ثقة ؛ لأن الثقة هنا فى الغالب تناول التزكية فى العدالة والضبط .

فينبغى التثبت فى فهم دلالة ألفاظ الجرح والتعديل ومراعاة الظروف التى قيلت فيها ، واصطلاحات كل إمام ، ومراعاة قواعد الأئمة المعتمدة فى الجرح والتعديل ، والاحتكام إليها ؛ فمن هذه القواعد :

(١) انظر تهذيب التهذيب ١٤٢/٩ .

- ١- الجرح والتعديل لا يقبلان إلا من عالم بهما وبأسبابهما .
- ٢- الجرح لا يقبل إذا صدر بغير إنصاف .
- ٣- جرح القرين في قرينه لا يقبل إذا عارضه قول غيره فيه ، أو ظهرت قرائن تدل على تحامله عليه .
- ٤- الجرح المبهم لا يقبل إلا إذا كان من إمام معتبر ، ولم يعارضه تعديل .
- ٥- الجرح المبهم إنما يقبل في حق من خلا عن التعديل ، أما من وثق وعُدل ، فلا يقبل فيه ذلك .
- ٦- يراعى عند تعارض الجرح والتعديل في الراوى الواحد مناهج الأئمة ومسالكهم في الجرح والتعديل ، من تشدد وتساهل ، ونحو ذلك .
- ٧- يجب مراعاة اصطلاحات الأئمة في ألفاظ الجرح والتعديل والفروق بينها ، فتتزل كل عبارة على مراد قائلها .
- ٨- قبل اعتماد الجرح والتعديل في الراوى ، لا بد من أمرين :
 - أ - الثبوت من نسبتها لقائلها .
 - ب - فهم مراده منهما .
- ٩- مراعاة مخارج ألفاظ الجرح والتعديل وأسبابهما ، أمر لازم لفهم مراد الجارح والمعدّل ، واختيار الرأى الصائب في حق الراوى .
- ١٠- ومن الخطأ الاكتفاء - في الجرح والتعديل - بقول إمام واحد في الراوى ، إن كان تكلم فيه غيره ، إذ لا بد من الرجوع لأقوال كل من تكلم في الراوى جرحًا وتعديلًا ليوافق بينها ، فيؤخذ بالمقبول أو الراجح منها ، أما إذا لم يوجد إلا قول إمام واحد فيكتفى به .

١١- من شرط تحقیق الإنصاف عدم الاقتصار على الأقوال فی جرح الراوی فقط ، أو تعديله فقط ، فلا بد لمعرفة درجته من النظر للأمرین معاً^(١) .

رابعاً : حول تعارض الجرح والتعديل :

جاء فی «تدريب الراوی» : يقبل التعديل من غير ذكر سببه على الصحيح المشهور ؛ لأن أسبابه كثيرة ، فيثقل ويشق ذكرها ، لأن ذلك يحوج المعدل إلى أن يقول : لم يفعل كذا ، لم يرتكب كذا ، فعل كذا وكذا ، فيعدد جميع ما يفسق بفعله أو بتركه ، وذلك شاق جداً .

ولا يقبل الجرح إلا مبين السبب ؛ لأنه يحصل بأمر واحد ، ولا يشق ذكره ، ولأن الناس مختلفون فی أسباب الجرح ، فيطلق أحدهم الجرح بناءً على ما اعتقده جرحاً وليس بجرح في نفس الأمر ، فلا بد من بيان سببه ، لينظر هل هو قاذح أو لا ؟

قال ابن الصلاح : وهذا ظاهر مقرر في الفقه وأصوله .

وذكر الخطيب أنه مذهب الأئمة من حفاظ الحديث كالشيخين ، وغيرهما . ولذلك احتج البخاري بجماعة سبق من غيره الجرح لهم : كعكرمة ، وعمرو بن مرزوق ، واحتج مسلم بسويد بن سعيد ، وجماعة اشتهر الطعن فيهم ، وهكذا فعل أبو داود ، وذلك دلّ على أنهم ذهبوا إلى أن الجرح لا يثبت إلا إذا فسّر سببه ، ويدل على ذلك أيضاً أنه ربما استُفسر الجرح ، فذكر ما ليس بجرح .

وقد عقد الخطيب لذلك باباً ، روى فيه عن محمد بن جعفر المدائني ،

قال : قيل لشعبة : لم تركت حديث فلان ؟

(١) انظر هامش نزهة النظر د. عبد الله بن ضيف الله الرحيلي ١٧٠/١ - ١٧٣ .

قال : رأيتہ یرکض علی برذون ، فترکت حديثه .

وروى عن مسلم بن إبراهيم أنه سئل عن حديث صالح المرى ؟ فقال :
وما تصنع بصالح ؟ ذكروه يوماً عند حماد بن سلمة ، فامتخط حماد .

وروى عن وهب بن جرير ، قال : قال شعبة : أتيت منزل المنهال بن عمرو ، فسمعت منه صوت الطنبور فرجعت ، فقيل له : فهلا سألت عنه إذ لا يعلم هو ؟

وروينا عن شعبة قال : قلت للحكم بن عتيبة : لم لم ترو عن زاذان ؟
قال : كان كثير الكلام وأشباه ذلك .

قال الصيرفي : وكذا إذا قالوا : فلان كذاب ، لا بد من بيانه ؛ لأن
الكذب يحتمل الغلط ، كقوله : كذب أبو محمد .

ولما صحح ابن الصلاح هذا القول ، أورد على نفسه سؤالاً ، فقال :
ولقائل أن يقول : إنما يعتمد الناس في جرح الرواة وردّ حديثهم على
الكتب التي صنفها أئمة الحديث في الجرح والتعديل ، وقلما يتعرضون
فيها لبيان السبب ، بل يقتصرون على مجرد قولهم : فلان ضعيف ، وفلان
ليس بشيء ، ونحو ذلك ، وهذا حديث ضعيف ، أو حديث غير ثابت ،
ونحو ذلك ، واشتراط بيان السبب يُفضى إلى تعطيل ذلك وسد باب
الجرح في الأغلب الأكثر .

ثم أجاب عن ذلك بما ذكره المصنّف في قوله : (وأما كتب الجرح
والتعديل التي لا يذكر فيها سبب الجرح) فإننا وإن لم نعتمدها في إثبات الجرح
والحكم به (ففائدتها التوقف فيمن جرحوه) عن قبول حديثه ، لما أوقع ذلك
عندنا من الريبة القوية فيهم ، (فإنّ بحثنا عن حاله وانزاحت عنه الريبة)
وحصلت الثقة به ، قبلنا حديثه ، (كجماعة في الصحيحين بهذه المثابة) .

كما تقدمت الإشارة إليه .

ثم ذکر أقوالاً أخرى مفادها :

١- قبول الجرح غیر مفسّر ، ولا یقبل التعديل إلا بذكر سببه ؛ لأن أسباب العدالة یكثر التصنع فیها ، فبینی المعدل علی الظاهر ، نقله إمام الحرمین ، والغزالی والرازی فی «المحصول» .

٢- لا یقبلان إلا مفسرین ، حکاه الخطیب ، والأصولیون ، لأنه كما قد یجرح الجارح بما لا یقدح ، كذلك یوثق المعدل بما لا یقتضی العدالة ، كما روى یعقوب الفسوی فی «تاریخه» قال : سمعت إنساناً یقول لأحمد بن یونس : عبد الله العمری ضعیف . قال : إنما یضعفه رافضی مبغض لآبائه ، ولو رأیت لحیته وهیئته لعرفت أنه ثقة .

فاستدل علی ثقته بما لیس بحجة ؛ لأن حسن الهیئة یشترك فیها العدل وغیره .

٣- لا یجب ذکر السبب فی واحد منهما ، إذا كان الجارح والمعدل عالمین بأسباب الجرح والتعديل والخلاف فی ذلك ، بصیراً مرضیاً فی اعتقاده وأفعاله ، وهذا اختیار القاضی أبی بکر ، ونقله عن الجمهور ، واختاره إمام الحرمین والغزالی والرازی والخطیب ، وصححه الحافظ أبو الفضل العراقی والبلقینی فی «محاسن الاصطلاح» .

واختار شیخ الإسلام تفصیلاً حسناً ، فإن كان من جرح مجملاً ، قد وثقه أحد من أئمة هذا الشأن ، لم یقبل الجرح فیهِ من أحد کائناً من كان إلا مفسراً ؛ لأنه قد ثبتت له رتبة الثقة ، فلا یزحزح عنها إلا بأمر جلی ، فإن أئمة هذا الشأن لا یوثقون إلا من اعتبروا حاله فی دینه ، ثم فی حدیثه ، وتفقدوه كما ینبغی ، وهم أیقظ الناس ، فلا ینقض حکم أحدهم إلا بأمر صریح ، وإن خلا عن التعديل قبل الجرح فیهِ غیر مفسر ، إذا صدر من عارف ، لأنه إذا لم یعدّل فهو فی حیز المجهول ، وإعمال قول المجرّح فیهِ أولى من إهماله .

وقال الذهبي وهو من أهل الاستقراء التام في نقد الرجال : لم يجتمع اثنان من علماء هذا الشأن قط على توثيق ضعيف ، ولا على تضعيف ثقة . ولهذا كان مذهب النسائي : أن لا يترك حديث الرجل حتى يجمعوا على تركه^(١) .

وفى « نزهة النظر » والجرح مقدم على التعديل إن صدر مُبينًا من عارف بأسبابه ، فإن خلا عن التعديل ، قبل مجملًا على المختار . . . لأنه إن كان غير مفسر (أى الجرح) لم يقدر فيمن ثبتت عدالته ، وإن صدر من غير عارف بالأسباب ، لم يعتبر به أيضًا .

فإن خلا المجروح عن التعديل قبل الجرح فيه مجملًا غير مبين السبب ، إذا صدر من عارف على المختار ، لأنه إذا لم يكن فيه تعديل ، فهو في حيز المجهول ، وإعمال قول المجرّح أولى من إهماله^(٢) .

خامسًا : الجهالة :

الجهالة نوعان : جهالة العين ، و جهالة الحال .

فمجهول العين : هو من ذكر اسمه ، ولكن لم يرو عنه إلا راو واحد .

مجهول الحال (المستور) : هو من روى عنه اثنان فأكثر ، لكن لم يُوثق .

أما مجهول العين ، ففيه أقوال : الصحيح الذي عليه أكثر العلماء من أهل الحديث ، وغيرهم ، أنه لا يقبل . . .

وأما مجهول الحال : فإن الجمهور على أن روايته غير مقبولة^(٣) .

(١) تدريب الراوى ١/٣٥٩ - ٣٦٣ بتصرف يسير .

(٢) نزهة النظر ١/١٣٩ .

(٣) انظر شرح التبصرة والتذكرة ألفية العراقي ١/٣٥٠ - ٣٥٤ .

وقال الحافظ ابن حجر : . . . وقد قبل روايته (أى المستور) جماعة بغير قيد ، وردها الجمهور ، والتحقيق أن رواية المستور ونحوه مما فيه الاحتمال لا يُطلق القول بردها ، ولا بقبولها ، بل يقال : هى موقوفة إلى استبانة حاله ، كما جزم به إمام الحرمين ، ونحوه قول ابن الصلاح فيمن جرح بجرح غير مفسر^(١) .

وقد تقبل رواية مجهول العدالة (لم ينص أحد على أنه ثقة) إذا كثرت الرواة الثقات عنه ، ولم يظهر فى روايتهم عنه ما ينكر عليه .

قال «السخاوى» . . . كثرة رواية الثقات عن الشخص تقوى حسن الظن به ، وأما المجاهيل الذين لم يرو عنهم إلا الضعفاء فهم متروكون ، كما قال ابن حبان ، على الأحوال كلها^(٢) .

سادسًا : نقاد الجرح والتعديل بين التشدد والتساهل :

لم يكن الأئمة الذين تصدوا للجرح والتعديل ونقد الرجال فى درجة واحدة ، فمنهم المتشدد ، ومنهم المعتدل ، ومنهم المتساهل .

أما المتشددون والمتساهلون فلا يؤخذ كلامهم قضية مسلمة حتى ينظر أوافقه غيره أم لا ؟ وعلى أى أساس بنى نقده ، أما المتوسطون المعتدلون فكلامهم أقرب إلى الحق وأولى بالقبول ، قال السخاوى : وقد قسّم الذهبى من تكلم فى الرجال أقسامًا ، فقسم تكلموا فى سائر الرواة ، كابن معين ، وأبى حاتم ، وقسم تكلموا فى كثير من الرواة ، كمالك ، وشعبة ، وقسم تكلموا فى الرجل بعد الرجل ، كابن عيينة والشافعى ، قال : وهُم الكُل على ثلاثة أقسام أيضًا : قسم منهم متعنت فى التوثيق ،

(١) نزهة النظر ١/١٠٢ .

(٢) فتح المغيث ٢/٥٤ .

مثبت في التعديل ، يغمز الراوى بالغلطتين والثلاث ، فهذا إذا وثق شخصاً فعرض على قوله بنواجذك ، وتمسك بتوثيقه ، وإذا ضعف رجلاً فانظر هل وافقه غيره على تضعيفه ، فإن وافقه ولم يوثق ذلك الرجل أحد من الحذاق فهو ضعيف ، وإن وثقه أحد ، فهذا هو الذى قالوا : لا يقبل منه الجرح إلا مفسراً ، يعنى لا يكفى فيه قول ابن معين مثلاً : هو ضعيف ، ولم يبين سبب ضعفه ، ثم يجىء البخارى وغيره يوثقه ، ومثل هذا يختلف فى تصحيح حديثه وتضعيفه ، ومن ثم قال الذهبى : وهو من أهل الاستقراء التام فى نقد الرجال : لم يجتمع اثنان من علماء هذا الشأن قط على توثيق ضعيف ، ولا على تضعيف ثقة^(١) .

٢- وقسم منهم متسامح كالترمذى والحاكم ، وكابن حزم فإنه قال فى كل من أبى عيسى الترمذى ، وأبى القاسم البغوى ، وإسماعيل بن محمد الصفار ، وأبى العباس الأصم ، وغيرهم من المشهورين : إنه مجهول .

٣- وقسم معتدل كأحمد بن حنبل والدارقطنى وابن عدى .

أما المتسامح المتساهل فلا يؤخذ قوله فى الجرح والتعديل إلا بعد البحث والتحرى ، وموازنة كلامه بكلام الأئمة المعتدلين المثبتين ، وقد أخذ العلماء على الحاكم أنه متساهل فى التصحيح ، كما أخذوا على ابن حزم التهجم على العلماء بغير حق ، والتساهل فى الجرح^(٢) .



(١) فتح المغيث ٣٥٩/٤ ٣٦٠ .

(٢) الوسيط فى علوم ومصطلح الحديث لمحمد أبى شعبة ١ / ٣٨٩ .

الباب الأول :

أسس وقواعد نقد الحديث

عند الشيخ أحمد شاکر

وفیه أربعة فصول :

الفصل الأول : آراء الشيخ أحمد شاکر فی المصطلح .

الفصل الثاني : مصادر الشيخ أحمد شاکر فی نقده للحديث .

الفصل الثالث : موقف الشيخ أحمد شاکر من العمل بالحديث الضعیف .

الفصل الرابع : حکم الشيخ أحمد شاکر علی الرواة .

الفصل الأول :

آراء الشيخ أحمد شاکر فی المصطلح

- الاحتياط فی النقل :

يقول الشيخ أحمد شاکر فی احتياط علماء الحديث لحديث النبي ﷺ :
« واجتهد علماء الحديث فی رواية كل ما رواه عنه الرواة ، وإن لم يكن صحيحًا عندهم .

ثم اجتهدوا فی التوثق من صحة كل حديث وكل حرف رواه الرواة ،
ونقدوا أحوالهم ورواياتهم ، واحتاطوا أشد الاحتياط فی النقل ، فكانوا
يحكمون بضعف الحديث لأقل شبهة فی سيرة الناقل الشخصية ، مما يؤثر
فی العدالة عند أهل العلم .

أما إذا اشتبهوا فی صدقه ، وعلموا أنه كذب فی شيء من كلامه : فقد
رفضوا روايته ، وسمّوا حديثه (موضوعًا) أو (مكذوبًا) ، وإن لم يعرف
عنه الكذب فی رواية الحديث ، مع علمهم بأنه قد يصدق الكذوب^(١) .

- عدم منع الاجتهاد فی الحديث :

ذهب ابن الصلاح إلى تعذر الاستقلال بالحكم على الحديث وإدراك
صحته فی هذه الاعصار - بعد الأئمة الكبار المجتهدين - ومنع من الجزم
بصحة حديث لا يوجد فی أحد الصحيحين ، ولا منصوبًا على صحته فی
مصنفات أحد من أئمة الحديث المعتمدة المشهورة .

قال الشيخ أحمد شاکر : « . . . وقد رد العراقي وغيره قول ابن الصلاح

(١) الباعث الحثيث ص ٧ .

هذا) وأجازوا لمن تمكّن وقويت معرفته أن يحكم بالصحة أو بالضعف على الحديث ، بعد الفحص عن إسناده وعلله ، وهو الصواب .

ثم قال : والذي أراه : أن ابن الصلاح ذهب إلى ما ذهب إليه بناء على القول بمنع الاجتهاد بعد الأئمة ، فكما حظروا الاجتهاد في الفقه أراد ابن الصلاح أن يمنع الاجتهاد في الحديث ، وهيهات !

فالقول بمنع الاجتهاد قول باطل ، لا برهان عليه من كتاب ولا سنة ، ولا تجد له شبه دليل (١)(٢) .

- الحديث الصحيح يفيد العلم القطعي اليقيني :

استعرض الشيخ أحمد شاکر مذاهب العلماء في الحديث الصحيح المتواتر والآحاد ، من ناحية الثبوت والعلم .

فقال : « أما الحديث المتواتر لفظاً أو معنى : فإنه قطعي الثبوت ، لا خلاف في هذا بين أهل العلم . وأما غيره من الصحيح (الآحاد) : فذهب بعضهم إلى أنه لا يفيد القطع ، بل هو ظني الثبوت . وذهب غيرهم إلى أنه يفيد العلم اليقيني » .

ثم نقل كلام ابن حزم في « الإحكام » وترجيحه أن خبر الواحد العدل يوجب العلم والعمل معاً .

ثم رجّح الشيخ أحمد شاکر ما ذهب إليه ابن حزم ومن قال بقوله ، فقال : « والحق الذي ترجّحه الأدلة الصحيحة ما ذهب إليه ابن حزم ،

(١) قال النووي : الأظهر عندي جوازه وهو (ممكن) لمن تمكّن وقويت معرفته لتيسر طرقه التقريب والتيسير للنووي ص ٢٨ .

(٢) الباعث الحثيث ص ٢٣ ، الفية السيوطي ١٥ ، ١٦ .

ومن قال بقوله : من أن الحديث الصحيح يفيد العلم القطعى ، سواء أكان فى أحد الصحيحين أم فى غيرهما .

وهذا العلم اليقینى علم نظرى برهانى لا يحصل إلا للعالم المتبحر فى الحديث العارف بأحوال الرواة والعلل .

ثم قال الشيخ : « . . . ودع عنك تفريق المتكلمين فى اصطلاحاتهم بين العلم والظن ، وإنما يريدون بهما معنى آخر غير ما نريد . . . »^(١) .

- أحاديث الصحيحين (البخارى ومسلم) صحيحة كلها :

قال الشيخ أحمد شاکر : « الحق الذى لا مرية فيه عند أهل العلم بالحديث المحققين ، ومن اهتدى بهديهم وتبعهم على بصيرة من الأمر : أن أحاديث الصحيحين صحيحة كلها ، ليس فى واحد منها مطعن أو ضعف .

وإنما انتقد الدارقطنى وغيره من الحفاظ بعض الأحاديث ، على معنى أن ما انتقدوه لم يبلغ فى الصحة الدرجة العليا التى التزمها كل واحد منهما فى كتابه .

وأما صحة الحديث فى نفسه فلم يخالف أحد فيها . فلا يهولنك إرجاف المرجفين ، وزعم الزاعمين أن فى الصحيحين أحاديث غير صحيحة . . . »^{(٢)(٣)} .

(١) ألفية السيوطى ص ٨ ، ٩ ؛ الباعث الحثيث ص ٢٩ ، ٣٠ .

(٢) قال أبو إسحاق الإسفراينى : « أهل الصنعة مجمعون على أن الأخبار التى اشتمل عليها الصحيحان مقطوع بصحة أصولها ومتونها ، ولا يحصل الخلاف فيها بحال ، وإن حصل فذاك اختلاف فى طرقها ورواتها .

قال : فمن خالف حكمه خيراً منها وليس له تأويل سائغ للخير نقضنا حكمه ؛ لأن هذه الأخبار تلقنتها الأمة بالقبول . (فتح المغيث ١ / ٧٢-٧٣) .

(٣) الباعث الحثيث ٢٩ ، ألفية السيوطى ١٣ ، ١٤ .

- حول تصحيح الحاكم الأحاديث في المستدرک :

قال الشيخ أحمد شاکر : « اختلفوا في تصحيح الحاكم الأحاديث في المستدرک : فبالغ بعضهم فزعم أنه لم ير فيه حديثاً على شرط الشيخين ، وهذا - كما قال الذهبي - إسراف وغلو .

وبعضهم اعتمد تصحيحه مطلقاً ، وهو تساهل .

والحق ما قاله الحافظ ابن حجر : « إنما وقع للحاكم التساهل لأنه سوّد الكتاب لينقّحه فأعجلته المنية ، وقد وجدت قريب نصف الجزء الثاني من تجزئة ستة من المستدرک : « إلى هنا انتهى إملاء الحاكم » . قال : وما عدا ذلك من الكتاب لا يؤخذ منه إلا بطريق الإجازة ، والتساهل في القدر المملّى قليل جداً بالنسبة إلى ما بعده » .

وقد اختصر الحافظ الذهبي مستدرک الحاكم وتعقبه في حكمه على الأحاديث فوافقه وخالفه ، وله أيضاً أغلاط . . . » .

ثم رجّح الشيخ ما قاله الحافظ ابن حجر ، فقال : « والمتبع لهما بإنصافٍ ورويةٍ يجد أن ما قاله ابن حجر صحيح ، وأن الحاكم لم ينقّح كتابه قبل إخراجه للناس ، وأن الصحيح فيه كثير جداً والضعيف قليل بالنسبة له ، وأما الموضوع فهو نادر »^(١)

- موطأ مالك :

عقب الشيخ أحمد شاکر على السيوطي أنه لم يذكر « موطأ مالك » في الصحاح ، في ألفيته مع أنه في شرحه عليه قال : الصواب إطلاق أن

(١) ألفية السيوطي ١٥ .

الموطأ صحيح لا يستثنى منه شيء» قال الشيخ أحمد شاکر : « وهذا غير صواب!! » .

والحق أن ما فی الموطأ من الأحاديث الموصولة المرفوعة إلى رسول الله ﷺ صحاح كلها ، بل هي في الصحة كأحاديث الصحيحين .

وأن ما فيه من المراسيل والبلاغات وغيرها يعتبر فيها ما يعتبر في أمثالها مما تحويه الكتب الأخرى ، وإنما لم يعد في الكتب الصحاح لكثرتها وكثرة الآراء الفقهية لمالك وغيره . . . »^(١) .

هل يتقوى الحديث الضعيف إذا تعددت طرقه ؟

فرّق الشيخ بين نوعين من الحديث الضعيف ، النوع الأول : وهو ما كان ضعفه لسوء حفظ الراوى أو نحو ذلك .

أما النوع الثانى : فما كان ضعفه بسبب فسق الراوى أو اتهامه بالكذب .

فقال بتقوية النوع الأول إذا تعددت طرقه وعدم تقوية النوع الثانى ،

فقال : « أما إذا كان ضعف الحديث لسوء حفظ الراوى أو نحو ذلك فإنه يرقى إلى درجة - الحسن أو الصحة بتعدد طرقه إن كانت كذلك .

وأما إذا كان ضعف الحديث لفسق الراوى أو اتهامه بالكذب ثم جاء من

طرق أخرى من هذا النوع ، فإنه لا يرقى إلى الحسن ، بل يزداد ضعفاً إلى

ضعف ، إذ إن تفرد المتهمين بالكذب أو المجروحين في عدالتهم بحديث لا يرويه غيرهم يرجح عند الباحث المحقق التهمة ، ويؤيد ضعف روايتهم .

وبذلك يتبين خطأ المؤلف (السيوطى) هنا وخطؤه في كثير من كتبه في

(١) ألفية السيوطى ١٧ .

الحكم على أحاديث ضعاف بالترقى إلى الحسن مع هذه العلة القوية»^(١) .
 وقال : « وبذلك يتبين خطأ كثير من العلماء المتأخرين ، في إطلاقهم
 أن الحديث الضعيف إذا جاء من طرق متعددة ضعيفة ارتقى إلى درجة
 الحسن أو الصحيح^{(٢)(٣)} .

- حول مصطلح الترمذى في سننه :

عن قول الترمذى فى الحكم على الحديث : حسن صحيح ، قال
 الشيخ معلقاً على كلام السيوطى فى الألفية : « الذى أراه أن كل هذه
 الأجوبة عن قول الترمذى « حسن صحيح » عقب أحاديث كثيرة فى سننه :
 فيها تكلف ظاهر ، وتقييد له باصطلاح لعله لم يتقيد به ، وما أظنه يريد
 بهذا إلا تأكيد صحة الحديث بالترقى به من الحسن إلى الصحة . والله
 أعلم بالصواب »^(٤) .

وقال معلقاً على كلام ابن الصلاح عن الحديث الحسن فى تعريف
 الترمذى : « وهو أن لا يكون فى إسناده من يتهم بالكذب ، ولا يكون
 حديثاً شاذاً ، ويروى من غير وجه نحو ذلك » .

(١) ألفية السيوطى ١٧ .

(٢) الباعث الحثيث ٣٤ .

(٣) ... « وإن يكن ضعف الحديث (لكذب فى) رواية (أو شذا) أى وشذوذ فى
 روايته بأن خالف من هو أحفظ أو أكثر (أو قوى الضعف) بغيرهما بما يقتضى الرد
 (فلم يجبر ذا) أى الضعف بواحد من هذه الأسباب ولو كثرت طرقه ، كحديث
 « من حفظ على أمتى أربعين حديثاً » فقد نقل النووى اتفاق الحفاظ على ضعفه مع
 كثرة طرقه ، ولكن بكثرة طرقه القاصرة عن درجة الاعتبار بحيث لا يجبر بعضها
 ببعض ... » (فتح المغيث ١/ ٨٣ ، ٨٤) .

(٤) ألفية السيوطى ٢٠ .

وقد أنکر ابن الصلاح هذا التعريف ، وقال : فی أى کتاب له قاله ؟ أين إسناده عنه ؟

فقال الشيخ أحمد شاکر معلّقاً على ما قاله ابن الصلاح : « أقول وكلام الترمذی ثابت فی سننه المطبوعة (ج ٢ ص ٣٤٠ طبعة بولاق) ونصه : « وما ذكرنا فی هذا الكتاب حديث حسن - : فإنما أردنا حسن إسناده عندنا .

كل حديث يروى لا يكون فی إسناده من يتهم بالكذب ولا يكون الحديث شاذاً ، ويروى من غير وجه نحو ذلك : - فهو عندنا حديث حسن » .

وقال العراقي بعد نقل عبارة الترمذی : (فقیّد الترمذی تفسیر الحسن بما ذكره فی كتابه الجامع ، فلذلك قال أبو الفتح اليعمری فی شرح الترمذی : أنه لو قال قائل : إن هذا إنما اصطلح عليه الترمذی فی كتابه هذا ، ولم يقله اصطلاحاً عاماً - : كان له ذلك .

فعلى هذا لا ينقل عن الترمذی حد الحديث الحسن بذلك مطلقاً فی الاصطلاح العام»^{(١)(٢)} .

(١) الباعث الحثيث ٣١ ، ٣٢ .

(٢) الحديث الحسن : هو ما توافرت فيه جميع شروط الحديث الصحيح إلا أنه خفت ضبط أحد روايته .

- والحديث الحسن يختلف أهل الحديث فی الحكم عليه ، كل حسب اجتهاده ، لذا فهو من أدق علوم الحديث وأصعبها ، وذلك لصعوبة تحديد ضعف الراوى (ضبطه) هل هو يسير فيكون حديثه حسناً ، أو كثير فيكون حديثه ضعيفاً ، لذا فالعلماء يختلفون فيه . يقول الحافظ الذهبي : « ثم لا تطمع بأن للحسن قاعدة تدرج كل الأحاديث الحسان فيها ، فأنا على إياس من ذلك !

فكم من حديث تردّد فيه الحفاظ : هل هو حسن ؟ أو ضعيف ؟ أو صحيح ؟ بل الحافظ الواحد يتغير اجتهاده فی الحديث الواحد : فيوماً يصفه بالصحة ، ويوماً =

- ما سکت عنه أبو داود فی السنن :

قال الشيخ أحمد شاکر « اختصر الحافظ عبد العظیم المنذرى سنن أبى داود ، وتکلم على أحاديثها وأبان عن ضعف الضعيف مما لم يبينه أبو داود . لذلك قال كثير من العلماء بالحدیث : إن ما سکت عنه أبو داود والمنذرى فهو صالح للاحتجاج .

وهذا لا بأس به . ومع ذلك فقد فاتهما بعض الأحاديث لم يذكرها عنها ضعفاً ، فعلى المنصف أن يدقق النظر ويحتاط فى تصحيح الأحاديث ... » (١)(٢) .

= يصفه بالحسن ، ولربما استضعفه ! وهذا حق ، فإن الحدیث الحسن يستضعفه الحافظ عن أن يُرقِّيه إلى رتبة الصحيح .

فهذا الاعتبار فيه ضعف ما ، إذ الحسن لا ينفك عن ضعف ما ، ولو انفك عن ذلك لصح باتفاق « (الموقظة ٢٨ ، ٢٩) .

- وقال الذهبى : « وأما الترمذى ، فهو أول من خصَّ هذا النوع باسم (الحسن) . وذكر أنه يريد به : أن يسلم راويه من أن يكون متهماً ، وأن يسلم من الشذوذ ، وأن يروى نحوه من غير وجه .

وهذا مشكل أيضاً على ما يقول فيه : (حسن ، غريب ، لا نعرفه إلا من هذا الوجه) (الموقظة ص ٢٧) .

(١) ألفية السيوطى ١٨ .

(٢) قال السخاوى : « وبالجملة فالمسكوت عنه أقسام ، منه ما هو فى الصحيحين ، أو على شرط الصحة أو حسن لذاته ، أو مع الاعتضاد ، وهما كثير فى كتابه جداً ، ومنه ما هو ضعيف ، لكنه من رواية من لم يُجمع على تركه .

وقد قال النووى - رحمه الله - : الحق أن ما وجدناه مما لم يبينه ولم ينص على صحته أو حسنه أحد ممن يعتمد ، فهو حسن ، وإن نص على ضعفه من يعتمد ، أو رأى العارف فى سنده ما يقتضى الضعف ولا جابر له ، حكم بضعفه ، ولم يلتفت إلى سكوته . (فتح المغيث ١/٩٢) .

نقد اصطلاح البغوی فی « مصابیح السنّة » :

قال الشيخ أحمد شاکر : « أَلَّف البغوی کتاب « مصابیح السنّة » وجعل كل باب منه قسمین : الصحاح والحسان ، وأراد بالصحاح ما فی الصحيحین أو أحدهما ، وبالحسان ما فی أحد السنن الأربعة ، وقد اعترضوا علیه فی صنيعه هذا ؛ لأنه اصطلاح لا يعرف عند أهل الحدیث ، فإن فی السنن الصحيح والحسن والضعيف .

وأجاب عنه المؤلف بأن هذا اصطلاح خاص له . ولكن ضعف الجواب ظاهر ، لأن هذا الاصطلاح يوهم الناظر فی كتابه بأن ما سماه من الحسان ينطبق علیه تعريف الحسن عند المحدثین «^(١)» .

- المتقی لابن الجارود :

قال عنه الشيخ أحمد شاکر : . . . « وهو کتاب جيد أيضاً ، وقد طبع فی الهند سنة ١٣٠٩ هـ ولو جعل سادس الكتب السنّة - بدلاً من ابن ماجه - لكان أقرب إلى الصواب »^(٢) .

- الحدیث الموقوف علی الصحابی ، هل له حکم المرفوع إلى النبي ﷺ أم لا ؟

يقول الشيخ أحمد شاکر : والحق الذي نذهب إليه أن الصحابی إذا روى حديثاً ، وقال التابعی : الذي رواه عنه : « يرفعه » أو « ينميه » أو « يبلغ به » أو « يرويه » .

أو قال الصحابی : « من السنّة كذا » أو « أمرنا بكذا » أو « نهينا عن كذا » أو « كنا نفعل كذا على عهد رسول الله ﷺ » ، سواء أصرّح بأنه علم

(١) ألفية السيوطي ١٨ .

(٢) ألفية السيوطي ١٩ .

به أم لم يصرح ، أو « من فعل كذا فقد عصى رسوله ﷺ » ، أو حكى شيئاً من أسباب نزول القرآن .

وكذلك قول أنس - فيما رواه البخارى فى « الأدب المفرد » - والمغيرة ابن شعبة - فيما رواه البيهقى فى المدخل : « كان أصحاب رسول الله ﷺ يقرعون بابه بالأظافر » .

كل هذا ونحوه مرفوع ، وإن خالف فى بعضه بعض أهل العلم .

- وأن قول الصحابى : « كنا نفعل كذا » ولم يُضفهِ إلى عهد النبى ﷺ : مرفوع أيضاً فيما رجحه الحاكم والرازى والآمدى والنوى فى « المجموع » والعراقى وابن حجر وغيرهم ، وأما تفسير الصحابى لآية من القرآن فإننا نرجح أنه لا يعطى حكم الرفع ، وإن كان مما لا يقال بالرأى ، لأن الصحابة ، اجتهدوا كثيراً فى تفسير القرآن^(١) .

(١) « ... ما فسره الصحابى الذى شاهد الوحي والتنزيل من آى القرآن (يعد) مرفوعاً كما فعل الحاكم وعزاه للشيخين ... »

وهو محمول على أسباب النزول ونحوها مما لا مجال للرأى فيه ... لأن الصحابى الذى شاهد الوحي إذا أخبر عن آية نزلت فى كذا كان مسنداً ، وتبعه ابن الصلاح (أى تبع الخطيب) وقيد به إطلاق الحاكم (من أن كل تفسير الصحابة يعد مرفوعاً) ، وإنما كان كذلك ؛ لأن من التفسير ما ينشأ عن معرفة طرق البلاغة واللغة كتفسير مفرد بمفرد ، أو يكون متعلقاً بحكم شرعى ، ونحو ذلك مما للرأى فيه مجال ، فلا يحكم لما يكون من نحو هذا القبيل بالرفع ، لعدم تحتم إضافته إلى الشارع ...

ومنه - وهو المرفوع - ما لا تعلق للسان العرب به ، ولا مجال للرأى فيه ، كتفسير أمر مغيب من أمر الدنيا أو الآخرة أو الجنة أو النار ، أو تعيين ثواب أو عقاب ونحو ذلك من سبب نزول ، كقول جابر : كانت اليهود تقول من أتى امرأته من دبرها فى قبلها جاء الولد أحول ، فأنزل الله ﴿يَسْأَلُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ﴾ الآية .

على أنه قد يقال إنه يكفى فى تسويغ الأخبار بالسبب ، البناء على ظاهر الحال ، =

وأما ما يحكيه بعض الصحابة عن أخبار الأمم قبلنا فإنه لا يكون مرفوعاً حكماً ؛ لأن كثيراً منهم رضى الله عنهم كان يروى الإسرائيليات عن أهل الكتاب على سبيل الموعظة والذكرى ، لا بمعنى أنهم يعتقدون صحتها أو يستجيزون نسبتها إلى رسول الله ﷺ ، حاشا وكلاً^(١) .

وقال الشيخ : أما إطلاق بعضهم أن تفسير الصحابة له حكم المرفوع ، وأن ما يقوله الصحابي ، مما لا مجال فيه للرأى مرفوع حكماً كذلك : فإنه إطلاق غير جيد ؛ لأن الصحابة اجتهدوا كثيراً في تفسير القرآن ، فاختلفوا ، وأفتوا بما يرونه من عمومات الشريعة تطبيقاً على الفروع والمسائل . ويظن كثير من الناس أن هذا مما لا مجال للرأى فيه^(٢) . . .

عدم الاحتجاج بالمجهول من الرواية :

قال الشيخ في كلامه عن الحديث المرسل : أن المرسل ليس بحجة لأنه حُذِفَ منه راو غير معروف ، وقد يكون غير ثقة ، والعبارة في الرواية بالثقة واليقين ، ولا حجة في المجهول^(٣)^(٤) .

= كما لو سمع من الكفار كلاماً ثم أنزل الله تعالى ما يناقضه ؛ إذ الظاهر أنه نزل ردّاً عليهم من غير احتياج إلى أن يقول له النبي ﷺ : هذا أنزل لسبب كذا ، فقد وقع الإخبار منهم بالكثير بناء على ظاهر الحال ، ومن ذلك قول الزبير رضى الله عنه في قصة الذى خاصمه فى شراج الحرة إني لأحسب هذه الآية نزلت فى ذلك : ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾ [النساء ٦٥] وهو وإن كان فى بعض الروايات جزم الزبير بذلك ، فالراجع الأول ، وإنه كان لا يجزم به وإذا كان كذلك فطرقة الاحتمال .

(فتح المغيث ١/١٤٣ - ١٤٤) .

(١) ألفية السيوطى ٢٣ .

(٢) الباعث الحثيث ٣٩ .

(٣) ألفية السيوطى ٢٥ ، الباعث الحثيث ٤٠ .

(٤) « . . . قال ابن كثير : المبهم الذى لم يسم ، أو سُمى ولم تعرف عينه ، لا يقبل =

مراسيل الصحابة :

نقل الشيخ كلام السيوطى فى التدريب : « وفى الصحيحين من ذلك ما لا يحصى - يعنى من مراسيل الصحابة - لأن أكثر رواياتهم عن الصحابة ، وما رواه الصحابة عن التابعين ليس أحاديث مرفوعة ، بل إسرائيليات ، أو حكايات أو موقوفات » .

ثم علق الشيخ وقال : وهذا هو الحق^(١) .

زيادة الثقة :

قال الشيخ معقباً على كلام البخارى : الزيادة من الثقة مقبولة : وهو الحق الذى لا مرية فيه ؛ لأن زيادة الثقة دليل على أنه حفظ ما غاب عن غيره ، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ .

وكذلك الحكم فيما إذا روى الراوى حديثاً واحداً مراراً واختلفت روايته : فرواه مرة مرفوعاً ومرة موقوفاً ، أو مرة موصولاً ومرة مرسلأ . فالصحيح تقديم الرواية الزائدة ، إذ قد ينشط الشيخ فيأتى بالحديث على وجهه ، وقد يعرض له ما يدعوه إلى وقفه أو إرساله ، فلا يقدره النقص فى الزيادة^(٢) .

- وعلّق الشيخ على من قال عن زيادة الثقة « تقبل الزيادة إذا كانت من غير الراوى ، بخلاف ما إذا نشط فرواها تارة وأسقطها أخرى » .

فقال الشيخ : أى أن هذا القائل يرى قبول الزيادة من غير الراوى ،

= روايته أحد علمناه . (فتح المغيث ١/١٦٨) .

(١) الباعث الحثيث ٤١ .

(٢) الباعث الحثيث ٤٤ .

وأما من نفس الراوى فلا يقبلها . وهو قول غير جيد^(١) .

وقال الشيخ أيضًا : فإذا روى العدل الثقة حديثًا وزاد فيه زيادة لم يروها غيره من العدول الذين رووا نفس الحديث ، أو رواه الثقة العدل نفسه مرة ناقصًا ومرة زائدًا ، فالقول الصحيح الراجح : أن الزيادة مقبولة ، سواء أوقعت عن رواه ناقصًا أم من غيره ، وسواء أتعلق بها حكم شرعى أم لا ، وسواء غيرت الحكم الثابت أم لا ، وسواء أوجبت نقص أحكام ثبتت بخبر ليست هى فيه أم لا ؟ وهذا هو مذهب الجمهور من الفقهاء والمحدثين ، وادعى ابن طاهر الاتفاق على هذا القول^(٢) .

التدليس :

قال الشيخ : إذا قال الراوى « عن فلان » أو « أن فلانًا قال كذا » فإن كان يروى ذلك عن شخص لم يعاصره ، أو عاصره وثبت أنه لم يلاقه أصلًا : جزمنا بأن روايته منقطعة .

وإن كان معاصرًا له ولم نعلم إن كان لقيه أو لا ، أو علمنا أنه لقيه ولكن كان الراوى مدلسًا ، توقفنا فى روايته ، ولم نحكم لها بالاتصال ، إلا إن ثبت أنه لقى من روى عنه وحدّثه به .

وإن كان الراوى غير مدلس : فالصحيح الراجح أنه يحكم لروايته بالاتصال وإن لم نعلم أنه لقى من روى عنه ، فلعله لقيه ولم ينقل إلينا^(٣) .

(١) الباعث الحثيث ٥١ .

(٢) الباعث الحثيث ٥٢ ، ألفية السيوطى ٤٥ .

(٣) قال أبو بكر الصيرفى الشافعى : كل من علم له ، يعنى : عن من لم يظهر تدليسه ، سماع من إنسان فحدث عنه فهو على السماع ، حتى يعلم أنه لم يسمع منه ما حكاه ، وكل من علم له لقاء إنسان فحدث عنه فحكمه هذا الحكم . =

وهذا هو الذى انتصر له مسلم ابن الحجاج فى صحيحه ، ورد على من خالفه أشدّ رد وأقواه .

وذهب ابن المدينى والبخارى وغيرهما إلى اشتراط اللقاء . وقيل إن البخارى لا يشترط ذلك فى أصل صحة الحديث ، وإنما التزمه فى الجامع الصحيح فقط .

وهناك أقوال أخرى فى هذا غير جيدة ، فبعضهم حكم بعدم الاتصال مطلقاً ، وبعضهم حكم بأن « عن » للاتصال و « أن » لغير الاتصال .

وبعضهم شرط طول صحبة الراوى لشيخه . وبعضهم شرط أن يكون معروفاً بالرواية عن شيخه . وهذه أقوال لا دليل عليها ، ولا تثبت تحت التمهيص^(١) .

وقال فى موضع آخر : والصحيح الذى رجّحه علماء الحديث أن ما رواه المدلس بلفظ محتمل لم يصرّح فيه بالسماع لا يقبل ، بل يكون منقطعاً ، وما صرّح فيه بالسماع يقبل ، وهذا كله إذا كان الراوى ثقة فى روايته كما هو معروف بداهة . . .

= قال ابن الصلاح : ومن الحجّة فى ذلك وفى سائر الباب أنه لو لم يكن قد سمعه منه لكان بإطلاقه الرواية عنه من غير ذكر الوساطة بينه وبينه مدلساً ، والظاهر السلامة من وصمة التدليس ، والكلام فىمن لم يعرف بالتدليس . (علوم الحديث ص ٥٩) .

قال الخطيب : أهل العلم مجمعون على أن قول المحدث غير المدلس : فلان عن فلان ، صحيح معمول به إذا كان لقيه وسمع منه . (الكفاية ص ٣٦١) .

وكذلك قال ابن عبد البر فى مقدمة التمهيد : أجمعوا - أى أهل الحديث - على قبول الإسناد المعنعن ، لا خلاف بينهم فى ذلك ، إذا جمع شروطاً ثلاثة : العدالة ، واللقاء مجالسة ومشاهدة ، والبراءة من التدليس . قال : وهو قول مالك وعامة أهل العلم .

(التمهيد ١٢/١ - ١٤) .

(١) ألفية السيوطى ٢٩ .

وقال : وقد وقع فی الصحيحین أحاديث كثيرة من رواية بعض المدلسين الثقات ، ولم يصرحوا فيها بالسماع ، كقتادة وسفيان الثوري وسفيان بن عيينة وعبد الرزاق ، وهو محمول على ثبوت السماع من جهة أخرى غير التي ذكرها صاحب الصحيح^(١) .

- حد المتواتر :

قال الشيخ أحمد شاکر : والصحيح أنه لا حد لذلك (أى من ناحية اشتراط عدد معين) وأن العبرة بما يقع فى نفس السامع من صدق الخبر وعدم احتمال تواطؤ هؤلاء الناقلين على الكذب ، من ظروفهم وأحوالهم وكيفية نقلهم الخبر .

وقد يطمئن السامع لرواية خمسة ، ويقع فى نفسه استحالة تواطئهم على الكذب .

وقد لا يطمئن لرواية عشرة لملاسات أخرى^{(٢)(٣)} .

(١) ألفية السيوطى ٣١ ، ٣٢ .

(٢) ألفية السيوطى ٣٩ ، ٤٠ .

(٣) الحديث المتواتر : هو المفيد للعلم اليقيني (الضرورى) .

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية : « . . . ولهذا كان علماء الحديث الجهابذة المتبحرون فى معرفته قد يحصل لهم اليقين التام بأخبار ، وإن كان غيرهم من العلماء قد لا يظن صدقها ، فضلاً عن العلم بصدقها . ومبنى هذا على أن الخبر المفيد للعلم يفيد : من كثرة المخبرين تارة ، ومن صفات المخبرين أخرى ، ومن نفس الإخبار به أخرى ، ومن نفس إدراك المخبر له أخرى ، ومن الأمر المخبر به أخرى . فربّ عدد قليل أفاد خبرهم العلم لما هم عليه من الديانة والحفظ الذى يؤمن معه كذبهم أو خطوهم ، وأضعاف ذلك العدد من غيرهم قد لا يفيد العلم .

هذا هو الحق الذى لا ريب ، وهو قول جمهور الفقهاء والمحدثين ، وطوائف من المتكلمين» (مجموع الفتاوى ٢٥٨/٢٠ . وقال أيضاً : «والصحيح الذى عليه الجمهور : أن التواتر ليس له عدد محصور . . .» (السابق ٥٠/١٨) .

الرد على من قال أن الترمذی سَمَّى النسخ علة :

قال الشيخ : ونقل ابن الصلاح وتبعه النووي ثم المؤلف (السيوطي) أن الترمذی سَمَّى النسخ علة من علل الحديث .

ونقل المؤلف في «التدريب» عن العراقي أنه قال : «فإن أراد - يعني الترمذی - أنه علة في العمل بالحديث فصحيح ، أو في صحته فلا ؛ لأن في الصحيح أحاديث كثيرة منسوخة» .

- والذي أجزم به أن الترمذی إن كان سَمَّى النسخ علة - فإنني لم أقف على ذلك في كتابه ولعلني أجده فيما بعد - وإنما يريد به أنه علة في العمل بالحديث فقط .

ولا يمكن أن يريد أنه علة في صحته ؛ لأنه قال في سنته : «إنما كان الماء من الماء في أول الإسلام ثم نسخ بعد ذلك»^(١) .

فلو كان النسخ عنده علة في صحة الحديث لصرَّح بذلك^{(٢)(٣)} .

الحديث المضطرب :

قال الشيخ : إذا جاء الحديث على أوجه مختلفة ، في المتن أو في السند ، من راو واحد ، أو من أكثر ، فإن رجحت إحدى الروايتين أو الروايات بشيء من وجوه الترجيح - كحفظ راويها ، أو ضبطه ، أو كثرة صحبته لمن روى عنه - كانت الراجحة صحيحة ، والمرجوحة شاذة أو منكورة .

(١) سنن الترمذی ٢٣/١ - ٢٤ .

(٢) ألفية السيوطي ٥٤ ، الباعث الحثيث ٦٠ .

(٣) ما جزم به الشيخ ، قاله السيوطي في الألفية .

والنسخ قد أدرجه في العلل ، الترمذی ، وخصَّه بالعمل .

وإن تساوت الروايات وامتنع الترجيح ، كان الحديث مضطرباً ، واضطرابه موجب لضعفه ، إلا في حالة واحدة ، وهي أن يقع الاختلاف في اسم راو أو اسم أبيه أو نسبه مثلاً ، ويكون الراوى ثقة ، فإنه يحكم للحديث بالصحة ، ولا يضر الاختلاف فيما ذكر ، مع تسميته مضطرباً ، وفي الصحيحين أحاديث كثيرة بهذه المثابة ، وكذا جزم الزركشى بذلك في مختصره ، فقال : « وقد يدخل القلب والشذوذ والاضطراب في قسم الصحيح والحسن » نقل ذلك السيوطى في التدريب^(١) .

الحديث المدرج :^(٢)

قال الشيخ : وهذا القسم (المدرج) ذكره ابن الصلاح في نوع « الموضوع » وجعله شبه وضع من غير عمد ، وتبعه على ذلك النووى والسيوطى . وذكره فى المدرج أولى ، وهو به أشبه ، كما صنع الحافظ ابن حجر .

- فى حكم الإدراج : أما الإدراج لتفسير شىء من معنى الحديث ، ففيه بعض التسامح ، والأولى أن ينص الراوى على بيانه .

وأما ما وقع من الراوى خطأ من غير عمد ، فلا حرج على المخطئ ، إلا إن كثر خطؤه ، فيكون جرحاً فى ضبطه وإتقانه .

- وأما ما كان من الراوى عن عمد ، فإنه حرام كله ، على اختلاف أنواعه ، باتفاق أهل الحديث والفقهاء والأصول وغيرهم ، لما يتضمنه من التليس والتدليس ، ومن عزو القول إلى غير قائله .

(١) الباعث الحثيث ٦٠ .

(٢) المدرج لغة : اسم مفعول من : أدرج الشىء فى الشىء : أدخله فيه .

قال السمعاني : « من تعمد الإدراج فهو ساقط العدالة ، وممن يحرف الكلم عن مواضعه ، وهو ملحق بالكذابين »^(١) .

حكم من وضع حديثاً على رسول الله ﷺ :

قال الشيخ : وقد جزم الشيخ محمد أبو الجويني - والد إمام الحرمين - بتكفير من وضع حديثاً على رسول الله ﷺ قاصداً إلى ذلك عالماً بافترائه^(٢) .
- وهو الحق^(٣) .

حكم العمل بالحدیث الضعیف :

علق الشيخ على بعض من جَوَز رواية الحدیث الضعیف من غیر بیان ضعفه إذا تحققت فيه شروط ، منها :

- ١- أن يكون في فضائل الأعمال أو القصص والمواعظ .
- ٢- أن يكون ضعفه غير شديد ، ليس فيه كذاب أو متهم بالكذب أو فاحش الخطأ .
- ٣- أن يندرج تحت أصل معمول به .
- ٤- أن لا يعتقد عند العمل به ثبوته .

فقال الشيخ أحمد شاکر : والذي أراه أن بیان الضعف في الحدیث الضعیف واجب في كل حال ؛ لأن ترك البيان يوهم المطلع عليه أنه

(١) الباعث الحثيث ٦٤ .

(٢) وكذلك قال الإمام الذهبي : « ... ولا ريب أن الكذب على الله وعلى رسوله في تحليل حرام وتحريم حلال كفر محض ، وإنما الشأن في الكذب عليه فيما سوى ذلك ... » (الكبائر ص ٧٠) .

(٣) ألفية السيوطي ٧١ ، الباعث الحثيث ٦٥ .

حديث صحيح ، خصوصًا إذا كان الناقل له من علماء الحديث الذين يرجع إلى قولهم في ذلك ، وأنه لا فرق بين الأحكام وبين فضائل الأعمال ونحوها ، في عدم الأخذ بالرواية الضعيفة ، بل لا حجة لأحد إلا بما صحَّ عن رسول الله ﷺ من حديث صحيح أو حسن .

وأما ما قاله أحمد بن حنبل وعبد الرحمن بن مهدي وعبد الله بن المبارك : « إذا روينا في الحلال والحرام شددنا ، وإذا روينا في الفضائل ونحوها تساهلنا » .

فإنما يريدون به - فيما أرجح والله أعلم - أن التساهل إنما هو في الأخذ بالحديث الحسن الذي لم يصل إلى درجة الصحة ، فإن الاصطلاح في التفرقة بين الصحيح والحسن لم يكن في عصرهم مستقرًا واضحًا ، بل كان أكثر المتقدمين لا يصف الحديث إلا بالصحة أو بالضعف فقط^(١) .

الاحتياط في الحكم على الحديث :

يقول الشيخ : من وجد حديثًا بإسناد ضعيف فالأحوط أن يقول : « إنه ضعيف بهذا الإسناد » ولا يحكم بضعف المتن - مطلقًا من غير تقييد - بمجرد ضعف ذلك الإسناد ، فقد يكون الحديث واردًا بإسناد آخر صحيح ، إلا أن يجد الحكم بضعف المتن منقولاً عن إمام من الحفاظ المطلعين على الطرق .

وإن نشط الباحث للبحث عن طرق الحديث ، وترجع عنده أن هذا المتن لم يرد من طريق أخرى صحيحة وغلب على ظنه ذلك ، فإني لا أرى بأسًا بأن يحكم بضعف الحديث مطلقًا .

(١) الباعث الحثيث ٧٦ ، ألفية السيوطي ٧٣ ، ٧٤ .

وإنما ذهب المصنف هنا إلى المنع تقليدًا لهم في منع الاجتهاد^(١) . . .
 بم تثبت عدالة الراوی ؟

قال الشيخ : تثبت عدالة الراوی بأن ينص عليها واحد من العلماء المعروفين بالبحث في أحوال الرواة ؛ هذا هو الراجح ، وذهب ابن الصلاح إلى اشتراط تزكية اثنين من العلماء^(٢) .

وهذا في غير من استفاضت عدالتهم ، واشتهروا بالتوثيق والاحتجاج بهم بين أهل العلم ، وشاع الثناء عليهم ، مثل : مالك ، والشافعي ، وشعبة ، والثوري ، وابن عيينة ، وابن المبارك ، والأوزاعي ، وأحمد بن حنبل ، ويحيى بن معين ، وابن المديني ، ومن جرى مجراهم في نباهة الذكر واستقامة الأمر ، فلا يسأل عن عدالة هؤلاء ، إنما يسأل عن عدالة من خفي أمره^(٣) .

تعارض الجرح والتعديل :

نقل الشيخ آراء علماء الجرح والتعديل المختلفة ، ثم نقل كلام الحافظ ابن حجر ، فقال : واختار شيخ الإسلام - يعني ابن حجر - تفصيلاً حسناً : « فإن كان من جرح مجملاً قد وثقه أحد من أئمة هذا الشأن ، لم يقبل الجرح فيه من أحد ، كائنًا من كان إلا مفسراً ؛ لأنه قد ثبت له رتبة الثقة ، فلا يزحزح عنها إلا بأمر جلي ، فإن أئمة هذا الشأن لا يوثقون إلا

(١) الباعث الحثيث ٧٥ ، ألفية السيوطي ٧٤ .

(٢) اشتراط اثنين لتزكية الراوی ، حكاها أبو بكر بن الباقلاني عن أكثر الفقهاء من أهل المدينة وغيرهم ؛ لأن التزكية صفة فتحتاج في ثبوتها إلى عدلين كالرشد والكفاءة وغيرهما ، وقياسًا على الشاهد بالنسبة لما هو المرجح فيها عند الشافعية والمالكية ، بل هو قول محمد بن الحسن واختاره الطحاوي . (فتح المغيث ٨/٢) .

(٣) ألفية السيوطي ٧٥ ، الباعث الحثيث ٧٧ .

من اعتبروا حاله فی دینه ثم فی حديثه ، ونقدوه كما ينبغي ، وهم أيقظ الناس ، فلا ينقض حکم أحدهم إلا بأمر صريح ، وإن خلا عن التعديل قبل الجرح فيه غير مفسر ، إذ صدر من عارف ؛ لأنه إذا لم يُعدل فهو فی حيز المجهول ، وإعمال قول المجرح فيه أولى من إهماله .

وقال الذهبي - وهو من أهل الاستقراء التام فی نقد الرجال - : لم يجتمع اثنان من علماء هذا الشأن قط على توثيق ضعيف ولا على تضعيف ثقة^(١) . ولهذا كان مذهب النسائي أن لا يترك حديث الرجل حتى يجمعوا على تركه .

والتفصيل الذي اختاره ابن حجر هو الذي يطمئن إليه الباحث فی التعليل والجرح والتعديل ، بعد استقرار علوم الحديث وتدوينها .

وقال الشيخ أحمد شاکر : إذا اجتمع فی الراوى جرح مبيّن السبب وتعديل : فالجرح مقدّم وإن كثر عدد المعدّلين ، لأن مع الجرح زيادة علم لم يطلّع عليها المعدّل ، ولأنه مصدّق للمعدّل فيما أخبر به عن ظاهر حاله ، إلا أنه يخبر عن أمر باطن خفى عنه .

(١) كان نهجه (الذهبي) رحمه الله قائماً على ذلك ، فكثيراً ما يذكر هو عن نفسه هذه الكلمة فی صدر تقرير القواعد والأصول .

قال فی « السير » : « قد علمت بالاستقراء التام أن أبا حاتم . . . » . (سير الأعلام ٣٦٠/٦) وقال فی الموقظة « . . . ثم أهم من ذلك أن نعلم بالاستقراء التام : عُرف ذلك الإمام الجيهذ ، واصطلاحه . . . » (الموقظة ص ٨٢) .

وهذا الوصف للإمام الذهبي وصفه به الحافظ ابن حجر فی (نزهة النظر) .

وهذا الوصف أخذه عن الحافظ ابن حجر : السخاوى فی « فتح المغيث » (ص ٤٨٢) ، و« الإعلان بالتوبيخ » (ص ١٦٧) ، والسيوطى فی « المصابيح فی صلاة التراويح ص ٢٠) واللكنوى فی « الرفع والتكميل » (ص ٢٨٤) ، والتهانوى فی « قواعد فی علوم الحديث » (ص ٧٣) (النكت على نزهة النظر لعلی حسن بن عبد الحميد الحلبي) ص ١٩٠ .

وقید الفقهاء ذلك بما إذا لم يقل المعدل عرفت السبب الذي ذكره الجرح ، ولكنه تاب وحسنت حاله ، أو إذا ذكر الجرح سبباً معيناً للجرح ، فنفاه المعدل بما يدل يقيناً على بطلان السبب . قاله في التدريب^(١) .

رواية الثقة عن مجهول :

قال الشيخ : رواية الثقة عن شخص لم يعرف حاله لا يكون توثيقاً له ، ولو كان الراوى معروفاً بأنه لا يروى إلا عن ثقة ، كمالك وشعبة ويحيى القطان . وإذا روى الثقة عن مبهم لم يذكر اسمه ، بل قال : « حدثني الثقة » أو : « حدثني من لا أتهم » فإنه أولى بعدم القبول ، إذ لا حجة في المجهول ، وكذلك ما إذا قال الثقة « كل شيخ أروى عنه فهو ثقة » ثم روى عن مبهم لم يذكر اسمه .

وذهب بعضهم إلى قبول ذلك في حق من قلّد هذا الشيخ ، كأتباع مالك إذا روى عن شخص مبهم وسَمّه بأنه ثقة ، كأتباع الشافعي كذلك .

- والصحيح أن الرواية عن المبهم غير مقبولة مطلقاً ، كما هو واضح^(٢) .

وكذلك قال في « الباعث الحثيث » : أما إذا قال « حدثني الثقة » فقط ، فإنه من باب الراوى المبهم^(٣) .

رواية مجهول العين :

قال الشيخ : اختلفوا في مجهول العين : هل تقبل روايته ؟

وهو الذي لم يرو عنه إلا شخص واحد ، لأن أقل ما يرفع الجهالة رواية

(١) ألفية السيوطي ٧٦ ، ٧٧ ، الباعث الحثيث ٧٩ ، ٨٠ .

(٢) ألفية السيوطي ٧٧ ، ٧٨ .

(٣) الباعث الحثيث ٨٠ .

اثنين مشهورين عن الروای ثم ذکر أراء العلماء بين القبول وعدم القبول .

ثم قال : واختلفوا أيضاً في رواية مجهول العدالة ظاهراً وباطناً مع كونه معروف العين برواية عدلين عنه : فقبلها بعضهم مطلقاً ، وقبلها بعضهم إذا روى عنه من لا يروى إلا عن ثقة .

- والصحيح عدم قبولها ، وهو قول الجمهور^(١) .

رواية المستور :

قال الشيخ : وأما المستور ، وهو العدل في ظاهر حاله ، ولكنه مجهول العدالة باطناً فالأصح قبول روايته ؛ لأن الإخبار مبني على حسن الظن بالراوي^{(٢)(٣)} .

رواية أهل البدع :

عرض الشيخ أحمد شاکر لكلام أهل العلم حول رواية المبتدع الذي يكفر ببدعته ، ثم نقل كلام الحافظ ابن حجر بنصه : « التحقيق أنه لا يرد كل مكفر ببدعته ، لأن كل طائفة تدعى أن مخالفتها مبتدعة ، وقد تبالغ :

(١) ألفية السيوطي ٧٩ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) قال إمام الحرمين : المستور من لم يظهر منه نقيض العدالة ولم يتفق البحث في الباطن عن عدالته . قال : وقد تردد المحدثون في قبول روايته والذي صار إليه المعتبرون من الأصوليين أنها لا تقبل ، قال : وهو المقطوع به عندنا . (البرهان ١ / ٦١٤) .

- وضح النووي في شرح المذهب : القبول . (٣٤ / ٩) .

قال الحافظ ابن حجر : والتحقيق أن رواية المستور ونحوه مما فيه الاحتمال لا يطلق القول بردها ولا بقبولها ، بل يقال هي موقوفة إلى استبانة حاله ، كما جزم به إمام الحرمين .

(فتح المغيث ٥٤ / ٢) .

فتكفّر ، فلو أخذ ذلك على الإطلاق لاستلزم تكفير جميع الطوائف . والمعتمد أن الذي ترد روايته من أنكر أمرًا متواترًا من الشرع معلومًا من الدين بالضرورة أو اعتقد عكسه ، وأما من لم يكن كذلك وانضم إلى ذلك ضبطه لما يرويه ، مع ورعه وتقواه ، فلا مانع من قبوله .

ثم علق الشيخ فقال : وهذا الذي قاله الحافظ هو الحق الجدير بالاعتبار ، ويؤيده النظر الصحيح .

- وأما من كانت بدعته لا توجب الكفر فإن بعضهم لم يقبل روايته مطلقًا ، وهو غلو من غير دليل ، وبعضهم قبل روايته إن لم يكن ممن يستحل الكذب في نصرته مذهبه ، وروى هذا القول عن الشافعي ، فإنه قال : « أقبل شهادة أهل الأهواء إلا الخطائية ، لأنهم يرون الشهادة بالزور لموافقهم » . وقال أيضًا : « ما رأيت في أهل الأهواء قومًا أشهد بالزور من الراضة » .

وهذا القيد - أعني عدم استحلال الكذب - لا أرى داعيًا له ، لأنه قيد معروف بالضرورة في كل راو ، فإننا لا نقبل رواية الراوي الذي يعرف عنه الكذب مرة واحدة ، فأولى أن نرد رواية من يستحل الكذب أو شهادة الزور .

وقال بعضهم تقبل رواية المبتدع إذا لم يكن داعية إلى بدعته ، ولا تقبل إن كان داعية ، ورجح النووي هذا القول فقال : « هو الأظهر الأعدل ، وقول الكثير أو الأكثر » .

وقيد الحافظ أبو إسحاق الجوزجاني - شيخ أبي داود والنسائي - هذا القول بقبول روايته إذا لم يرو ما يقوى بدعته .

ثم قال الشيخ أحمد شاکر : وهذه الأقوال كلها نظرية ، والعبارة فى الرواية بصدق الراوى وأمانته والثقة بدينه وخلقه ، والمتبع لأحوال الرواة يرى كثيرًا من أهل البدع موضعًا للثقة والاطمئنان ، وإن روى ما يوافق رأيهم ، ويرى كثيرًا منهم لا يوثق بأى شىء يرويه .

ولذلك قال الحافظ الذهبى فى الميزان فى ترجمة أبان بن تغلب الكوفى : « شيعى جلد ، لكنه صدوق ، فلنا صدقه ، وعليه بدعته »^(١) .

ونقل توثيقه عن أحمد وغيره ، ثم قال : « فلقائل أن يقول : كيف ساغ توثيق مبتدع ، وحد الثقة العدالة والإتقان ، فكيف يكون عدلاً من هو صاحب بدعة؟! »

وجوابه : أن البدعة على ضربين : فبدعة صغرى كغلو التشيع ، أو التشيع بلا غلو ولا تحرق^(٢) ، فهذا كثر فى التابعين وتابعيهم مع الدين والورع والصدق ، فلورّد حديث هؤلاء لذهبت جملة الآثار النبوية ، وهذه مفسدة بينة .

ثم بدعة كبرى ، كالرفض الكامل والغلو فيه ، والحط على أبى بكر وعمر رضى الله عنهما ، والدعاء إلى ذلك ، فهذا النوع لا يحتج بهم ولا كرامة .

- وأيضًا فما استحضر الآن فى هذا الضرب رجلاً صادقًا ولا مأمونًا ، بل الكذب شعارهم ، والتقية والنفاق دثارهم ، فكيف يُقبل نقل من هذا حاله؟ حاشا وكلا . فالشيعى الغالى فى زمان السلف وعرفهم : هو من

(١) ميزان الاعتدال : ج ١ ص ٤ .

(٢) بمعنى تقديم على رضى الله عنه على عثمان رضى الله عنه ، وليس التشيع المعروف عند الروافض .

تکلم فی عثمان والزبير وطلحة ومعاوية وطائفة ممن حارب علیاً رضی اللہ عنهم ، وتعرض لسيبهم ، والغالی فی زماننا وعرفنا : هو الذی یکفر هؤلاء السادة ويتبرأ من الشيخين أيضاً ، فهذا ضال مفتر» .

والذی قاله الذهبی مع ضمیمة ما قاله ابن حجر فیما مضى : هو التحقیق الدقیق المنطبق علی أصول الروایة . واللہ أعلم^(١) .

- روایة الفاسق :

قال الشيخ أحمد شاکر : الراوی المجروح بالفسق ، إذا تاب عن فسقه وعرفت عدالته بعد التوبة تقبل روايته بعدها ، وهذا علی إطلاقه فی كل المعاصی ما عدا الكذب فی روایة الحديث ، فإن أحمد بن حنبل وأبا بكر الحمیدی وأبا بكر الصیرفی قالوا : لا تقبل روایة من كذب فی أحاديث رسول اللہ ﷺ وإن تاب عن الكذب بعد ذلك^(٢) .

ثم نقل كلام النووی : «المختار القطع بصحة توبته وقبول روايته كشهادته ، كالکافر إذا أسلم» .

ورجح ما قاله أحمد بن حنبل ومن معه - فیمن كذب علی رسول اللہ ﷺ - أن ترد مروياته ولا تقبل وذلك لعظم مفسدته ، فإنه یصیر شرعاً مستمراً إلى يوم القيامة ، بخلاف الكذب علی غيره والشهادة ، فإن مفسدتهما قاصرة لیست عامة .

(١) ألفیه السیوطی ٨٠ ، ٨١ ، الباعث الحثیث ٨٣ ، ٨٤ .

(٢) رد روایة من كذب علی رسول اللہ ﷺ ، نقله كل من الخطیب فی الكفایة والحازمی فی شروط الستة عن جماعة ، والذهبی عن روایة ابن معین وغيره ، واعتمدوه وكذا للإمام أبی بكر الصیرفی ... (فتح المغیث ٧٢/٢) .

فلا يقاس الكذب فى الرواية على الكذب فى الشهادة أو فى غيرها ،
ولا على أنواع المعاصى الأخرى^(١) .

- حكم رواية الحديث الذى حدث به ثقة ونفاه من حدث عنه :

إذا روى ثقة عن ثقة آخر حديثاً فنفاه المروى عنه وجزم بأنه لم يحدث
بهذا الحديث ، بأن قال : « ما رويته » أو : « كذب على » أو نحو ذلك ،
وجب رده فى الأصح الذى رجحه الناظم (السيوطى) ، ولكن لا يقدر
ذلك فى باقى روايات الراوى عنه ولا يثبت جرحه .

- واعترض الشيخ أحمد شاكر على هذا ، فقال : وهذا الذى رجّحه
المؤلف لا أراه راجحاً ، بل الراجح قبول الحديث مطلقاً ؛ إذ إن الراوى
عن الشيخ ثقة ضابط لروايته فهو مثبت ، والشيخ وإن كان ثقة إلا أنه ينفى
هذه الرواية ، والمثبت مقدم على النافى ، وكل إنسان عرضة للنسيان
والسهو ، وقد يثق الإنسان بذاكرته ويطمئن إلى أنه فعل الشئ جازماً
بذلك ، أو إلى أنه لم يفعله مؤكداً لجزمه : - هو فى الحالين ساء ناس .

- وإلى هذا القول ذهب كثير من العلماء ، واختاره السمعانى ، وعزاه
الشاشى للشافعى ، وحكى الإجماع عليه . كما نقل ذلك المؤلف فى
التدريب ، ثم قال : « ومن شواهد القبول ما رواه الشافعى عن سفیان بن
عيينة عن عمرو بن دينار عن أبى معبد عن ابن عباس قال : كنت أعرف
انقضاء صلاة رسول الله ﷺ بالتكبير .

قال عمرو بن دينار : ثم ذكرته لأبى معبد ، بعد فقال : لم أحدثك ،
قال عمرو : قد حدثتني ! قال الشافعى : كأنه نسيه بعد ما حدثه إياه .
والحديث أخرجه البخارى من حديث ابن عيينة » .

(١) ألفية السيوطى ٨١ ، ٨٢ ، الباعث الحثيث ٨٥ .

وأما إذا لم ينف الشيخ الحديث الذى حدث عنه الثقة به ، بل نسيه فقط ، بأن قال : « لا أعرفه » أو : « لا أذكره » أو نحو ذلك : فإنه أولى بالقبول ، ولا يرد بذلك ، وجاز العمل به على الصحيح ، وهو قول الجمهور من أهل الحديث والفقه والكلام ، خلافاً لبعض الحنفية .

ومثال ذلك : ما رواه أبو داود والترمذى وابن ماجه من رواية ربيعة بن أبى عبد الرحمن عن سهيل بن أبى صالح عن أبيه عن أبى هريرة « أن النبى ﷺ قضى باليمين مع الشاهد » زاد أبو داود فى رواية : أن عبد العزيز الدراوردى قال : فذكرت ذلك لسهيل ، فقال : حدثنى ربيعة - وهو عندى ثقة - أنى حدثته إياه ولا أحفظه ، قال عبد العزيز : وقد كان سهيل أصابته علة أذهبت بعض عقله ونسى بعض حديثه ، فكان سهيل يحدثه عن ربيعة عن أبيه .

ورواه أبو داود أيضاً من رواية سليمان بن بلال عن ربيعة ، قال سليمان : فلقيت سهيلاً فسألته عن هذا الحديث ؟

فقال : ما أعرفه ، فقلت له : إن ربيعة أخبرنى به عنك ، قال : فإن كان ربيعة أخبرك عنى فحدث به عن ربيعة عنى : نقله فى التدريب .

قال ابن الصلاح فى علوم الحديث : « وقد روى كثير من الأكابر أحاديث نسوها بعدما حدثوا بها عن سمعها منهم ، فكان أحدهم يقول : حدثنى فلان عنى عن فلان بكذا وكذا ، وجمع الحافظ الخطيب ذلك فى كتاب : أخبار من حدث ونسى » (١) (٢) .

عدالة الرواة بعد القرون الأولى :

قال الشيخ أحمد شاکر : ... وأما المتأخرون - بعد سنة ثلاثمائة

(١) علوم الحديث ص ١٣٠ .

(٢) ألفية السيوطى ٨٢ ، ٨٣ .

تقريبًا - فيكفى أن يكون الراوى مسلمًا بالغًا عاقلًا غير متظاهر بفسق أو بما يخل بمروءته وأن يكون سماعه ثابتًا بخط ثقة غير متهم ، وبرواية من أصل صحيح موافق لأصل شيخه .

لأن المقصود بقاء سلسلة الإسناد ، وإلا فإن الروايات استقرت في الكتب المعروفة ، وصارت الرواية في الحقيقة رواية للكتب فقط^(١) .

السن التي يبدأ فيها السماع :

اختلفوا في السن التي يصلح فيها الصبي للرواية : فنقل القاضى عياض أن أهل الحديث حدّدوا أول زمن يصح فيه السماع للصغير بخمس سنين .

قال ابن الصلاح : « وعلى هذا استقر العمل بين أهل الحديث » .

واحتجوا بما رواه البخارى عن محمود بن الربيع قال : « عقلت من

النبي ﷺ مجّة مجّها في وجهى من دلو وأنا ابن خمس سنين » .

قال النووى وابن الصلاح : « والصواب اعتبار التمييز ، فإن فهم الخطاب

وردّ الجواب كان مميّزًا صحيح السماع ، وإن لم يبلغ خمسًا وإلا فلا » .

ثم قال الشيخ أحمد شاكر : « وهذا ظاهر . ولا حجة فيما احتجوا به

من رواية محمود بن الربيع ، لأن الناس تختلف في قوة الذاكرة ، ولعل

غير محمود بن الربيع لا يذكر ما حصل له وهو ابن عشر سنين ، وأيضًا

فإن ذكره مجّة وهو ابن خمس لا يدل على أنه يذكر كل ما رأى أو سمع .

والحق أن العبرة في هذا بأن يميز الصبي ما يراه ويسمعه ، وأن يفهم

الخطاب ويرد الجواب ، وعلى هذا يحمل ما روى عن موسى بن هارون

(١) ألفية السيوطى ٨٥ .

الحَمَّال ، فإنه سُئِلَ : « متى يسمع الصبي الحديث » ؟ فقال : « إذا فرَّق بين البقرة والحمار » .

وكذلك ما روى عن أحمد بن حنبل ، فإنه سئل عن ذلك . فقال : « إذا عقل وضبط » فذكر له عن رجل أنه قال : « لا يجوز سماعه حتى يكون له خمس عشرة سنة » فأنكر قوله ، وقال : « بشس القول ! فكيف يصنع بسفيان ووکیع ونحوهما ! »
- هذا فى السماع والرواية .

وأما كتابة الحديث وضبطه فإنه لا اختصاص لهما بزمن معين ، بل العبرة فيهما باستعداده وتأهله لذلك^(١) .

- اختصار الحديث :

قال الشيخ : « اختصار الحديث بحذف بعضه جائز ، بشرط أن لا يخل بباقي المعنى ، ومنع ذلك بعض العلماء . والراجح الجواز ، وعليه عمل الأئمة .

والمفهوم أن هذا إذا كان الخبر واردًا بروايات أخرى تامًا ، وأما إذا لم يرد تامًا من طريق أخرى فلا يجوز ، لأنه كتمان لما يجب إبلاغه .

وإذا كان الراوى موضعًا للتهمة فى روايته فينبغى له أن يحذر اختصار الحديث بعد أن يرويه تامًا ، لئلا يتهم بأنه زاد فى الأول ما لم يسمع أو أخطأ بنسيان ما سمع ، وكذلك إذا رواه مختصرًا وخشى التهمة ، فينبغى له أن لا يرويه تامًا بعد ذلك^(٢) .

(١) ألفية السيوطى ٨٧ ، الباعث الحثيث ٩١ .

(٢) ألفية السيوطى ١٢٠ ، الباعث الحثيث ١٢١ .

- تقطیع الحدیث :

قال الشيخ : « وبناء على الخلاف في جواز الاختصار ، اختلفوا أيضًا في جواز تقطيع الحديث في الأبواب ، والذي عليه عمل الأئمة هو الجواز ، كما فعل مالك والبخاري وأبو داود والنسائي والترمذي ، وغيرهم في مصنفاتهم ، يأتون بجزء من الحديث في باب ، ثم بجزء آخر منه في باب غيره ، وهكذا^(١) .

متى يمكس المحدث عن الرواية ؟

قال الشيخ : « ينبغي للمحدث أن يمكس عن الرواية والتحديث إذا دخل في السن وخشى التخليط ، أو مرض أو عمى أو خرف ، أو نحو ذلك مما يؤثر على الثقة برواياته ، لئلا يأخذ عنه الناس ما لم يطمئن إلى صحته ، وقد يكون ذلك جرحًا فيه ، بل لعله يؤثر على رواياته قبل أن يحدث له ما حدث ، عند من لم يعرف تاريخ ضعفه .

وحدّد بعضهم السن التي يمتنع فيها عن التحديث بالثمانين .

والصحيح : أنه لا تحديد ، وأنه يختلف باختلاف الناس^(٢) .

مراتب الجرح والتعديل :

ذكر الشيخ مراتب الجرح والتعديل الاثنتي عشرة التي أوردتها الحافظ

ابن حجر في خطبة «تقريب التهذيب» .

ثم قال الشيخ - معلقًا عليها - : «والدرجات من بعد الصحابة : فما

(١) ألفية السيوطي ١٢٠ .

(٢) ألفية السيوطي ١٢٨ .

كان من الثانية والثالثة ، فحديثه صحيح من الدرجة الأولى ، وغالبه في الصحيحين^(١) .

وما كان من الدرجة الرابعة فحديثه صحيح من الدرجة الثانية^(٢) ، وهو الذي يحسنه الترمذي ، ويسكت عليه أبو داود .

وما بعدها فمن المردود ، إلا إذا تعددت طرقه مما كان من الدرجة الخامسة^(٣) والسادسة^(٤) فيتقوى بذلك ويصير حسناً لغيره .

- وما كان من السابعة إلى آخرها ، فضعيف على اختلاف درجات الضعف ، من المنكر إلى الموضوع^{(٥)(٦)} .

حول رواية الحديث بالوجادة :

قال الشيخ : الوجادة : هو أن يجد الشخص أحاديث بخط راويها - سواء لقيه أو سمع منه ، أم لم يلقه ولم يسمع منه - أو أن يجد أحاديث في

(١) الثانية من أكد مدحه : كأوثق الناس ، أو بتكرار الصفة لفظاً : كثقة ثقة أو تكرارها معنى : كثقة حافظ : والثالثة : من أفرد بصفة : كثقة ، أو متقن .

(٢) الرابعة من وصف : بصدوق ، أو لا بأس به .

(٣) الخامسة : كصدوق سعي الحفظ أو صدوق يهم .

(٤) السادسة : مقبول حيث يتابع ، وإلا فلين الحديث .

(٥) السابعة : المستور أو مجهول الحال ، وهو من روى عنه أكثر من واحد ولم يوثق .

الثامنة : ضعيف وهو من لم يوجد فيه توثيق معتبر ، وجاء فيه تضعيف وإن لم يفسر .

التاسعة : مجهول : من لم يرو عنه غير واحد ولم يوثق .

العاشرة : متروك أو واهى الحديث أو ساقط .

الحادية عشرة : من اتهم بالكذب .

الثانية عشرة : كذاب أو وضاع .

(٦) الباعث الحثيث ٨٩ .

کتب لمؤلفین معروفین : ففی هذه الأنواع كلها لا يجوز له أن يرويها عن أصحابها ، بل يقول : « وجدت بخط فلان » إذا عرف الخط ووثق منه ، أو يقول : « قال فلان » أو نحو ذلك .

وفی مسند أحمد أحاديث كثيرة نقلها عنه ابنه عبد الله ، يقول فيها : « وجدت بخط أبي في كتابه » ثم يسوق الحديث ، ولم يستجز أن يرويها عن أبيه ، وهو راوية كتبه وابنه وتلميذه ، وخط أبيه معروف له ، وكتبه محفوظة عنده في خزائنه .

- وقد تساهل بعض الرواة ، فروى ما وجد بخط من يعاصره ، أو بخط شيخه ، بقوله : « عن فلان » قال ابن الصلاح : « وذلك تدليس قبيح ، إذا كان بحيث يوهم سماعه منه »^(١) .

- وقد جازف بعضهم فنقل بمثل هذه الوجادة بقوله : « حدثنا فلان » أو « أخبرنا فلان » ، وأنكر ذلك العلماء ، ولم يجزه أحد يعتمد عليه .

بل هو من الكذب الصريح ، والراوى به يسقط عندنا عن درجة المقبولين ، وترد روايته . . . ثم قال الشيخ : وبعد ، فإن الوجادة ليست نوعاً من أنواع الرواية كما ترى ، وإنما ذكرها العلماء في هذا الباب - إلحاقاً به - لبيان حكمها ، وما يتخذه الناقل في سبيلها .

وأما العمل بها : فقد اختلف فيه قديماً . . .

وجزم ابن الصلاح بأن القول بوجوب العمل بالوجادة « هو الذى لا يتجه غيره فى الأعصار المتأخرة ، فإنه لو توقف العمل فيها على الرواية ، لانسد باب العمل بالمنقول ، لتعذر شرط الرواية فيها »^(٢) .

(١) علوم الحديث ص ١٦٨ .

(٢) علوم الحديث : ص ١٦٩ .

ثم قال الشيخ أحمد شاکر : والوجادة الجيدة التي يطمئن إليها قلب الناظر ، لا تقل في الثقة عن الإجازة بأنواعها ، لأن الإجازة - على حقيقتها - إنما هي وجادة معها إذن من الشيخ بالرواية .

ولن تجد في هذه الأزمان من يروى شيئاً من الكتب بالسماع ، إنما هي إجازات كلها ، إلا فيما ندر .

والكتب الأصول الأمهات في السنّة وغيرها ، تواترت روايتها إلى مؤلفيها بالوجادة ومختلف الأصول العتيقة الخطية الموثوق بها . ولا يتشكك في هذا إلا غافل عن دقة المعنى في الرواية والوجادة ، أو متعنت لا تقنعه حجة .

ثم إن السيوطي في ألفية المصطلح أشار إلى اعتراض بعض العلماء على مسلم بن الحجاج صاحب الصحيح ، فقد انتقدوا عليه بعض أحاديث مروية بالوجادة ، والوجادة - كما تقدم حكمها - منقطعة ، لأنها ليست من الرواية . والذي ذكره هو في التدريب ، ورأيناه في صحيح مسلم ، ثلاثة أحاديث ، هي : حديث عائشة : « تزوجني رسول الله ﷺ لست سنين » ، وحديثها أيضاً : « قالت : قال لي رسول الله ﷺ : إني لأعلم إذا كنت عنى راضية » ، وحديثها أيضاً : « إن كان رسول الله ﷺ ليتفقد يقول : أين أنا اليوم ؟ أين أنا غدًا ؟ »

وكلها بهذا الإسناد : « حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، قال : وجدت في كتابي : عن هشام عن أبيه عن عائشة » .

وقد أجاب في الألفية عن هذا النقد - تبعاً للرشيد العطار - بأن مسلماً روى الأحاديث الثلاثة من طرق أخرى موصولة إلى هشام وإلى أبي أسامة .

وهذا الجواب صحيح في ذاته ، لأن مسلماً رواها كذلك .

وأجاب في التدريب بجواب آخر ، وهو : « أن الوجدادة المنقطعة : أن يجد في كتاب شيخه ، لا في كتابه عن شيخه ، فتأمل »^(١) .

- وهذا الجواب هو الصحيح المتعين هنا ؛ لأن الراوى إذا وجد في كتاب نفسه حديثاً عن شيخه ، كان على ثقة من أنه أخذه عنه ، وقد تخونه ذاكرته ، فينسى أنه سمعه منه ، فيحتاط - تورعاً - ويذكر أنه وجدته في كتابه ، كما فعل أبو بكر بن أبى شيبة رحمه الله^(٢) .

رواية الحديث بالمعنى :

قال الشيخ أحمد شاکر : اتفق العلماء على أن الراوى إذا لم يكن عالماً بالألفاظ ومدلولاتها ومقاصدها ، ولا خبيراً بما يحيل معانيها ، ولا بصيراً بمقادير التفاوت بينها ، لم تجز له رواية ما سمعه بالمعنى ، بل يجب أن يحكى اللفظ الذى سمعه من غير تصرف فيه . هكذا نقل ابن الصلاح والثورى وغيرهما الاتفاق عليه .

ثم اختلفوا في جواز الرواية بالمعنى للعارف العالم :

فمنعها أيضاً كثير من العلماء بالحديث والفقه والأصول .

وبعضهم قيّد المنع بأحاديث النبى ﷺ المرفوعة ، وأجازها فيما سواه .

وهو قول مالك ، رواه عنه البيهقى في المدخل ...

- وذهب بعضهم إلى جواز تغيير كلمة بمرادفها فقط .

(١) تدريب الراوى : ص ١٤٩ .

(٢) الباعث الحثيث ١٠٨ - ١١٠ ، ألفية السيوطى ١٠٣ ، ١٠٦ .

- وذهب آخرون إلى جوازها إن أوجب الخبر اعتقادًا ، وإلى منعها إن أوجب عملاً .

- وقال بعضهم بجوازها إذا نسي اللفظ وتذكر المعنى ؛ لأنه وجب عليه التبليغ ، وتحمل اللفظ والمعنى ، وعجز عن أداء أحدهما ، فيلزمه أداء الآخر ، ليتمكن من التصرف فيه ، دون من نسيه .

ثم قال الشيخ أحمد شاکر : والأقوال الثلاثة الأخيرة خيالية في نظري .

ثم تابع الشيخ نقل خلافات العلماء في الرواية بالمعنى . فقال : وجزم القاضى أبو بكر بن العربى بأنه إنما يجوز ذلك للصحابة دون غيرهم . . . وقال ابن الصلاح : « ومنعه بعضهم فى حديث رسول الله ﷺ ، وأجازه فى غيره . والأصح جواز ذلك فى الجميع ، إذا كان عالمًا بما وصفناه قاطعًا بأنه أدى معنى اللفظ الذى بلغه . . . »

ثم قال الشيخ : وبعد ، فإن هذا الخلاف لا طائل تحته الآن ، فقد استقر القول فى العصور الأخيرة على منع الرواية بالمعنى عملاً ، وإن أخذ بعض العلماء بالجواز نظرًا .

قال القاضى عياض : « ينبغى سد باب الرواية بالمعنى ، لئلا يتسلط من لا يحسن ، لمن يظن أنه يحسن ، كما وقع للرواة قديمًا وحديثًا » .

وقال الشيخ : والمتبع للأحاديث يجد أن الصحابة - أو أكثرهم - كانوا يروون بالمعنى ، ويعبرون عنه فى كثير من الأحاديث بعباراتهم ، وأن كثيرًا منهم حرص على اللفظ النبوى ، خصوصًا فيما يتعبد بلفظه ، كالشهاد ، والصلاة ، وجوامع الكلم الرائعة ، وتصرفوا فى وصف الأفعال والأحوال وما إلى ذلك .

- وكذلك نجد التابعين حرصوا على اللفظ ، وإن اختلفت ألفاظهم ، فإنما مرجع ذلك إلى قوة الحفظ وضعفه . ولكنهم أهل فصاحة وبلاغة ، وقد سمعوا ممن شهد أحوال النبي ﷺ وسمع ألفاظه .

وأما من بعدهم ، فإن التساهل عندهم في الحرص على الألفاظ قليل . . .

وأما الآن ، فلن ترى عالمًا يجيز لأحد أن يروى الحديث بالمعنى ، إلا على وجه التحدث في المجالس ، وأما الاحتجاج وإيراد الأحاديث رواية فلا .

ثم إن الراوى ينبغي له أن يقول عقب رواية الحديث : « أو كما قال » أو كلمة تؤدي هذا المعنى ، احتياطاً في الرواية ، خشية أن يكون الحديث مروياً بالمعنى ، وكذلك ينبغي له هذا إذا وقع في نفسه شك في لفظ ما يرويه ، ليبرأ من عهده^{(١)(٢)} .

إذا ورد الحديث عن روايين ، هل يجوز إسقاط أحدهما ؟

قال الشيخ أحمد شاکر : إذا كان الحديث واردًا عن رجلين ثقتين ، أو عن ثقة وضعيف ، فالأولى أن يذكرهما معاً ، لجواز أن يكون فيه شيء لأحدهما لم يذكره الآخر .

فإن اقتصر على أحدهما جاز ؛ لأن الظاهر اتفاق الروائين ، والاحتمال المذكور نادر .

- وأما إذا كان الحديث بعضه عن رجل ، وبعضه عن رجل آخر ، من

(١) الباعث الحثيث ١١٩ - ١٢١ ، ألفية السيوطي ١١٧ ، ١١٩ .

(٢) قال النووي : « وينبغي للراوى بالمعنى أن يقول عقيبه : أو كما قال أو نحوه ، أو شبهه ، أو ما أشبه هذا من الألفاظ .

وإذا اشتبه على القارئ لفظة ، فحسن أن يقول بعد قراءتها على الشك : أو كما قال . . . » (التقريب والتيسير ص ٧٤) .

غير أن تُميز رواية كل واحد منهما ، فلا يجوز حذف أحدهما ، سواء كان ثقة أم مجروحًا ، لأن بعض المروى لم يروه من أبقاه قطعًا .

ويكون الحديث كله ضعيفًا إذا كان أحدهما مجروحًا ؛ لأن كل جزء من الحديث يحتمل أن يكون من رواية المجروح .

- وأما إذا كانا ثقتين فإنه حجة ؛ لأنه انتقال من ثقة إلى ثقة .

ومن أمثلة ذلك حديث الإفك في الصحيح من رواية الزهري ، قال : « حدثني عروة وسعيد بن المسيب وعلقمة بن وقاص وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن عائشة ، قال : وكلُّ قد حدثني طائفة من حديثها ، ودخل حديث بعضهم في بعض ، وأنا أوعى لحديث بعضهم من بعض » ثم ذكر الحديث^(١) .

الجمع بين الأحاديث المتعارضة ظاهرًا :

قال الشيخ أحمد شاکر : إذا تعارض حديثان ظاهرًا ، فإن أمكن الجمع بينهما فلا يعدل عنه إلى غيره بحال ، ويجب العمل بهما معًا

وإذا كان الحديثان المتعارضان لا يمكن الجمع بينهما ، فإن علمنا أن أحدهما ناسخ للآخر ، أخذنا بالناسخ ، وإن لم يثبت النسخ ، أخذنا بالراجع منهما .

وأوجه الترجيح كثيرة مذكورة في كتب الأصول وغيرها . وقد ذكر الحازمي منها في الاعتبار خمسين وجهًا ، ونقلها العراقي في شرحه على ابن الصلاح ، وزاد عليها حتى أوصلها إلى مائة وعشرة ، ولخصها السيوطي في التدريب ، وإذا لم يمكن ترجيح أحد الحديثين وجب التوقف فيهما .

(١) الباعث الحث ١٢٧ .

الفصل الثاني :

مصادر الشيخ أحمد شاكر في تحقيق ونقد الحديث

تعددت مصادر الشيخ أحمد شاكر - رحمه الله - في نقد الحديث وتحقيقه ، مما يدل على موسوعية الشيخ وسعة اطلاعه ، خاصة إذا نظرنا إلى العصر الذي كان يعيش فيه الشيخ من عدم اتساع الفهرسة ، سواء المطبوع منها أو المخزون على أجهزة الحاسب الآلى - وبما أن طبيعة الشيخ هي العمل بالحديث والرجال ، فلا شك أن النصيب الأوفر من مراجع الشيخ هي كتب الحديث والرجال .

أولاً : كتب الحديث وأجزاؤه :

- ١- الموطأ : مالك بن أنس ، المتوفى ١٧٩هـ .
- ٢- الخراج : أبو زكريا يحيى بن آدم ، المتوفى ٢٠٣هـ .
- ٣- مسند أبي داود الطيالسى : أبو داود سليمان بن داود الطيالسى ، المتوفى ٢٠٤هـ .
- ٤- الأموال : أبو عبيد القاسم بن سلام ، المتوفى ٢٢٤هـ .
- ٥- صحيح البخارى (الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه) ، لمحمد بن إسماعيل البخارى ، المتوفى ٢٥٦هـ .
- ٦- الأدب المفرد : محمد بن إسماعيل البخارى .
- ٧- صحيح مسلم (المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ) ، لمسلم بن الحجاج - المتوفى ٢٦١هـ .
- ٨- سنن ابن ماجه : محمد بن يزيد القزوينى ، ابن ماجه ، المتوفى ٢٧٣هـ .

- ٩- سنن أبی داود : أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني المتوفى ٢٧٥هـ .
- ١٠- سنن الترمذی : محمد بن عيسى بن سورة الترمذی ، المتوفى ٢٧٩هـ .
- ١١- سنن النسائي (المجتبى من السنن : السنن الصغرى للنسائي) :
أحمد بن شعيب بن على الخراسانى النسائي ، المتوفى ٣٠٣هـ .
- ١٢- المنتقى من السنن المسندة : أبو محمد عبد الله بن على بن الجارود ،
المتوفى ٣٠٧هـ .
- ١٣- الكنى والأسماء : أبو بشر محمد بن أحمد الدولابى ، المتوفى ٣١٠هـ .
- ١٤- المراسيل لابن أبى حاتم : أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن
إدریس : ابن أبى حاتم ، المتوفى ٣٢٧هـ .
- ١٥- صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان : محمد بن حبان ، أبو حاتم
البستي المتوفى ٣٥٤هـ .
- ١٦- المعجم الأوسط : لأبى القاسم الطبرانى ، المتوفى ٣٦٠هـ .
- ١٧- سنن الدارقطنى : أبو الحسن الدارقطنى ، المتوفى ٣٨٥هـ .
- ١٨- المستدرک على الصحيحين : أبو عبد الله الحاكم النيسابورى ،
المتوفى ٤٠٥هـ .
- ١٩- السنن الكبرى : أحمد بن الحسين ، أبو بكر البيهقى ، المتوفى ٤٥٨هـ .
- ٢٠- الترغيب والترهيب من الحديث الشريف : عبد العظيم بن عبد القوى
ابن عبد الله ، المنذرى المتوفى ٦٥٦هـ .
- ٢١- نصب الراية لأحاديث الهداية : جمال الدين أبو محمد عبد الله
ابن يوسف الزيلعى ، المتوفى ٧٦٢هـ .

٢٢- فضائل القرآن لابن كثير : أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير ،
المتوفى ٧٧٤هـ .

٢٣- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد : أبو الحسن نور الدين الهيثمي ،
المتوفى ٨٠٧هـ .

٢٤- التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير : للحافظ
ابن حجر العسقلاني ، المتوفى ٨٥٢هـ .

٢٥- القول المسدد في الذب عن المسند للإمام أحمد : الحافظ ابن
حجر العسقلاني ، المتوفى ٨٥٢هـ .

٢٦- الجامع الصغير وزيادته : جلال الدين السيوطي ، المتوفى ٩١١هـ .

ثانياً : كتب التراجم والطبقات :

١- الطبقات الكبرى : أبو عبد الله محمد بن سعد ، المعروف بابن سعد ،
المتوفى ٢٣٠هـ .

٢- التاريخ الكبير : محمد بن إسماعيل البخاري ، المتوفى ٢٥٦هـ .

٣- التاريخ الصغير (التاريخ الأوسط) : محمد بن إسماعيل البخاري .

٤- الضعفاء الصغير : محمد بن إسماعيل البخاري .

٥- تاريخ الثقات : أبو الحسن أحمد بن عبد الله ، العجلي ، المتوفى ٢٦١هـ .

٦- الضعفاء والمتروكون : أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب ، النسائي ،
المتوفى ٣٠٣هـ .

٧- الجرح والتعديل : أبو محمد عبد الرحمن بن محمد ، ابن أبي حاتم
الرازي ، المتوفى ٣٢٧هـ .

٨- الثقات : محمد بن حبان ، أبو حاتم ، المتوفى ٣٥٤هـ .

- ٩- المجروحین من المحدثین والضعفاء والمتروکین : محمد بن حبان ، أبو حاتم ، المتوفى ٣٥٤هـ .
- ١٠- الكامل فی ضعف الرجال : أبو أحمد بن عدی الجرجانی ، المتوفى ٣٦٥هـ .
- ١١- الاستیعاب فی معرفة الأصحاب : أبو عمر یوسف بن عبد الله ، ابن عبد البر ، المتوفى ٤٦٣هـ .
- ١٢- تاریخ بغداد : أبو بکر أحمد بن علی بن ثابت ، الخطیب البغدادی ، المتوفى ٤٦٣هـ .
- ١٣- الأنساب : عبد الکریم بن محمد بن منصور ، السمعانی ، المتوفى ٥٦٢هـ .
- ١٤- أسد الغابة فی معرفة الصحابة : أبو الحسن علی بن أبی الکریم ، ابن الأثیر ، المتوفى ٦٣٠هـ .
- ١٥- تهذیب الکرمال فی أسماء الرجال : یوسف بن عبد الرحمن بن یوسف ، المزى ، المتوفى ٧٤٢هـ .
- ١٦- توضیح المشتبه فی ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم : شمس الدین أبو عبد الله ، الذهبی المتوفى ٧٤٨هـ .
- ١٧- میزان الاعتدال فی نقد الرجال : شمس الدین أبو عبد الله ، الذهبی .
- ١٨- تهذیب التهذیب : الحافظ ابن حجر العسقلانی ، المتوفى ٨٥٢هـ .
- ١٩- الإصابة فی تمیيز الصحابة : الحافظ ابن حجر العسقلانی ، المتوفى ٨٥٢هـ .

- ٢٠- لسان الميزان : الحافظ ابن حجر العسقلاني ، المتوفى ٨٥٢هـ .
- ٢١- تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة : الحافظ ابن حجر العسقلاني .
- ٢٢- تقريب التهذيب : الحافظ ابن حجر العسقلاني .
- ثالثاً : كتب التفسير :**
- ١- تفسير القرآن العظيم : أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير ، المتوفى ٧٧٤هـ .
- ٢- الدر المنثور في التفسير بالمأثور : عبد الرحمن بن أبي بكر ، جلال الدين السيوطي ، المتوفى ٩١١هـ .
- رابعاً : كتب شروح الحديث :**
- ١- معالم السنن (شرح سنن أبي داود) : أبو سليمان حمد بن محمد ابن إبراهيم ، الخطابي ، المتوفى ٣٨٨هـ .
- ٢- فتح الباري شرح صحيح البخاري : الحافظ ابن حجر العسقلاني ٨٥٢هـ .
- ٣- عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد : جلال الدين السيوطي ، المتوفى ٩١١هـ .
- ٤- جمع الوسائل في شرح الشمائل : أبو الحسن نور الدين الهروي ، القاري ، المتوفى ١٠١٤هـ .
- ٥- فيض القدير شرح الجامع الصغير : زين الدين محمد ، المناوي ، المتوفى ١٠٣١هـ .
- ٦- نيل الأوطار : محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني ، المتوفى ١٢٥٠هـ .

٧- عون المعبود شرح سنن أبي داود : محمد أشرف بن أمير ، العظيم آبادی ، المتوفى ١٣٢٩ هـ .

خامساً : كتب العلل والسؤالات :

١- العلل الواردة فى الأحاديث النبوية : أبو الحسن على بن عمر ، الدارقطنى ، المتوفى ٣٨٥ هـ .

سادساً : كتب الفقه :

١- المحلى بالآثار : أبو محمد على بن أحمد بن سعيد ، ابن حزم الأندلسى ، المتوفى ٤٥٦ هـ .

٢- زاد المعاد فى هدى خير العباد : محمد بن أبى بكر بن أيوب ، ابن قيم الجوزية ، المتوفى ٧٥١ هـ .

٣- بلوغ المرام من أدلة الأحكام : الحافظ ابن حجر العسقلانى .

سابعاً : كتب أصول الفقه :

١- الرسالة : الشافعى أبو عبد الله محمد بن إدريس ، المتوفى ٢٠٤ هـ .

٢- الإحكام فى أصول الأحكام : أبو محمد على بن أحمد بن سعيد ، ابن حزم الأندلسى ، المتوفى ٤٥٦ هـ .

ثامناً : كتب التاريخ :

١- تاريخ الرسل والملوك (تاريخ الطبرى) : محمد بن جرير بن يزيد ، أبو جعفر الطبرى ، المتوفى ٣١٠ هـ .

٢- الكامل فى التاريخ : أبو الحسن على بن أبى الكرم ، عز الدين ابن الأثير ، المتوفى ٦٣٠ هـ .

٣- البداية والنهاية : أبو الفداء إسماعيل بن كثير ، المتوفى ٧٧٤هـ .

تاسعاً : كتب مصطلح الحديث :

١- الكفاية في علم الرواية : أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت ،
الخطيب البغدادي ، المتوفى ٤٦٣هـ .

٢- معرفة أنواع علوم الحديث (مقدمة ابن الصلاح) : عثمان بن عبد
الرحمن : ابن الصلاح ، المتوفى ٦٤٣هـ .

٣- نزهة النظر في توضيح الفكر في مصطلح أهل الأثر : الحافظ ابن حجر
العسقلاني .

٤- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي : عبد الرحمن بن أبي
بكر ، جلال الدين السيوطي ، المتوفى ٩١١هـ .

عاشراً : كتب اللغة - ومعاجم البلدان :

١- الكامل في اللغة والأدب : محمد بن يزيد المبرد ، أبو العباس ،
المتوفى ٢٨٥هـ .

٢- معجم البلدان : شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت ، الحموي ،
المتوفى ٦٢٦هـ .

٣- لسان العرب : محمد بن مكرم بن علي ، ابن منظور ، المتوفى ٧١١هـ .

٤- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير : أحمد بن محمد بن علي
الفيومي ، أبو العباس ، المتوفى ٧٧٠هـ .

٥- اللباب في قواعد اللغة وآلات الأدب : النحو والصرف والبلاغة
والعروض واللغة والمثل : محمد علي السراج .

٦- همع الهوامع فی شرح جمع الجوامع : عبد الرحمن بن أبى بكر ،
جلال الدين السيوطى ، المتوفى ٩١١ هـ .

ملاحظات :

١- هناك كتب يرجع إليها الشيخ أحمد شاکر كثيرًا ، ومن ذلك :

تهذيب التهذيب للحافظ ابن حجر . التاريخ الكبير للبخارى . كتاب
الثقات لابن حبان . مجمع الزوائد للهيثمى . تعجيل المنفعة للحافظ ابن
حجر . تفسير ابن كثير .

٢- كثيرًا ما لا يشير الشيخ للمصدر الذى أخذ عنه ، خاصة فى الحكم
على الرجال :

(من أمثلة ذلك أحاديث : ٦١٤ ، ٦٦٠ ، ٦٦٢ ، ٦٦٧ ، ٧٠١ ، ٧٠٦ ،
٧١٨ ، ٧١٩ ، ٧٢٤ ، ٧٢٥ ، ٧٢٧ ، ٧٣٠ ، ٨٦٨ ، ٩٥١ . . . بالمسند)^(١) .



(١) فى الألف حديث الأولى فى المسند : رجع الشيخ لتهذيب التهذيب : ٧٣ مرة ،
التاريخ الكبير : ٩٤ مرة ، ثقات ابن حبان : ٨٨ مرة ، مجمع الزوائد : ١١٥ مرة ،
تعجيل المنفعة : ٣٩ مرة ، تفسير ابن كثير : ٣٢ مرة .

- وهناك كتب نادرًا ما يرجع إليها الشيخ : المجروحين لابن حبان ٤ مرات ، علل
الدارقطنى مرة واحدة ، فتح البارى : ٧ مرات ، السنن الكبرى : ٣ مرات ، الثقات
للعجلي : ٤ مرات ، الضعفاء والمتروكين للنسائى ١١ مرة ، تهذيب الكمال : مرة واحدة .

ولا شك أن مراقبة المصادر التى يُكثر الشيخ من الرجوع إليها تبين اتجاهات الشيخ
أحمد شاکر فى الأخذ بأقوال الأئمة من المعتدلين أو المتساهلين أو المتشددين .

ولا شك أن هذا يحتاج إلى دراسة منفصلة مستوعبة .

الفصل الثالث :

موقف الشيخ أحمد شاكر من العمل بالحديث الضعيف

أولاً : تعريف الحديث الضعيف : قال ابن الصلاح ، هو : كل حديث لم تجتمع فيه صفات الحديث الصحيح ، ولا صفات الحديث الحسن^(١) .

وقال ابن دقيق العيد : « هو ما نقص عن درجة الحسن »^(٢) .

وقيل : هو ما لم تتوافر فيه صفات القبول^(٣) .

وأنواعه كثيرة أوصلها ابن حبان إلى تسعة وأربعين قسمًا ، وبلغت فيما ذكره العراقي في شرح الألفية اثنين وأربعين قسمًا ، وبلغ بها غيرهما إلى ثلاثة وستين نوعًا ، وزاد آخرون على هذا العدد^(٤) .

وهذه الأنواع متفاوتة الضعف ، ويمكن حصر ذلك التفاوت في ثلاثة أقسام :

الأول : الموضوع ، وهو شر أنواع الضعيف ، وهو ما قيل في إسناده كذاب أو وضاع .

الثاني : أخف من سابقه قليلاً ، لكنه شديد الضعف ، وهو ما قيل فيه متهم ، أو مجمع على تركه ، أو ضعفه ، أو ذاهب الحديث ، أو هالك ، أو منكر ، أو ساقط ، أو ليس بشيء ، أو ضعيف جداً .

(١) المقدمة ص ٢٠ .

(٢) الاقتراح ص ١٧٧ .

(٣) النكت ٤٩٢ .

(٤) انظر التدريب ١٠٥ .

الثالث : الضعيف الذي ينجبر بمثله ، وهو ما كان في سنده سيء الحفظ ، أوله أوهام ، أو يهيم ، أو مدلس ، أو مختلط ، أو ما قيل فيه ضعيف فقط ، أو لم أر فيه توثيقاً ونحو ذلك .

- وفائدة هذا التقسيم هو معرفة ما ينجبر وما لا ينجبر ، فالقسم الأول والثاني لا ينجبران بالمتابعة ، ولا ينتفعان بالشواهد إلا ما قيل في قرب ضعفه .

وأما الثالث فهو بعكس ذلك ، وهو الذي وقع الخلاف فيه بالعمل به في حال تفرده ، في فضائل الأعمال كما ذهب إليه بعض الأئمة^(١) .

رواية الأحاديث الضعيفة :

الأحاديث الضعيفة تنقسم بالنسبة إلى روايتها إلى قسمين :

١- أحاديث صالحة للاعتبار .

٢- أحاديث اشتد ضعفها ، لا تصلح للاعتبار بها ، إلا على قول من قال : إن شديدة الضعف يعضد بعضها البعض الآخر حتى يقرب ضعفها ، وتكون بمجموعها بمثابة طريق ضعيف صالح للمتابعة ، وبهذا يظهر أن للحديث أصلاً ، فإذا أتى الحديث من طريق آخر ، أو عن صحابي آخر وضعفه يسير اعتضداً ، وعمل بما فيها لأنه أصبح من قسم الحسن لغيره^(٢) .

والقسم الأول إما أن يكون في فضائل الأعمال ، والترغيب والترهيب والقصص وما أشبه ذلك ، وإما أن يكون في الأحكام والعقائد .

(١) تحقيق القول بالعمل بالحديث الضعيف د . عبد العزيز عبد الرحمن بن محمد العثيم ص ٢٢ .

(٢) انظر فتح المغيث ١ / ٧١ ، وقواعد التحديث ١٠٩ .

فإن كانت مسندة وكانت فی الفضائل وما فی معناها جازت روايتها على قول كثير من الأئمة ولو لم تبين حالها . .

لكن هناك فارق بين رواية الحديث الضعيف وبين العمل به .

قال الإمام أحمد فی رواية عباس الدوري عنه : ابن إسحاق رجل تكتب عنه هذه الأحاديث ، يعنى المغازى ونحوها ، وإذا جاء الحلال والحرام أردنا قومًا هكذا ، وقبض أصابع يده الأربع^(١) .

وقال النوفلى : سمعت أحمد بن حنبل يقول : إذا روينا عن رسول الله ﷺ فى الحلال والحرام والسنن والأحكام تشددنا فى الأسانيد ، وإذا روينا عن النبى ﷺ فى فضائل الأعمال ، وما لا يضع حكمًا أو يرفعه ، تساهلنا فى الأسانيد^(٢) .

وقال البيهقى عن ابن مهدى : « إذا روينا عن النبى ﷺ فى الحلال والحرام والأحكام شددنا فى الأسانيد ، وانتقدنا فى الرجال ، وإذا روينا فى الفضائل والثواب والعقاب سهلنا فى الأسانيد وتسامحنا فى الرجال^(٣) .

وقال ابن الصلاح : « يجوز عند أهل الحديث وغيرهم التساهل فى الأسانيد ، ورواية ما سوى الموضوع من أنواع الأحاديث الضعيفة من غير اهتمام ببيان ضعفها فيما سوى صفات الله عز وجل وأحكام الشريعة من الحلال والحرام وغيرهما ، وذلك كالمواعظ وقصص وفضائل الأعمال وسائر فنون الترغيب والترهيب ، وسائر ما لا تعلق له بالأحكام والعقائد^(٤) .

(١) فتح المغيث ١/ ٢٦٧ .

(٢) الكفاية ٢١٣ .

(٣) فتح المغيث ١/ ٢٦٧ .

(٤) مقدمة ابن الصلاح ٩٤٩ ، انظر التقريب للنووى ١٦٩ .

والحديث الضعيف لا يروى إلا مقروناً ببيان حاله من غير تمييز بين ما كان في الأحكام والعقائد ، وما كان في فضائل الأعمال .

ولهذا كان بعض الأئمة كابن خزيمة إذا روى حديثاً ضعيفاً بسنده ، قال : « حدثنا فلان مع البراءة من عهدته^(١) » وربما قال هو والبيهقي : « إن صح الخبر^(٢) » .

قال الشاطبي : « ولو كان من شأن أهل الإسلام الأخذ بكل ما جاء عن كل ما جاء لم يكن لانتصابهم للتعديل والتجريح معنى ، مع أنهم قد أجمعوا على ذلك ، ولا كان لطلب الإسناد معنى يتحصل ، فلذلك جعلوا الإسناد من الدين ، ولا يعنون حدثني فلان عن فلان مجرداً ، بل يريدون ذلك لما تضمنه من معرفة الرجال الذين يحدث عنهم ، حتى لا يسند عن مجهول ولا مجروح ولا متهم إلا عن تحصل الثقة بروايته ؛ لأن روح المسألة أن يغلب على الظن من غير ريب أن ذلك الحديث قد قاله النبي ﷺ لنعتمد عليه في الشريعة ونسند إليه الأحكام ، والأحاديث الضعيفة الإسناد لا يغلب على الظن أن النبي ﷺ قالها ، فلا يمكن أن يسند إليها حكم^(٣) » .

القسم الثاني : ما اشتد ضعفه ، على اختلاف أنواعه ، بأن يكون لوضاع أو متروك أو ما أشبه ذلك .

وقد كثرت الأحاديث التي من هذا القبيل وانتشرت في بطون الكتب ، ككتب التفاسير والسير والترغيب والترهيب وغيرها .

(١) انظر صحيح ابن خزيمة ٤/٢٦٣ ، ٣٥١ .

(٢) فتح المغيث ١/٢٦٧ .

(٣) الاعتصام ١/٢٢٤ - ٢٢٥ .

وقد أوجدت لغايات مختلفة وأغراض متباينة ، منها عدم الدين كما وقع من بعض الزنادقة ، والعصية المذهبية ، والأحوال السياسية ، والإغراب لقصد الاشتهار ، والتقرب إلى الله بوضع الأحاديث بزعمهم ، وما وضع للتكسب به كالقصاص ، ومن ذلك أيضاً ما وقع خطأ من بعض المغفلين من الصوفية ، وضعفاء الحفظ ممن لا عناية لهم بالحديث .

وهذا الأمر مستمر متجدد في كل عصر ، فيجب على علماء هذا الشأن بيان وجه الحق فيما ينسب إلى رسول الله ﷺ من الأحاديث .

فلا تجوز رواية هذه الأحاديث إلا ببيان حالها لأن هذا من الكذب على رسول الله ﷺ ، يقول النووي : « تحرم رواية الحديث الموضوع على من عرف كونه موضوعاً أو غلب على ظنه وضعه ... » .

وقال : أنه لا فرق في تحريم الكذب عليه ﷺ بين ما كان في الأحكام ، وما لا حكم فيه كالترغيب والترهيب والمواعظ وغير ذلك ، فكله حرام من أكبر الكبائر وأقبح القبائح بإجماع المسلمين الذين يعتقد بهم في الإجماع ... »^(١) .

والأحاديث الموضوعة كثيرة ، قال حماد بن زيد : « وضعت الزنادقة على رسول الله ﷺ اثني عشر ألف حديث »^(٢) .



(١) شرح النووي ١/٩٥ - ٩٦ .

(٢) مقدمة الضعفاء الكبير للعقيلي ١/١٥ .

ثانيا : رواية بعض كبار الأئمة عن الضعفاء :

يقول الإمام النووي : « قد يقال لم حدّث هؤلاء الأئمة عن هؤلاء مع علمهم بأنهم لا يحتج بهم ؟ ويجب عنه بأجوبة :

أحدها : أنهم رووها ليعرفوها ، وليبينوا ضعفها لئلا يلتبس في وقت عليهم ، أو على غيرهم .

الثاني : أن الضعيف يكتب حديثه ليعتبر به أو يستشهد ، ولا يحتج به على إنفراده .

الثالث : رواية الراوى الضعيف يكون فيها الصحيح والضعيف والباطل ، فيكتبونها ، ثم يميز أهل الحديث والإتقان بعض ذلك من بعض ، وذلك سهل عليهم ، معروف عندهم ، وبهذا احتج سفيان رحمه الله ، حين نهى عن الرواية عن الكلبي ، ف قيل له : أنت تروى عنه ! فقال : أنا أعلم صدقه من كذبه .

الرابع : أنهم قد يروون عنهم أحاديث الترغيب والترهيب ، وفضائل الأعمال ، والقصص ، وأحاديث الزهد ، ومكارم الأخلاق ، ونحو ذلك مما لا يتعلق بالحلال والحرام ، وسائر الأحكام . . .

وعلى كل حال فإن الأئمة لا يروون عن الضعفاء شيئاً يحتجون به على انفراده في الأحكام ، فإن هذا الشيء لا يفعله إمام من أئمة المحدثين ، ولا محقق من غيرهم من العلماء ، وأما فعل كثيرين من الفقهاء ، أو أكثرهم ، ذلك ، واعتمادهم عليه ، فليس بصواب ! بل قبيح جداً ! وذلك لأنه إن كان يعرف ضعفه لم يحل له أن يحتج به ، فإنهم متفقون على أنه لا يحتج بالضعيف في الأحكام ، وإن كان لا يعرف ضعفه ، لم يحل له أن

یهجم على الاحتجاج به من غير بحث عليه بالتفتيش عنه إن كان عارفاً ، أو بسؤال أهل العلم به إن لم يكن عارفاً»^(١) .

- وقال ابن عبد البر عن سفیان الثوری أنه قال : « إني أحب أن أكتب الحديث على ثلاثة أوجه ، حديث أكتبه أريد أن أتخذه ديناً ، وحديث رجل أكتبه فأوقفه لا أطرحه ولا أدين به ، وحديث رجل ضعيف أحب أن أعرفه ولا أعبأ به »^(٢) .

وقال الأوزاعي : « تعلم ما لا يؤخذ به ، كما تتعلم ما يؤخذ به »^(٣) .

العمل بالحديث الضعيف :

اختلف العلماء في العمل بالحديث الضعيف على ثلاثة أقوال :

الأول : لا يعمل به مطلقاً ، لا في الأحكام ولا في الفضائل ، حكاه ابن سيد الناس عن يحيى بن معين^(٤) ونسب إلى أبي بكر بن العربي^(٥) .
والظاهر أنه مذهب البخارى ومسلم ، أخذ ذلك من شروط البخارى في صحيحه ، وتشنيع الإمام مسلم على رواة الضعيف ، وعدم إخراجهما في صحيحيهما شيئاً منه^(٦) .

وزهب ابن حزم إلى هذا ، قال : ... إما بنقل أهل المشرق والمغرب ، أو كافة عن كافة ، أو ثقة عن ثقة ، حتى يبلغ إلى النبي ﷺ إلا أن في الطريق

(١) شرح مسلم للإمام النووي ١/١٦٢-١٦٣ .

(٢) جامع بيان العلم وفضله ٧٦ .

(٣) قواعد التحديث ١١٤-١١٦ .

(٤) عيون الأثر ١/١٥ .

(٥) انظر تدريب الراوى ١٩٦ .

(٦) انظر : قواعد التحديث ١١٣ - ١١٤ .

رجلاً مجروحاً : بکذب أو غفلة أو مجهول الحال ، فهذا يقول به بعض المسلمين ، ولا يحل عندنا القول به ، ولا تصديقه ولا الأخذ بشيء منه (١) .

الثانى : أنه يعمل به مطلقاً ، إذا لم يوجد فى الباب غيره ، ولم يوجد ما يدفعه ، ولم يشتد ضعفه ، لأن شديد الضعف متفق على عدم العمل به ، روى ذلك عن أحمد وأبى داود وغيرهما (٢) .

قال الحافظ : « وقد روينا من طريق عبد الله بن أحمد بالإسناد الصحيح إليه قال : سمعت أبى يقول : لا تكاد ترى أحداً ينظر فى رأى إلا وفى قلبه دغل ، والحديث الضعيف أحب إلئى من الرأى .

قال : وسألته عن الرجل ببلد لا يوجد فيها إلا صاحب حديث ، لا يدرى صحيحه من سقيم ، وصاحب الرأى ، فمن يسأل ؟ قال : يسأل صاحب الحديث ولا يسأل صاحب الرأى (٣) .

وكان يقول : يعمل بالضعيف إذا لم يوجد غيره ، ولم يكن ما يعارضه (٤) .

وفى رواية عنه : ضعيف الحديث أحب إلينا من رأى الرجال (٥) .

- وقال الشافعى : « إن المرسل يحتج به إذا لم يوجد دلالة سواه » .
حكاها الماوردى عنه فى الجديد (٦) .

- وذكر ابن القيم : بأنه أخذ بأحاديث ضعيفة وقدمها على القياس (٧) .

(١) الفصل ٢/٦٩ .

(٢) انظر فتح المغيـث ١/٢٦٧ .

(٣) النكت لابن حجر ١/٤٣٧ .

(٤) القول البديع ٢٥٥ ، الموضوعات لابن الجوزى ٣٥ .

(٥) السابق .

(٦) فتح المغيـث ١/٨٠ .

(٧) إعلام الموقعين ١/٣٢ .

- ونقل ابن مندة عن أبی داود - صاحب السنن - أنه يخرج الإسناد الضعيف إذا لم يجد في الباب غيره ، وأنه أقوى عنده من رأى الرجال^(١) .

- قال الشاطبي : « فكلام أحمد ومن وافقه دال على أن العمل بالحديث الضعيف يقدم على القياس المعمول به عند جمهور المسلمين ، بل هو إجماع السلف رضی الله عنهم^(٢) .

- وذكر ابن حزم أن جميع الحنفية مجمعون على أن مذهب أبی حنيفة أن ضعيف الحديث أولى عنده من الرأى والقياس^(٣) .

- وذكر ابن القيم أن مالكا يقدم الحديث المرسل والمنقطع والبلاغات وقول الصحابي على القياس . وقال ابن القيم : « يؤخذ بالحديث المرسل والضعيف إذا لم يكن في الباب شيء يدفعه^(٤) .

وهو الذى قدمه الإمام أحمد على القياس ، وقال : وليس المراد بالضعيف عنده الباطل ولا المنكر ولا ما فى روايته متهم ، بحيث لا يسوغ الذهاب إليه والعمل به ، بل الحديث الضعيف عنده قسيم الصحيح وقسم من أقسام الحسن .

ولم يكن يقسم الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف ، بل إلى صحيح وضعيف . وللضعيف عنده مراتب ، فإذا لم يجد فى الباب أثر يدفعه ولا قول صاحبه ولا إجماع على خلافه ، كان العمل به عنده أولى من القياس ، وليس أحد من الأئمة إلا وهو وافقه على هذا الأصل من حيث

(١) انظر النكت ٤٣٦/١ .

(٢) الاعتصام ٢٢٦/١ .

(٣) ملخص إبطال القياس والرأى ٦٨ .

(٤) إعلام الموقعين ٣٢/١ .

الجملة ، فإنه ما منهم من أحد إلا وقدم الحديث الضعيف على القياس^(١) ، لكن الإمام أحمد الذي نقل عنه الجواز بالعمل بالحديث الضعيف مطلقاً ، نقلت عنه روايات تدل على منع ذلك ، وأن ذلك مخصوص في فضائل الأعمال . قال أحمد : « الأحاديث الرقائق يحتمل أن يتساهل فيها حتى يجيء شيء فيه حكم^(٢) .

القول الثالث :

يعمل به في فضائل الأعمال والمستحبات والمكروهات ، بشروط :
١- أن يكون ضعفه غير شديد ، فيخرج ما اشتد ضعفه ، كحديث الكذابين ، والمتهمين بالكذب ، ومن فحش غلظه ، وهذا الشرط متفق عليه ، كما قال العلاني^(٣) .

٢- أن يكون الحديث في الفضائل وما في معناها .

٣- أن يندرج تحت أصل معمول به .

٤- أن لا يعتقد عند العمل به ثبوته ، بل يعتقد الاحتياط^(٤) .

- قال النووي : قال العلماء من المحدثين والفقهاء وغيرهم : يجوز ويستحب العمل في الفضائل والترغيب والترهيب بالحديث الضعيف ، ما لم يكن موضوعاً^(٥) .

(١) إعلام الموقعين ٣١/١ .

(٢) الكفاية ٢١٣

(٣) القول البديع ٢٥٥ .

(٤) انظر فتح المغيب ١/ ٢٦٨ ، تدريب الراوى ١٩٦ ، قواعد التحديث ١١٦ ، تبين العجب مما ورد في فضل رجب ٣٢ .

(٥) الأذكار : ٥ .

وقال بإجماع أهل الحديث وغيرهم على العمل به في الفضائل^(١).

وقال ابن معين في موسى بن عبيدة: يكتب حديثه في الرقائق^(٢).

وقال ابن حجر الهيثمي بجواز العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال، وقال: لأنه إن كان صحيحاً في نفس الأمر فقد أعطى حقه من العمل، وإلا لم يترتب على العمل به مفسدة تحليل ولا تحريم ولا ضياع حق للغير^(٣).

والراجع من الأقوال الثلاثة، هو القول الأول، لماذا؟

لأن الله تعالى أكمل لنا الدين، ونحن في غنى عن الحديث الضعيف، ففي الحديث الصحيح كفاية، فالعمل بالحديث الضعيف هو اختراع وتشريع في الدين بما لم يأذن الله به.

وقول من قال يُعمل به على الإطلاق، يرد عليه ما ثبت عن أحمد وغيره من العلماء بأنه لا يتساهل فيه إذا تعلقت بالأحكام.

وهذا الإطلاق محمول على أحد أمرين:

الأول: أنهم أرادوا بالحديث الضعيف الحديث الحسن.

الثاني: أنهم أرادوا بالقياس المفضل عليه الحديث الضعيف، القياس الفاسد.

قال النووي: «وأما فعل كثير من الفقهاء أو أكثرهم ذلك، واعتمادهم عليه فليس بصواب بل قبيح جداً، وذلك لأنه إن كان يعرف ضعفه لم

(١) فتح المغيث ١/٢٦٧.

(٢) شرح علل الترمذى ١٠٢.

(٣) قواعد في علوم الحديث ٩٢-٩٣.

یحل له أن یحتج بالضعیف فی الأحکام وإن کان لا یعرف ضعفه ، لم یحل له أن یهجم علی الاحتجاج به من غیر بحث علیه بالتفتیش عنه ، إن کان عارفاً أو بسؤال أهل العلم به ، إن لم یکن عارفاً^(١) .

- والحديث قبل الترمذی کان صحیحاً أو ضعيفاً فقط .

قال شیخ الإسلام : «ومن نقل عن أحمد أنه کان یحتج بالحديث الضعیف الذی لیس بصحیح ولا حسن فقد غلط علیه ، ولكن کان فی عرف أحمد بن حنبل ومن قبله من العلماء أن الحديث ینقسم إلى نوعین : صحیح وضعیف .

والضعیف عندهم ینقسم إلى : ضعيف متروک لا یحتج به ، وإلى ضعيف حسن .

كما أن ضعف الإنسان بالمرض ینقسم إلى : مرض مخوف يمنع التبرع من رأس المال ، وإلى ضعيف خفيف لا يمنع من ذلك .

وأول من عرف أنه قسّم الحديث ثلاثة أقسام صحیح وحسن وضعیف ، هو أبو عیسی الترمذی فی جامعه .

والحسن عنده ما تعددت طرقه ، ولم یکن فی روايته متهم ، وليس بشاذ ، فهذا الحديث وأمثاله یسمیه أحمد ضعيفاً ویحتج به . . .

وأما من قبل الترمذی من العلماء فما عرف عنهم هذا التقسیم الثلاثی ، لكن كانوا یقسمونه إلى صحیح وضعیف ، والضعیف عندهم نوعان :

ضعيف ضعفاً لا یمتنع العمل به ، وهو یشبه الحسن فی اصطلاح الترمذی .

وضعيف ضعفاً يوجب تركه وهو الواهى ... (١)

ولهذا يوجد فى كلام أحمد وغيره من الفقهاء ، أنهم يحتجون بالحديث الضعيف كحديث عمرو بن شعيب ، وإبراهيم الهجرى وغيرهما ، فإن ذلك الذى سماه أولئك ضعيفاً هو أرفع من كثير من الحسن ، بل هو مما يجعله كثير من الناس صحيحاً (٢) .

وقال ابن رجب : « وكان الإمام أحمد يحتج بالضعيف الذى لم يرد خلافه ، ومراده بالضعيف قريب من مراد الترمذى بالحسن » (٣) .

وكذلك قال ابن القيم فى أصول الفتوى عند الإمام أحمد : الأصل الرابع : الأخذ بالمرسل والحديث الضعيف إذا لم يكن فى الباب شىء يدفعه ، وهو الذى رجحه على القياس ، وليس المراد بالضعيف عنده الباطل ولا المنكر ولا ما فى روايته متهم ، بحيث لا يسوغ الذهاب إليه والعمل به ، بل الحديث الضعيف عنده قسيم الصحيح ، وقسم من أقسام الحسن ، ولم يكن يقسم الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف ، بل إلى صحيح وضعيف ... (٤) .

واعترض على من قال إن الحديث الحسن لم يعرف قبل الترمذى ، بأنه قد وجد فى شيوخه وشيوخ شيوخه من استعمله فى بعض عباراته .

قال ابن الصلاح : « إن الحسن وجد التعبير به فى كلام شيوخ الطبقة التى قبل الترمذى ، كالشافعى » (٥) .

(١) الفتاوى ٢٥/١٨ .

(٢) الفتاوى ٢٤٩/١٨ ، منهاج السنة ١٩١/٢ .

(٣) شرح علل الترمذى ٢٥٩ .

(٤) إعلام الموقعين ٣١/١ .

(٥) النكت ٤٢٤/١-٤٢٥ .

قال الحافظ ابن حجر : قد وجد التعبير بالحسن فى كلام من هو أقدم من الشافعى .

قال إبراهيم النخعى : كانوا إذا اجتمعوا كرهوا أن يخرج الرجل حسان حديثه . وقيل لشعبة : كيف تركت أحاديث العزرمى وهى حسان ؟ قال : من حسنهما فررت .

ووجد « هذا من أحسن الأحاديث إسنادًا » فى كلام على بن المدينى ، وأبى زُرعة الرازى وأبى حاتم ويعقوب بن شيبه وجماعة .

لكن منهم من يريد بإطلاق ذلك المعنى الاصطلاحى ، ومنهم من لا يريد . فأما ما وجد فى ذلك فى عبارة الشافعى ومن قبله ، بل وفى عبارة أحمد بن حنبل ، فلم يتبين لى منهم إرادة المعنى الاصطلاحى ، بل ظاهر عبارتهم خلاف ذلك .

فإن حكم الشافعى على حديث ابن عمر - رضى الله عنهما - فى استقبال بيت المقدس حال قضاء الحاجة بكونه حسنًا ، خلاف الاصطلاح ، بل هو صحيح متفق على صحته^(١) .

ثم ذكر كلام الإمام أحمد فى حديث أم حبيبة - رضى الله عنها - فى نقض الوضوء بمس الذكر ، وأنه قال فيه مرة : أصح ما قيل فيه حديث أم حبيبة . وقال مرة أخرى : « هو حديث حسن » ، فقال الحافظ : فظاهر هذا أنه لم يقصد المعنى الاصطلاحى ؛ لأن الحسن لا يكون أصح من الصحيح . وقال الحافظ : « وأما على بن المدينى فقد أكثر من وصف الأحاديث بالصحة والحسن فى مسنده ، وفى عله ، فظاهر عبارته قصد المعنى الاصطلاحى » .

وكانه الإمام السابق لهذا الاصطلاح ، وعنه أخذ البخارى ويعقوب بن شيبه وغير واحد ، وعن البخارى أخذ الترمذى .

فمن ذلك ما ذكر الترمذى فى « العلل الكبير » أنه سأل البخارى عن أحاديث التوقيت فى المسح على الخفين ، فقال : حديث صفوان بن عسال صحيح ، وحديث أبى بكره حسن .

وحديث صفوان الذى أشار إليه موجود فيه شرائط الصحة^(١) .

ثم قال : فبان أن استمداد الترمذى لذلك إنما هو من البخارى ، ولكن الترمذى أكثر منه وأشاد بذكره وأظهر الاصطلاح فيه فصار أشهر به من غيره^(٢) .

قال الشيخ أحمد شاکر : إن الاصطلاح فى التفرقة بين الصحيح والحسن لم يكن فى عصرهم مستقرًا واضحًا ، بل كان أكثر المتقدمين لا يصف الحديث إلا بالصحة أو الضعف فقط^(٣) .

موقف الشيخ أحمد شاکر :

بعد أن استعرضنا كلام أهل العلم فى حكم رواية الحديث الضعيف والعمل به ، ورأينا أن الراجح هو عدم العمل به سواء فى الأحكام أو فى الفضائل ، وأن الصحيح فيه كفاية .

نرى أن الشيخ أحمد شاکر يرجح هذا ، فقال :

«والذى أراه أن يبان الضعف فى الحديث الضعيف واجب فى كل

(١) النكت ٤٢٦/١-٤٢٧ .

(٢) النكت ٤٢٩/١ .

(٣) الباعث الحثيث ٩٢ ، انظر تحقيق القول بالعمل بالحديث الضعيف د . عبد العزيز عبد الرحمن ابن محمد العثيم .

حال ؛ لأن ترك البيان يوهم المطلع عليه أنه حديث صحيح ، خصوصاً إذا كان الناقل له من علماء الحديث الذين يرجع إلى قولهم في ذلك ، وأنه لا فرق بين الأحكام وبين فضائل الأعمال ونحوها ، في عدم الأخذ بالرواية الضعيفة ، بل لا حجة لأحد إلا بما صح عن رسول الله ﷺ من حديث صحيح أو حسن»^(١) .

فالشيخ يرى أمرين :

الأول : عدم جواز رواية الحديث الضعيف إلا ببيان ضعفه .
الثاني : عدم العمل بالحديث الضعيف ، لا فرق في ذلك بين الأحكام وفضائل الأعمال .



الفصل الرابع :

حکم الشيخ أحمد شاکر علی الرواة

وفیه ثمانية مباحث :

- المبحث الأول : تصحيح حديث المدلسين مع عدم تصريحهم بالسماع .

- المبحث الثاني : تصحيحه لأحاديث رواة رغم أن الراجح ضعفهم (كعبد الله بن لهيعة) .

- المبحث الثالث : اعتماد توثيق ابن حبان بمفرده .

- المبحث الرابع : اعتبار سكوت البخارى فى « التاريخ » أو ابن أبى حاتم فى « الجرح والتعديل » عن الراوى توثيقاً له .

- المبحث الخامس : تغليب التعديل على الجرح ، حتى وإن كان المعدّلون قلة ، والجارحون كثرة ، وجرحهم مفسّر .

- المبحث السادس : التوقف فى أحاديث رغم وضوح ضعفها .

- المبحث السابع : موقف الشيخ أحمد شاکر من التابعين ، وتساوله فى الحكم عليهم .

- المبحث الثامن : الحكم على سند كل حديث على حدة مع عدم اعتبار المتابعات والشواهد .

المبحث الأول :

تصحيح حديث المدلسين مع عدم تصريحهم بالسماع

إذا عنعن الحديث وكان من عنعنه مشهورا بالتدليس ، فإن الحديث لا يحكم باتصاله إلا بعد أن يصرح بالسماع في موضع آخر ، لأن المدلس قد يسقط راويا بين راويين وقد يكون الراوى الذى أسقطه ضعيفاً في روايته ، أو في دينه ، فهذا الحديث لا يحمل على الاتصال ، وهذا من احتياط أهل العلم لحديث النبى ﷺ .

لكن المدلسين مراتب ، قسمها الحافظ صلاح الدين العلائى إلى خمس مراتب (فى كتابه جامع التحصيل) ومشى على هذا التقسيم الحافظ ابن حجر فى كتابه (تعريف أهل التقديس) .

المرتبة الأولى :

من لم يوصف بذلك إلا نادرا جدا ، بحيث إنه ينبغي أن لا يعد فيهم ، مثل : يحيى ابن سعيد الأنصارى ، وهشام بن عروة ، وموسى بن عقبة .

المرتبة الثانية :

من احتمل الأئمة تدليسه وخرجوا له فى الصحيح وإن لم يصرح بالسماع ، وذلك لإمامته وقلة تدليسه فى جنب ما روى ، مثل سفيان الثورى ، أو كان لا يدلس إلا عن ثقة ، مثل سفيان بن عيينة .

المرتبة الثالثة :

من أكثر من التدليس فلم يحتج الأئمة بشيء من أحاديثهم إلا بما

صرحوا فيه بالسماع ، ومنهم من رد حديثهم مطلقا ، وفيهم من قبله مطلقا ، مثل : أبى الزبير محمد ابن مسلم المکى .

المرتبة الرابعة :

من اتفق الأئمة على أنه لا يحتج بشيء من أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع لكثرة تدليسهم عن الضعفاء والمجهولين ، مثل : بقية بن الوليد .

المرتبة الخامسة :

من ضعف بأمر آخر سوى التدليس ، فحديثهم مردود ولو صرحوا بالسماع ، إلا أن يوثق من كان ضعفه يسيرا ، مثل : عبد الله بن لهيعة .
ثانياً : يحكم لرواية المدلس بالاتصال وإن وردت معننة فى حالين ، هما :

أ - إذا وردت من طريق النقاد المحققين لسماع ذلك المدلس لما عنعنه ، فيما ورد من طريقهم ومن ذلك :

١- قول شعبة : كفتيكم تدليس ثلاثة : الأعمش ، وأبى إسحاق السبيعي ، وقتادة .

قال الحافظ ابن حجر : « فهذه قاعدة جيدة فى أحاديث هؤلاء الثلاثة ، أنها إذا جاءت من طريق شعبة دلت على السماع »^(١) .

٢- رواية الليث بن سعد عن أبى الزبير عن جابر ، فإن الليث لم يسمع من أبى الزبير إلا مسموعه من جابر .

فقد قال سعيد بن أبى مریم : « حدثنا الليث قال : جئت أبا الزبير فدفع لى

(١) تعريف أهل التقديس ٥٩ ، فتح المغيث ١/١٨٧ .

کتابین ، فسألته : أسمع هذا کله من جابر ؟ قال : لا ، فيه ما سمعت وفيه ما لم أسمع .

قال : فأعلم لی علی ما سمعت منه ، فأعلم لی علی هذا الذى عندي^(١) .

٣- أن يحيى القطان لا يروى عن زهير بن معاوية عن أبى إسحاق السبيعي إلا ما كان من سماع أبى إسحاق من شيوخه .

قال الإسماعيلي : « القطان لا يرضى أن يأخذ عن زهير ما ليس بسمع لأبى إسحاق »^(٢) .

قال الحافظ ابن حجر : وكأنه عرف ذلك بالاستقراء من صنيع القطان أو بالتصريح من قوله^(٣) .

٤- رواية يحيى القطان عن سفيان الثوري (مع قلة تدليس سفيان)^(٤) .

ب- إذا كانت تلك الرواية عمّن أكثر المدلس من الرواية عنه من شيوخه ومن ذلك ما ذكره الحافظ الذهبي فى ترجمة الأعمش « وهو يدلس وربما دلس عن ضعيف ولا يدري به ، فمتى قال : (حدثنا) فلا كلام ، ومتى قال (عن) تطرق إليه احتمال التدليس إلا فى شيوخ له أكثر عنهم كإبراهيم (النخعي) وأبى وائل (شقيق أبى سلمة) وأبى صالح السمان ، فإن روايته عن هذا الصنف محمولة على الاتصال »^(٥) .

(١) تعريف أهل التقديس ٥٩ .

(٢) فتح البارى ١/٢٥٨ .

(٣) السابق .

(٤) انظر فتح المغيـث ١/١٨٣-١٨٤ .

(٥) ميزان الاعتدال ٢/٢٢٤ ، ضوابط الجرح والتعديل د. عبد العزيز محمد بن إبراهيم العبد اللطيف ١/٨٦-٨٨ .

واختلف أهل العلم بالنسبة لحديث المدلس ، أیرد حديثه أم لا ؟

فمن أهل العلم من رد حديث المدلس مطلقا كما قال ابن الصلاح تبعا للخطيب وغيره من فريق من المحدثين والفقهاء... محتجين بأن التدليس نفسه جرح لما فيه من التهمة والغش حيث عدل عن الكشف إلى الإحتمال ، وكذا التشبع بما لم يعط ، حيث يوهم السماع لما لم يسمعه والعلو ، وهو عنده بنزول...

وممن حكى هذا القول القاضي عبد الوهاب في « الملخص » فقال : التدليس جرح فمن ثبت تدليسه لا يقبل حديثه مطلقا ، قال : وهو الظاهر على أصول مالك ، وقیده ابن السمعاني في « القواطع » بما إذا استُكشِف فلم يخبر باسم من يروى عنه ، قال لأن التدليس تزوير وإيهام لما لا حقيقة له ، أما إن أخبر فلا .

والثاني : القبول مطلقا ، صرّحوا أم لا ، حكاه الخطيب في كفايته عن خلق كثير من أهل العلم وزعموا أن نهاية أمره أن يكون مرسلا .

والثالث : وعزاه ابن عبد البر لأكثر أئمة الحديث ، التفصيل : من كان لا يدلس إلا عن الثقات كان تدليسه عند أهل العلم مقبولا ، وإلا فلا ، قاله البزار ، وبه أشعر قول ابن الصباغ في تدليس الضعيف : يجب أن لا تقبل خبره ، وبالتفصيل صرح أبو الفتوح الأزدي ، وأشار إليه الفقيه أبو بكر الصيرفي في شرح الرسالة ، وجزم به أبو حاتم بن حبان ، وابن عبد البر وغيرهما في حق سفيان بن عيينة...

وفي سؤالات الحاكم للدارقطني أنه يسأل عن تدليس ابن جريج ؟ فقال : يجتنب ، وأما ابن عيينة فإنه يدلس عن الثقات .

والرابع : إن كان وقوع التدليس منه نادرا قبلت عننته ونحوها ، وإلا فلا ، وهو ظاهر جواب ابن المدینی ، فإن یعقوب بن شیبة قال : سألته عن الرجل يدلس ، أیكون حجة فيما لم یقل فيه حدثنا ؟ فقال : إذا كان الغالب علیه التدليس فلا .

والخامس : إذا صرح قبلوه واحتجوا به وردوا ما أتى منه باللفظ المحتمل ، وجعلوا حكمه حكم المرسل ونحوه .

وممن صحح هذا القول الخطيب وابن الصلاح ، وممن حكاه العلائی ، بل نفى ابن القطان الخلاف فى ذلك ، وعبارته : إذا صرح المدلس الثقة بالسمع قبل بلا خلاف ، وإن عنعن ففیه الخلاف ، وقريب منه قول ابن عبد البر : المدلس لا یقبل حديثه حتى یقول حدثنا أو سمعت وهذا ما لا أعلم فیہ خلافاً .

وكذا قال النووى : الإتفاق على أن المدلس لا یحتج بخبره إذا عنعن وممن ذهب إلى هذا التفصیل : الشافعى وابن معین وابن المدینی . . .

ويستثنى من الخلاف من أكثر التدليس عن الضعفاء والمجاهيل كبقية بن الوليد ، لاتفاقهم كما قاله شيخنا^(١) على أنه لا یحتج بشيء من حديثهم إلا بما صرحوا بالسمع فيه ، أو من ضعف بأمر آخر سوى التدليس فإن هؤلاء حديثهم مردود جزماً ولو صرحوا بالسمع إلا إن توبعوا أو لو كان الضعف يسيراً كابن لهيعة .

وقال شعبة : التدليس أخو الكذب . وقال : إنه أشد من الزنا ، ولأن أسقط من السماء إلى الأرض أحب إلى من أن أدلس .

(١) الحافظ ابن حجر .

ولم ینفرد شعبة بدمه بل شارکه ابن المبارک فی الجملة الأخيرة ،
وزاد : إن الله لا یقبل التذلیس . . . وقال حماد بن زید : هو متشعب بما لم
یعط ، ونحوه قول أبی عاصم النبیل . . .

وقال وکیع : الثوب لا یحل تذلیسه ، فکیف الحديث ؟

وقال یعقوب بن شیبة : وکرهه جماعة من المحدثین ونحن نکرهه . . .

وقال الذهبی : وهو - أى التذلیس - داخل فی قوله علیه الصلاة
والسلام : « من غشنا فلیس منا » لأنه یوهم السامعین إن حدیثه متصل وفیه
انقطاع ، هذا إن دلس عن ثقة فإن کان ضعیفا فقد خان الله ورسوله ، بل هو
كما قال بعض الأئمة : حرام إجماعاً . . .

والیهقی قال : من عرف بالتذلیس مرة لا یقبل منه ما یقبل من أهل النصیحة
فی الصدق ، حتی یقول حدثنی أو سمعت ، كذلك ذکره الشافعی^(١) .

والشیخ أحمد شاکر یصح حدیث المدلسین وإن كانوا من المراتب
المتأخرة ، كالرابعة والخامسة ، مثل : محمد بن إسحاق : فقد ذکره
الحافظ ابن حجر فی المرتبة الرابعة من المدلسین ، وقال : صدوق
مشهور بالتذلیس عن الضعفاء والمجهولین وعن شرّ منهم ، وصفه بذلك
أحمد والدارقطنی^(٢) .

- ومثل الحجاج بن أرطاة : فقد تركه ابن المبارک ویحیی القطان وابن
مهدي ویحیی بن معین وأحمد بن حنبل ، سئل عنه یحیی بن معین ،
فقال : ضعیف ضعیف .

(١) فتح المغیث ١/ ١٨٤ - ١٩٦ بتصرف .

(٢) تعریف أهل التقديس ١/ ٥١ ، انظر حدیث ١٣٧٤ المسند .

وقال أبو حاتم : كان الحجاج مدلسًا عمن رآه وعمن لم يره ، وكان يقول : إذا حدثني أنت بشيء عن شيخ لم أبال أن أرويه من ذلك الشيخ ، وكان يروى عن أقوام لم يرهم^(١) .

وقال عبد الله بن المبارك : كان يدلّس ، وكان يحدثنا بالحديث عن عمرو بن شعيب مما يحدثه محمد العزرمي ، والعزرمي متروك لا تقربه^(٢) .

وقال ابن خزيمة : لا أحتج به إلا فيما قال : سمعت^(٣) .
ومع ذلك صحح حديثه الشيخ شاکر يرحمه الله^(٤) .



(١) انظر المعجروحين لابن حبان ٢٢٦/١ - ٢٢٧ .

(٢) انظر الضعفاء للعقيلي ٢٢٧/١ - ٢٧٨ .

(٣) انظر تهذيب التهذيب ١٧٤/٢ .

(٤) انظر حديث ١٦٠٣ المسند .

المبحث الثاني :

تصحيحه لأحاديث رواة رغم أن الراجح ضعفهم
(كعبد الله بن لهيعة)

١- ترجمة ابن لهيعة :

عبد الله بن لهيعة ، قاضى مصر ، ولد ٩٦هـ ، تولى القضاء ١٥٥هـ ،
توفى ١٧٤هـ ، وقد اختلفت أقوال أهل العلم فى ابن لهيعة ، ما بين
تضعيفه مطلقاً ، وتوثيقه مطلقاً ، أو أنه صالح فى المتابعات ، أو أن حديثه
صحيح إذا كان من رواية العبادلة الأربعة فقط ، وهم :

عبد الله بن وهب ، عبد الله بن المبارك ، عبد الله بن يزيد المقرئ ،
عبد الله بن مسلمة القعنبي .

والشيخ أحمد شاکر يوثق ابن لهيعة على إطلاقه ، وبالتالي يصحح له
كل أحاديثه ، قال الشيخ فى تعليقه على حديث ٢٣٠٨ بالمسند : ابن
لهيعة عندنا ثقة . وكذلك قال فى تعليقه على حديث ١٠ بسنن الترمذى :
« وهو ثقة صحيح الحديث » ، وقال فى تعليقه على حديث ٨٧ بالمسند :
« ابن لهيعة : هو عبد الله ، وهو ثقة تكلموا فيه من قبل حفظه بعد احتراق
كتبه ، ونحن نرى تصحيح حديثه إذا رواه عنه ثقة حافظ من المعروفين -
فأشار الشيخ إلى تصحيح حديثه طالما رواه عنه ثقة حافظ ، ولم يقيد ذلك
برواية العبادلة الأربعة عنه ، وكل ثقة أخذ منه قبل الاختلاط ، كما هو
الراجح من قول كثير من أهل العلم^(١) - .

(١) انظر أمثلة ذلك فى « تصحيح حديث بن لهيعة » .

وقد تکلم فيه كثيرون بغير حجة من جهة حفظه ، وقد تتبعنا كثيرًا من حديثه ، وتفهمنا كلام العلماء فيه : فترجح لدينا أنه صحيح الحديث ، وأن ما قد يكون في الرواية من الضعف إنما هو ممن فوّه أو ممن دونه ، وقد يخطئ هو كما يخطئ كل عالم وكل راو» .

أقوال أهل العلم في ابن لهيعة

- قال البخارى عن الحميدى : كان يحيى بن سعيد لا يراه شيئًا .

وقال على بن المدينى : سمعت عبد الرحمن بن مهدي وقيل له : تحمل عن عبد الله ابن يزيد القصير ، وعن ابن لهيعة ؟

قال : لا أحمل عن ابن لهيعة شيئًا قليلًا ولا كثيرًا .

وقال محمد بن المثنى : ما سمعت عبد الرحمن يحدث عن عبد الله بن لهيعة شيئًا قط .

وقال نعيم بن حماد : ما سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول لشيء من حديث ابن لهيعة سمعت ، إلا سماع ابن المبارك ونحوه .

وقال ابن حنبل : كتب ابن لهيعة عن المثنى بن الصباح عن عمرو بن شعيب ، وكان بعد ، يحدث بها عن عمرو بن شعيب نفسه .

وعن سعيد بن أبى مريم : . . . وحضرت ابن لهيعة ، وجاءه قوم قدموا من الحج مُسَلِّمين ، فقال : هل كتبتم حديثًا طريفًا ؟

يجعلون يذاكرونه بما كتبوا ، حتى قال بعضهم : حدّثنا القاسم العمري عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ : إذا رأيتم الحريق فكبروا فإن التكبير يطفئه .

فقال ابن لهيعة : هذا حديث طريف : فكان يحدث به . ثم طال ذلك عليه ، ونسى .

وكان يقرأ عليه في جملة حديث عمرو بن شعيب ويجيزه .

وقال الحاكم : استشهد به مسلم ، وقال ابن خزيمة في صحيحه : لا أحتج بابن لهيعة .

وقال ابن حبان : سبرت أخباره فرأيت يذلس عن قوم ضعفاء ، على أقوام ثقات قد رأهم ثم كان لا يبالي ، ما دفع إليه قرأه ، سواء أكان من حديثه أم لم يكن من حديثه ، فوجب الشك في رواية من حدث عنه قبل احتراق كتبه ، لما فيها من التدليس ، ووجب ترك الاحتجاج برواية المتأخرين بعد احتراق كتبه ، لما فيها مما ليس من حديثه .

وقال الخطيب عن ابن خراش : احترقت كتبه فكان من جاء بشيء قرأه عليه ، حتى لو وضع أحد حديثاً وجاء به إليه قرأه عليه . قال الخطيب : فمن ثمّ كثر الشاكون في روايته لتساهله^(١) .

وقال قتيبة بن سعيد : كان ابن لهيعة ورشدين بن سعد لا يباليان ما دفع إليهما فيقرآنه^(٢) .

قال يحيى بن سعيد : قال لى بشر بن السرى : لو رأيت ابن لهيعة لم تحمل عنه حرفاً .

- قال الدارمي : قلت ليحيى بن معين : كيف رواية ابن لهيعة عن أبي الزبير عن جابر ؟

(١) انظر رفع الإصر عن قضاة مصر ١/١٩٣ - ١٩٥ لابن حجر العسقلاني .

(٢) المجروحين لابن حبان ١/٣٠٣ .

فقال : ابن لهيعة ضعيف الحديث .

- قال أبو حاتم : وأما رواية المتأخرين عنه بعد احتراق كتبه ففيها مناكير كثيرة ، وذلك أنه كان لا يبالي ما دفع إليه قرأه ، سواء كان ذلك من حديثه أو غير حديثه ، فوجب التنكب عن رواية المتقدمين عنه قبل احتراق كتبه ، لما فيها من الأخبار المدلسة عن الضعفاء والمتروكين ، ووجب ترك الاحتجاج برواية المتأخرين عنه بعد احتراق كتبه ، لما فيها مما ليس من حديثه .

- قال يحيى بن حسان : جاء قوم ومعهم جزء فقالوا : سمعناه من ابن لهيعة ، فنظرت فيه فإذا ليس فيه حديث واحد من حديث ابن لهيعة ، قال : فقمتم فجلست إلى ابن لهيعة فقلت : أى شيء ذا الكتاب الذى حدثت به ، ليس هاهنا فى هذا الكتاب حديث من حديثك ولا سمعتها أنت قط ؟ قال : فما أصنع بهم يجيئون بكتاب فيقولون : هذا من حديثك فأحدثهم به^(١) .
وعن يحيى بن سعيد : كان لا يراه شيئاً^(٢) .

وفى « تذكرة الحفاظ » : ولم يكن على سعة علمه بالمتقن^(٣) .

حدث عنه ابن المبارك وابن وهب وأبو عبد الرحمن المقرئ وطائفة قبل أن يكثر الوهم فى حديثه وقبل احتراق كتبه ، فحديث هؤلاء عنه أقوى ، وبعضهم يصححه ولا يرتقى إلى هذا .

- وأما سعيد بن أبى مریم فقال : لم يحترق له كتاب وكان يضعفه^(٣) .
وقال يحيى القطان وجماعة : ضعيف . وقال ابن معين : ليس بذاك القوى .

(١) انظر المجروحين ١٣/٢ .

(٢) التاريخ الكبير للبخارى ١٨٣/٥ .

(٣) تذكرة الحفاظ ١/٢٣٩ .

وسئل عنه أبو زرعة ، وعن سماع القدماء منه فقال : أوله وآخره سواء ، إلا أن ابن المبارك وابن وهب كان يتبعان أصوله^(١) .

- وقال ابن أبي مریم : ما أقر به قبل الاحتراق وبعده .

وقال عمرو بن علی : عبد الله بن لهيعة احترقت كتبه ، فمن كتب عنه قبل ذلك مثل ابن المبارك وعبد الله بن يزيد المقرئ أصح من الذين كتبوا بعدما احترقت الكتب ، وهو ضعيف الحديث .

- وقال عبد الرحمن : سألت أبي وأبا زرعة عن ابن لهيعة والأفریقی أيهما أحب إليكما ؟

فقالا : جميعاً ضعيفان ، بين الأفریقی وابن لهيعة كثير ، أما ابن لهيعة فأمره مضطرب ، يكتب حديثه على الاعتبار .

قلت لأبي : إذا كان من يروى عن ابن لهيعة مثل ابن المبارك وابن وهب يحتاج به ؟

قال : لا^(٢) .

وسئل أحمد بن حنبل عن ابن لهيعة فضغفه .

- وفي « تهذيب التهذيب » للحافظ ابن حجر : في ترجمة الإمام النسائي .

... وقال الدارقطني : سمعت أبا طالب الحافظ يقول من يصبر على ما

يصبر عليه أبو عبد الرحمن (النسائي) ، كان عنده حديث ابن لهيعة ترجمة ترجمة ، فما حدث بها ، وكان لا يرى أن يحدث بحديث ابن لهيعة^(٣) .

(١) تذكرة الحفاظ ١/٢٣٩ .

(٢) الجرح والتعديل ١٤٦/٥ ، ١٤٧ .

(٣) تهذيب التهذيب ١/٣٨ .

- روى له مسلم وأبو داود والترمذى وابن ماجه .
- وقال نعيم بن حماد : سمعت ابن مهدي يقول : لا أعتد بشيء سمعته من حديث ابن لهيعة إلا سماع ابن المبارك ونحوه .
- وقال حنبل عن أحمد ما حديث ابن لهيعة بحجة ، وإنى لأكتب كثيراً مما أكتب أعتبر به ، وهو يقوى بعضه بعضاً^(١) .
- روى له مسلم مقروناً بعمر بن الحارث .
- وروى البخارى فى الفتن من صحيحه عن المقرئ عن حيوة وغيره (ابن لهيعة) . . .
- وروى فى الاعتصام ، وفى تفسير سورة النساء ، وفى آخر الطلاق ، وفى عدة مواضع مقروناً ، ولا يسميه ، وهو ابن لهيعة لا شك فيه .
- وكذلك النسائى ، روى أحاديث كثيرة من حديث ابن وهب وغيره ، يقول فيها عن عمرو بن الحارث وذكر آخر .
- قلت (الحافظ ابن حجر) : قال الحاكم استشهد به مسلم فى موضعين ، وقال البخارى : تركه يحيى بن سعيد ، وقال ابن مهدي : لا أحمل عنه شيئاً ، وقال ابن خزيمة فى صحيحه : وابن لهيعة لست ممن أخرج حديثه فى هذا الكتاب إذا انفرد ، وإنما خرجته لأن معه جابر بن إسماعيل .
- وعن الحاكم : لم يقصد الكذب ، وإنما حدث من حفظه بعد احتراق كتبه فأخطأ .
- وقال الجوزجاني : لا يوقف على حديثه ، ولا ينبغي أن يحتج به ولا يغتر بروايته .

(١) تهذيب التهذيب ٥/٣٧٥ .

- وقال مسلم فی «الکنی» : ترکہ ابن مہدی ویحیی بن سعید ووکیع ،
وقال الحاکم : أبو أحمد ذاهب الحديث .

- یقول الحافظ ابن حجر : ومن أشنع ما رواه ابن لهیعة ما أخرجه
الحاکم فی المستدرک من طریقہ عن أبی الأسود عن عروة عن عائشة
قالت : مات رسول اللہ ﷺ من ذات الجنب . انتهى .

وهذا مما یقطع ببطلانه لما ثبت فی الصحيح أنه قال لما لدؤه : لم فعلتم
هذا ؟ قالوا : خشینا أن یكون بك ذات الجنب . فقال : ما كان اللہ لیسلطها
علی .

وإسناد الحاکم إلى ابن لهیعة صحیح ، والآفة فیہ من ابن لهیعة ،
فکأنه دخل علیہ حدیث فی حدیث^(١) .

وفی «سیر أعلام النبلاء» فی ترجمة ابن لهیعة :

لا ریب أن ابن لهیعة كان عالم الدیار المصرية ، هو واللیث معاً ، كما
كان الإمام مالک فی ذلك العصر عالم المدينة ، والأوزاعی عالم الشام ،
ومعمر عالم الیمن ، وشعبة والثوری عالما العراق ، وإبراهیم بن طهمان
عالم خراسان ، ولكن ابن لهیعة تهاون بالإتقان ، وروی مناکیر ، فانحط
عن رتبة الاحتجاج به عندهم .

- وبعض الحفاظ یروی حدیثه ، ویذکره فی الشواهد ، والاعتبارات ،
والزهد والملاحم ، لا فی الأصول .

وبعضهم یبالغ فی وهنه ، ولا ینبغی إهداره ، وتتجنب تلك المناکیر ،
فإنه عدل فی نفسه

(١) تهذیب التهذیب ٣٧٩/٥ .

أعرض أصحاب الصحاح عن رواياته ، وأخرج له أبو داود ، والترمذی ،
والقزوينی .

وما رواه عنه ابن وهب ، والمقرئ ، والقدماء ، فهو أجود .

قال عبد الرحمن بن مهدی : لا أحمل عن ابن لهيعة قليلاً ولا كثيراً ،
ثم قال عبد الرحمن : كتب إلى ابن لهيعة كتاباً فيه : حدثنا عمرو بن
شعيب ، فقرأته على ابن المبارك ، فأخرج إلى ابن المبارك من كتابه عن
ابن لهيعة ، قال : أخبرني إسحاق بن أبي فروة ، عن عمرو بن شعيب .

قال محقق الكتاب في الهامش : أي أن ابن لهيعة أسقط من الإسناد
إسحاق بن أبي فروة وهو متروك في كتابه إلى عبد الرحمن ، مع أن ابن
المبارك رواه عن ابن لهيعة ، عن إسحاق بن أبي فروة ، عن عمرو بن شعيب .

- عن أبي داود ، قال لى ابن أبي مریم : لم تحترق كتب ابن لهيعة ولا
كتاب ، إنما أرادوا أن يعفو عليه أمير فأرسل إليه أمير بخمس مئة دينار . . .

قلت (الإمام الذهبي) : الظاهر أنه لم يحترق إلا بعض أصوله .

- قال أهل مصر : ما احترق له كتاب قط ، وما زال ابن وهب يكتب عنه
حتى مات .

- وقال ابن سعد : ابن لهيعة حضر من أنفسهم ، كان ضعيفاً ،
وعنده حديث كثير ، ومن سمع منه في أول مرة أحسن حالاً .

وأما أهل مصر فيذكرون أنه لم يختلط ، لكنه كان يقرأ عليه ما ليس من
حديثه ، فيسكت عليه .

ف قيل له في ذلك ، فقال : وما ذنبى ؟ إنما يجيئون بكتاب يقرؤونه
ويقومون ، ولو سألوني لأخبرتهم أنه ليس من حديثي .

- قال مسلم بن الحجاج : ابن لهيعة تركه وكيع ويحيى وابن مهدي .
- قال ابن وهب : حديث « لو أن القرآن فى إهاب ، ما مسته النار » ما رفعه لنا ابن لهيعة فى أول عمره قط^(١) .
- وقال أبو حفص الفلاس : من كتب عن ابن لهيعة قبل احتراق كتبه ، فهو أصح ، كابن المبارك ، والمقرئ ، وهو ضعيف الحديث .
- وقال إسحاق بن عيسى : ما احترقت أصوله ، إنما احترق بعض ما كان يقرأ منه . يريد ما نسخ منها .
- وقال ابن عدى : حدثنا موسى بن العباس حدثنا أبو حاتم ، سمعت سعيد بن أبى مریم يقول :
- رأيت ابن لهيعة يعرض ناس عليه أحاديث من أحاديث العراقيين : منصور ، وأبى إسحاق ، والأعمش ، وغيرهم ، فأجازه لهم .
- فقلت : يا أبا عبد الرحمن ليس هذه من حديثك .
- قال : هى أحاديث مرت على مسامعى .
- ورواها ابن أبى حاتم عن أبيه .
- وروى الفضل بن زياد عن أحمد بن حنبل ، قال : من كتب عن ابن لهيعة قديماً فسماعه صحيح .
- قلت (الذهبي) : لأنه لم يكن بعد تساهل ، وكان أمره مضبوطاً ، فأفسد نفسه .

(١) الحديث أخرجه أحمد والدارمي وذكره الهيثمى فى مجمع الزوائد ١٥٨/٧ ونسبه لأحمد ، وأبى يعلى ، والطبرانى وأعله بابن لهيعة .

- وقال النسائي : ليس بثقة .
- وقال عبد الرحمن بن خراش : لا يكتب حديثه .
- قال ابن حبان : قد سبرت أخبار ابن لهيعة من رواية المتقدمين والمتأخرين عنه ، فرأيت التخليط في رواية المتأخرين عنه موجودًا ، وما لا أصل له في رواية المتقدمين كثيرًا ، فرجعت إلى الاعتبار فرأيته كان يدلس عنه أقوام ضعفاء ، على أقوام رآهم هو ثقات ، فألزق تلك الموضوعات به .
- وقال العقيلي : حدثنا عبد الله بن أحمد ، حدثني أبي ، حدثنا خالد ابن خدّاش قال : قال لي ابن وهب ، ورأني لا أكتب حديث ابن لهيعة : إنني لست كغيري في ابن لهيعة فاكتبها .
- قال أبو إسحاق الجوزجاني : ابن لهيعة لا نور على حديثه ، ولا ينبغي أن يحتج به ، ولا أن يعتد به .
- وعن أبي الوليد بن أبي الجارود ، عن يحيى بن معين قال : يكتب عن ابن لهيعة ما كان قبل احتراق كتبه^(١) .
- وفي « الكواكب النيرات لابن الكيئال » :
- قلت : إذا قلنا أن رواية من روى عنه قبل احتراق كتبه صحيحة ، كما هو رأى كثير من الأئمة فرواية سفيان الثوري وشعبة والأوزاعي وعمرو بن الحارث المصري عنه صحيحة لأن هؤلاء الأربعة رووا عنه وماتوا قبل احتراق كتبه ١٦٩ هـ^(٢) .

(١) انظر سير أعلام النبلاء ١٢-٨/٣١ .

(٢) الكواكب النيرات ١/٤٨٣ لابن الكيئال .

- وقال الدارقطني : يعتبر بما روى عنه العبادلة ابن المبارك والمقرئ وابن وهب والقعنبي^(١) .
- وفي « ميزان الاعتدال » :
- قال ابن معين : ضعيف لا يحتج به .
- عن يحيى بن سعيد : أنه كان لا يراه شيئاً .
- ابن مهدي يقول : ما أعتد بشيء سمعته من حديث ابن لهيعة إلا سماع ابن المبارك ونحوه .
- وقال : لا أحمل عن ابن لهيعة شيئاً .
- وقال أحمد : كان ابن لهيعة كتب عن المثني بن الصباح ، عن عمرو ابن شعيب ، فكان بعد يحدث بها عن عمرو نفسه .
- وقال ابن معين : هو ضعيف قبل أن تحترق كتبه وبعد احتراقها .
- وقال أبو زرعة : سماع الأوائل والأواخر منه سواء ، إلا أن ابن المبارك ، وابن وهب كانا يتبعان أصوله ، وليس ممن يحتج به .
- وقال النسائي : ضعيف .
- وقال أبو زرعة وأبو حاتم : أمره مضطرب يكتب حديثه للاعتبار^(٢) .
- وفي « تهذيب الأسماء » للنووي :
- وقال ابن معين : هو ضعيف قبل الاحتراق وبعده ، وضعفه الليث بن سعد ، ويحيى بن سعيد ، والبخاري ، والنسائي ، وابن سعد ، وآخرون .

(١) المختلطين للعلائي ١/٦٦ .

(٢) انظر ميزان الاعتدال ٤٧٦ - ٢/٤٨٣ .

قال البيهقي : أجمع أصحاب الحديث على ضعف ابن لهيعة ، وترك الاحتجاج بما ينفرد به .

- قلت (الذهبي) : العمل على تضعيف حديثه... (١)

وعن ابن المبارك أنه سمع رجلاً يذكر ابن لهيعة فقال : قد أراب ابن لهيعة - يعني قد ظهرت عورته (٢) .

وقال ابن أبي مريم : ما أُفِرُّ به قبل الاحتراق وبعده (٣) .

قلت لأبي (أبي حاتم) : إذا كان من يروى عنه ابن لهيعة قبل ابن المبارك وابن وهب ، يحتج به ؟
قال : لا .

وسئل أبو زرعة عن ابن لهيعة سماع القدماء منه ؟ فقال : آخره وأوله سواء إلا أن ابن المبارك وابن وهب كانا يتبعان أصوله فيكتبان منه ، وهؤلاء الباقيون كانوا يأخذون من الشيخ (٤) .

وذكر عند يحيى بن معين احتراق كتب ابن لهيعة ، فقال : هو ضعيف قبل أن تحترق وبعد ما احترقت وقال : قال لي أهل مصر ما احترق لابن لهيعة كتاب قط... (٥)

وكذا قال أبو زرعة : لم تحترق كتبه ولكن كان ردىء الحفظ .

(١) من له رواية في الكتب الستة للذهبي ١٦١/٢ .

(٢) الجرح والتعديل ٢٧١/١ .

(٣) السابق ١٤٦/٥ .

(٤) السابق .

(٥) تاريخ دمشق لابن عساكر ٣٢ / ١٤٧ .

- وقال ابن خزيمة : ولست أحتج بابن لهيعة .

- وقال أبو عبد الرحمن السلمى سألت أبا الحسن الدارقطنى عن عبد الله بن لهيعة ؟ فقال : يضعف حديثه^(١) .

- يحيى بن عثمان بن صالح قال : سألت أبى : متى احترقت دار ابن لهيعة ؟ فقال : فى سنة سبعين ومائة . قلت : فاحترقت كتبه كما تزعم العامة ؟ فقال : معاذ الله ما كتبت كتاب عمارة بن غزية إلا من أصل كتاب ابن لهيعة بعد احتراق داره ، غير أن بعض ما كان يقرأ منه احترق وبقيت أصول كتبه بحالها^(٢) .

وقال ابن معين : ضعيف لا يحتج به . وقال النسائى : ضعيف .

وقال أبو زرعة وأبو حاتم : أمره مضطرب ، يكتب حديثه للاعتبار^(٣) .

- ... وقال ابن خزيمة فى صحيحه : وابن لهيعة لست ممن أخرج حديثه فى هذا الكتاب إذا انفرد برواية ، وإنما أخرجت هذا الخبر لأن جابر بن إسماعيل معه فى الإسناد^(٤) .

- وقال عبد الغنى بن سعيد الأزدي : إذا روى العبادلة عن ابن لهيعة فهو صحيح : ابن المبارك وابن وهب والمقرئ ، وذكر الساجى وغيره مثله ، وحكى ابن عبد البر أن الذى فى الموطأ عن مالك عن الثقة عنده عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده فى العربان هو ابن لهيعة ، ويقال ابن وهب حدثه بن عنه .

(١) السابق ٣٢ / ١٥٧ .

(٢) السابق ٣٢ / ١٤٨ .

(٣) مغانى الأختيار للعيني ٣ / ١٤٣ .

(٤) صحيح ابن خزيمة ح ١٤٦ .

- قال أحمد بن صالح المصرى : كان ابن لهيعة صحيح الكتاب ،
طلّابة للعلم .
- وقال زيد بن الحباب : سمعت سفيان الثوري يقول : عند ابن لهيعة
الأصول وعندنا الفروع .
- وقال أحمد بن حنبل : لم يكن بمصر مثل ابن لهيعة في كثرة حديثه
وضبطه وإتقانه^(١) .
- وقال ابن وهب في حديث سئل عنه : حدثني به والله الصادق البار
عبد الله بن لهيعة .
- وقال ابن معين : ما زال ابن وهب يكتب عنه حتى مات .
- وقال يعقوب بن سفيان : سمعت أحمد بن صالح ، وكان من
المتقين ، يثنى عليه ، وقال لى : كنت أكتب حديث أبي الأسود في
الرّق ، ما أحسن حديثه عن ابن لهيعة ، فقلت : يقولون سماع قديم
وحديث ؟ فقال : ليس من هذا شيء ، هو صحيح الكتاب ، وإنما كان
أخرج كتبه ، فأملى على الناس حتى كتبه إملاء ، فمن ضبط كان حديثه
حسنًا ، إلا أنه كان يحضر من لا يحسن ولا يضبط ، ثم لم يخرج ابن
لهيعة بعد ذلك كتابًا ، وكان من أراد السماع منه استنسخ ممن كتب عنه ،
وجاءه فقرأه عليه ، فمن وقع على نسخة صحيحة فحديثه صحيح ، ومن
كتب من نسخة غير مضبوطة ، ففيه الخلل ، وقال : وكان قد سمع من
عطاء ، وروى عن رجل عن عطاء ، وعن رجل آخر عن عطاء ، وعن ثلاثة
عن عطاء ، فتركوا من بينه وبين عطاء وجعلوا الكل عن عطاء .

(١) العبر في خبر من غير للذهبي ٤٩/١ .

- وقال عبد الغنى بن سعيد الأزدي : إذا روى العبادلة عن عبد الله بن لهيعة فهو صحيح : ابن المبارك وابن وهب والمقرئ ، وكذا قال الساجي وغيره .

- وقال الحاكم : لم يقصد الكذب ، وإنما حدث من حفظه بعد احتراق كتبه فأخطأ^(١) .

.... أحمد بن حنبل يقول : من سمع من ابن لهيعة قديماً فسماعه صحيح^(٢) .

- ... كان أصحابنا يقولون : إن سماع من سمع منه قبل احتراق كتبه مثل العبادلة فسماعهم صحيح ، ومن سمع منه بعد احتراق كتبه فسماعه ليس بشيء ، وكان ابن لهيعة من الكتّابين للحديث والجمّاعين للعلم والرحّالين فيه .

- ... قتيبة بن سعيد يقول : حضرت موت ابن لهيعة فسمعت الليث يقول : ما خلف مثله^(٣) .

- وفي تذكرة الحفاظ : ... ولم يكن على سعة علمه بالمتقن .

- حدث عنه ابن المبارك وابن وهب وأبو عبد الرحمن المقرئ وطائفة قبل أن يكثر الوهم في حديثه وقبل احتراق كتبه فحديث هؤلاء عنه أقوى ، وبعضهم يصححه ولا يرتقى إلى هذا .

- ... وروى عنه من القدماء الأوزاعي وعمرو بن الحارث وسفيان وشعبة .

(١) انظر رفع الإصر عن قضاة مصر للحافظ ابن حجر ١٩٤/١ - ١٩٥ .

(٢) المجروحين ١٢/٢ .

(٣) المجروحين ١٢/٢ .

ومات فی نصف ربيع الأول سنة أربع وسبعين ومائة رحمه الله تعالى ،
قلت (الذهبي) : يُروى حديثه فی المتابعات ولا يحتج به^(١) .

- وعن محمد بن يحيى بن حسان قال : سمعت أبي يقول : ما رأيت
أحفظ من ابن لهيعة بعد بعد هشيم ، قلت له : إن الناس يقولون احترقت
كتب ابن لهيعة ، فقال : ما غاب له كتاب^(٢) .

- قال يعقوب : وقال لي أحمد : مذهبي في الرجال أني لا أترك
حديث محدث حتى يجتمع أهل مصر على ترك حديثه^(٣) .

- وحكى الساجي عن أحمد بن صالح : كان ابن لهيعة من الثقات إلا
أنه إذا لقن شيئاً حدث به .

وقال ابن شاهين : قال أحمد بن صالح : ابن لهيعة ثقة وما روى عنه
من الأحاديث فيها تخليط يطرح ذلك التخليط^(٤) .

وفى « سير أعلام النبلاء » :

قال أحمد بن حنبل : من كان مثل ابن لهيعة بمصر ، في كثرة حديثه ،
وضبطه ، وإتقانه؟!!

حدثني إسحاق بن عيسى أنه لقيه في سنة أربع وستين ، وأن كتبه
احترقت سنة تسع وستين ومائة .

(١) تذكرة الحفاظ ١/٢٣٩ .

(٢) الجرح والتعديل ٥/١٤٦ .

(٣) تهذيب التهذيب ٥/٣٣٧ .

(٤) السابق ٥/٣٧٨ .

- وقال أبو داود : سمعت أحمد بن حنبل يقول : ما كان محدث مصر إلا ابن لهيعة .
- وقال عثمان بن صالح السهمي : احترقت دار ابن لهيعة وكتبه ، وسلمت أصوله ، كتبت كتاب عمارة بن غزية من أصله^(١) .
- قال ابن عدى : أحاديثه حسان مع ما قد ضعفوه ، فيكتب حديثه ، وقد حدث عنه مالك ، وشعبة والليث .
- وعن يحيى بن معين قال : يكتب عن ابن لهيعة ما كان قبل احتراق كتبه^(٢) .



(١) سير أعلام النبلاء ١٤/٨ .

(٢) انظر ميزان الاعتدال ٢/ ٤٧٦ - ٤٨٣ .

تحقیق أقوال أهل العلم فی ابن لهيعة

أولاً : من قال بتضعيفه

- كان يحيى بن سعيد لا يراه شيئاً .
- وعبد الرحمن بن مهدي قال : لا أحمل عن ابن لهيعة شيئاً قليلاً ولا كثيراً .
- وأحمد بن حنبل قال : كتب ابن لهيعة عن المثنى بن الصباح عن عمرو بن شعيب ، وكان بعد يحدث بها عن عمرو بن شعيب نفسه .
- وقال ابن خزيمة في صحيحه : لا أحتج بابن لهيعة .
- وقال ابن حبان : سبرت أخباره فرأيت يدلس عن قوم ضعفاء ، على أقوام ثقات قد رأهم ثم كان لا يبالي ، ما دفع إليه قرأه ، سواء أكان من حديثه أم لم يكن من حديثه ، فوجب الشك في رواية من حدث عنه قبل احتراق كتبه ، لما فيها من التدليس ، ووجب ترك الاحتجاج برواية المتأخرين بعد احتراق كتبه ، لما فيها مما ليس من حديثه .
- وقال الخطيب عن ابن خراش : احترقت كتبه فكان من جاء بشيء قرأه عليه ، حتى ولو وضع أحد حديثاً وجاء به إليه قرأه عليه .
- قال الخطيب : فمن ثمّ كثر الشاكّون في روايته لتساهله^(١) .
- وقال قتيبة بن سعيد : كان ابن لهيعة ورشدين بن سعد لا يباليان ما دفع إليهما فيقرآنه^(٢) .

(١) انظر رفع الإصر عن قضاة مصر ، للحافظ ابن حجر - ١٩٣ - ١٩٥ .

(٢) المجروحين لابن حبان ١/٣٠٣ .

- قال يحيى بن سعيد : قال لى بشر بن السرى : لو رأيت ابن لهيعة لم تحمل عنه حرفاً .

- وقال يحيى بن معين : ابن لهيعة ، ضعيف الحديث .

- وقال أبو حاتم : فوجب التنكب عن رواية المتقدمين عنه قبل احتراق كتبه ، لما فيها من الأخبار المدلسة عن الضعفاء والمتروكين ، ووجب ترك الاحتجاج برواية المتأخرين عنه بعد احتراق كتبه لما فيها مما ليس من حديثه .

- وفى « تذكرة الحفاظ » : ولم يكن على سعة علمه بالمتقن .

وأما سعيد بن أبى مريم فقال : لم يحترق له كتاب وكان يضعفه^(١) .

وسئل عنه أبو زرعة ، وعن سماع القدماء منه ؟ فقال : أوله وآخره سواء ، إلا أن ابن المبارك ، وابن وهب كانا يتبعان أصوله^(٢) .

وقال عبد الرحمن الرازى : قلت لأبى : إذا كان من يروى عن ابن لهيعة مثل ابن المبارك وابن وهب يحتج به ؟ قال : لا^(٣) .

وكان الإمام النسائى لا يرى أن يحدث بحديث ابن لهيعة^(٤) .

- وقال الجوزجاني : لا يوقف على حديثه ولا ينبغي أن يحتج به ، ولا يغتر بروايته^(٥) .

(١) تذكرة الحفاظ ١ / ١٧٥ .

(٢) السابق .

(٣) الجرح والتعديل ١٤٦/٥ - ١٤٧ .

(٤) تهذيب التهذيب ١ / ٣٨ .

(٥) تهذيب التهذيب ٥ / ٣٧٩ .

- وفى «سير الأعلام» : . . . ولكن ابن لهيعة تهاون بالإتقان ، وروى مناكير ، فانحط عن رتبة الاحتجاج به عندهم .
- وقال النسائي : ليس بثقة^(١) .
- وقال الذهبى : العمل على تضعيف حديثه^(٢) .
- وقال أبو عبد الرحمن السلمى : سألت أبا الحسن الدارقطنى عن عبد الله ابن لهيعة ؟ فقال : يضعف حديثه^(٣) .
- ثانياً : من قال بتوثيقه :
- قال أحمد بن صالح المصرى : كان ابن لهيعة صحيح الكتاب ، طلبة للعلم .
- وقال زيد بن الحباب : سمعت سفيان الثورى يقول : عند ابن لهيعة الأصول وعندنا الفروع .
- وقال أحمد بن حنبل : لم يكن بمصر مثل ابن لهيعة فى كثرة حديثه وضبطه وإتقانه^(٤) .
- وقال ابن وهب فى حديث سئل عنه : حدثنى به والله الصادق البار عبد الله بن لهيعة^(٥) .

(١) انظر سير الأعلام ٨ / ١٢ - ٣١ ترجمة ابن لهيعة .
 (٢) من له رواية فى الكتب الستة للذهبي ١٦١ / ٢ .
 (٣) تاريخ دمشق لابن عساكر ١٥٧ / ٣٢ .
 (٤) العبر فى خبر من غير للذهبي ٢٠٥ / ١ .
 (٥) رفع الإصر عن قضاة مصر لابن حجر ١٩٤ / ١ .

قال قتیبة بن سعید : حضرت موت ابن لهیعة فسمعت الليث يقول : ما خلف مثله^(١) .

ثالثاً : من قال بأن حديثه صالح في المتابعات

- قال أبو حاتم وأبو زرعة : ... أما ابن لهیعة فأمره مضطرب ، يكتب حديثه على الاعتبار^(٢) .

- قال أحمد بن حنبل : ما حديث ابن لهیعة بحجة ، وإنی لأكتب كثيراً مما أكتب أعتبر به ، وهو يقوى بعضه بعضاً .

- وقد روى له مسلم مقروناً بعمر بن الحارث .

- وروى البخاري في الفتن من صحيحه عن المقرئ عن حيوة وغيره (ابن لهیعة) ..

وروى له في الاعتصام ، وفي تفسير سورة النساء ، وفي آخر الطلاق ، وفي عدة مواضع مقروناً ولا يسميه ، وهو ابن لهیعة لا شك فيه .

- وكذلك روى له النسائي أحاديث كثيرة من حديث ابن وهب وغيره ، يقول فيها عن عمرو بن الحارث وذكر آخر .

- وقال ابن خزيمة في صحيحه : وابن لهیعة لست ممن أخرج حديثه في هذا الكتاب إذا انفرد ، وإنما خرّجته لأن معه جابر بن إسماعيل^(٣) .

- وقال الذهبي : وبعض الحفاظ يروى حديثه ويذكره في الشواهد والاعتبارات والزهد والملاحم ، لا في الأصول . وبعضهم يبالغ في وهنه ،

(١) المجروحين ١٢/٢ .

(٢) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ١٤٧/٥ .

(٣) انظر تهذيب التهذيب ٣٧٥/٥ - ٣٧٧ .

ولا ينبغي إهداره ، وتتجنب تلك المناكير ، فإنه عدل في نفسه . . . (١)

وقال البيهقي : أجمع أصحاب الحديث على ضعف ابن لهيعة ، وترك الاحتجاج بما ينفرد به (٢) .

رابعاً : من قال : إن حديثه يدور بين الحسن والصحيح إذا كان من رواية العبادة الأربعة ، وكل ثقة عُلِمَ أنه تحمل عنه قبل الاختلاط :

- قال نعيم بن حماد : ما سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول لشيء من حديث ابن لهيعة سمعت ، إلا سماع ابن المبارك ونحوه (٣) .

وفي « تذكرة الحفاظ » : حدث عنه ابن المبارك وابن وهب وأبو عبد الرحمن المقرئ وطائفة قبل أن يكثر الوهم في حديثه ، وقبل احتراق كتبه ، فحديث هؤلاء عنه أقوى ، وبعضهم يصححه ولا يرتقى إلى هذا .

- وسئل عنه أبو زرعة وعن سماع القدماء منه ؟ فقال : أوله وآخره سواء ، إلا أن ابن المبارك وابن وهب كانا يتبعان أصوله . . . (٤) .

- وفي « الجرح والتعديل » : وقال عمرو بن علي : عبد الله بن لهيعة احترقت كتبه ، فمن كتب عنه قبل ذلك مثل ابن المبارك وعبد الله بن يزيد المقرئ أصح من الذين كتبوا بعدما احترقت الكتب ، وهو ضعيف الحديث (٥) .

وفي « سير الأعلام » : . . . وما رواه عنه ابن وهب ، والمقرئ ،

(١) سير أعلام النبلاء ١٤/٨ .

(٢) تهذيب الأسماء واللغات للنووي ، ٢٨٤/١ .

(٣) انظر رفع الإصر لابن حجر العسقلاني ١/١٩٣ .

(٤) الجرح والتعديل ٥/١٤٧ .

(٥) السابق .

والقدماء ، فهو أجود . وكذا قال ابن سعد : . . . ومن سمع منه في أول مرة أحسن حالاً .

وكذلك قال أبو حفص الفلاس : من كتب عن ابن لهيعة قبل احتراق كتبه فهو أصح ، كابن المبارك ، والمقرئ ، وهو ضعيف الحديث .
- وعن أحمد بن حنبل قال : من كتب عن ابن لهيعة قديماً فسماعه صحيح .

قلت (الذهبي) : لأنه لم يكن بعد تساهل ، وكان أمره مضبوطاً فأفسد نفسه .

- وعن خالد بن خدّاش قال : قال لي ابن وهب ، ورأني لا أكتب حديث ابن لهيعة : إني لست كغيري في ابن لهيعة ، فاكتبها .

- وعن يحيى بن معين قال : يكتب عن ابن لهيعة ما كان قبل احتراق كتبه^(١) .

- وعن ابن الكيّال : إذا قلنا أن رواية من روى عنه قبل احتراق كتبه صحيحة ، كما هو رأى كثير من الأئمة ، فرواية سفيان الثوري وشعبة والأوزاعي وعمرو بن الحارث المصري عنه صحيحة ؛ لأن هؤلاء الأربعة ، رووا عنه وماتوا قبل احتراق كتبه^(٢) .

- وقال الدارقطني : يعتبر بما روى عنه العبادلة : ابن المبارك والمقرئ وابن وهب والقعنبي^(٣) .

(١) انظر سير الأعلام ١١/٨ - ٣١ .

(٢) الكواكب النيرات ٤٨٣/١ .

(٣) المختلطين للعلائى ٦٧/١ .

- وقال عبد الغنى بن سعيد الأزدي : إذا روى العبادلة عن عبد الله بن لهيعة فهو صحيح^(١) .

الراجح في ترجمة ابن لهيعة :

أن حديثه صحيح إذا روى عنه العبادلة الأربعة ، وكذلك كل ثقة علم أنه أخذ عنه قبل الاختلاط .

فهذا ذهب إليه الكثير من أهل العلم - كما رأينا -

وأما غير حديث هؤلاء ، يتوقف فيه وينظر في المتابعات والشواهد ، والله أعلم .



المبحث الثالث

اعتماد توثيق ابن حبان بمضرده

من المعلوم عند أهل العلم أن ابن حبان من المتساهلين في نقده للرجال ، وأنه يوثق كثيرا من المجهولين ، وأن الأصل عنده أن المسلمين على الصلاح والعدالة حتى يتبين منهم الجرح .

وقد ذكر منهجه ذلك في مقدمة كتابه « الثقات » . . . : فمن لم يُعلم بجرح فهو عدل إذا لم يبين ضده ، إذ لم يكلف الناس من الناس معرفة ما غاب عنهم ، وإنما كلفوا الحكم بالظاهر من الأشياء غير المغيب عنهم^(١) . . .

قال الحافظ ابن حجر معقبا على ما ذهب إليه ابن حبان بأن هذا مذهب عجيب ، فقال في « لسان الميزان » : . . . وهذا الذي ذهب إليه ابن حبان من أن الرجل إذا انتفت جهالة عينه كان على العدالة إلى أن يتبين جرحه ، مذهب عجيب ، والجمهور على خلافه ، وهذا هو مسلك ابن حبان في كتاب الثقات الذي ألفه . . .

ثم نقل كلام « الخطيب » : . . . قال الخطيب أقل ما ترتفع به الجهالة أن يروى عن الرجل اثنان فصاعدا من المشهورين بالعلم ، إلا أنه لا يثبت له حكم العدالة بروايتهما ، وقد زعم قوم أن عدالته تثبت بذلك ، وهذا باطل ، لأنه يجوز أن يكون العدل لا يعرف عدالته ، فلا تكون روايته عنه تعديلا له ولا خبرا عن صدقه^(٢) . . .

(١) الثقات لابن حبان ١٣/١ .

(٢) لسان الميزان ١٤/١ .

وقال الخطيب : اتفق أهل العلم على أن من جرحه الواحد والاثنان ، وعدله مثل عدد من جرحه فإن الجرح أولى . . .

إلى أن قال : . . . فأما من جهل حاله ولم يعلم فيه سوى قول إمام من أئمة الحديث أنه ضعيف أو متروك أو ساقط أو لا يحتج به ونحو ذلك ، فإن القول قوله ولا نطالبه بتفسير ذلك^(١) .

ويقول الكتاني في « الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المصنفة » : . . . وكتاب (الثقات) (لأبي حاتم بن حبان البستي) إلا أنه ذكر فيه عددا كثيرا وخلقا عظيما من المجهولين الذين لا يعرف غيره أحوالهم ، وطريقته فيه (أى فى كتاب الثقات) أنه يذكر من لم يعرفه بجرح وإن كان مجهولا لم يعرف حاله ، فينبغى أن يتنبه لهذا ، ويعرف أن توثيقه للرجال بمجرد ذكره فى هذا الكتاب من أدنى درجات التوثيق^(٢) .

ومن المعاصرين الألبانى ، الذى ذكر فى مواضع متعددة من كتبه تساهل ابن حبان فى التوثيق فعلى سبيل المثال فى السلسلة الضعيفة^(٣) .

إن ابن حبان متساهل فى التوثيق ، فإنه كثيرا ما يوثق المجهولين .

وفى السلسلة الضعيفة^(٤) : . . . وأما توثيق ابن حبان إياه (الحصين الحبرانى) ، فمما لا يعول عليه ، لما عرف من قاعدته فى توثيق المجهولين ، كما فصلت القول عليه فى (الرد على التعقيب الحثيث) ولهذا لم يعرج الأئمة المذكورون على توثيقه ، ولم يعتمدوا عليه فى

(١) السابق ١٥/١ .

(٢) الرسالة المستطرفة ١٤٦/١ .

(٣) السلسلة الضعيفة ٣٢/١ .

(٤) السابق ٩٩/٣ .

هذا ، ولا فی عشرات بل مئات من مثله وثقهم هو وحده ، وحكموا هم عليهم بالجهالة . . .

والشيخ أحمد شاکر يعتمد توثيق ابن حبان للمجاهيل - متأثرًا به - وهذا واضح من كثرة رجوع الشيخ « لثقات ابن حبان » ، فهو من المصادر التي يعول عليها الشيخ كثيرًا^(١) . بل يعتمد الشيخ شاکر توثيق ابن حبان وإن خالف أهل العلم فی حكمهم بالجهالة على الراوى الذى يوثقه ابن حبان . مثال ذلك : الخضر بن القواس : قال الحافظ ابن حجر : مجهول^(٢) .

وقال أبو حاتم : مجهول^(٣) .

ومثل كثير النواء : إذ ذكره النسائى فى « الضعفاء والمتروكون »^(٤) . وقال أبو حاتم : ضعيف الحديث ، وقال الجوزجاني : زائغ . وقال ابن عدى : كان غالبًا فى التشيع مفرطًا فيه^(٥) .



(١) انظر مصادر الشيخ شاکر فى نقده للحديث ص ١٠٥ .

(٢) تقريب التهذيب ت ١٧٢٤ .

(٣) تهذيب الكمال ٨ / ٢٦١ ، انظر حديث ٦٦٥ من أمثلة « توثيق ابن حبان » ص ٢٠١ .

(٤) ٢٢٩ / ١ .

(٥) تهذيب التهذيب ٨ / ٣٦٨ .

المبحث الرابع

« اعتبار سکوت البخاری فی التاريخ »

أو ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل عن الراوى توثيقاً له «

هل يعتبر سکوت البخاری فی التاريخ عن الراوى توثيقاً له ؟

ذكر الحافظ المزى في « تهذيب الكمال » : في ترجمة عبد الكريم بن أبي المخارق : . . . قال الحافظ أبو محمد عبد الله بن أحمد بن سعيد بن يربوع الأشيبلى : « . . . بين مسلم جرحه في صدر كتابه ، وأما البخارى فلم ينبه من أمره على شيء ، فدل على أنه على الاحتمال ، لأنه قد قال في التاريخ : كل من لم أبین جرحه فهو على الاحتمال ، وإذا قلت فيه نظر فلا يحتمل »^(١) .

وهذا الذى ذكره المزى ، ذكره أيضا أبو زرعة بن الحافظ العراقى فى ترجمة عبد الكريم بن أبي المخارق : قال الحافظ أبو محمد عبد الله بن أحمد الأشيبلى : بين مسلم جرحه فى صدر كتابه : . . . إلى آخر ما قاله المزى فى التهذيب^(٢) .

وقول الحافظ ابن حجر فى كلامه عن يزيد بن عبد الله بن مغفل « . . . قد ذكره البخارى فى تاريخه فسماه يزيد ، ولم يذكر فيه هو ولا ابن أبى حاتم جرحا فهو مستور »^(٣) .

(١) (تهذيب الكمال ١٨/٢٦٤) .

(٢) البيان والتوضيح ١٤٤ ، نقلا عن ضوابط الجرح والتعديل د . عبد العزيز بن محمد ابن إبراهيم العبد اللطيف .

(٣) نقلا عن المصدر السابق ١/٦٥) .

وقد ذکر ابن أبی حاتم منهجه صراحة فی کتاب « الجرح والتعديل » قال : « ... علی أنا قد ذکرنا أسامی كثيرة مهملة من الجرح والتعديل ، کتبناها لیشتمل الکتاب علی کل من رُوی عنه العلم ، رجاء وجود الجرح والتعديل فیهم ، فنحن ملحقوها بهم من بعد إن شاء الله تعالی »^(١) .

وکذلك قال الحافظ ابن کثیر فی ذکره لموسى بن جبیر الأنصارى السلمی مولاہم : « ... و ذکره ابن أبی حاتم فی کتاب الجرح والتعديل ولم یحک فیہ شیئاً من هذا ولا هذا ، فهو مستور الحال »^(٢) .

ویقول الألبانی فی الرد علی عبد الله الغماری قوله : والراسبی ذکره ابن أبی حاتم ... ولم یجرحه بشیء . فأقول (الألبانی) : نعم لم یجرحه ، ولم یوثقه أيضاً ، فکان ماذا؟ غاية ما یمکن أن یقال فیہ : إنه سکت عنه ، وهو ما یسکت عن أحد إلا إنه لم یتبین له حاله ، كما ذکر ذلك ابن أبی حاتم نفسه فی مقدمة کتابه^(٣) .

فیتبین مما نقلناه من کلام بعض أهل العلم أن سکوت البخاری وابن أبی حاتم ، یمکن علی الاحتمال ، فلا هو توثیق ، ولا هو تضعیف .

مع ملاحظة أن البخاری قد یسکت عن أقوام لشهرتهم ، كما سکت عن أناس ثقات ، مثل : الإمام أحمد بن حنبل^(٤) . الإمام الشافعی^(٥) .

كما سکت عن ضعفاء ، مثل :

(١) (الجرح والتعديل ٢/٣٨) .

(٢) (تفسیر ابن کثیر ١/١٣٨) .

(٣) السلسلة الضعیفة ٣/٣٩ .

(٤) التاريخ الكبير ٢/٥ .

(٥) التاريخ الكبير ١/٤١ .

١- عبد الرحمن بن زید بن أسلم^(١) .

قال فیہ ابن حجر : ضعيف^(٢) .

وقال الذهبی : ضعفه^(٣) .

٢- إسحاق بن أبی طریفة^(٤) .

قال الذهبی : مجهول^(٥) .

وكذلك ابن أبی حاتم ، فقد سكت عن ضعفاء ومجاهيل ، مثل :

١- محمد بن الأسود بن خلف^(٦) .

قال ابن حجر : لا يعرف من هو ، ولا أبوه^(٧) .

لكن الشيخ أحمد شاکر - كما سنرى - يعتبر سكوت البخارى وابن

أبى حاتم - على إطلاقه - تعديلاً للراوى .



(١) التاريخ الكبير ٢٨٤/٥ .

(٢) التقريب ٢٠٢ .

(٣) الكاشف ١٤٦/٢ .

(٤) التاريخ الكبير ٣٩٣/١ .

(٥) الميزان ١٩٣/١ .

(٦) الجرح والتعديل ٢٠٥/٧ - ٢٠٦ .

(٧) لسان الميزان ٨٣/٥ .

المبحث الخامس :

تغليب التعديل على الجرح ، حتى وإن كان المعدّلون قلة والجارحون كثرة وجرحهم مفسّر

تعارض الجرح والتعديل ، من المسائل التي تكلم فيها أهل العلم ، ولهم فيها تفصيل وقد جمع « اللكنوى » أقوالهم فيها في ثلاثة أقوال : أحدها : أن الجرح مقدم مطلقاً ، ولو كان المعدّلون أكثر ، نقله الخطيب عن جمهور العلماء وصححه ابن الصلاح ، والإمام فخر الدين الرازى ، والآمدى ، وغيرهما من الأصوليين ، لأن مع الجارح زيادة علم لم يطلع عليها المعدّل ، ولأن الجارح مصدّق للعدل فيما أخبر به عن ظاهر حاله ، إلا أنه يخبر عن أمر باطن خفى عن المعدّل .

وثانيها : إن كان عدد المعدّلين أكثر قدّم التعديل ، حكاه الخطيب في الكفاية ، وصاحب المحصول ، فإن كثرة المعدّلين تقوى حالهم ، قلة الجارحين تضعف خبرهم ، قال الخطيب : وهذا خطأ ممن توهمه لأن المعدّلين وإن كثروا ليسوا يخبرون عن عدم ما أخبر به الجارحون ، ولو أخبروا بذلك لكانت شهادة باطلة ...

وثالثها : أن تعارض الجرح والتعديل فلا يترجح أحدهما إلا بمرجح ، حكاه ابن الحاجب ، كذا فضّله العراقي في شرح ألفيته والسيوطى في التدريب وغيرهما ...

إلى أن قال : إن تقدّم الجرح على التعديل مقيد بأن يكون الجرح مفسراً ، فإن الجرح المبهم غير مقبول مطلقاً على المذهب الصحيح ، فلا يمكن أن يعارض التعديل وإن كان مبهماً^(١) .

(١) الرفع والتكميل ١١٧/١ - ١١٨ .

وبتقديم الجرح المفسر على التعديل :

قال السيوطى فى «تدريب الراوى» : إذا اجتمع فيه - أى الراوى - جرح مفسر وتعديل ، فالجرح مقدم ، ولو زاد عدد المعدلين ، هذا هو الأصح عند الفقهاء والأصوليين ، ونقله الخطيب عن جمهور العلماء ، لأن مع الجارح زيادة علم لم يطلع عليها المعدل^(١) . . .

ثم نقل كلام الخطيب : . . . اتفق أهل العلم على أن من جرحه الواحد والإثنان ، وعدّله مثل عدد من جرحه فإن الجرح به أولى ، ففى هذه الصورة حكاية الإجماع على تقديم الجرح^(٢) . . .

وفى «البحر المحيط» ذكر أقوال أهل العلم فى تعارض الجرح والتعديل ، ثم نقل كلام أبى نصر بن القشيرى قال : فإن كثر عدد المعدلين ، وقل عدد الجارحين ، تقبل العدالة فى هذه الصورة أولى .

واختار القاضى تقديم الجرح ، وقال المازرى : قد حكى ابن شعبان فى كتابه «الزاهى» الخلاف عند تساويهما فى العدد .

أما إذا زاد عدد المجرحين فلا وجه لجريان الخلاف ، وبه صرح الباجى فقال : لا خلاف فى تقديم الجرح ، وقال الماوردى : لا شك فيه ، وهو أولى بأن يكون إجماعا . . .

قال : وصورة المسألة حيث لم يمكن الجمع بين القولين ، فإن قال أحدهما : هو عدل ، والآخر هو مجروح ، فُدم الجرح قطعاً ، ولا يحسن فيه إجراء خلاف ، وإن اختلف العدد ، لأن التعديل مبناه على الظاهر بخلاف الجرح^(٣) .

(١) تدريب الراوى ١/٣٠٩ .

(٢) تدريب الراوى ١/٣١٠ .

(٣) البحر المحيط ٥/٣٣٩ .

وفى « المدخل إلى مذهب الإمام أحمد » قال : وإذا تعارض الجرح والتعديل ، فالجرح مقدّم وإن زاد عدد المعدّلين ، لتضمنه زيادة خفيت على المعدّل^(١) ..

وحكى بعض أهل العلم قولاً رابعاً عند تعارض الجرح والتعديل ، ذكره الشوكاني فى « نيل الأوطار » : أنه يقدم التعديل على الجرح ، لأن الجارح قد يجرح بما ليس فى نفس الأمر جارحاً ، والمعدّل إذا كان عدلاً لا يعدّل إلا بعد تحصيل الموجب لقبوله جرحاً ، حكى هذا الطحاوى عن أبى حنيفة وأبى يوسف ، ولا بد من تقييد هذا القول بالجرح المجمل إذ لو كان الجرح مفسراً لم يتم ما علل به أن الجارح قد يجرح بما ليس فى نفس الأمر... إلخ^(٢) .

وكذلك الصنعانى قال : اختلف أهل الأصول فى هذه المسألة ، فالفحول على أن الجارح أولى وإن زاد عدد المعدّلين على الجارح... ووجه أرجحية هذا القول أن قبول الجرح جمع بين كلامى الجارح والمعدّل ، لأن قول المعدل هو عدل ، معناه : لا أعلم جارحاً ، وقول الجارح بخلافه ، معناه : علمت فيه ما يخرم عدالته ، فكان قبول الجارح تصديقا لهما^(٣) ...

بل إن « الأمدى » قدم الجرح وإن لم يكن مفسراً ، فقال : إذا تعارض الجرح والتعديل ، فلا يخلو أن يكون الجارح قد عين السبب أو لم يعينه ،

(١) المدخل إلى مذهب الإمام أحمد ١/١٠١ .

(٢) نيل الأوطار ١/١٤٦ .

(٣) إجابة السائل شرح بغية الأمل ١/١١٩ .

فإن لم يعينه ، فقول الجارح يكون مقدما لاطلاعه على ما لم يعرفه العدل ولا نفاه ، لامتناع الشهادة على النفي^(١) . . .

وفى « قواعد التحديث » للقاسمى : « إذا اجتمع فى الراوى جرح مفسر وتعديل ، فالجمهور على أن الجرح مقدّم ، ولو كان عدد الجارح أقل من المعدل ، قالوا : لأن مع الجارح زيادة علم ، وقيل إن زاد عدد المعدلون فى العدد على المجرحين قدم التعديل » انتهى ما فى التقريب وشرحه ، وهذا القول وإن ضعف فهو الذى يتجه^(٢) . . .

وفى « فتح المغيث » فى تعارض الجرح والتعديل فى راو واحد ، وقدما أى ، جمهور العلماء أيضا الجرح على التعديل مطلقا ، استوى الطرفان فى العدد أم لا .

قال ابن الصلاح : إنه الصحيح ، وكذا صححه الأصوليون كالفخر والآمدى ، بل حكى الخطيب اتفاق أهل العلم عليه إذا استوى العددان ، وصنيع ابن الصلاح مشعر بذلك ، وعليه يحمل قول ابن عساكر أجمع أهل العلم على تقديم قول من جرح راويا على قول من عدله^(٣) . . .

وهناك ضوابط عند تعارض الجرح والتعديل ، منها :

الأصل المعتبر عند تعارض الجرح والتعديل ، تقديم الجرح المفسر على التعديل ، وتقديم التعديل على الجرح المبهم ، ولكن هذا الأصل تقيده ضوابط متعددة توجد فى ثنايا كلام الأئمة عند الموازنة بين الآراء المختلفة فى توثيق الراوى وتضعيفه .

(١) الإحكام فى أصول الأحكام ٩٩/٢ .

(٢) قواعد التحديث ١٨٧ .

(٣) فتح المغيث ٣٠٨/١ .

ومن أهم تلك الضوابط ما يلي :

اعتبار مناهج الأئمة في جرحهم وتعديلهم ، فإنهم على ثلاثة أقسام ، هي :

١- من هو متعنت في الجرح مثبت في التعديل ، يغمز الراوى بالغلطتين والثلاث ، ويلين بذلك حديثه . ومن هؤلاء : شعبة بن الحجاج (ت ١٦٠هـ) ، ويحيى ابن سعيد القطان (ت ١٩٨هـ) ، ويحيى بن معين (ت ٢٣٣هـ) ، وأبو حاتم الرازى (ت ٢٧٧هـ) ، والنسائى (ت ٣٠٣هـ) .

وهناك من النقاد من اشتهر بالتعنت ، ومن أولئك : أبو إسحاق إبراهيم ابن يعقوب الجوزجاني (ت ٢٥٩هـ) في جرحه لأهل الكوفة .

عبد الرحمن بن يوسف بن خراش البغدادي (ت ٢٨٣هـ) في جرحه لأهل الشام^(١) .

٢- من هو معتدل في التوثيق منصف في الجرح ، ومنهم : سفيان الثوري (ت ١٦١هـ) ، وعبد الرحمن بن مهدي (ت ١٩٨هـ) ، وابن سعد (ت ٢٣٠هـ) ، وابن المديني (ت ٢٣٤هـ) ، والإمام أحمد (ت ٢٤١هـ) ، والبخاري (ت ٢٥٦هـ) ، وأبو زرعة الرازى (ت ٢٦٤هـ) ، وأبو داود (ت ٢٧٥هـ) ، وابن عدى (ت ٣٦٥هـ) ، والدارقطنى (ت ٣٨٥هـ) .

٣- من هو متساهل مثل :

أبى الحسن أحمد بن عبد الله العجلي^(٢) (ت ٢٦١هـ) ، وأبى عيسى

(١) انظر لسان الميزان ١/١٦١ .

(٢) قال الشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلمى : توثيق العجلي وجدته بالاستقراء كتوثيق ابن حبان أو أوسع (الأنوار الكاشفة ٧٢) .

الترمذی (ت ٢٧٩هـ) ، وابن حبان^(١) (ت ٣٥٤هـ) ، والدارقطنی (ت ٣٨٥) فی بعض الأوقات^(٢) .

وأبى عبد الله الحاكم (ت ٤٠٥هـ) ، وأبى بكر البيهقي (ت ٤٥٨هـ) وفائدة هذا التقسيم : النظر في أقوال الأئمة عند إرادة الحكم على الراوى .

فإذا جاء التوثيق من المتشددین ، فإنه يُعَضُّ عليه بالنواجذ لشدة تثبتهم فى التوثيق إلا إذا خالف الإجماع على تضعيف الراوى أو كان الجرح مفسراً بما يجرح فإنه يقدم على التوثيق ، ولكن إذا جرحوا أحداً من الرواة ، فإنه ينظر هل وافقهم أحد على ذلك ؟

فإذا وافقهم أحد على ذلك التضعيف ولم يُوثَّق ذلك الراوى أحد من الحدّاق فهو ضعيف ، وإن لم يوافقهم أحد على التضعيف ، فإن لا يؤخذ بقولهم على إطلاقه ، ولكن لا يطرح مطلقاً ، بل إن عارضه توثيق من معتبر فلا يقبل ذلك الجرح إلا مفسراً .

فإذا قال ابن معين فى راو « إنه ضعيف » فلا يكفى أن يقول ذلك دون بيان لسبب تضعيفه وغيره قد وثقه ، بل مثل هذا الراوى يتوقف فى تصحيح حديثه وهو إلى الحسن أقرب ، كما قاله الحافظ الذهبى .

وإذا جاء التوثيق من المتساهلين فإنه ينظر ، هل وافقهم أحد من الأئمة الآخرين على ذلك ؟ فإن وافقهم أحد أخذ بقولهم وإن انفرد أحدهم بذلك التوثيق فإنه لا يسلم له .

(١) وتساهل ابن حبان يرجع إلى قاعدته : « العدل من لم يعرف فيه الجرح » فإنها تقتضى

توثيق كثير من مجهولى الحال عند غيره (لسان الميزان ١ / ١٤) .

(٢) ذكر هذا القيد الذهبى فى الموقظة ص ٨٣ .

وأما الجرح فليسوا فيه على منهج واحد ، بل منهم من يتساهل مع الضعفاء أيضا كالعجلى ومنهم من يتعنت أحيانا كابن حبان ، ولذلك يتعقبه الذهبى على التعنت فى مواضع كثيرة .

من تعقبات الذهبى فى « ميزان الاعتدال » لجرح ابن حبان :

أ - قوله فى ترجمة أفلح بن سعيد المدنى : ابن حبان ربما قَصَّبَ الثقة حتى كأنه لا يدرى ما يخرج من رأسه ٢٧٤/١ .

ب- وقوله فى ترجمة سعيد بن عبد الرحمن الجمحى : وأما ابن حبان فإنه خَسَّافٌ قَصَّابٌ (١٤٨/٢) .

ج- وقوله فى ترجمة سويد بن عمرو الكلبي : وأما ابن حبان فأسرف واجترأ (٢٥٣/٢) .

وأما المعتدلون المنصفون ، فإنه يُعتمد على أقوالهم فى الحكم على الرواة جرحا وتعديلا ، ما لم يعارض توثيقهم بجرح مفسر خال من التعنت والتشدد فإنه يقدم على التوثيق .

قال الحافظ الذهبى : عبد الرحمن بن مهدى كان هو ويحيى القطان قد انتدبا لنقد الرجال ، وناهيك بهما جلالة ونبلاً وعلماً وفضلاً ، فمن جرحاه لا يكاد - والله - يندمل جرحه ، ومن وثَّقه فهو الحجة المقبول ، ومن اختلفا فيه اجتهد فى أمره ونزل عن درجة الصحيح إلى الحسن^(١) .

والشيخ أحمد شاکر - يقدم التعديل على الجرح ، حتى وإن كان الجرح

(١) ذكر من يعتمد قوله فى الجرح والتعديل ص ١٧ ، ضوابط الجرح والتعديل د. عبد العزيز ابن محمد بن إبراهيم العبد اللطيف الأستاذ المشارك بكلية الحديث الشريف الجامعة الإسلامية المدينة المنورة ١/ ٣٠-٣٦ بتصرف .

مفسراً، مثال ذلك : محمد بن میسر أبو سعد الصاغانی المكفوف ، فقد قال فيه يحيى بن معين : كان جهمياً وليس هو بشيء كان شيطاناً من الشياطين . وقال : ضعيف .

وقال البخاری : فيه اضطراب .

وقال النسائی : متروك الحديث^(١) .

بل إن ابن حبان قال : لا يحتج به^(٢) .

- والشيخ أحمد شاکر یصح حديثه ، قال : محمد بن میسر أبو سعد الصاغانی : ثقة تكلم فيه بدون وجه^(٣) .

عيسى بن المسيب البجلي :

قال ابن حبان : « ... كان ممن يقلب الأخبار ولا يعلم ، ويخطئ في الآثار ولا يفهم ، حتى خرج عن حد الاحتجاج به .

قال يحيى بن معين : ليس بشيء^(٤) .

وقال النسائی : ضعيف^(٥) .

وأورده العقيلي في الضعفاء^(٦) وغير ذلك^(٧) .

(١) الكامل لابن عدی ٢٢٦/٦ - ٢٢٧ .

(٢) تهذيب التهذيب ٤٢٧/٩ .

(٣) انظر حديث ٤٥ المسند .

(٤) المجروحين لابن حبان ١١٩/٢ .

(٥) الكامل لابن عدی ٥ / ٢٥٣ ، الضعفاء والمتروكين للنسائی ٢١٦/١ .

(٦) الضعفاء للعقيلي ٣٨٦/٣ .

(٧) انظر حديث ٨٠ .

قال الشيخ أحمد شاکر : عيسى بن المسيب البجلي قاضي الكوفة :
صدوق لا بأس به ، وهو صالح الحديث .

وخالف الهيثمي - الذي كثيرًا ما يأخذ بأحكامه - ، فقال الشيخ أحمد
شاکر : وضعفه الهيثمي لأجل عيسى البجلي^(١) .



(١) انظر حديث ٨٠ .

المبحث السادس :

التوقف فی أحادیث رغم وضوح ضعفها

هناك أحادیث لا يذكر فيها الشيخ حكما ، بالصحة أو الضعف ، بل يتوقف فيها رغم أن أسانيد هذه الأحادیث بها مجاهيل ، وضعفاء .

مثال ذلك حديث ٥٣١ بالمسند ، ففي سنده : محبوب بن محرز : لين الحديث .

إبراهيم بن عبد الله بن فروخ : مجهول ، وقال فيه الشيخ شاکر : فيه نظر .

- وحديث ٥٣٦ بالمسند : في سنده : زياد بن عبد الله مجهول ، وأم هلال : مجهولة ، وقال فيه الشيخ شاکر : في إسناده نظر^(١) .



(١) انظر تفصيل ذلك في أمثلة التوقف في أحادیث رغم وضوح ضعفها .

المبحث السابع :

« موقف الشيخ أحمد شاکر من التابعین ،

وتساهله فی الحكم علیهم »

بلغ الشيخ أحمد شاکر مبلغاً كبيراً فی معرفة الحديث رواية ودراية ، بشهادة معاصريه ولاحقيه من أهل العلم ، إلا أن الشيخ كان متساهلاً بعض الشيء فی الحكم على الرواة^(١) ، فعمد إلى مجموعة من الرواة الضعفاء فصحح أحاديثهم ، كعبد الله بن لهيعة وعلى بن زيد بن جدعان ، وشريك بن عبد الله النخعي ، وزيد العمى ، والحجاج بن أرطاة ، وإبراهيم بن محمد ابن أبي يحيى ، والإفريقي ، ومحمد ابن حميد الرازي ، وغيرهم كثير .

لا شك فی أن التابعین فی العدالة بعد الصحابة - رضی الله عنهم - وقد شهد لهم النبي ﷺ ، كما بحديث ابن مسعود رضی الله عنه : قال رسول الله ﷺ : خير الناس قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ، ثم يجيء قوم تسبق شهادة أحدهم يمينه ، ويمينه شهادته^(٢) .

لكنّ هناك فارقاً - عند المحدثين - بين الصحابي والتابعي ، فالصحابية

(١) قال الشيخ ابن باز معلقاً على حديث : من لزم الاستغفار جعل الله له من كل هم فرجاً ...

« جزم الشيخ العلامة أحمد شاکر فی حاشيته على المسند بأنه صحيح ، بناء على سكوت البخاري عنه ، وهذا فيه نظر ، إلا أن يثبت بالنص أو بالاستقراء ما يدل على أن البخاري أراد ذلك ، ومن تأمل حاشية العلامة أحمد شاکر اتضح له منها تساهله فی التصحيح لكثير من الأسانيد التي فيها بعض الضعفاء ، كابن لهيعة ، وعلى بن زيد بن جدعان ، وأمثالهما ، والله يغفر له ويشكر له سعيه ، ويتجاوز عما زل به قلمه ، أو أخطأ فيه اجتهاده ، إنه سمع قريب » - فتاوى ابن باز ٢٦ / ٢٥٨ - ٢٥٩ .

(٢) سبق تخريجه ص ٢ .

كلهم عدول ، أما التابعون فليسوا سواءً ، فمنهم العدل ومنهم غير ذلك ، فتجرى عليهم أحكام الجرح والتعديل^(١) ، كما تجرى على غيرهم من

(١) فرق علماء الرجال بين الصحابة والتابعين ، فالصحابه كلهم عدول ، أما التابعون فليسوا سواءً ، فمنهم العدل ومنهم غير ذلك ، فتجرى عليهم أحكام الجرح والتعديل كباقي الرواة .

وهناك من أهل العلم من وثق كبار التابعين فقط ، إذا لم يُعرف فيهم جرح ولا تعديل ، كالحافظ ابن كثير (انظر تفسير ابن كثير ١٠٩/٢) ، وجمال الدين القاسمي (محاسن التاويل ٤١٥/٢) .

قال « السخاوي » : ... ولا يكاد يوجد في القرن الأول الذي انقضى فيه الصحابة وكبار التابعين ضعيف إلا الواحد بعد الواحد ، كالحارث الأعور ، والمختار الكذاب . فلما مضى القرن الأول ودخل الثاني ، كان في أوائله من أوساط التابعين جماعة من الضعفاء الذين ضُعِفوا غالبًا من قبل تحملهم وضبطهم للحديث ، فتراهم يرفعون الموقوف ، ويرسلون كثيرًا ، ولهم غلط كأبي هارون العبدى (المتكلمون في الرجال للسخاوي ٩/١) .

وقام الحافظ ابن حجر في مقدمة تقريب التهذيب ، بتقسيم طبقات الرواة إلى اثني عشر طبقة :

الأولى : طبقة الصحابة .

ثم قسّم التابعين إلى أربع طبقات تاليات لطبقة الصحابة .

وهذه الطبقات هي الثانية : وهي طبقة كبار التابعين : كابن المسيّب .

الثالثة : الطبقة الوسطى من التابعين : كالحسن ، وابن سيرين .

الرابعة : طبقة تليها ، جلّ روايتهم عن كبار التابعين : كالزهري ، وقتادة .

الخامسة : الطبقة الصغرى منهم ، الذين رأوا الواحد ، والاثنين ، ولم يثبت لبعضهم السماع من الصحابة : كالأعمش .

فهل اعتبر الحافظ ابن حجر هذه الطبقات كلها من العدول ؟ فعَدَّلهم جميعًا وبالتالي قبل روايتهم على إطلاقها ؟

بل أجرى عليهم ما جرى على باقي الرواة ، بداية من طبقة كبار التابعين ، فعَدَّ من روى عنهم ثقة أو أكثر - ولم يوثق - من المجهولين عينًا أو حالًا .

من أمثلة ذلك : في طبقة كبار التابعين :

=

الرواة ، وهذا هو ما مشى عليه جماهير المحققين من المحدثين كالذهبي

- = ١- حريث بن ظهير الكوفي ، مجهول ، من الثانية (تقريب التهذيب ت ١١٨١) .
- ٢- حصين بن نمير الكندي ثم السكوني الحمصي يروي عن بلال ، مجهول ، من الثانية . (تقريب التهذيب ت ١٣٩٠) .
- ٣- سمرة بن سهم القرشي الأسدي ، مجهول من الثانية (تقريب التهذيب ت ٢٦٣١) .
- الطبقة الوسطى من التابعين (الطبقة الثالثة) :
- ١- عامر بن مالك : بصرى : مقبول (أى حين يتابع وإلا فلين الحديث) ، من الثالثة [عامر ابن مالك تفرد بالرواية عنه أبو عثمان النهدي ، ولم يوثقه سوى ابن حبان ، وأعله على بن المدينة بسبب هذا التفرد ، وذكره الذهبي فى ميزان الاعتدال . لذا فهو مجهول العين ، وهذا ما جرى عليه أهل العلم : أن من روى عنه واحد سواء كان ثقة أم غير ثقة ، فهو مجهول العين .
- فقد قال على بن المدينة فى جرى بن كليب السدوسى البصرى : مجهول ، لا أعلم روى عنه غير قتادة (تهذيب الكمال ٤/٥٤٤) . وقال فى جعفر بن يحيى بن ثوبان : شيخ مجهول لم يرو عنه غير أبى عاصم (الضحاك بن مخلد النبيل) : (تهذيب الكمال ٥/١١٦) .
- وقال أبو حاتم الرازى فى حاضر بن المهاجر الباهلى : «مجهول» ، مع أن شعبة ابن الحجاج روى عنه (تهذيب الكمال ٥/٣٢١) .
- ٢- عباد بن عبد الله الأسدي ، الكوفى : ضعيف من الثالثة (تقريب التهذيب ت ٣١٣٦) .
- ٣- عبد الرحمن بن عزر ، الأشعري ، والد الضحاك : مجهول من الثالثة (تقريب التهذيب ت ٣٩٥٠) .
- ومن الطبقة الرابعة من التابعين :
- ١- عبد الملك بن نافع الشيبانى ، الكوفى ، ابن أخى القعقاع ويقال له ابن القعقاع : مجهول من الرابعة (تقريب التهذيب ت ٤٢٢٤) .
- ٢- عروة المزنى ، شيخ لحبيب بن أبى ثابت : مجهول ، من الرابعة (تقريب التهذيب ت ٤٥٧١) .
- ٣- عقيل بن شبيب ، وقيل سعيد : مجهول ، من الرابعة (تقريب التهذيب ت ٤٦٦٠) .
- = ومن الطبقة الخامسة من التابعين :

والحافظ ابن حجر والخزرجی وغيرهم .

وهناك من أهل العلم من وثق كبار التابعين فقط ، إذا لم يُعرف فيهم جرح ولا تعديل ، كالحافظ ابن كثير في تفسير قول الله تعالى :

﴿وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ وَمَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ فَرِحُوا﴾ إِلَّا اللَّهُ وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَىٰ مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴿١٠٥﴾^(١).

فقال عند قوله تعالى : ﴿وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَىٰ مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ :

«... كما قال الحافظ أبو يعلى الموصلى في مسنده : حدثنا إسحاق

ابن أبي إسرائيل وغيره ، قالوا : حدثنا أبو يحيى عبد الحميد الحماني ، عن عثمان بن واقد ، عن أبي نصيرة ، عن مولى لأبي بكر ، عن أبي بكر رضى الله عنه ، قال : قال رسول الله ﷺ : « ما أصرَّ من استغفر وإن عاد في اليوم سبعين مرة » .

ثم ذكر ابن كثير : أن الحديث أخرجه أبو داود والترمذى والبخارى في

مسنده .

ونقل قول على بن المدينى والترمذى : « ليس إسناد هذا الحديث

بذاك » .

فالظاهر أنه لأجل جهالة مولى أبى بكر ، ولكن جهالة مثله لا تضر لأنه تابعى

= ١- عبد الملك بن عبيد ، أو ابن عبيدة : مجهول الحال من الخامسة (تقريب التهذيب ت ٤١٩٧) .

٢- عبد الملك بن علق ، مجهول ، من الخامسة (تقريب التهذيب ت ٤٢٠١) .

٣- عمر بن شاکر البصرى : ضعيف ، من الخامسة (تقريب التهذيب ت ٤٩١٧) .

(١) آل عمران ١٣٥ .

کبير ، ويكفيه نسبه إلى أبي بكر ، فهو حديث حسن ، والله أعلم^(١)(٢) .
وكذلك فعل جمال الدين القاسمي ، في تفسيره للآية ، حيث نقل
كلام ابن كثير السابق وأقره عليه^(٣) .

والشيخ أحمد شاکر يدل موقفه مع التابعين على التساهل في الحكم
عليهم وعلى أحاديثهم ومخالفة كثير من النقاد ، فهو يرى أنهم على الستر
والقبول ما لم يثبت فيهم جرح ، ولا بد عنده أن يكون الجرح مفسراً
وصريحاً ، ويرى أن الجهالة بالنسبة إليهم ليست جرحاً صريحاً .

وقد صرح الشيخ بموقفه هذا في تعليقه على حديث « ٦٤٩ المسند ،
فقال : « . . . والتابعون على الستر والقبول ، حتى يثبت فيهم ما يجرحهم .

والشيخ التزم بالشرط الأول من كلامه فقط وجعله منهجاً له ، وقبل
أحاديث كل التابعين ، حتى لو جرحهم أهل العلم ، رغم أن عبارة الشيخ
تشعر بأن بعض التابعين مجروحون ، لكنه في تصحيحه للأحاديث لم يراع
ذلك ، كما سيأتي .

(١) تفسير ابن كثير ١٠٩/٢ .

(٢) يقول الشيخ أبو إسحاق الحويني معلقاً على كلام ابن كثير : فهذا كلام غريب
ويتعجب أن يصدر من مثل الحافظ ابن كثير ، لأنه مخالف لأصول أهل الحديث من
أن مجهول الحال لا تثبت بخبره حجة فضلاً عن مجهول العين ، ومولى أبي بكر
رضي الله عنه لا يعرف من هو أصلاً ، ونسبته لأبي بكر رضي الله عنه لا تنفعه ،
وإن تجوز الحافظ ابن كثير رحمه الله في هذا خلافاً للقاعدة . . . ومما يستغرب
أيضاً أن ينقل الشيخ العلامة المحدث أبو الأشبال (أحمد شاکر) يرحمه الله قول
الحافظ ابن كثير في تعليقه على تفسير الطبري ٧/٢٢٥-٢٢٦ ويقره عليه ولا
يتعبه ، وهذا من الأدلة الكثيرة على تسامح الشيخ أبي الأشبال يرحمه الله (النافلة
في الأحاديث الضعيفة والباطلة ح ٤٩) .

(٣) محاسن التأويل ٤١٥/٢ .

المبحث الثامن :

الحکم علی سند کل حدیث علی حدة

مع عدم اعتبار المتابعات والشواهد أو الإشارة إليها^(١)

يكتفى الشيخ أحمد شاکر - يرحمه الله - في نقده للحدیث بمسند أحمد ، علی الحکم علی کل حدیث بمفرده دون النظر فی المتابعات والشواهد .

وإن كان هذا المنهج یخدم المسند ، إلا أنه ليس بكاف بالنسبة للحکم علی الحدیث ، إذ إن ذلك یحتاج إلى تخريج الحدیث بجميع طرقه ، وهذا وإن تطلب وقتا وجهدا إلا أنه یشفى غلیل من أراد الوقوف علی درجة الحدیث - صحة وضعفا - حتى يتسنى له العمل به إن صح ، وعدم العمل به إن لم یصح .

فالحکم علی ضعف الحدیث الواحد من خلال سنده فقط لا یعنی عدم ثبوته من طرق سواه ، قد ترتفع بدرجة إلى الصحة أو الحسن علی الأقل .

وهذا المنهج فی نقد الحدیث ، هو منهج نظری ، بمعنی إنه لا ینفع كثيرا فی التطبيق العملي الذي یحتاج للحکم النهائي علی الحدیث - وهذا بالطبع فی الأحادیث التي حکم علیها الشيخ بعدم الصحة - فالناظر فی الأحادیث التي ضعفها الشيخ فی المسند ، یحتاج إلى النظر فی كتب

(١) هذا المبحث لا أتعب فيه علی الشيخ ، فقد أشار رحمه الله إلى أن هذا هو منهجه فی المسند - كما هو موضح فی آخر المبحث - وإنما أردت من إیراده التنبيه علی طلبه العلم بعدم الحکم علی الحدیث بالضعف إلا بعد جمع طرق الحدیث كلها والنظر فيها ، فربما صح الحدیث فی غیر المسند .

الأحاديث الأخرى لیتتبع روايات الحدیث المتعددة حتى یقف علی الحكم النهائي علی الحدیث .

وقد أشار الشيخ إلى ذلك فی مقدمة المسند ، فقال :

« ولم ألتزم فی الكلام علی الأحاديث أن أخرجها كلها ، فذلك أمر يطول جدا ، إنما جعلت همتي ووكدي أن أبين درجة الحدیث ، فإن كان صحيحا ذكرت ذلك ، وإن كان ضعيفا بينت سبب ضعفه . . . » (١٢/١).



الباب الثاني :

دراسة تطبيقية

(نماذج من مسند أحمد)

وفيه ثمانية فصول :

الفصل الأول : أحاديث المدلسين .

الفصل الثاني : أحاديث عبد الله بن لهيعة .

الفصل الثالث : أحاديث توثيق ابن حبان بمفرده .

الفصل الرابع : أحاديث عن سكوت البخارى وابن أبى حاتم عن الرواة .

الفصل الخامس : أحاديث عن تقديم التعديل على الجرح .

الفصل السادس : التوقف فى أحاديث ضعيفة .

الفصل السابع : أحاديث التابعين .

الفصل الثامن : عدم اعتبار الشواهد والمتابعات فى نقد الحديث .

الفصل الأول : أحاديث المدلسين

أمثلة على أحاديث المدلسين

مثال ١ : حديث ١٣٧٤ المسند

حدثنا محمد بن عبيد ، حدثنا محمد بن إسحاق ، عن عبد الله بن أبي نجيح ، عن مجاهد ، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى .
عن علي رضي الله عنه ، قال : لما نحر رسول الله ﷺ بُدِّئَتْه نحر بيده ثلاثين ، وأمرني فنحرت سائرهما ، وقال : أقسم لحومها بين الناس وجلودها وجلالها ، ولا تعطين جازراً منها شيئاً .

تعليق الشيخ أحمد شاکر : « صحيح ا.هـ .

سند الحديث :

وفى سند الحديث من الرواة :

١- محمد بن عبيد بن أبي أمية الطنافسى : ثقة^(١) .

٢- محمد بن إسحاق : صدوق يدلس ورمى بالثبوع والقدر^(٢) .

كان أحد أوعية العلم حبراً في المغازى والسير ، وليس بذاك المتقن فانحط حديثه عن رتبة الصحة ، وهو صدوق في نفسه مرضى .

قال يحيى بن معين : هو ثقة وليس بحجة .

وقال أحمد بن حنبل : حسن الحديث . وقال علي بن المديني : حديثه

عندي صحيح .

(١) تقريب التهذيب (١/٤٩٥ ت ٦١١٤) .

(٢) تقريب التهذيب (١/٤٦٧ ت ٥٧٢٥) .

وقال النسائي : ليس بالقوى . وقال الدراقطنى : لا يحتج به .

وقال شعبة : هو أمير المؤمنين فى الحديث .

وقال الذهبى : والذى تقرر عليه العمل أن ابن إسحاق إليه المرجع فى المغازى والأيام النبوية مع أنه يشذ بأشياء ، وأنه ليس بحجة فى الحلال والحرام ، نعم ولا بالواهى بل يستشهد به^(١) .

٣- عبد الله بن أبى نجیح : ثقة روى بالقدر وربما دلّس^(٢) .

٤- مجاهد بن جبر : ثقة إمام فى التفسير وفى العلم^(٣) .

٥- عبد الرحمن بن أبى لیلی : الإمام العلامة الحافظ^(٤) . . .

نخريج الحديث :

وأخرجه أبو داود (ح ١٧٦٤) من طريق محمد بن عبيد وأخيه يعلى بذات السند (ومن طريق أبى داود أخرجه البيهقى) .

أخرجه البيهقى فى السنن الكبرى (ح ١٠٢٢٤ ، ٣٩١/٥) من طريق محمد بن عبيد وقرن به أخاه يعلى بن عبيد بذات السند .

فى الإسناد : محمد بن إسحاق مدلس ، ذكره الحافظ ابن حجر فى المرتبة الرابعة (ترجمه ١٢٥) وقال : صدوق مشهور بالتدليس عن الضعفاء والمجهولين وعن شرّ منهم وصفه بذلك أحمد والدراقطنى وغيرهما^(٥) .

(١) تذكرة الحفاظ (١/١٣٠) .

(٢) تقريب التهذيب (١/٣٢٦ ت ٣٦٦٢) .

(٣) تقريب التهذيب (١/٥٢٠ ت ٦٤٨١) .

(٤) سير الأعلام (٤/٢٦٢) .

(٥) تعريف أهل التقديس (١/٥١) .

والمرتبة الرابعة هي من اتفق الأئمة على أنه لا يحتج بشيء من أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع .

وهو هنا لم يصرح بالسماع ، ولا في رواية أبي داود فالحديث ضعيف لذلك . والحديث فيه انقطاع لأن ابن إسحاق بينه وبين أبي نجیح رجل مبهم كما في حديث ٢٣٥٩ المسند .

- عبد الله بن أبي نجیح مدلس ، أكثر عن مجاهد وكان يدلس عنه ، وصفه بذلك النسائي ، ذكره الحافظ ابن حجر في المرتبة الثالثة وهم من اختلف أهل العلم فيهم بين القبول والرد ، والأكثر على الرد ما لم يصرحوا بالسماع^(١) .

- وقد ضعفه الشيخ شاکر في حديث ٢٣٥٩ بالمسند لجهالة الراوى الذى لم يسمه ابن إسحاق^(٢) .



(١) تعريف أهل التقديس (ت ٧٧ ، ٣٩/١) .

(٢) والحديث مخالف للحديث الذى فى صحيح مسلم (ح ١٢١٨) وغيره من حديث جابر رضى الله عنه : أن النبى ﷺ نحر من هديه ثلاثا وستين بيده ، ثم أعطى علياً فنحر ما غبر ، وهى سبع وثلاثون بدنة تكملة المائة .

مثال ٢: حديث ١٦٠٣ المسند

حدثنا سريج بن النعمان ، حدثنا أبو شهاب ، عن الحجّاج ، عن ابن أبي نجیح ، عن مجاهد ، عن سعد بن مالك ، قال : طفنا مع رسول الله ﷺ ، فمننا من طاف سبعا ، ومننا من طاف ثمانيا ، ومننا من طاف أكثر من ذلك ، فقال رسول الله ﷺ : « لا حرج » .

وتعليق الشيخ أحمد شاکر :

« إسناده صحيح : أبو شهاب : هو الحنّاط عبد ربه بن نافع . الحجّاج : هو ابن أرطاة . مجاهد : هو ابن جبر التابعي المشهور ، وقد جزم أبو حاتم وأبو زرعة بأنه لم يسمع من سعد ، وهو عاصر سعدا عهدا طويلا ، فإنه ولد سنة ٢١ في خلافة عمر ، فكانت سنه عند وفاة سعد قريبا من ٣٥ سنة والمعاصرة كافية إذا كان الراوي ثقة... » . ا. هـ

إسناد الحديث :

وفى سند الحديث من الرواة :

- ١- سريج بن النعمان : ثقة يهيم قليلاً^(١) .
- ٢- أبو شهاب (عبد ربه بن نافع الحنّاط) : صدوق يهيم^(٢) .
- ٣- الحجّاج بن أرطاة : تركه ابن المبارك ويحيى القطان وابن مهدي ويحيى بن معين وأحمد بن حنبل ، سئل عنه يحيى بن معين فقال : ضعيف ضعيف .

وقال أبو حاتم : كان الحجّاج مدلساً عمن رآه وعمن لم يره ، وكان

(١) تقريب التهذيب (١/٢٢٩ ت ٢٢١٨) .

(٢) تقريب التهذيب (١/٣٣٥ ت ٣٧٩٠) .

يقول : إذا حدثتني أنت بشيء عن شيخ لم أبال أن أرويه عن ذلك الشيخ ، وكان يروى عن أقوام لم يرهم^(١) .

وذكره العقيلي في « الضعفاء » : وقال : أمرنا زائدة أن نترك حديث الحجاج ابن أرطاة .

وقال عبد الله بن المبارك : كان يدلس وكان يحدثنا بالحديث عن عمرو ابن شعيب مما يحدثه محمد العزرمي ، والعزرمي متروك لا تقربه^(٢) .

وفي « تهذيب التهذيب » : قال الساجي : كان مدلساً صدوقاً سيئ الحفظ ليس بحجة في الفروع والأحكام ، وقال ابن خزيمة : لا أحتج به إلا فيما قال سمعت ، وقال ابن سعد : كان شريفاً وكان ضعيفاً في الحديث ، وقال أبو أحمد الحاكم : ليس بالقوى عندهم^(٣) .

٤- ابن أبي نجيح : ثقة رمى بالقدر وربما دلس^(٤) .

٥- مجاهد بن جبر : ثقة إمام^(٥) .

تخريج الحديث :

- تفرد الإمام أحمد بتخريج هذا الحديث .

- وأورده الحافظ الهيثمي في المجمع (٥٥١٤) وقال رواه أحمد وفيه الحجاج بن أرطاة وحديثه حسن .

(١) انظر المجروحين لابن حبان (١/ ٢٢٥ - ٢٢٦) .

(٢) انظر الضعفاء (١/ ٢٧٧-٢٧٨) .

(٣) تهذيب التهذيب (٢/ ١٩٨) .

(٤) تقريب التهذيب (١/ ٣٢٦ ت ٣٦٦٢) .

(٥) تقريب التهذيب (١/ ٥٢٠ ت ٦٤٨١) .

الحدیث ضعیف :

١- الحجاج بن أرطاة : مدلس وقد عنعنه ، أروده الحافظ فی « المرتبة الرابعة » من المدلسین (وهم من اتفق الأئمة علی عدم الاحتجاج بحديثهم إلا إذا صرحوا بالسماع) .

وقال فيه : الفقيه الكوفي المشهور أخرج له مسلم . مقرونا ، وصفه النسائي وغيره بالتدليس عن الضعفاء ، وعمن أطلق عليه التدليس ابن المبارك ، ويحيى بن القطان ، ويحيى بن معين ، وأحمد ، وقال أبو حاتم : إذا قال حدثنا فهو صالح وليس بالقوى^(١) .

٢- فيه انقطاع لعدم سماع مجاهد من سعد بن أبي وقاص قال أبو حاتم : مجاهد عن سعد ومعاوية وكعب بن عجرة مرسل^(٢) .

وقال ابن التركماني في « الجواهر النقي » : قال ابن القطان : لا أعلم لمجاهد سماعا من سعد^(٣) .

٣- ابن أبي نجیح : مدلس ، وكان يدلس عن مجاهد بن جبر وذكره الحافظ ابن حجر فی المرتبة الثالثة من المدلسین ، وقد عنعن الحدیث .



(١) تعريف أهل التقديس (ت ١١٨ ، ٤٩/١) .

(٢) تهذيب التهذيب (٤٤/١٠) .

(٣) الجواهر النقي للتركمانی (١٤٩/٥) .

مثال ٣ : حديث ١٧١٦ المسند

حدثنا سليمان بن داود ، یعنی أبا داود الطيالسي ، حدثنا أبو عامر الخزاز عن الحسن عن سعد مولى أبي بكر قال : قدمت بين يدي رسول الله ﷺ ، فجمعوا يقرنون ، فقال رسول الله ﷺ : « لا تقرنوا » .

تعليق الشيخ أحمد شاکر :

«إسناده صحيح ، أبو عامر الخزاز : هو صالح بن رستم وسبق توثيقه في ٩٣٧ . والحديث رواه ابن ماجه ٢ : ١٦٥ عن محمد بن بشار عن الطيالسي . ا.هـ»^(١) .

سند الحديث :

وفي سند الحديث من الرواة :

- ١- سليمان بن داود (أبو داود الطيالسي) : ثقة حافظ غلط في أحاديث^(٢) .
- ٢- أبو عامر الخزاز (صالح بن رستم) : صدوق كثير الخطأ^(٣) . ذكره العقيلي في «الضعفاء»^(٤) .

وفي «تهذيب التهذيب» : عن يحيى بن معين : ضعيف ، وقال : لا شيء وقال أحمد : صالح الحديث ، وقال أبو حاتم : شيخ يكتب حديثه ولا يحتج به ، وقال الدارقطني : ليس بالقوى ، وذكره ابن حبان في «الثقات» ، وقال ابن عدى : وهو عندي لا بأس به ولم أر حديثاً منكراً جداً .

(١) ولم يتعرض الشيخ شاکر إلى تدليس الحسن مع أنه كما قال النسائي : يرسل عن كل أحد .
 (٢) تقريب التهذيب (١/٢٥٠ ت ٢٥٥٠) .
 (٣) تقريب التهذيب (١/٢٧٢ ت ٢٨٦١) .
 (٤) الضعفاء (٣/٣٠٨) .

وقال أبو بكر البزار ، ومحمد بن وضاح : ثقة ، وقال الحاكم : ليس بالقوى عندهم^(١) .

٣- الحسن البصرى : ثقة فقيه فاضل مشهور وكان يرسل كثيرا ويدلس^(٢) . ذكره الحافظ ابن حجر فى المرتبة الثانية من المدلسين (٤٠) وقال : ... كان مكثرا من الحديث ويرسل كثيرا عن كل أحد ، وصفه بتدليس الإسناد النسائى وغيره^(٣) .

تخريج الحديث :

أخرجه الطبرانى فى الأوسط (ح ٨٥٤٣) عن أبى داود الطيالسى بذات الإسناد (٢٤٩/٨)

وأبو يعلى فى مسنده من طريق أبى داود بالإسناد نفسه (٣/١٤٥) ح ١٥٧٤) والحاكم فى المستدرک (٤/١٣٣ ح ٧١٣١) وصححه ووافقه الذهبى من طريق أبى داود الطيالسى أيضا بذات الإسناد .

وابن ماجه فى سننه من طريق أبى داود الطيالسى بذات الإسناد (ح ٣٣٣٢) ، وقال البوصيرى : وليس لسعد عند ابن ماجه سوى هذا الحديث ، وليس له رواية فى شىء من الكتب الخمسة ، وهذا الحديث منسوخ أو محمول على عدم الإذن ، فإن أذن فيه جاز أو كان التمر فيه قلة ، يدل لذلك ما رواه البخارى ومسلم وغيرهما من حديث ابن عمر ، قال : « نهى رسول الله ﷺ عن القرآن إلا بإذن أصحابه »^(٤) .

(١) تهذيب التهذيب (٤/٣٩١) .

(٢) تقريب التهذيب (١/١٦٠ ت ١٢٢٧) .

(٣) تعريف أهل التقديس (١/٢٩) .

(٤) اتحاف الخيرة المهرة (٤/٣٠٨ - ٣٠٩) .

فالحديث ضعيف الإسناد : ١- أبو عامر الخزاز سيئ الحفظ .

الحسن البصرى مدلس وقد عنعنه .

والحديث له شواهد عن ابن عمر عند البخارى (٥٤٤٦) ومسلم

(٢٠٤٥) وفى المسند (٥٨٠٢ ، ٤٥١٣ ، ٥٠٦٣ ، ٥٢٤٦ ، ٥٥٣٥) .

وابن حبان فى صحيحه (٥٢٣١ ، ٥٢٣٢ ، ٥٢٣٣) .

والنسائى فى الكبرى (٦٧٢٨ ، ٦٧٢٩ ، ٦٧٣٠) .



مثال ٤ : حديث ٧٩٦٧ المسند :

حديثا سفيان ، حدثنا ابن جريج ، عن أبي الزبير ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة - إن شاء الله - عن النبي ﷺ : يوشك أن تضربوا ، وقال سفيان مرة : أن يضرب الناس - أكباد الإبل ، يطلبون العلم ، لا يجدون عالما أعلم من عالم أهل المدينة .

وقال قوم هو العمري ، قال : فقدّموا مالكا .

تعليق الشيخ أحمد شاكر :

«إسناده صحيح : وذكر تخريج الحديث عند الترمذي ، وابن أبي حاتم في مقدمة كتاب الجرح والتعديل ، والحاكم ، والخطيب في تاريخ بغداد بأسانيد كلها تدور على سفيان بن عيينة عن ابن جريج عن أبي الزبير عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً . . . » ا.هـ

سند الحديث :

وفي سند الحديث من الرواة :

١- سفيان بن عيينة : ثقة حافظ فقيه إمام حجة إلا أنه تغير حفظه بأخرة ، وكان ربما دلّس لكنه عن الثقات^(١) .

٢- ابن جريج : هو عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج : ثقة فقيه فاضل وكان يدّلس ويرسل^(٢) .

قال الذهبي : كان ابن جريج ثبّتا لكنه يدّلس^(٣) .

وقال ابن حبان : . . . وكان يدّلس^(٤) .

(١) تقريب التهذيب (١/٢٤٥ ت ٢٤٥١) .

(٢) تقريب التهذيب (١/٣٦٣ ت ٤١٩٣) .

(٣) تذكرة الحفاظ (١/١٢٨) .

(٤) الثقات ابن حبان (٧/٩٣) .

وذكره الحافظ ابن حجر في المرتبة الثالثة من المدلسين : . . . وقال وصفه النسائي وغيره بالتدليس ، قال الدارقطني : شر التدليس تدليس ابن جريج فإنه قبيح التدليس لا يدلس إلا فيما سمعه من مجروح^(١) .

٣- أبو الزبير : هو محمد بن مسلم بن تدرس : ذكره الحافظ ابن حجر في المرتبة الثالثة من المدلسين ، وقال : مشهور بالتدليس ، ووهم الحاكم في كتاب « علوم الحديث » فقال في سنده : وفيه رجال غير معروفين بالتدليس وقد وصفه النسائي وغيره بالتدليس^(٢) .

وفي تقريب التهذيب : صدوق إلا أنه يدلس^(٣) .

وقال ابن معين والنسائي : ثقة .

وقال أبو زرعة وأبو حاتم لا يحتج به ، وكان أيوب يقول أخبرنا أبو الزبير وأبو الزبير وأبو الزبير ، قال أحمد بن حنبل : يعني يضعفه بذلك .

وقال غير واحد هو مدلس فإذا صرح بالسماع فهو حجة .

وأخرج له البخاري مقرونا بآخر ، وحديثه عن عائشة في صحيح مسلم وما أراه لقيها^(٤) .

قال سويد بن عبد العزيز قال لى شعبة : تأخذ عن أبي الزبير ، هو لا يحسن يصلى ؟ وقال هشيم : سمعت من أبي الزبير فأخذ شعبة كتابي فمزقه^(٥) .

٤- أبو صالح (ذكوان السمان) : ثقة ثبت^(٦) .

(١) تعريف أهل التقديس (ت ٨٣ - ٤١/١) .

(٢) تعريف أهل التقديس (ت ١٠١ - ٤٥/١) .

(٣) تقريب التهذيب (١/٥٠٦ ت ٦٢٩١) .

(٤) تذكرة الحفاظ (٩٥ - ٩٦) .

(٥) الجرح والتعديل (١/١٥١) .

(٦) تقريب التهذيب (١/٢٠٣ ت ١٨٤١) .

تخریج الحدیث :

أخرجه الترمذی (٢٦٨٠) ، والحمیدی فی مسنده (١١٨١) ، والحاكم فی المستدرک (٣٠٧) وابن أبی حاتم فی مقدمة الجرح والتعديل (ص ١١) ، وابن عدی فی الكامل (١/١٧٥) والبيهقي فی الكبرى (١/٥٦٧) والخطيب فی تاريخ بغداد (٣/٢٤٠) (٧/٤٠٥) (١٤/٥٤٣) من طرق عن سفيان بن عيينة عن ابن جريج عن أبی الزبير عن أبی صالح عن أبی هريرة مرفوعا به وكذا أخرجه ابن حبان (٣٧٣٦) والذهبي فی « السير » (٨/٥٥) أيضا من طريق سفيان بن عيينة.

وأخرجه النسائي فی « السنن الكبرى » (٤٢٧٧) من طريق سفيان بن عيينة عن ابن جريج عن أبی الزناد عن أبی صالح به ، وقال النسائي : هذا خطأ ، والصواب : أبو الزبير عن أبی صالح .

والحدیث له شاهد عن أبی موسى الأشعري فی الكامل لابن عدی (١/١٧٥) من طريق سعيد بن أبی هند ، عن أبی موسى رفعه ، وهذا إسناد منقطع . قال الدارقطني فی العلل (٧/٢٤٢) : سعيد بن أبی هند من لم يسمع من أبی موسى شيئا .

فالحديث ضعيف : لتدليس ابن جريج ولم يصرح بالتحديث .

وتدليس أبی الزبير ولم يصرح بالتحديث^(١) .



(١) وضعفه الشيخ الألباني فی ضعيف سنن الترمذی ٢٦٨٠ ، والسلسلة الضعيفة ٤٨٣٣ وضعيف الجامع الصغير (٦٤٤٨) .

مثال ٥ : حديث ١٩٧٥ المسند :

حدثنا إسماعيل ، أخبرنا سفيان الثوري ، عن حبيب بن أبي ثابت ، عن طاووس عن ابن عباس : أن رسول الله ﷺ صلى عند كسوف الشمس ثمانى ركعات وأربع سجعات .

تعليق الشيخ أحمد شاکر :

«إسناده صحيح رواه مسلم والنسائي وأبو داود ، كما فى المنتقى وانظر (١٨٦٤)^(١) . ا. هـ

إسناد الحديث :

وفى سند الحديث من الرواة :

- ١- إسماعيل بن إبراهيم (ابن عليه) : ثقة حافظ^(٢) .
- ٢- سفيان الثوري : ثقة حافظ فقيه عابد إمام حجة . . . وكان ربما دلس^(٣) .
- ٣- حبيب بن أبي ثابت : ثقة فقيه جليل وكان كثير الإرسال والتدليس^(٤) .

ذكره الحافظ ابن حجر فى المرتبة الثالثة من المدلسين وقال : تابعى مشهور يكثّر التدليس ، وصفه بذلك ابن خزيمة والدارقطنى وغيرهما ،

(١) حديث ١٨٦٤ الذى أشار إليه الشيخ أحمد شاکر هو الحديث المحفوظ فى صلاة الكسوف .

(٢) تقريب التهذيب (١/١٠٥ ت ٤١٦) .

(٣) تقريب التهذيب (١/٢٤٤ ت ٢٤٤٥) .

(٤) تقريب التهذيب (١/١٥٠ ت ١٠٨٤) .

ونقل أبو بكر بن عياش عن الأعمش عنه أنه كان يقول لو أن رجلا حدثني عنك ما باليت أن رويته عنك ، يعنى وأسقطته من الوسط^(١) .

٤- طاووس بن كيسان اليماني : ثقة فقيه فاضل^(٢) .

تخريج الحديث :

أخرجه النسائي (١٤٦٧) ، وفي الكبرى (١٨٦٣) ، (٥١١) ، وابن أبي شيبة (٤٦٧/٢) ، ومسلم (٩٠٨) ، والدارقطني (١٧٩١) من طرق عن سفیان الثوري ، به .

فالحديث إسناده ضعيف : ١- حبيب بن أبي ثابت مدلس وقد عنعنه قال ابن حبان عقب حديث ٢٨٥٤ (٩٧/٧) : خبر حبيب بن أبي ثابت عن طاووس عن ابن عباس أن النبي ﷺ صلى في كسوف الشمس ثمانى ركعات وأربع سجعات ليس بصحيح ، لأن حبيبا لم يسمع من طاووس هذا الخبر .

وقال البيهقي عقب إخرجه الحديث (٦١١٦) : رواه مسلم في الصحيح عن محمد ابن المثنى وغيره عن يحيى القطان ، وأما محمد بن إسماعيل البخارى رحمه الله فإنه أعرض عن هذه الروايات التى فيها خلاف رواية الجماعة ، وقد روينا عن عطاء بن يسار وكثير بن عباس عن ابن عباس عن النبي ﷺ أنه صلاها ركعتين فى كل ركعة ركوعان .

وحبيب بن أبي ثابت وإن كان من الثقات فقد كان يدلس ولم أجده ذكر سماعه فى هذا الحديث عن طاووس ويحتمل أن يكون سمعه عن غير موثوق به عن طاووس .

(١) تعريف أهل التقديس (ت ٦٩ ، ٣٧-٣٨) .

(٢) تقريب التهذيب (١/٢٨١ ت ٣٠٠٩) .

وقد روى سليمان الأحول عن طاووس عن ابن عباس من فعله أن صلاها ست ركعات في أربع سجديات مخالفه في الرفع والعدد جميعاً^(١).

٢- الحديث شاذ ، لأن الثابت عن ابن عباس وعائشة رضی اللہ عنہم أنها أربع ركعات وأربع سجديات كما في الصحيحين البخارى (١٠٤٦) ، مسلم (٩٠١) .

وهذا ما رجحه ابن القيم في « زاد المعاد » بعد بحث طويل ، قال : والمنصوص عن أحمد أيضا أخذه بحديث عائشة رضی اللہ عنہا وحده في كل ركعة ركوعان وسجودان ، قال في رواية المروزي : وأذهب إلى أن صلاة الكسوف أربع ركعات ، وأربع سجديات ، في كل ركعة ركعتان وسجديتان وأذهب إلى حديث عائشة ، وأكثر الأحاديث على هذا ، وهذا اختيار أبي بكر وقدماء الأصحاب ، وهو اختيار شيخنا أبي العباس بن تيمية وكان يضعف كل ما خالفه من الأحاديث ويقول : هي غلط وإنما صلى النبي ﷺ الكسوف مرة واحدة يوم مات ابنه إبراهيم واللہ أعلم^(٢)^(٣) .



(١) سنن البيهقي الكبرى (٣/٣٢٧) .

(٢) قال الألباني في ضعيف سنن النسائي : شاذ (ح ١٤٦٧) .

(٣) زاد المعاد (١/٤٣٣) .

مثال ٦ : حديث ٥٩٩٠ المسند

قال عبد الله بن أحمد : وجدت في كتاب أبي بخط يده : حدثني حسين قال حدثنا المبارك عن عبيد الله بن عمر أن عبد الله بن دينار حدثه أن عبد الله بن عمر حدثه قال : « نهى رسول الله ﷺ عن القَزَع » .

تعليق الشيخ أحمد شاکر :

« إسناده صحيح متصل . كما بينا في الإسناد الذي قبله » ا. هـ^(١)

سند الحديث :

وفي سند الحديث من الرواة :

١ - حسين بن محمد بهرام التميمي المروزي : ثقة^(٢) .

٢ - المبارك بن فضالة : صدوق يدلّس ويسوّى^(٣) .

قال أبو داود الطيالسي : شديد التدليس ، فإذا قال : حدثنا ، فهو ثبت وقال الذهبي : لم يبلغ حديثه درجة الصحة^(٤) . وقال أبو زرعة : يدلّس كثيرًا ، فإذا قال حدثنا فهو ثقة^(٥) .

وضعه يحيى بن معين ، والنسائي^(٦) .

ذكره الحافظ ابن حجر في المرتبة الثالثة من المدلسين وقال عنه : مشهور

(١) الحديث الذي مثله وأشار إليه الشيخ (٥٩٨٩) فيه مبارك بن فضالة أيضا وقد عنعنه ، والشيخ أعله بالانقطاع (لأن مباركًا لم يدرك عبد الله بن دينار) .

(٢) تقريب التهذيب (١/١٦٨ ت ١٣٤٥) .

(٣) تقريب التهذيب (١/٥١٩ ت ٦٤٦٤) .

(٤) تذكرة الحفاظ (١/١٤٩) .

(٥) الجرح والتعديل (٨/٣٣٩) .

(٦) الكامل لابن عدى (٨/٢٣) .

بالتدليس وصفه به الدارقطني وغيره ، وقد أكثر عن الحسن البصرى (١) .

٣- عبيد الله بن عمر بن حفص (العمري) : ثقة ثبت (٢) .

٤- عمرو بن دينار : ثقة ثبت (٣) .

تخريج الحديث :

الحديث له متابعات كثيرة ، منها :

ما أخرجه الإمام مسلم : (٢١٢٠) من طريق يحيى بن سعيد عن عبيد الله عن عمر بن نافع عن أبيه به ، وابن حبان من طريق روح بن القاسم عن عمر بن نافع به (٥٥٠٧) .

والنسائي في الكبرى عن طريق حماد عن عبيد الله عن نافع به (٩٢٥٧) .

وأبو داود (٤١٩٣) من طريق أحمد بن حنبل عن عثمان بن عثمان ،

(٤١٩٤) من طريق أيوب .

والبخاري في « الصحيح » (٥٩٢٠) من طريق ابن جريج (٥٩٢١) من

طريق عبد الله بن المثنى .

وأخرجه الإمام أحمد في المسند في مواضع كثيرة ٤٩٧٣ ، ٥١٧٥ ،

٥٣٥٦ ، ٥٥٤٨ ، ٥٥٥٠ ، ٥٦١٥ ، ٥٧٧٠ ، ٥٨٤٦ ، ٥٩٨٩ ، ٦٢١٢ ،

٦٢٩٤ ، ٦٤٢٠ ، ٦٤٢٢ ، ٦٤٥٩ .

فالحديث ضعيف الإسناد : مبارك بن فضالة مدلس وقد عنعنه .

لكن الحديث صحيح بغير هذا الإسناد وهو في الصحيحين وغيرهما

(كما سبق) .

(١) تعريف أهل التقديس (ت ٩٣ ، ٤٣/١) .

(٢) تقريب التهذيب (١/٣٧٣ ت ٤٣٢٥) .

(٣) تقريب التهذيب (١/٤٢١ ت ٥٠٢٤) .

مثال ٧ : حديث ١٨٨٩ المسند

حدثنا الوليد بن مسلم ، حدثنا الأوزاعي ، حدثني المطلب بن عبد الله بن حنطب : أن ابن عباس كان يتوضأ مرة مرة ، ويسند ذلك إلى رسول الله ﷺ .

تعليق الشيخ أحمد شاکر : «إسناده صحيح» ا.هـ .

سند الحديث :

وفى الحديث من الرواة :

١- الوليد بن مسلم : الإمام الحافظ عالم أهل دمشق .

قال الذهبي : لا نزاع في حفظه وعلمه ، وإنما الرجل مدلس فلا يحتج به إلا إذا صرح بالسمع^(١) .

ذكره الحافظ ابن حجر في المرتبة الرابعة من المدلسين ، وقال : معروف موصوف بالتدليس الشديد مع الصدق^(٢) .

٢- الأوزاعي : هو عبد الرحمن بن عمرو بن أبي عمرو : ثقة جليل^(٣) .

٣- المطلب بن عبد الله بن حنطب : روى عن ابن عباس مرسل^(٤) .

ذكره ابن حبان في «الثقات»^(٥) .

وقال محمد بن سعد : كان كثير الحديث وليس يحتج بحديثه لأنه

(١) تذكرة الحفاظ (١/٢٢١) .

(٢) تعريف أهل التقديس (ت ١٢٧ ، ١/٥١) .

(٣) تقريب التهذيب (١/٣٤٧ ت ٣٩٦٧) .

(٤) الجرح والتعديل (٨/٣٥٩) .

(٥) الثقات ابن حبان (٥/٤٥٠) .

یرسل عن النبی ﷺ وليس له لقی وعامة أصحابه يدلسون ، وقال یعقوب ابن سفیان والدارقطنی : ثقة^(١) .

وإن لم يذكره الحافظ ابن حجر فی المدلسین إلا أنه قال فی « التقريب » : صدوق كثير التدليس والإرسال^(٢) .

وكذا الهيثمي فی « مجمع الزوائد » (ح ٤٥٥٤ ، ٢٦٦/٣) قال : المطلب ابن عبد الله مدلس .

تخريج الحديث :

أخرجه البخارى (١٥٧) من طريق سفیان الثورى عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن ابن عباس قال : توضأ النبی ﷺ مرة مرة . وهو فى المسند عن وكيع بنفس إسناد البخارى (٢٠٧٢) . وأخرجه الطيالسى (٢٨٨٣) .

عن عبد الله بن المبارك عن الأوزاعى عن المطلب به ، وهو فى المسند (٤٨١٨ ، ٣٥٢٦) حدثنا روح حدثنا الأوزاعى عن المطلب بن عبد الله قال : كان ابن عمر يتوضأ ثلاثا ، يرفعه إلى النبی ﷺ ، وكان ابن عباس يتوضأ مرة يرفعه إلى النبی ﷺ .

الحديث ضعيف الإسناد : المطلب بن عبد الله بن حنطب مدلس .

إضافة إلى أن روايته عن ابن عباس مرسله ، وكذا عن ابن عمر أيضا مرسله لكن الحديث صحيح لغيره ، فقد أخرجه البخارى بطريق آخر عن ابن عباس (كما سبق) .

(١) تهذيب الكمال (٨٤/٢٨) .

(٢) تقريب التهذيب (١/٥٣٤ ت ٦٧١٠) .

الفصل الثانی

أحاديث عبد الله بن لهيعة

أمثلة

مثال ١ :

حديث ٩٣ المسند :

حدثنا حسن قال حدثنا ابن لهيعة حدثنا أبو الأسود أنه سمع محمد بن عبد الرحمن ابن لبيبة يحدث عن أبي سنان الدؤلي : أنه دخل على عمر بن الخطاب وعنده نفر من المهاجرين الأولين ، فأرسل عمر إلى سبط أتي به من قلعة من العراق ، فكان فيه خاتم ، فأخذه بعض بنيه فأدخله في فيه ، فانتزعه عمر منه ، ثم بكى عمر ، فقال له من عنده : لم تبكى ؟ وقد فتح الله لك وأظهرك على عدوك وأقر عينك ؟ فقال عمر : إني سمعت رسول الله ﷺ يقول : « لا تفتح الدنيا على أحد إلا ألقى الله عز وجل بينهم العداوة والبغضاء إلى يوم القيامة » . وأنا أشفق من ذلك .

تعليق الشيخ أحمد شاکر :

« إسناده صحيح ، أبو الأسود : هو محمد بن عبد الرحمن بن نوفل

يتيم عروة .

محمد بن لبيبة : ثقة ، ذكره ابن حبان في الثقات » . ا. هـ

في السند من الرواة :

١- الحسن بن موسى الأشيب : ثقة ، لكن لم يذكره أهل العلم في

القدماء الذين تحملوا عن ابن لهيعة قبل الاختلاط .

٢- محمد بن عبد الرحمن بن لبيبة : ضعيف كثير الإرسال^(١) .

التخريج :

- والحديث أخرجه بنحوه عبد بن حميد (ح ٤٤) عن ابن أبي شيبة ،
والبزار في مسنده (ح ٣١١) عن إبراهيم بن زياد الصايغ ، كلاهما عن
الحسن بن موسى عن ابن لهيعة ، بسنده سواء .

وقال البزار : وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن النبي ﷺ إلا من هذا
الوجه بهذا الإسناد .

- فالحديث فيه علتان : تفرد ابن لهيعة ، وأن الحسن بن موسى ليس
من قدماء أصحابه ، وضعف ابن لبيبة^(٢) .



(١) تقريب التهذيب (١/٤٩٣ ت ٦٠٨٠) .

(٢) أورده الشيخ الألباني في ضعيف الترغيب والترهيب (ح ١٨٩٣) وفي السلسلة
الضعيفة (ح ٤٨٧١)

مثال ٢ - حديث ٤٥٣ المسند :

حدثنا حسن بن موسى حدثنا عبد الله بن لهيعة حدثنا أبو قبيل ، قال : سمعت مالك ابن عبد الله الزبدي يحدث عن أبي ذر : أنه جاء يستأذن على عثمان بن عفان ، فأذن له ، وبیده عصا ، فقال عثمان : يا كعب إن عبد الرحمن توفي وترك مالا فما ترى فيه ؟

فقال : إن كان يصل فيه حق الله فلا بأس عليه ، فرجع أبو ذر عصاه فضرب كعبا ، وقال : سمعت رسول الله - ﷺ - يقول : « ما أحب لو أن لى هذا الجبل ذهباً أنفقه ويتقبل منى ، أذر خلفى منه ست أواق » .
أشددك الله يا عثمان ، أسمعته ؟ ثلاث مرات ؟ قال : نعم .

تعليق الشيخ أحمد شاکر :

إسناده صحيح ، إن شاء الله .

- أبو قبيل ، بفتح القاف : اسمه حبي بن هانئ المعافري المصرى ، وهو تابعى ثقة ، وثقة أحمد وابن معين وأبو زرعة وغيرهم .

- مالك بن عبد الله الزبدي : ترجم له الحافظ فى التعجيل ٣٨٨-
٣٨٩ ولم يذكر فيه جرحا ولا توثيقا ، وهو تابعى قديم ، شهد فتح مصر ، والظاهر أنه مستور ، لو كان فيه جرح لذكره البخارى أو غيره فى الضعفاء ، بل لذكره الذهبى فى الميزان ...

- والحديث رواه ابن عبد الحكم فى « فتوح مصر » ٢٨٦ ، كما قال الحافظ عن أبى الأسود النضر بن عبد الجبار عن ابن لهيعة ، وذكره الهيثمى فى « مجمع الزوائد » ١٠/٢٣٩ ولم يعله إلا بابن لهيعة ، وابن لهيعة ثقة ... ا.هـ

فی السند من الرواة :

- ١- الحسن بن موسى الأشيب : ليس من قدماء أصحاب بن لهيعة .
- ٢- مالك بن عبد الله الزبدي : ذكره الحافظ ابن حجر في « تعجيل المنفعة » : وذكر أنه روى هذا الحديث عن أبي ذر ، روى عنه أبو قبيل^(١) .

تخريج الحديث :

- والحديث ذكره ابن الجوزي في « تليس إبليس » في ذكر تليس إبليس على الصوفية (ص ١٦١) وقال : « هذا الحديث لا يثبت وابن لهيعة مطعون فيه ، قال يحيى : لا يحتج بحديثه ، والصحيح في التاريخ أن أبا ذر توفي سنة خمس وعشرين ، وعبد الرحمن (بن عوف) توفي سنة اثنين وثلاثين ، فقد عاش بعد أبي ذر سبع سنين ، ثم لفظ ما ذكره من حديثهم يدل على أن حديثهم موضوع » . وهو في فتوح مصر (ص ٣١٧) من طريق ابن لهيعة ، بهذا الإسناد (وفيه تسع أواق بدلاً من ست) .
- فالحديث فيه علتان : تفرد ابن لهيعة ، والحسن بن موسى ليس من قدماء أصحابه .

- وجهالة مالك بن عبد الله الزبدي^(٢) .



(١) تعجيل المنفعة ٢/٢٢٩ .

(٢) وأشار الشيخ الألباني بصحته في « مشكاة المصابيح » (ح ١٨٨٢-١/٤٢٤) (ولعل الشيخ راعى المتابعات للحديث بنحوه عن أبي ذر والتي فيها في المسند كحديث ٢١٣٦٠ ، ٢١٣٦٧ ، ٢١٣٨٥) عن غير طريق ابن لهيعة) .

- وقال الشيخ شعيب الأرنؤوط في تعليقه على المسند : إسناده ضعيف لضعف ابن لهيعة وجهالة مالك بن عبد الله الزبدي .

مثال ٣: حديث ٢٣٠٨ المسند

حدثنا قتيبة بن سعيد ثنا ابن لهيعة عن ابن هبيرة عن ميمون المكي :
 أنه رأى ابن الزبير عبد الله صلى بهم يشير بكفيه حين يقوم وحين يركع
 وحين يسجد وحين ينهض للقيام فيقوم فيشير بيديه ، قال فانطلقت إلى ابن
 عباس ، فقلت له : إنى قد رأيت ابن الزبير صلى صلاة لم أر أحدًا يصلها ،
 فوصف له هذه الإشارة ، فقال : إن أحببت أن تنظر إلى صلاة رسول الله ﷺ
 فاقتد بصلاة ابن الزبير .

- تعليق الشيخ أحمد شاکر :

إسناده حسن ، ابن هبيرة : هو عبد الله بن هبيرة السبائي ، مضى ٥٧٧ .
 ميمون المكي : ترجم في التهذيب ولم يذكر فيه جرح ولا توثيق ، وفي
 الخلاصة والتقريب : مجهول وهو تابعي كما ترى^(١) ، فأمره على الستر
 والعدل حتى يتبين فيه جرح ، فلذلك حسنًا حديثه . والحديث رواه
 أبو داود : ١ : ٢٦٩ عن قتيبة بهذا الإسناد ، وسكت عنه ، وقال المنذرى :
 « في إسناده ابن لهيعة ، وفيه مقال » فلم يعله بجهالة ميمون . « ابن لهيعة ثقة
 عندنا ، كما قلنا في ٨٧ » . هـ .

في السند من الرواة :

- ١- قتيبة بن سعيد : إمام ثقة .
- ٢- ابن هبيرة : هو عبد الله بن هبيرة بن أسعد السبئي ، أبو هبيرة المصري :
 ثقة من الثالثة ، مات سنة ست وعشرين ، وله خمس وثمانون . م^(٢) .
- ٣- ميمون المكي : مجهول من الرابعة^(٣) .

(١) عملاً على قاعدته من توثيق كل التابعين .

(٢) تقريب التهذيب (١/٣٢٧ ت ٣٦٧٨) .

(٣) تقريب التهذيب (١/٥٥٦ ت ٧٠٥٤) .

وذكره الحافظ « في تهذيب التهذيب » ، وقال : روى عن ابن الزبير وابن عباس ، وعنه عبد الله بن هبيرة السبائي المصري^(١) .

يعنى مجهول ، لأنه لم يرو عنه إلا راو واحد فقط .

وفي تهذيب الكمال : ... روى عنه عبد الله بن هبيرة السبئي المصري . د . روى له أبو داود حديثاً واحداً^(٢) .

التخريج : أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (حديث ١١٢٧٣) حدثنا بشر بن موسى ثنا موسى بن داود الضبي ثنا ابن لهيعة بسنده سواء .

والإمام أحمد في المسند حديث ٢٦٢٧ ثنا موسى بن داود قال حدثنا ابن لهيعة ، بسنده سواء .

وأبو داود في السنن (باب افتتاح الصلاة ، حديث ٧٣٩ ، ١ / ١٩٧) حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا ابن لهيعة بسنده سواء .

الحديث ضعيف لعلتين :

١- قتيبة بن سعيد ، فهو ليس من قدامى أصحاب ابن لهيعة .

٢- جهالة ميمون المكي^{(٣)(٤)} .

(١) تهذيب التهذيب ٣٩٤/١٠ .

(٢) تهذيب الكمال ٢٣٣/٢٩ .

(٣) وضعفه الشيخ الأرنؤوط ، في تعليقه على المسند فقال : إسناده ضعيف ، ميمون المكي مجهول .

ثم قال : وهذا الحديث مخالف لما ثبت عن ابن الزبير فيما أخرجه البيهقي ٧٣/٢ من طريق أيوب السختياني ، عن عطاء بن أبي رباح ، قال : صليت خلف عبد الله بن الزبير ، فكان يرفع يديه إذا افتتح الصلاة ، وإذا ركع ، وإذا رفع رأسه من الركوع ، فسألته فقال عبد الله بن الزبير : صليت خلف أبي بكر الصديق رضى الله عنه ... فذكر مثله ، وقال أبو بكر : صليت خلف رسول الله ﷺ ... فذكر مثله . قال البيهقي : رواه ثقات .

(٤) وأشار الشيخ الألباني إلى صحته في سنن أبي داود ح ٧٣٩ .

مثال ٤ المسند

حديث ٥٣٩٧: حدثنا حسن حدثنا ابن لهيعة حدثنا عبيد الله بن أبي جعفر عن نافع عن ابن عمر قال: رأيت المغانم تجزأ خمسة أجزاء، ثم يسهم عليها، فما كان لرسول الله ﷺ فهو له، يتخير.

تعليق الشيخ أحمد شاکر:

إسناده صحيح وهو في مجمع الزوائد ٥: ٣٤٠ وقال: «رواه أحمد، وفيه ابن لهيعة وفيه ضعف، وبقية رجاله ثقات». ا. هـ

في السند من الرواة:

١- الحسن بن موسى الأشيب: ثقة، لكنه ليس من قدماء أصحاب ابن لهيعة.

٢- عبيد الله بن أبي جعفر: ثقة^(١).

التخريج:

أخرجه القاسم بن سلام في الأموال^(٢) عن سعيد بن عفير المصري عن ابن لهيعة بنفس السند.

وكذلك أخرجه ابن زنجويه في «الأموال» عن أبي عبيد بنفس السند^(٣).

(١) تقريب التهذيب ١/١٦٤ ت ١٢٨٨.

(٢) الأموال لابن سلام ح ٣٦ - ٢١/١.

(٣) الأموال لابن زنجويه ح ١٢٢٤ - ٧١٦/٢.

فالحديث ضعيف فقد تفرد به ابن لهيعة ، ومن روه عنه ليسوا من
قدماء أصحابه (١) .



(١) لذا قال الشيخ الأرناؤط في تعليقه على المسند : إسناده ضعيف لضعف ابن لهيعة .
وحسنه الشيخ الألبانى فى « إرواء الغليل فى تخريج أحاديث منار السبيل لمتابعة ابن
المبارك (لحسن بن موسى) عند نعيم بن حماد . (٢٩٥/٩) .
فقال الألبانى عن الحديث :

أخرجه الطحاوى (١٦٥/٢) وأحمد (٧١/٢) عن ابن لهيعة ثنا عبيد الله بن أبى جعفر
عن نافع عن ابن عمر . قلت : وهذا إسناده حسن فى المتابعات والشواهد فإن رجاله
كلهم ثقات لولا ما فى ابن لهيعة من الكلام بسبب سوء حفظه ، ومع ذلك فبعضهم
يحسن حديثه ، قال الهيثمى فى « المجمع » (٣٤٠/٥) : « رواه أحمد وفيه ابن لهيعة
وفيه ضعف وحديثه حسن وبقيه رجاله ثقات » .

قلت : وقد رواه نعيم بن حماد قال : ثنا ابن المبارك قال أخبرنا ابن لهيعة .
وعبد الله بن المبارك قديم السماع من ابن لهيعة ، ولذلك صحح بعض الأئمة
حديثه ، وسائر العبادة المعروفة .

فإذا كان نعيم قد حفظه عن ابن المبارك فالسند صحيح . والله أعلم (إرواء الغليل ٥ / ٥٩) .

مثال ٥ المسند حديث ٦٦١٧ :

حدثنا حسن حدثنا ابن لهيعة حدثنا حُيُّ بن عبد الله عن أبى عبد الرحمن
الجبلى عن عبد الله بن عمرو : أن رسول الله ﷺ كان يدعو يقول :
اللهم اغفر لنا ذنوبنا ، وظلمنا ، وهزلنا ، وجدنا ، وعمدنا ، وكل ذلك
عندنا »

تعليق الشيخ أحمد شاكر :

إسناده صحيح ، وهو فى مجمع الزوائد ١٠ : ١٧٢ وقال : «رواه أحمد
والطبرانى وإسنادهما حسن» . ا. هـ

فى السند من الرواة :

١- حسن بن موسى الأشيب : سبق .

٢- حىي بن عبد الله : هو حىي بن عبد الله بن شريح المعافرى
الجبلى ، أبو عبد الله المصرى ، قال المزي فى «تهذيب الكمال» : قال
عبد الله بن أحمد بن حنبل ، عن أبيه : أحاديثه مناكير . . . وعن يحيى بن
معين : ليس به بأس .

وقال البخارى : فيه نظر^(١) .

وقال النسائى : ليس بالقوى .

وقال ابن عدى : أرجو أنه لا بأس به إذا روى عنه ثقة^(٢) .

قال الحافظ فى «تهذيب التهذيب» : وذكره ابن حبان فى «الثقات»^(٣) .

(١) قال فى تدریب الراوى : البخارى يطلق فيه نظر وسكتوا عنه فىمن تركوا حديثه (١/٤١٠) .

(٢) تهذيب الكمال ٧/٤٨٨ - ٤٨٩ .

(٣) تهذيب التهذيب ٣/٧٢ .

وقال الحافظ فی تقريب التهذيب : صدوق يهم^(١) .
 وذكره العقيلي فی «الضعفاء الكبير»^(٢) والنسائي فی «الضعفاء
 والمتركون»^(٣) .
 أبو عبد الرحمن الحبلی : عبد الله بن يزيد المعافری : ثقة^(٤) .

التخريج :

قال الهيثمی فی «مجمع الزوائد» : رواه أحمد والطبرانی وإسنادهما
 حسن^(٥) .

وأخرجه ابن حبان فی الصحيح بنحوه أخبرنا عمر بن محمد بن بجير
 الهمداني قال حدثنا أحمد بن عمرو بن السرح قال حدثنا بن وهب قال
 حدثني حبي بن عبد الله . . بنفس السند^(٦) .

والحاكم فی المستدرک : حدثنا أبو بكر بن إسحاق الفقيه أنبأنا عبد الله
 ابن أحمد ابن حنبل ثنا هارون بن معروف ثنا عبد الله بن وهب . . . بنفس
 السند .

قال الحاكم : هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه^(٧) .

(١) تقريب التهذيب (١/١٨٥ ت ١٦٠٥) .

(٢) الضعفاء الكبير للعقيلي ٣١٩/١ .

(٣) الضعفاء والمتركون للنسائي ص ٣٥ .

(٤) تقريب التهذيب ١/٣٢٩ ت ٣٧١٢ .

(٥) مجمع الزوائد (١٧٣٥٧ - ١٧٢/١٠) .

(٦) صحيح ابن حبان ح ١٠٢٧ - ٣٠٣/٣ .

(٧) المستدرک (ح ١٩١٦ - ٧٠٣/١) .

ومدار حديثى ابن حبان والحاكم على حى بن عبد الله .

وقول الحاكم على شرط مسلم : فإن مسلماً لم يخرج لحيى بن عبد الله .

فحديث المسند ضعيف لعلتين : ١- ابن لهيعة ٢- حى بن عبد الله^(١) .



(١) لذا فإن الشيخ الأرنؤوط ضعف الحديث في تعليقه على المسند ، قال : إسناده ضعيف لضعف ابن لهيعة ، وحيى بن عبد الله ، وهو المعافى .

وأخرجه ابن حبان (١٠٢٧) من طريق عبد الله بن وهب عن حى بن عبد الله بهذا الإسناد ، وقال : حى بن عبد الله ذكره الساجى وابن الجارود والعقيلى وابن الجوزى فى الضعفاء ، وقال أحمد : أحاديثه مناكير ، وقال البخارى : فيه نظر ، وقال النسائى : ليس بالقوى ولم يرد فى توثيقه إلا قول ابن معين : ليس به بأس ، وقول ابن عدى : أرجو أنه لا بأس به إذا روى عنه ثقة . ١١/١٨٨ - ١٨٩ .

الفصل الثالث :

أحاديث عن توثيق ابن حبان بمفرده

أمثلة :

مثال ١ :

حديث ٢٦١ المسند :

حدثنا أسود بن عامر حدثنا حماد بن سلمة عن أبي سنان عن عبيد بن آدم وأبي مريم وأبي شعيب : أن عمر بن الخطاب كان بالجابية ، فذكر فتح بيت المقدس ، قال : فقال أبو سلمة : فحدثني أبو سنان عن عبيد بن آدم قال : سمعت عمر بن الخطاب يقول لكعب : أين ترى أن أصلى ؟ فقال : إن أخذت عنى صليت خلف الصخرة فكانت القدس كلها بين يديك ! فقال عمر : ضاهيت اليهودية ، لا ، ولكن أصلى حيث صلى رسول الله ﷺ ، فتقدم إلى القبلة فصلى ، ثم جاء فبسط رداءه ، فكنس الكناسة في رداءه وكنس الناس .

تعليق الشيخ أحمد شاکر :

إسناده حسن ، أبو سنان : هو عيسى بن سنان الحنفى القسملی صدوق ، فى حديثه لين ، وذكره ابن حبان فى « الثقات » ا.هـ .

فى السند من الرواة :

١- أسود بن عامر : وثقة أحمد بن حنبل ، وقال يحيى بن معين : لا بأس به ووثقه على بن المدينى ، وقال ابن أبى حاتم عن أبيه : صدوق صالح^(١) .

(١) تهذيب الكمال (٣/٢٢٧) .

٢- حماد بن سلمة : ثقة عابد^(١) .

٣- أبو سنان : هو عيسى بن سنان الحنفى القسملی .

قال الحافظ ابن حجر فى التقريب : لىن الحديث^(٢)(٣) .

ضعفه الإمام أحمد ، ويحيى بن معين ، وقال أبو زرعة ، ويعقوب بن سفيان الفارسى : لىن الحديث ، وقال أبو زرعة مرة : مخلط ضعيف الحديث ، وقال أبو حاتم : لىس بقوى فى الحديث ، وقال العجلى : لا بأس به ، وقال النسائى : ضعيف ، وقال ابن خراش : صدوق ، وقال فى موضع آخر فى حديثه نكرة ، وذكره ابن حبان فى الثقات^(٤) .

٤- عبيد بن آدم : ترجمته فى « تعجيل المنفعة » : روى عن عمر بن الخطاب ، وأبى هريرة رضى الله عنهما ، روى عنه أبو سنان القسملی ، ذكره ابن أبى حاتم ، وذكره ابن حبان فى الثقات^(٥) وهو فى التاريخ الكبير^(٦) قال : سمع عمر وأبا هريرة رضى الله عنهما ، روى عنه عيسى بن سنان .

٥- أبو مريم : عبد الله بن زياد الكوفى ، ذكره العجلى فى الثقات : وقال كوفى تابعى ثقة^(٧) وقال فى « تهذيب التهذيب » : . . . وقال الدارقطنى : كوفى ثقة . وذكره ابن حبان فى « الثقات »^(٨) .

(١) تقريب التهذيب (١/١٧٨ ترجمة ١٤٩٩) .

(٢) السابق (١/٧٧٠) .

(٣) قال الحافظ فى طبقات الرواة عن الطبقة السادسة : من لىس له من الحديث إلا القليل ، ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله ، وإليه الإشارة بلفظ : مقبول ، حيث يتابع ، وإلا فلين الحديث - مقدمة التقريب .

(٤) انظر تهذيب الكمال (٢٢/٦٠٦ - ٦٠٨) .

(٥) الثقات ابن حبان (٥/١٣٤) .

(٦) التاريخ الكبير (٥/٤٤١) .

(٧) الثقات للعجلى (١/٢٥٧) .

(٨) تهذيب التهذيب (٥/٢٢١) .

٦- أبو شعيب : ذكره في « تعجيل المنفعة » وأنه روى عن عمر ، روى عنه أبو سنان ، لا يعرف ، ذكره العراقي مستدركا على الحسيني .

قلت (ابن حجر) : لا وجود له ، ولا أدري كيف وقع له هذا ، فإنه إنما يتبع غالباً شيخنا الهيثمي ، وليس هذا في كراس الهيثمي ، وفتشت مسند عمر مرارا فلم أجد له في مسند عمر ذكراً^(١) .

وأبو شعيب - كما نرى - له حديث في المسند وهو الذي بين أيدينا ، فعمل النسخة التي اطلع عليها الحافظ ابن حجر من مسند عمر في مسند أحمد سقط منها أبو شعيب خاصة أن أبا سنان روى هذا الحديث عن ثلاثة منهم أبو شعيب .

وأبو شعيب لم أعرفه ، لكن ذكر العجلي في الثقات تابعياً اسمه أبو شعيب الأنصاري ، وقال : مصري ثقة^(٢) ، فلعله هو .

التخريج :

أورده المتقي الهندي في « كنز العمال » عن الهيثم بن عمار قال سمعت جدي يقول : لما ولي عمر بن الخطاب زار أهل الشام فنزل بالجابية . . . ثم ذكر نحوه^(٣) .

وأورده أبو عبيد القاسم بن سلام في « الأموال » بنفس السند^(٤) .
وسمى جد الهيثم بن عمار : عبد الله بن أبي عبد الله .
والهيثم بن عمار لم أقف على ترجمته .
وحديث المسند ضعيف لضعف أبي سنان .

(١) تعجيل المنفعة (٢/٤٨٠) .

(٢) الثقات للعجلي (١/٥٠٠) .

(٣) كنز العمال (١٤/١٤٨ ، حديث (٣٨٢٠٠) .

(٤) الأموال (ح ٤٣٠) .

مثال ٢: حديث ٥١٧ المسند

حدثنا محمد بن عبد الله بن الزبير حدثنا عبيد الله ، يعنى ابن عبد الرحمن ابن موهب ، أخبرنى عمى عبيد الله بن عبد الله بن موهب عن أبى هريرة قال :
 راح عثمان إلى مكة حاجا ، ودخلت على محمد بن جعفر بن أبى طالب امرأته ، فبات معها حتى أصبح ، غدا عليه ردع الطيب وملحفة معصفرة مفضمة ، فأدرك الناس بملل قبل أن يروحوا ، فلما رآه عثمان انتهره وأقف ، وقال : أتلبس المعصفر وقد نهى عنه رسول الله ﷺ ؟

فقال له على بن أبى طالب : إن رسول الله ﷺ لم ينهه ولا إياك ، إنما نهانى .

تعليق الشيخ أحمد شاکر :

إسناده صحيح ...

عبيد الله بن عبد الله بن موهب ، من متوسطى التابعين ، وهو ثقة ، ذكره ابن حبان فى الثقات ١ . هـ

فى السند من الرواة :

١- محمد بن عبد الله بن الزبير : قال فى « تقريب التهذيب » : ثقة ثبت إلا أنه قد يخطئ فى حديث الثورى^(١) .

٢- عبيد الله بن عبد الرحمن بن موهب :

قال يحيى بن معين : ضعيف ، وقال النسائى : ليس بذاك القوى^(٢) .

وقال فى تقريب التهذيب : ليس بالقوى^(٣) .

(١) تقريب التهذيب (١/٤٨٧ ت ٦٠١٧) .

(٢) الكامل لابن عدى (٥/٥٢٩) .

(٣) تقريب التهذيب (١/٣٧٢ ت ٤٣١٤) .

وفى الجرح والتعديل : ذكر روايتين عن يحيى بن معين فيه ، مرة قال هو ضعيف ، ومرة قال ثقة ، وقال أبو حاتم : صالح الحديث^(١) .

وذكره العقيلي فى الضعفاء^(٢) ، وكذا ذكره النسائي فى « الضعفاء والمتروكون » وقال ليس بالقوى^(٣) . وذكره ابن حبان فى الثقات^(٤) .

٣- عبيد الله بن عبد الله بن موهب : قال فى تقريب التهذيب : مقبول^(٥) .

وقال الذهبى فى « الكاشف فى من له رواية فى الكتب الستة » : قال أحمد : أحاديثه مناكير^(٦) . وكذا أيضاً فى بحر الدم^(٧) .

وقال أيضاً « فى تهذيب الكمال » : عن ابنه يحيى بن عبيد الله : أحاديثه مناكير ، لا يعرف هو ولا أبوه ، وذكره ابن حبان فى الثقات^(٨) . فالحديث إسناده ضعيف لأجل عبيد الله بن عبد الرحمن ، وعبيد الله ابن عبد الله بن موهب .

التخريج :

قال فى « مجمع الزوائد » : رواه أحمد وأبو يعلى فى الكبير والبخارى

(١) الجرح والتعديل (٣٢٣/٥) .

(٢) الضعفاء للعقيلي (١١٩/٣) .

(٣) الضعفاء والمتروكون للنسائي ص ٦٥ .

(٤) الثقات ابن حبان (٧٢/٥) .

(٥) تقريب التهذيب (١/٣٧٢ ت ٤٣١١) .

(٦) الكاشف (١/٦٨٢) .

(٧) بحر الدم (١/١٠٥) .

(٨) تهذيب الكمال (١٩/٧٩) .

بإختصار ، وفيه عبيد الله بن عبد الله بن موهب ، وثقه ابن معين في رواية ، وقد ضعف^(١) .

وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى^(٢) .

عن أبي عبد الله الحافظ بسنده إلى عبيد الله بن عبد الرحمن بن موهب ، بذات الإسناد وقال البيهقي : هذا إسناد غير قوى .

وعزاه البوصيري في « إتحاف الخيرة المهرة » : لابن أبي شيبة ، وأحمد بن منيع ، وأبو يعلى الموصلي ، كلهم من طريق عبيد الله بن عبد الرحمن بن موهب^(٣) .



(١) مجمع الزوائد (ح ٨٥٥٩ ، ١٢٩/٥) .

(٢) السنن الكبرى (حديث ٩١٢٢ ، ٩٧/٥) .

(٣) إتحاف الخيرة المهرة للبوصيري (ح ٤١١٢) .

مثال ٣ حديث ٦٦٥ المسند

حدثنا محمد بن الصباح [قال عبد الله : وسمعته أنا من محمد بن الصباح] حدثنا إسماعيل بن زكريا عن كثير النواء عن عبد الله بن مليل قال : سمعت علياً يقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « ليس من نبي كان قبلي إلا قد أعطى سبعة نقباء وزراء نجباء ، وإنى أُعطيت أربعة عشر وزيراً نقيباً نجيباً ، سبعة من قريش ، وسبعة من المهاجرين .

تعليق الشيخ أحمد شاکر :

إسناده صحيح ، محمد بن الصباح : هو أبو جعفر الدولابي البغدادي ، وهو ثقة مشهور . . . إسماعيل بن زكرياء : هو الخلقاني : وهو ثقة .

كثير النواء : هو أبو إسماعيل ، كوفي ، ضعفه النسائي ، وذكره ابن حبان في الثقات وترجم له البخاري في التاريخ الكبير^(١) فلم يذكر فيه جرحاً ، ولم يذكره في الضعفاء . عبد الله بن مليل : ذكره ابن حبان في الثقات . ا . هـ

في السند من الرواة :

- ١- محمد بن الصباح : هو الدولابي : ثقة حافظ^(٢) .
- ٢- إسماعيل بن زكريا : صدوق يخطئ قليلاً^(٣) .
- ٣- كثير النواء : ذكره النسائي في « الضعفاء والمتروكون »^(٤) .
- وقال الذهبي في « الكاشف » : شيعي جلد ضعفه ومشاه ابن حبان^(٥) .

(١) التاريخ الكبير ٤/١٠٥/٢١٥ .

(٢) تقريب التهذيب (١/٤٨٤ ت ٥٩٦١) .

(٣) السابق (١/١٠٧ ت ٤٤٥) .

(٤) الضعفاء والمتروكون للنسائي ص ٨٩ .

(٥) الكاشف ٢/١٤٣ .

وقال فی « تهذيب التهذيب » : قال أبو حاتم ضعيف الحديث ، وقال الجوزجانی : زائغ ، وقال ابن عدی كان غالبًا فی التشيع مفرطاً فيه ، وذكره ابن حبان فی الثقات^(١) .

٤- عبد الله بن مُليل : ذكره البخاری فی « التاريخ الكبير »^(٢) .
وابن أبي حاتم فی « الجرح والتعديل »^(٣) .
وذكره ابن حبان فی « الثقات »^(٤) .

فالحديث ضعيف : كثير النوء : ضعفه الجمهور ولم يوثقه سوى ابن حبان ، عبد الله بن مليل : لم يوثقه سوى ابن حبان أيضًا .

التخريج :

أخرجه الطبرانی فی المعجم الكبير^(٥) .

من طريق كثير النوء .

والحاكم فی المستدرک^(٦) .

أيضًا من طريق كثير النوء ، وقال هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه وتعقبه الذهبي فقال : بل كثير النوء واه .

والترمذی^(٧) من طريق كثير النوء ، وقال هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه ، وقد روى هذا الحديث عن علي موقوفًا^(٨) .

(١) الثقات ابن حبان ٣٥٣/٧ .

(٢) التاريخ الكبير (١٩٢/٥) ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا .

(٣) الجرح والتعديل (١٦٨/٥) .

(٤) الثقات ابن حبان (٣٥٣/٧) .

(٥) المعجم الكبير (ح ٦٠٤٧ ، ٢١٥/٦) .

(٦) المستدرک (ح ٤٩٠١ ، ٢٢٠/٣) .

(٧) سنن الترمذی (ح ٣٧٨٥ ، ٦٦٢/٥) .

(٨) ضعفه الشيخ الألبانی فی ضعيف سنن الترمذی ح ٤٠٥٩ .

مثال ٤ حديث ٦٩١ المسند

حدثنا أبو النضر هاشم بن القاسم ، حدثنا أبو سلام عبد الملك بن مسلم الحنفى ، عن عمران بن ظبيان ، عن حكيم بن سعد أبى يحيى ، عن على ، قال : كان النبى ﷺ إذا أراد سفرا قال : اللهم بك أصول ، وبك أحول ، وبك أسير .
تعليق الشيخ أحمد شاکر :

« إسناده صحيح ، عمران بن ظبيان الحنفى الكوفى : ثقة وثقة يعقوب ابن سفيان ، وذكره ابن حبان فى الثقات .

حكيم بن سعد الحنفى الكوفى : تابعى ثقة . . ا . هـ

فى السند من الرواة :

١- أبو النضر هاشم بن القاسم :

يقال له قيصر : وثقه ابن المدينى ، والعجلي^(١) .

ووثقه يحيى بن معين ، وأبو حاتم وغيرهما^(٢) .

٢- أبو سلام عبد الملك بن مسلم الحنفى : ثقة شيعى^(٣) .

وقال الذهبى : ثقة^(٤) .

٣- عمران بن ظبيان : ذكره ابن حبان فى « المجروحين » وقال : كان

ممن يخطئ ، لم يفحش خطؤه حتى يبطل الاحتجاج به ، ولكن لا يحتج بما انفرد به من الأخبار^(٥) .

(١) تذكرة الحفاظ ١/ ٣٥٩ .

(٢) انظر سير أعلام النبلاء ٩/ ٥٤٥ - ٥٤٩ .

(٣) تقريب التهذيب ٣٦٥ ت ٤٢١٦ .

(٤) الكاشف للذهبي ١/ ٦٧٠ .

(٥) المجروحين ٢/ ١٢٣ .

وقال فی «تقريب التهذيب»: ضعيف ورمى بالتشيع تناقض فيه ابن حبان^(١).

وقال أبو حاتم: يكتب حديثه^(٢).

وذكره العقيلي في الضعفاء^(٣).

وفي «تهذيب التهذيب»: قال البخاري فيه نظر، وقال أبو حاتم يكتب حديثه، وذكره ابن حبان في الثقات...

وقال يعقوب بن سفيان ثقة من كبراء أهل الكوفة يميل إلى التشيع...

وذكره العقيلي وابن عدي في الضعفاء^(٤).

ذكره ابن حبان في الثقات^(٥).

٤- حكيم بن سعد الحنفي، أبو يحيى الكوفي: قال يحيى بن معين ليس

به بأس، وقال ابن أبي حاتم عن أبيه: يكتب حديثه محله الصدق^(٦).

- فالحديث ضعيف لأجل عمران بن ظبيان، وقد يصلح حديثه في

المتابعات والشواهد.

التخریج:

أخرجه الطبراني في «الأوسط»^(٧).

أن النبي ﷺ كان يقول نحوه عند لقاء العدو، وليس في السفر قال

(١) تقريب التهذيب ٤٢٩/١ ت ٥١٥٨.

(٢) الجرح والتعديل ٣٠٠/٦.

(٣) الضعفاء ٢٩٨/٣.

(٤) تهذيب التهذيب (١٣٣/٨).

(٥) الثقات ابن حبان (٢٣٩/٧).

(٦) تهذيب التهذيب ٤٥٣/٢.

(٧) المعجم الأوسط (ح ١٠٠٣، ٣٠٠/١).

حدثنا أحمد قال حدثنا عبد الرحمن بن بكر قال حدثني محمد قال حدثني عثمان ابن ربيعة عن عكرمة عن ابن عباس رضی اللہ عنہما .

أن رسول اللہ ﷺ كان إذا لم يلتق العدو من أول النهار آخر حتى تهب الرياح ، ويكون عند مواقيت الصلاة ، وكان يقول : اللهم بك أصول وبك أحول ولا حول ولا قوة إلا باللہ العلی العظيم .

وفيه عبد الرحمن بن بكر ، قال أبو حاتم : محله الصدق يحدث عن جده أحاديثاً صحاحاً .

روى عن محمد بن حمران القيسي ، كما في « تهذيب الكمال »^(١) .

ومحمد بن حمران ، قال الحافظ ابن حجر في « التقریب » : صدوق فيه لين ، من التاسعة ، وضعفه ابن المديني ، وقال النسائي : ليس بالقوى ، وقال أبو زرعة : محله الصدق ، وقال أبو حاتم : شيخ ، وذكره ابن حبان في « الثقات » ، وقال : يخطئ ، وقال ابن عدى : له أفراد وغرائب ، ما أرى به بأساً ، وعامة ما يرويه مما يحتمل عن روى عنه^(٢) .

فمسند الحديث ليس بالقوى ، فضلاً عن أنه في الغزو وليس في السفر .

وأشار الشيخ الألباني في « الجامع الصغير » إلى نحو هذا الحديث عن أنس رضی اللہ عنہ كان النبي ﷺ - إذا غزا قال : اللهم أنت عضدى وأنت نصيرى بك أحول وبك أصول وبك أقاتل (ح ٨٨٨٨) وقال بصحته^(٣) .

(١) تهذيب الكمال (١٦/٥٥١ - ٥٥٢) .

(٢) تحرير تقريب التهذيب ٥٨٣١ ، ٣/٢٣٢ .

(٣) أما حديث مسند أحمد الذي يرويه علي بن أبي طالب رضی اللہ عنہ .

قال الشيخ الألباني : ضعيف (السلسلة الضعيفة ح ٤١٦٧) .

وقال الشيخ الأرناؤوط في تعليقه على المسند : إسناده ضعيف .

وجعل علته ضعف عمران بن ظبيان الحنفي . انظر ١٠٤/٢ .

مثال ٥ حديث ١١٣١ المسند

قال عبد الله بن أحمد : حدثني عثمان بن أبي شيبة حدثنا محمد بن فضيل عن محمد بن عثمان عن زاذان عن علي قال : سألت خديجة النبي ﷺ عن ولدين ماتا لها في الجاهلية ؟

فقال رسول الله ﷺ : «هما في النار» ، قال : فلما رأى الكراهية في وجهها قال : «لو رأيت مكانهما لأبغضتهما» ، قالت : يا رسول الله ، فولدى منك ؟ قال : «في الجنة» قال : ثم قال رسول الله ﷺ : إن المؤمنين وأولادهم في الجنة ، وإن المشركين وأولادهم في النار ، ثم قرأ رسول الله ﷺ : ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ بِإِيمَانٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ [الطور : ٢١] .

تعليق الشيخ أحمد شاكر :

«إسناده حسن ، على الأقل إن شاء الله .

... قال الهيثمي : ذكره ابن حبان في الثقات ، كما نقل عنه الحافظ

في التعجيل ...» . ا. هـ .

في السند من الرواة :

١- عثمان بن أبي شيبة : ثقة حافظ شهير ، وله أوهام^(١) .

٢- محمد بن فضيل : قال أحمد كان يتشيع وكان حسن الحديث ،

وقال ابن معين : ثقة ، وقال أبو زرعة صدوق ، وقال أبو حاتم : شيخ ،

وقال النسائي : ليس به بأس^(٢) . . .

(١) تقريب التهذيب ١/٣٨٦ ت ٤٥١٣ .

(٢) تهذيب التهذيب ٩/٤٠٥ - ٤٠٦ .

٣- محمد بن عثمان : قال الذهبي لا يدري من هو ، فتشت عنه في أماكن ، وله خبر منكر ، قال عبد الله بن أحمد في زيادات المسند حدثنا عثمان بن شيبة . . . وساق حديث المسند بنفس الإسناد .

ثم قال الذهبي :

والذي يظهر لي أنه هو الواسطي المتقدم (يعني محمد بن عثمان الواسطي) ^(١) .

ومحمد بن عثمان الواسطي : قال الأزدي ضعيف ، وذكره ابن حبان في الثقات فقال روى عنه أبو عوانة ^(٢) .

٤- زاذان : أبو عمر الكندي ، روى عن علي وابن مسعود ، ثقة ^(٣) .

قال ابن عدى في الكامل : أحاديثه لا بأس بها إذا روى عنه ثقة ^(٤) .

فالحديث إسناده ضعيف لأجل محمد بن عثمان فهو مجهول

- ولعل ما ذكره الشيخ أحمد شاکر من تناقض الهيئتي في محمد بن عثمان ، فقال مرة في المجمع : ولم أعرفه ، ونقل عنه الحافظ في «التعجيل» أنه ذكره ابن حبان في الثقات ، أن المجهول يختلف عن محمد ابن عثمان الواسطي الذي ذكره ابن حبان في الثقات .

التخريج : رواه ابن أبي عاصم في «السنّة» ^(٥) عن عثمان بن شيبة

(١) لسان الميزان ٩٦٤ ، ٢٧٩/٥ .

(٢) لسان الميزان (٩٥٨) ، ٢٧٨/٥ .

(٣) الكاشف ٤٠٠/١ .

(٤) الكامل (٢٣٧/٣) .

(٥) السنة (٢١٣) .

بنفس الإسناد وقال « فی کنز العمال » : قال ابن الجوزی فی « جامع المسانید » : فی إسناده محمد بن عثمان لا یقبل حديثه ، ولا یصح فی تعذیب الأطفال حديث^(١) .

وأورده الهيتمی فی « المجمع »^(٢) .

وقال رواه عبد الله بن أحمد ، وفيه محمد بن عثمان ولم أعرفه ، وبقية رجاله رجال الصحيح .



(١) كنز العمال (ح ٤٦٢٣ ، ٥١٢/٢) .

(٢) مجمع الزوائد (١١٩٤٠ ، ٤٣٩/٧) .

مثال ٦ حديث ١٣٩٧ المسند

حدثنا أبو عامر حدثنا سليمان بن سفيان المدني حدثني بلال بن يحيى بن طلحة بن عبيد الله عن أبيه عن جده : أن النبي ﷺ كان إذا رأى الهلال قال : اللهم أهله علينا باليمن والإيمان ، والسلامة والإسلام ، ربي وربك الله .
تعليق الشيخ أحمد شاکر :

إسناده حسن : أبو عامر : هو العقدي عبد الملك بن عمرو . سليمان ابن سفيان المدني مولى آل طلحة : ضعفه ابن معين وأبو حاتم والنسائي وغيرهم ، وفي التهذيب عن الترمذي في العلل المفردة عن البخاري « منكر الحديث » ، وفيه أيضا أن ابن حبان ذكره في الثقات وقال : « كان يخطئ » . هذا أعدل ما قيل فيه .

بلال بن يحيى بن طلحة بن عبيد الله التميمي : ذكره ابن حبان في الثقات ١ هـ

في السند من الرواة :

- ١- أبو عامر : هو العقدي عبد الملك بن عمرو : ثقة^(١) .
 - ٢- سليمان بن سفيان المدني مولى آل طلحة :
- أورده العقيلي في « الضعفاء » : قال عنه يحيى بن معين : ليس بثقة .
وأورد حديثه عن الهلال ، وقال عقبه : ولا يتابع عليه ، وفي الدعاء لرؤية الهلال أحاديث هذا عندي من أصلها إسنادا ، كلها لينة الأسانيد^(٢) .

(١) تقريب التهذيب ١/٣٦٤ ت ٤١٩٩ .

(٢) الضعفاء ٢/١٣٥ - ١٣٦ .

وقال فی «تقريب التهذيب»: ضعيف^(١).

وقال أبو حاتم: هو ضعيف الحديث، يروى عن الثقات أحاديث منكورة.

وقال أبو زرعة: منكر الحديث^(٢).

وقال النسائي: ليس بثقة، ثم أورد ابن عدی حديثه عن الهلال^(٣).

٣- بلال بن يحيى بن طلحة بن عبيد الله:

قال فی «تقريب التهذيب»: لين^(٤).

وتُعقب فی «تحرير تقريب التهذيب»: بأنه مجهول: تفرد سليمان بن

سفيان المدني - وهو ضعيف - بالرواية عنه، ولم يوثقه سوى ابن حبان،

وحديثه الواحد الذي أخرجه الترمذی (٣٤٤٧) ضعيف (يقصد حديث

الهلال)^(٥).

٤- يحيى بن طلحة: ثقة^(٦).

- فالحديث ضعيف الإسناد، لضعف سليمان بن سفيان المدني،

وكذلك بلال ابن يحيى فهو مجهول ولم يوثقه سوى ابن حبان.

التخريج: أخرجه الطبرانی فی «الدعاء» ح ٩٠٣.

(١) تقريب التهذيب ٢٥١/١ ت ٢٥٦٤.

(٢) الجرح والتعديل ١١٩/٤.

(٣) الكامل ٢٦٥/٤.

(٤) تقريب التهذيب ١٢٩/١ ت ٧٨٥.

(٥) تحرير تقريب التهذيب ٧٨٥، ١٨٨/١.

(٦) تقريب التهذيب ٥٩٢/١ ت ٧٥٦٩.

عن عبد الله بن أحمد ، وموسى بن هارون ، أبو سعد يحيى بن منصور
ثلاثتهم بذات الإسناد .

والبغوى فى شرح السنة « باب ما يقول عند رؤية الهلال » ، وعبد بن
حميد (١٠٣) والدارمى (١٧٣٠) والترمذى (٣٤٥١) وابن أبى عاصم فى
« السنة » (٣٧٦) ، وأبو يعلى (٦٦١) (٦٦٢) ، والحاكم ٧٧٦٧ ،
والبيهقى فى « الدعوات الكبير » (٥١٨) ، والمقدسى فى الأحاديث
المختارة (٨٢٠ ، ٨٢١) من طرق عن أبى عامر العقدى به

قال الترمذى : حديث حسن غريب

والحديث له شاهد عن ابن عمر عند ابن حبان ح ٨٨٨ ، وعند الدارمى
ح ١٧٢٩ والطبرانى فى الكبير ١٣٣٣٠^(١) .



(١) وصححه الألبانى فى « السلسلة الصحيحة (١٨١٦) لكثرة شواهده .

وحسنه لشواهده الأرنؤوط فى تعليقه على المسند ، فقال حسن لشواهده ، وهذا
إسناد ضعيف (حديث المسند) . انظر ١٧/٣ .

مثال ٧ حديث ١٥٤٢ المسند

حدثنا يعقوب قال سمعت أبي يحدث عن محمد بن عكرمة عن محمد بن عبد الرحمن بن لبيبة عن سعيد بن المسيّب عن سعد بن أبي وقاص : أن أصحاب المزارع في زمان رسول الله ﷺ كانوا يكرون مزارعهم بما يكون على السواقي من الزروع وما سعد بالماء مما حول البئر ، فجاءوا رسول الله ﷺ فاختصموا في بعض ذلك ، فنهاهم رسول الله ﷺ أن يكرؤا بذلك ، وقال : أكرؤا بالذهب والفضة .

تعليق الشيخ أحمد شاکر :

«إسناده صحيح : يعقوب : هو ابن إبراهيم بن سعد .

محمد بن عكرمة بن عبد الرحمن ابن الحرث بن هشام المخزومي ، ترجم له البخارى فى الكبير (١/١٩٥) ولم يذكر فيه جرحا ، وذكره ابن حبان فى الثقات «... ا. هـ

فى السند من الرواة :

١- يعقوب : هو ابن إبراهيم بن سعد : ثقة فاضل^(١) .

٢- إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف : ثقة حجة تكلم فيه بلا قاذح^(٢) .

٣- محمد بن عكرمة : ذكره ابن حبان فى الثقات ، وذكره الذهبى فى «الميزان» وقال : لم يرو عنه سوى إبراهيم^(٣) . (يعنى مجهول) .

(١) تقريب التهذيب ٦٠٧/١ ت ٧٨١١ .

(٢) السابق ٨٩/١ ت ١٧٧ .

(٣) تهذيب التهذيب ٣٤٨/٩ - ٣٤٩ .

٤- محمد بن عبد الرحمن بن لبيبة : ضعيف كثر الإرسال^(١) .

وقال عنه ابن معين : ليس بشيء^(٢) .

فالحديث بهذا الإسناد ضعيف لأجل جهالة محمد بن عكرمة ،
وضعف ابن لبيبة .

التخريج :

أخرجه أبو يعلى (٨١١) حدثنا أبو خيثمة حدثنا يعقوب بن إبراهيم .

وأخرجه الدارمي (٢٦٦٠) قال أخبرنا إسحاق بن إبراهيم ، حدثنا يزيد
بن هارون .

وأخرجه أبو داود (٣٣٩١) قال حدثنا عثمان بن أبي شيبة حدثنا يزيد بن

هارون ، والنسائي (٤١/٧ ح ٣٨٩٤) وفي الكبرى (٤٦٠٧) قال : أخبرنا
عبيد الله بن سعد بن إبراهيم قال حدثني عمي .

كلاهما يعقوب بن إبراهيم ، ويزيد بن هارون ، عن إبراهيم بن سعد ،

عن محمد ابن عكرمة عن ابن لبيبة^(٣) .



(١) تقريب التهذيب ٤٩٣/١ ت ٦٠٨٠ .

(٢) الكاشف للذهبي : ٤٩٩٩ ، ١٩٣/٢ .

(٣) الحديث له شاهد عن رافع بن خديج ، في صحيح البخارى ٢٣٤٦ ، ٢٣٤٧ .

وأشار الألبانى إلى تحسين حديث ابن لبيبة ، فقال : حسن بشواهد في الباب . في
تعليقه على سنن النسائي ح ٣٨٩٤ .

وقال الأرنؤوط : حسن لغيره ، وهذا إسناد ضعيف ، وذلك في تعليقه على المسند . انظر

مثال ٨ حديث ٢٠٣١ المسند

حدثنا يحيى ، عن علي بن المبارك ، قال : حدثني يحيى بن أبي كثير ، أن عمر بن معتب أخبره ، أن أبا حسن مولى أبي نوفل أخبره :

أنه استفتى ابن عباس في مملوك تحته مملوكة ، فطلقها تطليقتين ثم عتقا ، هل يصلح له أن يخطبها ؟ قال : نعم ، قضى بذلك رسول الله ﷺ .

تعليق الشيخ أحمد شاكر :

« إسناده حسن ، . . . عمر بن معتب : شبه المجهول وذكره ابن حبان في الثقات وترجمه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (١/٣/١٣٢-١٣٣) ، وروى بإسناده عن أحمد بن حنبل قال : أما أبو الحسن فعندى معروف ، ولكن لا أعرف عمر بن معتب .

ثم روى عن أبيه أبي حاتم قال : عمر بن معتب لا نعرفه .»

وذكره النسائي في « الضعفاء » (٢٤) وقال ليس بالقوى ، وفي التهذيب عن ابن المديني قال : « منكر الحديث » . فهذا راو فيه خلاف ، وذكره ابن حبان في الثقات ، ولم يذكره البخاري في الضعفاء ، فنرى أن حديثه حسن . . . ا . هـ .

في السند من الرواة :

١- يحيى : هو ابن سعيد القطان ، الإمام العلم .

٢- علي بن المبارك : هو الهنائي : قال أحمد بن حنبل : ثقة ، ووثقه يحيى بن

معين (١) .

(١) الجرح والتعديل (٦/٢٠٣ - ٢٠٤) .

ووثقه ابن المدینی (١) .

ووثقه أبو داود ، وقال النسائی : ليس به بأس ، وذكره ابن حبان فی الثقات وقال كان ضابطاً متقناً (٢) .

٣- يحيى بن أبى كثير : ثقة ثبت أرسل عن بعض الصحابة ، فروايته عن الصحابة منقطعة (٣) .

٤- عمر بن معتب : ضعيف (٤) .

وقال النسائی : ليس بالقوى (٥) .

قال أحمد بن حنبل : لا أعرفه ، وكذا قال أبو حاتم (٦) .

وأورده العقيلي في « الضعفاء » ونقل عن علي بن المديني قوله : عمر ابن معتب منكر الحديث (٧) .

وكذا أورده النسائی في « الضعفاء والمتروكون » وقال : ليس بالقوى (٨) .

وقال ابن عدی : قليل الحديث ، وذكره ابن حبان في الثقات (٩) .

٥- أبو الحسن مولى أبى نوفل : قال أبو حاتم : ثقة ، وقال أبو زرعة :

(١) تاريخ أسماء الثقات لابن شاهين (٧٥٢ ، ١/١٤١) .

(٢) الثقات ابن حبان ٣٢٩/٧ .

(٣) تقريب التهذيب وتحريه (٧٦٣٢ ، ٤/٩٩) .

(٤) تقريب التهذيب ٤١٧/١ ت ٤٩٧١ .

(٥) الكاشف (٤١١٣ ، ٢/٧٠) .

(٦) الجرح والتعديل ١٣٣/٦ .

(٧) الضعفاء للعقيلي ١٩٢/٣ .

(٨) الضعفاء والمتروكون للنسائی ص ٨٢ .

(٩) تهذيب التهذيب (٤٩٨/٧) .

مدنی ثقة ، وقال ابن عبد البر اتفقوا علی أنه ثقة^(١) .
ونقل عن أبی داود قوله : كان من الفقهاء وأهل الصلاح وليس
العمل علی ما روى^(٢) .

وقال البيهقي في السنن^(٣) : وعامة الفقهاء علی خلاف ما رواه (يعني
عمر بن معتب) ولو كان ثابتا قلنا به ، إلا أنا لا نثبت حديثا يرويه من
تجهل عدالته .

فالحديث ضعيف بهذا الإسناد لجهالة عمر بن معتب .

التخريج :

أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٣٧٠ / ٧ - ٣٧١) عن طريق شيبان
النحوي عن يحيى بن أبى كثير بسنده سواء .

والطحاوي في « مشكل الآثار » (ح ٣٠٠٧) بسنده عن يحيى بن أبى كثير
بنفس السند ، تم أعله بعمر بن معتب فقال : ثم طلبنا هل لعمر بن معتب حال
يوجب له مثل ذلك ، فلم نجد لها له ، فعاد ممن لا يحتج في مثل هذا به .

وأخرجه الحاكم في المستدرک (ح ٢٨٢٣) بسنده عن يحيى بن سعيد
بنفس السند وعلق عليه الذهبي : يعارض حديث علی

والطبرانی في الكبير (١٠٨١٣ ، ١٠٨١٥) بسنده عن يحيى بن كثير .

والدارقطني في السنن بسنده عن يحيى بن كثير (ح ٣٨٤٦) .

وأبو داود في السنن (ح ٢١٨٧) بسنده أيضا عن يحيى بن أبى كثير^(٤) .

(١) السابق (٧٣/١٢) .

(٢) السابق .

(٣) السنن الكبرى للبيهقي (٦٠٨/٧ ح ١٥١٨١) .

(٤) والحديث ضعفه الألباني في ضعيف سنن أبى داود ح ٢١٨٧ .

مثال ٩ حديث ٢٠٦ المسند

٢٠٦ - حدثنا أبو عبد الرحمن ، حدثني سعيد بن أبي أيوب ، حدثني عطاء بن دينار عن حكيم بن شريك الهذلي ، عن يحيى بن ميمون الحضرمي عن ربيعة الجرشي عن أبي هريرة عن عمر بن الخطاب عن النبي ﷺ قال : « لا تجالسوا أهل القدر ولا تفاتحوهم » ، وقال أبو عبد الرحمن مرة : سمعت رسول الله ﷺ .

تعليق الشيخ أحمد شاکر :

[إسناده صحيح : سعيد بن أبي أيوب أثبت في ح «سعيد بن أيوب» ، وهو خطأ ، عطاء بن دينار : سبق في ١٤٦ ، حكيم بن شريك الهذلي ، ذكره ابن حبان في الثقات وجهله أبو حاتم ، يحيى بن ميمون الحضرمي : تابعي ثقة ، ربيعة بن عمرو ، أو ابن الحرث ، أو ابن الغار ، الجرشي ، بضم الجيم ، وفتح الراء : ثقة ، وقيل : إنه صحابي ، والحديث رواه أبو داود ٣٦٥/٤ عن الإمام أحمد] . ا. هـ .

في السند من الرواة : حكيم بن شريك الهذلي : مجهول ، كما ذكر ذلك الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب^(١) .

وأورده الذهبي في الميزان ، وقال : حكيم بن شريك الهذلي ، عن يحيى بن ميمون الحضرمي ، وعنه عطاء بن دينار قواه ابن حبان ، وقال أبو حاتم : مجهول^(٢) .

وأورد البخاري الحديث في التاريخ الكبير في ترجمة حكيم (٢٩٥٢) ،

(١) تقريب التهذيب ١/١٧٧ ت ١٤٧٥ .

(٢) ميزان الاعتدال ت ١/٥٨٦ .

وعلقه فقال : قال المقرئ بسنده سواء .

تخريج الحديث :

- والحديث أخرجه أبو داود (٤٧١٠) عن أحمد بن حنبل ، بهذا الإسناد .

وأخرجه ابن أبي عاصم (٣٣٠) ، وأبو يعلى (٢٤٥ ، ٢٤٦) ، وابن حبان (٧٩) ، والحاكم ٢٨٧ ، والبيهقي ح ٢٠٨٧٣ من طريق عبد الله بن يزيد المقرئ ، به .

وأخرجه أبو داود أيضاً (٤٧٢٠) من طريق ابن وهب ، عن سعيد بن أبي أيوب ، به .

فالحديث ضعيف لجهالة حكيم بن شريك الهذلي^(١) .



(١) وأورده الألباني في ضعيف سنن أبي داود (٤٧١٠ ، ٤٧٢٠) .

الفصل الرابع :

أحاديث عن سكوت البخارى وابن أبى حاتم عن الرواة

مثال ١ : حديث ٦٤٤ المسند

حدثنا أسباط بن محمد حدثنا نعيم بن حكيم المدائني عن أبى مريم عن

على قال :

انطلقت أنا والنبي ﷺ حتى أتينا الكعبة ، فقال لى رسول الله ﷺ :
« اجلس » ، وصعد على منكبى ، فذهبت لأنهض به ، فرأى منى ضعفا فنزل ،
وجلس لى نبى الله ﷺ ، وقال : « اصعد على منكبى » ، قال : فصعدت على
منكبيه ، قال : فنهض بى ، قال : فإنه يخيل إلتى أنى لو شئت لملت أفق
السماء ، حتى صعدت على البيت ، وعليه تمثال صُفْر أو نحاس ، فجعلت
أزاوله عن يمينه وعن شماله وبين يديه ومن خلفه ، حتى إذا استمكنت منه ،
قال لى رسول الله ﷺ : « اذف به » ، فقذفت به ، فتكسر كما تتكسر
القوارير ، ثم نزلت فانطلقت أنا ورسول الله ﷺ نستبق ، حتى تواريها
بالبيوت ، خشية أن يلقانا أحد من الناس .

تعليق الشيخ أحمد شاکر :

« إسناده صحيح . نعيم بن حكيم المدائني . وثقه ابن معين وغيره ،

وترجم له البخارى فى « التاريخ الكبير » فلم يذكر فيه جرْحًا .

- أبو مريم : هو الثقفى المدائني ، وهو ثقة ، وترجم له البخارى

أيضًا فلم يذكر فيه جرْحًا . . ١ . هـ

في السند من الرواة :

١- أسباط بن محمد : قال الحافظ ابن حجر في « تقريب التهذيب » :
ثقة ضَعْف في الثوري ^(١) .

وفي « تحرير تقريب التهذيب » : ثقة يخطئ عن الثوري ، وهي عبارة
الدوري عن ابن معين ^(٢) .

٢- نعيم بن حكيم المدائني : وثقه ابن معين في رواية عبد الخالق بن
منصور ، ووثقه العجلي ، وذكره ابن حبان في كتاب الثقات ، وقال محمد
ابن سعد : لم يكن بذاك .

وقال النسائي : ليس بالقوي . وقال ابن خراش : صدوق ، لا بأس به ^(٣) .
وقال الحافظ في « تهذيب التهذيب » : ونقل الساجي عن ابن معين
تضعيفه .

وقال الأزدي : أحاديثه مناكير ، وأورد له عن ابن مسعود تقديم أربع
قبل العشاء مخافة أن تغلب عينه أو يموت ، فتكون عوض المكتوبة ، لا
يقوم حديثه ^(٤) .

٣- أبو مريم : هو الثقفى المدائني .

قال الحافظ في « التقريب » : مجهول ^(٥) .

(١) تقريب التهذيب (١/٩٨ ت ٣٢٠) .

(٢) تحرير تقريب التهذيب (١/١١٢) .

(٣) تهذيب الكمال (٢٩/٤٦٤) .

(٤) تهذيب التهذيب (١٠/٤٥٧ - ٤٥٨) .

(٥) تقريب التهذيب (١/٦٧٢ ت ٨٣٥٩) .

وقال البخاری فی « التاريخ الكبير » : قيس أبو مريم الثقفي المدائني
سمع عمارا وعلياً ، روى عنه نعيم وعبد الملك ابنا حكيم^(١) :
فلم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

وكذلك ذكره ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » ولم يذكر فيه
جرحاً ولا تعديلاً^(٢) .

وقال الدارقطني : أبو مريم الثقفي عن عمار مجهول^(٣) .

وقال الحافظ ابن حجر : الذي يظهر لي أن النسائي وهم في قوله أن أبا مريم
الحنفي يسمى قيساً والصواب أن الذي يسمى قيساً هو أبو مريم الثقفي^(٤) . . .

وكذلك في « ميزان الاعتدال » قال : وقيل هما اثنان (أبو مريم قيس
الحنفي ثقة ، وأبو مريم الثقفي المدائني قيس)

وقيل الراوى عن عمار لم يصح حديثه^(٥) .

تخريج الحديث :

الحديث أخرجه عبد الله بن أحمد بن حنبل في المسند (ح ١٣٠٢)
قال : حدثني نصر بن علي ، حدثنا عبد الله بن داود .

والنسائي في « الكبرى » (ح ٨٤٥٣) قال : أخبرنا أحمد بن حرب ،

قال : حدثنا أسباط وكلاهما عن طريق نعيم بن حكيم به .

(١) التاريخ الكبير (١٥١/٧) .

(٢) الجرح والتعديل (١٠٦/٧) .

(٣) تهذيب التهذيب (٢٣٣/١٢) .

(٤) السابق ٢٣٢/١٢ .

(٥) ميزان الاعتدال (٥٧٣/٤) .

وابن جریر الطبری فی « تهذیب الآثار » فی مسند علی (٢٣٦/٣) .
والحاکم فی المستدرک وقال : صحیح الإسناد (ح ٣٣٨٧) .
ووافقہ الذہبی .

وأبو یعلی فی « مسنده » (ح ٢٩٢) والبزار (ح ٧٦٩) وابن أبی شیبہ
(٤٠٣/٧ ح ٣٦٩٠٧) جميعاً من طریق نعیم بن حکیم بذات السند .

فالحديث مداره على نعیم بن حکیم ، وأبو مریم الثقفی .

- أما نعیم بن حکیم فقد رأينا اختلاف أهل العلم فيه ، وقول الأزدی :
أحاديثه مناکیر .

- وأبو مریم الثقفی المدائنی : مجهول ، كما قال الدارقطنی والحافظ
ابن حجر وهو ليس الذى وثقه النسائی ، فالنسائی وثقَّ أبَا مریم الحنفی ،
ولم يفرق بينهما .

فالحديث ضعيف .



مثال ٢ : حديث ٦٤٩ المسند

حدثنا مروان بن معاوية الفزاري ، أخبرنا الأزهر بن راشد الكاهلي ، عن
الخضر ابن القواس ، عن أبي سُخَيْلَةَ ، قال :

قال علي : ألا أخبركم بأفضل آية في كتاب الله تعالى حدثنا بها رسول الله
ﷺ : ﴿ وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فِيمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُوا عَنْ كَثِيرٍ ﴾ ﴿٣٠﴾

[الشورى : ٣٠].

وسأفسرها لك يا علي : ما أصابكم من مرض ، أو عقوبة ، أو بلاء في
الدنيا ، فيما كسبت أيديكم ، والله تعالى أكرم من أن يثني عليهم العقوبة
في الآخرة ، وما عفا الله تعالى عنه في الدنيا ، فالله تعالى أحلم من أن يعود
بعد عفوهِ .

تعليق الشيخ أحمد شاکر :

إسناده حسن : أزهر بن راشد الكاهلي : ضعفه ابن معين ، وقال أبو
حاتم : مجهول كما في « التهذيب » ، ولكن ترجم له البخاري في التاريخ
الكبير ولم يذكر فيه جرحاً . . .

الخضر بن القواس : جهله أبو حاتم ، وذكره ابن حبان في الثقات
أبو سُخَيْلَةَ : « قال أبو زرعة : « لا أعرف اسمه » ، ولم يذكروا فيه جرحاً ،
والتابعون على الستر والقبول حتى يثبت فيهم ما يجرحهم . . . » (١) هـ .

(١) وفي هذا الحديث عدة قواعد مما مشى عليها الشيخ أحمد شاکر :

- ١- اعتماد ذكر البخاري للراوي وعدم ذكر جرح فيه توثيقاً له .
- ٢- اعتماد ذكر ابن حبان للراوي بمفرده توثيقاً له وإن كان من المجهولين .
- ٣- اعتبار كل التابعين عدول .

إسناد الحديث :

وفی هذا الحديث من الرواة :

١- مروان بن معاوية الفزاري : وإن وثقه أهل العلم ، إلا أنهم قالوا :
وتكثر روايته عن الشيوخ المجهولين .

وقال عنه ابن نمير : كان مروان بن معاوية الفزاري يلتقط الشيوخ من
السكك^(١) .

وذكره العجلي في « الضعفاء » ونقل عن يحيى بن معين أنه سئل عنه فقال :

كان ثقة فيما يروى عن يعرف ، وذاك أنه كان يروى عن أقوام لا
يدري من هم ويغير أسماءهم ، وكان يحدث عن محمد بن سعيد
المصلوب وكان يغير اسمه يقول حدثنا محمد بن قيس لأنه لا يعرف^(٢) .

وفى ثقات « العجلي » قال : . . . ما حدث عن المعروفين فصحيح وما
روى عن المجهولين ففيه ما فيه وليس بشيء^(٣) .

وذكره الحافظ ابن حجر في المدلسين وقال : . . . كان مشهورًا
بالتدليس وكان يدلس الشيوخ أيضا ، وصفه الدارقطني بذلك^(٤) .

٢- الأزهر بن راشد الكاهلي : ذكره في « المجروحين » وقال : كان
فاحش الوهم .

وسئل عنه يحيى بن معين ، فقال : ضعيف الإسناد^(٥) .

(١) الجرح والتعديل (٢٧٣/٨) .

(٢) الضعفاء (٢٠٣/٤) .

(٣) الثقات للعجلي (٤٢٤/١) .

(٤) طبقات المدلسين (٤٥/١ - ت ١٠٥) .

(٥) المجروحين لابن حبان ١٧٩/١ .

وقال عنه الحافظ ابن حجر : ضعيف^(١) .

ذكره البخارى فى « التاريخ الكبير » ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا^(٢) .

وقال أبو حاتم : مجهول^(٣) .

وكذا قال الذهبى فى « لسان الميزان » : مجهول^(٤) .

٣- الخضر بن القواس : مجهول^(٥) .

وكذلك قال فى « تهذيب التهذيب » : قال أبو حاتم : مجهول ، وذكره

ابن حبان فى « الثقات »^(٦) .

وكذلك قال الذهبى فى « لسان الميزان » : مجهول^(٧) .

٤- أبو سخيلة : مجهول^(٨) .

قال أبو زرعة : لا أعرف اسمه^(٩) .

تخريج الحديث :

قال الهيثمى فى « المجمع » رواه أحمد وأبو يعلى ، وفيه أزهر بن راشد

وهو ضعيف^(١٠) .

(١) تقريب التهذيب (١/٩٧ - ت ٣٠٥) .

(٢) التاريخ الكبير (١/٤٥٥) .

(٣) الجرح والتعديل (٢/٣١٣) .

(٤) لسان الميزان (٧/١٧٣ - ت ٢٢٥٢) .

(٥) تقريب التهذيب (١٩٣ ت ١٧٢٠) .

(٦) تهذيب التهذيب (٣/١٤٥) .

(٧) لسان الميزان (٧/١٧٣ - ت ٢٢٥٢) .

(٨) تقريب التهذيب (١/٦٤٣ ت ٨١١٥) .

(٩) تهذيب الكمال (٣٣/٣٤١) .

(١٠) مجمع الزوائد (٧/٢٢٩ ح ١١٣٢٨) .

أخرجه أبو یعلیٰ (٤٥٣/١ ح ٦٠٨) بالسند نفسه (٣٥١/١ ح ٤٥٣) .
 والحاكم فی المستدرک (ح ٨١٦٦) من طریق مروان بن معاویة ، به .
 - الحدیث ضعيف ، مروان بن معاویة الفزاري وإن كان ثقة إلا أنه
 یروی عن المجاهیل ، وروایته هذا الحدیث عن مجهول وهو الأزهر بن
 راشد الكاهلی .

الأزهر بن راشد : مجهول .

الخضر بن القواس : مجهول .

أبو سخيلة : مجهول .

فالحدیث مسلسل بالمجاهیل !! .



مثال ٣: حديث ٦٩٥ المسند

حدثنا عبد الله ، حدثني محمد بن أبي بكر المقدمي ، حدثنا فضيل بن سليمان - يعني النميري - حدثنا محمد بن أبي يحيى ، عن إياس بن عمرو الأسلمي

عن علي بن أبي طالب ، قال : قال رسول الله ﷺ : « إنه سيكون بعدى اختلاف ، أو أمر ، فإن استطعت أن تكون السّلم ، فافعل .

تعليق الشيخ أحمد شاکر :

«إسناده صحيح : فضيل بن سليمان النميري : ذكره ابن حبان في الثقات ، وورى عنه علي بن المديني وكان من المتشددين ، وتكلم فيه ابن معين وغيره ، ولكن ترجم له البخاري في التاريخ الكبير (٤/١/١٢٣) فلم يذكر فيه جرحاً ، ولم يذكره في الضعفاء ، وخرج له في الصحيح^(١) .

محمد بن أبي يحيى الأسلمي : مدني ثقة .

إياس بن عمرو الأسلمي : ذكره ابن حبان في الثقات ، ويعد في المدنيين أيضاً . . . » . هـ

إسناد الحديث :

وفي السند من الرواة :

١- محمد بن أبي بكر المقدمي : ثقة^(٢) .

(١) في قول الشيخ أحمد شاکر أن البخاري خرج لفضيل بن سليمان في الصحيح ، فإن البخاري لم يخرج له إلا في المتابعات .

قال الحافظ ابن حجر في «الفتح» : . . . وليس له في البخاري سوى أحاديث توبع عليها . ثم ذكر مواضع هذه الأحاديث من صحيح البخاري . (الفتح ١/٤٣٥) .

(٢) تقريب التهذيب (١/٤٧٠ ت ٥٧٦١) .

وقال الذهبی فی «الكاشف» : ثبت محدث^(١) .

٢- فضیل بن سلیمان النمیری : صدوق له خطأ كثير^(٢) .

قال یحیی بن معین : ليس بثقة ، وقال أبو زرعة : لين ، وقال أبو حاتم وغيره : ليس بالقوی^(٣) .

وفی «تهذيب التهذيب» : وقال صالح بن محمد جزرة : منكر الحديث روى عن موسى بن عقبة مناكير . وعن ابن معین : ليس هو بشيء ولا يكتب حديثه ، وقال الساجی : وكان صدوق وعنده مناكير ، وقال ابن قانع : ضعيف^(٤) .

وذكره ابن حبان فی «الثقات»^(٥) . وذكره الذهبی فی «المغنی»^(٦) .

٣- محمد بن أبی یحیی الأسلمی : صدوق^(٧) .

وذكره العجلی فی «الثقات» وقال : مدنی ثقة^(٨) . وكذلك ذكره ابن حبان فی «الثقات»^(٩) .

(١) الكاشف (٢/١٦٠ ت ٤٧٤٨) .

(٢) تقريب التهذيب (٤٤٧ ت ٥٤٢٧) .

(٣) الكاشف (٢/١٢٤ - ت ٤٤٨٤) .

(٤) تهذيب التهذيب (٨/٢٩١ - ٢٩٢) .

(٥) الثقات لابن حبان (٧/٣١٦) .

(٦) المغنی (٢/٥١٥ - ت ٤٩٥٨) .

(٧) تقريب التهذيب ١/٥١٣ ت ٦٣٩٥ .

(٨) الثقات للعجلی (١/٤١٦) .

(٩) الثقات لابن حبان (٧/٣٧٢) .

وقال أبو حاتم : تكلم فيه يحيى القطان ، وقال ابن شاهين : فيه لين . . . وقال الخليلي : ثقة^(١) .

٤- إياس بن عمرو الأسلمي : ذكره ابن حبان في الثقات^(٢) .

ولم يوثقه غيره ، ولم يرو عنه إلا محمد بن أبي يحيى الأسلمي

التخريج : رواه الهيثمي في « مجمع الزوائد » ، وقال : رواه عبد الله ورجاله ثقات (٧/٤٧٣ ح ١٢٠٢٣) .

وأخرجه البخاري في التاريخ الكبير بذات السند ولم يعلق عليه^(٣) .

الحديث إسناده ضعيف للآتي :

١- فضيل بن سليمان كثير الخطأ وضعفه أكثر أهل العلم .

٢- إياس بن عمرو الأسلمي : مجهول ، لم يرو عنه إلا محمد بن أبي يحيى ولم يوثقه غير ابن حبان .



(١) تهذيب التهذيب (٩/٥٢٣) .

(٢) الثقات لابن حبان (٤/٣٧) .

(٣) التاريخ الكبير (١/٤٤١ ح ١٤١٣) .

مثال ٤ : حديث ٨٠٢ المسند :

حدثنا هاشم بن القاسم ، حدثنا محمد - يعني ابن راشد - عن عبد الله بن محمد بن عقيل ، عن فضالة بن أبي فضالة الأنصاري - وكان أبو فضالة من أهل بدر - قال :

خرجت مع أبي عائداً لعلی بن أبي طالب من مرض أصابه ، ثقل منه ، قال : فقال له أبي : ما يقيمك بمنزلك هذا ، لو أصابك أجلك لم يلك إلا أعراب جهينة ؟ تُحْمَل إلى المدينة ، فإن أصابك أجلك وليك أصحابك وصلوا عليك .

فقال علی : إن رسول الله ﷺ عهد إلي أن لا أموت حتى أوامر ، ثم تخضب هذه - يعني لحيته - من دم هذه - يعني هامته - فقتل ، وقتل أبو فضاله مع علی يوم صفين .

تعليق الشيخ أحمد شاکر :

«إسناده صحيح : محمد بن راشد : هو الخزاعي الشامي ، يروي عن مكحول ويكنى أبا يحيى ، قال أحمد : « ثقة ثقة » ، ووثقه أيضاً ابن معين والمديني وعبد الرزاق وغيرهم ، ولا حجة لمن ضعفه ، وترجم له البخاري في الكبير (٨١ / ١ / ١) فلم يذكر فيه ضعفاً .

فضالة بن أبي فضالة الأنصاري : تابعي ، ترجم له البخاري أيضاً (١ / ٤ / ١٢٥) ولم يجرحه ، وجهله الذهبي تبعاً لابن خراش ، فكان ماذا ؟ بعد أن عرفه البخاري ووثقه ابن حبان « ١ هـ .

إسناد الحديث :

وفي السند من الرواة :

١- هاشم بن القاسم بن مسلم ، أبو النضر ، لقبه قيصر : ثقة ثبت^(١) .

(١) تقريب التهذيب (١/٥٧٠ ت ٧٢٥٦) .

٢- محمد بن راشد الخزاعي : ذكره ابن حبان في « المجروحين » وقال عنه : . . . كان من أهل الورع والنسك ولم تكن صناعة الحديث من برزه فكان يأتي بالشئ على الحسبان ويحدث على التوهم ، فكثرت المناكير في روايته فاستحق ترك الاحتجاج به^(١) .

وفي «تقريب التهذيب» : صدوق يهيم ورمى بالقدر^(٢) .

وفي « الجرح والتعديل » : قال عنه شعبة : أنه صدوق ، وقال عبد الرزاق ما رأيت أحدا أروع في الحديث منه .

وقال عمرو بن علي : كان يحيى وعبد الرحمن جميعا يحدثان عن محمد ابن راشد .

وقال أحمد بن حنبل : ثقة سمع من مكحول .

وكذلك قال يحيى بن معين : ثقة .

وقال أبو حاتم : كان صدوقا حسن الحديث^(٣) .

٣- عبد الله بن محمد بن عقيل : . . . كان رديء الحفظ ، كان يحدث على التوهم ، فيجىء بالخبر على غير سننه ، فلما كثر ذلك في أخباره وجب مجانبتها والاحتجاج بضدها . . . كان يحيى وعبد الرحمن لا يحدثان عن عبد الله بن محمد بن عقيل^(٤) .

(١) المجروحين (٢/٢٥٣)

(٢) تقريب التهذيب (١/٤٧٨ ت ٥٨٧٥) .

(٣) الجرح والتعديل (٧/٢٥٣) .

(٤) المجروحين ٣/٢ .

وفى «تقريب التهذيب»: صدوق فى حديثه لين ، ويقال تغير بآخرة^(١) .
 ذكره البخارى فى «التاريخ الكبير» ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا^(٢) .
 وذكره العقيلي فى «الضعفاء» ، ونقل عن سعيد بن نصير : قال : قلت
 ليحيى بن معين أن ابن عيينة كان يقول أربعة من قريش يمسك عن
 حديثهم . قلت : من هم ؟ قال : فلان ، وعلى بن زيد ، وزيد بن أبى
 زياد ، وعبد الله بن محمد بن عقيل ، وهو الرابع . فقال يحيى : نعم^(٣) .
 وقال أحمد : منكر الحديث^(٤) .

وفى «تهذيب الكمال»: ذكره محمد بن سعد فى الطبقة الرابعة من
 أهل المدينة وقال وكان منكر الحديث لا يحتجون به وكان كثير العلم . . .
 ثم قال عن على بن المدينى : لم يدخل مالك فى كتبه ابن عقيل ولا ابن
 أبى فروة^(٥) . . .

وفى «الكواكب النيرات»: قال يحيى بن معين : ليس بذاك ، وقال
 مرة ضعيف فى كل أمره .

وقال أبو حاتم : لين الحديث ليس بالقوى ولا ممن يحتج بحديثه وهو
 أحب إلى من تمام بن نجيع وقال النسائى : ضعيف . . .
 وقال ابن خزيمة : لا أحتج به لسوء حفظه .

(١) تقريب التهذيب (١/٣٢١ ت ٣٥٩٢) .

(٢) التاريخ الكبير (٥/١٨٣) .

(٣) الضعفاء (٢/٢٩٨ - ت ٨٧٢) .

(٤) بحر الدم لابن المبرد (١/٩٠ - ت ٥٥٦) .

(٥) تهذيب الكمال (١٦/٨٠) .

وقال الترمذی : صدوق ، وقد تکلم فيه بعض أهل العلم من قبل حفظه ، وسمعت محمد إسماعیل يقول : كان أحمد وإسحاق والحمیدی يحتجون بحديث ابن عقيل ، قال محمد بن إسماعیل : مقارب الحديث وقال الحاكم : كان أحمد بن حنبل وابن راهويه يحتجان بحديثه وليس بذلك المتين المعتمد

وقال ابن عدی : روى عنه جماعة من المعروفين الثقات وهو خير من ابن سمعان ويكتب حديثه .

وقال الذهبي في « المغنى » : حسن الحديث^(١) .

٤- فضالة بن أبي فضالة : سمع عليا وأباه ، روى عنه ابن عقيل^(٢) .

وكذلك قال في « الجرح والتعديل »^(٣) .

وذكره ابن حبان في « الثقات » وذكر الحديث الذي نحن بصده (ح ٨٠٢ المسند) .

وقال : روى عنه عبد الله بن محمد بن عقيل^(٤) .

وقال الإمام الذهبي : لا يدرى من ذا ، قال ابن خراش : مجهول^(٥) . . .

وفي « تعجيل المنفعة » : . . . وعلى روايته عن علي اقتصر ابن حبان في الثقات^(٦) .

(١) الكواكب النيرات لابن الكيال (١/٤٨٤-٤٨٥) .

(٢) التاريخ الكبير (٧/١٢٥) .

(٣) الجرح والتعديل (٧/٧٧) .

(٤) الثقات ابن حبان (٥/٢٩٦) .

(٥) لسان الميزان (٤/٤٣٦ - ت ١٣٣١) .

(٦) (حديثه عن علي الذي في المسند ٨٠٢) ، تعجيل المنفعة ١١٥/٢ .

وذكره الذهبي في «المغني» وقال: لا يعرف، قال ابن خراش: مجهول^(١).

وذكر الحافظ ابن حجر: حديثه الذي في المسند وقال عنه: قلت ذلك في نفس المسند من وجهين «وذلك في ترجمة أبيه رضي الله عنه»^(٢).

التخريج:

أخرجه ابن أبي عاصم في الأحاد والمثاني (١/١٤٥ ح ١٧٣).

- وأخرجه أبو نعيم في «معرفة الصحابة» (ح ٦٩٤٦)، والبخاري في مسنده (ح ٩٢٧).

من طريق الحسن بن موسى الأشيب عن محمد بن راشد بذات الإسناد. والبيهقي في «الدلائل» (٦/٤٣٨) من طريق أبي النضر عن محمد بن راشد به وفي «مسند الحارث» من طريق الحسن بن موسى عن محمد بن راشد به (٢/٩٠٥ ح ٩٨٥).

وذكره البوصيري في إتحاف الخيرة المهرة: وقال عنه: ... بسند مداره على عبد الله بن محمد بن عقيل وهو ضعيف وشيخه فضاله وثقه ابن حبان، وقال ابن خراش مجهول (ح ٦٦٩٦).

فالحديث ضعيف الإسناد للتالي:

- ١- تفرد به عبد الله بن محمد بن عقيل وهو ضعيف، خاصة إذا تفرد.
- ٢- لجهالة فضالة بن أبي فضالة فلم يرو عنه غير عبد الله بن محمد بن عقيل، ولم يوثقه غير ابن حبان.

(١) المغني (٢/٥١٠ ت ٤٩٠٨).

(٢) (تعجيل المنفعة ٢/٥٢٦).

مثال ٥ المسند حديث ١٦٦٠ :

حدثنا أبو سعيد مولى بنى هاشم ، حدثنا القاسم بن الفضل ، حدثنا
النضر بن شيبان ، قال :

لقيت أبا سلمة بن عبد الرحمن قلت : حدثني عن شيء سمعته من
أبيك ، سمعه من رسول الله ﷺ ، في شهر رمضان . قال : نعم ، حدثني أبي ،
عن رسول الله ﷺ ، قال : إن الله عز وجل فرض صيام رمضان ، وسنتت
قيامه ، فمن صامه وقامه إيماناً واحتساباً ، خرج من الذنوب كيوم ولدته أمه .

تعليق الشيخ أحمد شاکر :

« إسناده صحيح : القاسم بن الفضل بن معدان الحداني ، ثقة . . .

النضر بن شيبان : ذكره ابن حبان في الثقات ، وقال كان ممن يخطئ .

ثم نقل أقوال أهل العلم في عدم سماع أبي سلمة من أبيه ، وذكر أن
البخارى لم يغمز أبا سلمة بما قال ، ولم يذكره في الضعفاء .

ثم قال في عدم سماع أبي سلمة من أبيه . . . وهذا عندي غير متجه ،
فإن أبا سلمة مات سنة ٩٤ عن ٧٢ سنة أو أكثر ، . . . فكانت سنه عند
موت أبيه أكثر من ١٠ سنين فما يبعد أن يحفظ عن أبيه أحاديث . . . ثم
قال : ولذلك لم يجزم البخارى بضعف هذا الحديث ولا علله ، وإنما ذكر
أن حديث أبي سلمة عن أبي هريرة أصح ، وهو كما قال أصح . . . » ا. هـ

١- إسناده الحديث :

وفي السند من الرواة :

١- أبو سعيد مولى بنى هاشم : عبد الرحمن بن عبد الله بن عبيد البصرى
صدوق ربما أخطأ^(١) .

(١) تقريب التهذيب (١/٣٤٤ ت ٣٩١٨) .

قال يحيى بن معين : ثقة ، وكان أحمد بن حنبل يرضاه ، وقال أبو حاتم : وما كان به بأس وقال أبو القاسم الطبراني : ثقة^(١) .

٢- القاسم بن الفضل بن معدان الحداني : ثقة من السابقة رمى بالإرجاء^(٢) .
قال الإمام الذهبي : وثقوه^(٣) .

وقال يحيى بن سعيد : ثقة ، وكذلك قال أحمد بن حنبل وعبد الرحمن ابن مهدي^(٤) .

٣- النضر بن شيبان الحداني البصري :

قال ابن حبان : . . . من جلة البصريين ومتقنيهم إلا أنه كان يهمل في الشيء بعد الشيء^(٥) .

قال الحافظ ابن حجر : لين الحديث^(٦) .

وفى « التاريخ الكبير » : روى الحديث بسنده ، ثم قال : وقال الزهري ويحيى بن أبي كثير ويحيى بن سعيد الأنصاري : عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ ، وهو أصح^(٧) .

وسئل عنه يحيى بن معين ، فقال : ليس حديثه بشيء^(٨) .

(١) تهذيب الكمال (٢١٨/١٧) .

(٢) تقريب التهذيب ١/٤٥١ ت ٥٤٨٢ .

(٣) الكاشف (٢/١٣٠ ت ٤٥٢٣) .

(٤) الجرح والتعديل (٧/١١٧) .

(٥) مشاهير علماء الأمصار (١/٢٤٥ ت ١٢٣٢) .

(٦) تقريب التهذيب (١/٥٦٢ ت ٧١٣٦) .

(٧) التاريخ الكبير (٨/٨٨) .

(٨) الجرح والتعديل (٨/٤٧٦) .

وفی « تهذیب التهذیب » : . . . وقال النسائی لما أخرج حديثه هذا : خطأ ، والصواب حديث أبي سلمة عن أبي هريرة ، وذكره ابن حبان فی « الثقات » وقال : كان ممن يخطئ .

قلت (ابن حجر) : فإذا كان خطأ فی حديثه وليس له غيره ، فلا معنى لذكره فی الثقات ، إلا أن يقال هو فی نفسه صادق ، وإنما غلط فی اسم الصحابي فيتجه ، لكن یرد على هذا أن فی بعض طرقه عنه لقيت أبا سلمة فقلت له حدثني بحديث سمعته من أبيك وسمعه أبوك من النبي ﷺ ، فقال أبو سلمة حدثني أبي فذكره ، وقد جزم جماعة من الأئمة بأن أبا سلمة لم يصح سماعه من أبيه فتضعيف النضر على هذا متعين .

وقد قال ابن خراش : إنه لا يعرف بغير هذا الحديث ، وأعله الدارقطني أيضا بحديث أبي سلمة عن أبي هريرة^(١) .

٤- أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف : قال على بن المدینی وأحمد وابن معین وأبو حاتم ويعقوب بن شيبه وأبو داود : حديثه عن أبيه مرسل . قال أحمد : مات وهو صغير ، وقال أبو حاتم : لا يصح عندي ، وصرح الباقر بكونه لم يسمع منه ، وقال ابن عبد البر : لم يسمع من أبيه ، وحديث النضر بن شيبان فی سماع أبي سلمة عن أبيه لا يصحونه . ثم ذكر أنه لم يسمع عن كثير من الصحابة^(٢) .

تخريج الحديث :

أخرجه عبد بن حميد (ح ١٥٨) قال : حدثني حبان بن هلال ، حدثنا

(١) تهذیب التهذیب (١٠/٤٣٩) .

(٢) انظر تهذیب التهذیب (١٢/١١٥ - ١١٨) .

القاسم بن الفضل . وابن ماجه (١٣٢٨) قال : حدثنا علي بن محمد ، حدثنا وكيع ، وعبيد الله ابن موسى ، عن نصر بن علي الجهضمي (ح) وحدثنا يحيى بن حكيم ، حدثنا أبو داود ، حدثنا نصر بن علي الجهضمي والقاسم بن الفضل الحدائي .

والنسائي ١٥٨/٤ وفي الكبرى (٢٥٢٩) قال : أخبرنا إسحاق بن إبراهيم ، قال : أخبرنا الفضل بن دكين ، قال : حدثنا نصر بن علي . وفي الكبرى (٢٥٣٠) قال : أخبرنا إسحاق بن إبراهيم قال : أنبانا النضر بن شميل ، قال : أنبا القاسم بن الفضل . وفي الكبرى (٢٥٣١) قال : أخبرنا محمد بن عبد الله بن المبارك ، قال : حدثنا أبو هشام ، قال : حدثنا القاسم بن الفضل .

وابن خزيمة (٢٢٠١) قال : حدثنا أحمد بن المقدم العجلي ، حدثنا نوح بن قيس الخزاعي ، حدثنا نصر بن علي .

كلاهما : نصر بن علي ، والقاسم بن الفضل ، عن النضر بن شيبان عن أبي سلمة عن أبيه .

قال النسائي : هذا خطأ ، والصواب ما تقدم ذكرنا له^(١) .

فالحديث إسناده ضعيف :

١- النضر بن شيبان ضعّفوه .

٢- لعدم صحة سماع أبي سلمة من أبيه كما قال الكثير من أهل العلم^(٢) .

(١) أبو سلمة عن أبي هريرة (السنن الكبرى ١٨٩/٢ ح ٢٥١٨) .

(٢) وضعف الحديث من المعاصرين : الشيخ الألباني في سنن النسائي (٢٢٠٨) .

مثال ٦ : حديث ١٧٠٧ المسند :

حدثنا يزيد ، أخبرنا صدقة بن موسى ، عن أبى عمران الجونى ، عن قيس بن زيد ، عن قاضى المصرين عن عبد الرحمن بن أبى بكر قال : قال رسول الله ﷺ :
 إن الله عز وجل ليدعو بصاحب الدّين يوم القيامة ، فيقيمه بين يديه ،
 فيقول : أى عبدى ، فيم أذهب مال الناس ؟ فيقول : أى رب ، قد علمت
 أنى لم أفسده ، إنما ذهب فى غرق أو حرق أو سرقة أو وضیعة ، فیدعو الله
 عز وجل بشىء فيضعه فى ميزانه ، فترجح حسناته .

تعليق الشيخ أحمد شاکر :

«إسناده حسن : صدقة بن موسى الدقيقى : ضعفه ابن معين وأبو داود وغيرهما ، وقال الترمذى : ليس عندهم بذاك القوى ، وقال البزار : ليس به بأس ، ولكن تلميذه الحافظ مسلم بن إبراهيم الفراهيدى ، قال : حدثنا صدقة الدقيقى وكان صدوقاً ، فهو أعرف بشيخه .
 فلذلك حسناً حديثه .

أبو عمران الجونى : هو عبد الملك بن حبيب ، تابعى ثقة ، أحد العلماء .
 قيس بن زيد : تابعى روى عن ابن عباس وغيره ، وذكره ابن حبان فى ثقات التابعين ، وترجمه البخارى فى الكبير (١٥٢/١/٤) . فلم يذكر فيه جرحاً وقال : روى عنه أبو عمران الجونى . وترجمه ابن أبى حاتم فى الجرح والتعديل (٩٨/٢/٣) قال : قيس بن زيد : روى عن النبى ﷺ مرسلًا ، لا أعلم له صحبة ، روى عنه أبو عمران الجونى ، سمعت أبى يقول ذلك .
 وهو مترجم فى التعجيل باسم «قيس بن يزيد» وهو خطأ مطبعى صوابه «زيد» وقال : مختلف فى صحبته .

وفى لسان الميزان (٤ : ٤٧٨) ونقل عن الأزدي أنه ليس بالقوى ، وعن
أبى نعيم أنه أورد له فى الصحابة حديثا مرسلا ، وقال : هو مجهول ولا تصح
له صحبة ولا رؤية .

وهذا كله اضطراب حققه الحافظ فى الإصابة (٥ : ٢٨٩) فأبان أنه
تابعى صغير أرسل حديثا ، فذكره جماعة فى الصحابة ، وأشار إلى هذا
الحديث أيضًا ، فتيين أنه تابعى .

وأن ذلك الحديث الذى رواه أبو عمران الجونى عن قيس بن زيد فى قصة
حفصة - حديث مرسل ، والظاهر عندى أنه ، اشتبه عليهم الأمر لأن هناك
صحابيا اسمه الجذامى . . .

ويقال فى اسمه قيس بن زيد وهو مترجم فى الإصابة فظن بعض الناس
أن هذا هو ذاك وليس كذلك . وأما تضعيف الأزدي لقيس بن زيد الراوى
هنا فلا يعول عليه ، وتوثيق ابن حبان وسكوت البخارى عن جرحه أقوى
من كلام الأزدي . . . » ا. هـ

إسناد الحديث :

وفى السند من الرواة :

١- يزيد بن هارون : ثقة متقن عابد ، روى له الستة^(١) .

٢- صدقة بن موسى الدقيقى : قال ابن معين : ليس حديثه بشيء ،
وقال ابن معين أيضا وأبو داود والنسائى والدولابى : ضعيف .

وقال ابن عدى : ما أقربه من السمين وبعض حديثه يتابع عليه وبعضه
لا يتابع عليه ، وقال الترمذى : ليس عندهم بذاك القوى .

(١) تقريب التهذيب (١/٦٠٦ ت ٧٧٨٩) .

وقال أبو حاتم : لين الحديث يكتب حديثه ولا يحتج به ليس بقوى ،
وقال أبو أحمد الحاكم : ليس بالقوى عندهم ، وقال ابن حبان : كان شيخا
صالحا إلا أن الحديث لم يكن من صناعته ، فكان إذا روى قلب الأخبار حتى
خرج عن حد الاحتجاج به ، وقال البزار ليس بالحافظ عندهم ، وقال في
موضع آخر : ليس به بأس ، وقال الساجي : ضعيف الحديث^(١) .

وسئل عنه أحمد (في رواية ابن إبراهيم) فقال : لا أعرفه^(٢) .

وقال الذهبي في « الكاشف » : ضعيف^(٣) . وذكره العقيلي في
« الضعفاء »^(٤) .

وكذلك ذكره ابن عدى في « الكامل في الضعفاء »^(٥) .

والذهبي في « المغني »^(٦) .

٣- أبو عمران الجوني : ثقة^(٧) .

٤- قيس بن زيد : قال الأزدي : ليس بالقوى^(٨) وفي « تعجيل
المنفعة » : مختلف في صحبته ، روى عن ابن عباس وغيره ، وعنه أبو
عمران الجوني ، قال ابن أبي حاتم عن أبيه : لا أعلم له صحبة ، وذكره
ابن حبان في « الثقات »^(٩) .

(١) انظر تهذيب التهذيب (٤/٤١٨ - ٤١٩) .

(٢) بحر الدم (١/٧٧ ت ٤٦٢) .

(٣) الكاشف (١/٥٠٢ - ت ٢٣٨٨) .

(٤) الضعفاء (٢/٢٠٨) .

(٥) الكامل (٥/١١٨) .

(٦) المغني (١/٣٠٨ - ت ٢٧٨٤) .

(٧) تقريب التهذيب (١/٣٦٢ ت ٤١٧٢) .

(٨) لسان الميزان (٤/٤٧٨ ت ١٥٠٥) .

(٩) الثقات ابن حبان (٥/٣١٦) .

قال الذهبی فی «میزان الاعتدال»: قال الأزدي: ليس بالقوى^(١).
 وقال الحافظ ابن حجر: ... وأورد له أبو نعيم في الصحابة حديثا
 مرسلا وقال: هو مجهول ولا تصح له صحبة ولا رؤية^(٢).
 ٥- قاضي المصرين: هو شريح بن الحارث بن قيس (شريح القاضي):
 مخضرم ثقة^(٣).

تخريج الحديث: أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (١٤١/٤) من طرق
 عن طريق صدقة بن موسى بذات الإسناد.
 وأخرجه الطيالسي في مسنده (ح ١٤٢٣)، والبزار في مسنده (٢٢٧٢)
 عن طريق صدقة بن موسى أيضا.
فالحديث ضعيف الإسناد: لضعف صدقة بن موسى الدقيقى، وقيس
 ابن زيد لم يوثقه إلا ابن حبان.



(١) ميزان الاعتدال (٣/٣٩٦ - ت ٦٩١٣).
 (٢) لسان الميزان (٤/٤٧٨ - ت ١٥٠٥).
 (٣) تقريب التهذيب (١/٢٦٥ - ت ٢٧٧٤).

مثال ٧ مسند أحمد حديث ١٧٣٠

حدثنا وكيع وعبد الرحمن ، قالا : حدثنا سفيان ، عن مصعب بن محمد ، عن يعلى ابن أبي يحيى ، عن فاطمة بنت حسين ، عن أبيها - قال عبد الرحمن : حسين بن علي - قال - قال رسول الله ﷺ : للسائل حق ، وإن جاء على فرسٍ .

تعليق الشيخ أحمد شاکر :

« إسناده صحيح : سفيان : هو الثوري . مصعب بن محمد بن عبد الرحمن بن شرحبيل ابن أبي عزيز : قرشي من بني عبد الدار ، وهو ثقة ، وثقه ابن معين وغيره ، وروى عنه أيضا سفيان بن عيينة وقال : كان رجلا صالحا . وترجمه البخاري في الكبير .

يعلى بن أبي يحيى : ذكره ابن حبان في الثقات ، وقال أبو حاتم : مجهول .

وترجمه البخاري في الكبير (٤/٢/٤١٦) وذكر له هذا الحديث ، وقال « قاله محمد بن كثير عن الثوري عن مصعب بن محمد ولم يذكر فيه جرحا ، فهو ثقة ليس بمجهول .

وهذا الشيخ المبهم الذي روى عنه زهير ورأى عنده سفيان الثوري ، الظاهر أنه مصعب بن محمد ، وأنه لم يحفظ عنه تماما ، فلذلك أرسل الحديث فحذف منه شيخ مصعب وأبهم اسمه ولا يكون هذا الصنيع من زهير تعليلاً للحديث ، وهذا الحديث هو الحديث الحادي عشر من ذيل القول المسدد ٦٨-٧٠ وقد أطال القول فيه وأفاد أنه أخرجه أيضاً الضياء المقدسي وأنه جزم بصحته غير واحد . « ا.هـ .

إسناد الحدیث :

وفی السند من الرواة :

- ١- وکیع بن الجراح : ثقة حافظ عابد^(١) .
- ٢- عبد الرحمن بن مهدي : ثقة ثبت حافظ^(٢) .
- ٣- سفیان الثوری : الإمام العلم المشهور .
- ٤- مصعب بن محمد بن عبد الرحمن بن شرحبیل : لا بأس به^(٣) .
- قال الذهبي : وثق ، وقال أبو حاتم : لا يحتج به^(٤) .
- وثقه يحيى بن معين^(٥) .
- ٥- يعلى بن أبي يحيى : مجهول^(٦) .
- وكذلك قال الذهبي : مجهول^(٧) .
- وابن أبي حاتم^(٨) ، والذهبي في « المغني »^(٩) .
- وذكره ابن حبان في الثقات^(١٠) !!

-
- (١) تقريب التهذيب (١/٥٨١ ت ٧٤١٤) .
 - (٢) تقريب التهذيب (١/٣٥١ ت ٤٠١٨) .
 - (٣) تقريب التهذيب (١/٥٣٣ ت ٦٦٩٥) .
 - (٤) الكاشف (٢/٢٦٨ ، ٥٤٦٧) .
 - (٥) الجرح والتعديل (٨/٣٠٥) .
 - (٦) تقريب التهذيب (١/٦١٠ ت ٧٨٥١) .
 - (٧) الكاشف (٢/٣٩٨ ت ٦٤٢١) .
 - (٨) الجرح والتعديل (٩/٣٠٣) .
 - (٩) المغني (٢/٧٦٠ ت ٧٢١٢) .
 - (١٠) الثقات ابن حبان (٧/٦٥٢) .

تخريج الحديث :

أخرجه أبو داود (١٦٦٥) قال : حدثنا محمد بن كثير عن سفيان به .
وابن خزيمة (٢٤٦٨) قال : حدثنا محمد بن عبد الله المخرمي ،
قال : حدثنا وكيع وعبد الرحمن عن سفيان الثوري به .

وأخرجه أبو داود (١٦٦٦) قال : حدثنا محمد بن رافع عن يحيى بن آدم
عن زهير عن شيخ (قال رأيت سفيان عنده) عن فاطمة بنت الحسين به .

وأخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (ح ٢٨٩٣) من طريق محمد
بن كثير عن سفيان به ، (٥٣٥) حدثنا الحسن بن جرير الصوري حدثنا
سليمان بن عبد الرحمن الدمشقي ثنا عثمان بن فايد عن عكرمة عن
الهرماس بن زياد قال قال رسول الله ﷺ : الحديث . . .

قال في مجمع الزوائد : رواه الطبراني في الصغير والأوسط وفيه
عثمان بن فايد وهو ضعيف . ١٠١/٣ ح ٤٥٥٨ .

والقضاعى في مسند الشهاب (٢٨٥) من طريق زهير بن معاوية ، عن
شيخ بمكة عن فاطمة بنت حسين عن أبيها الحسين بن علي عن النبي ﷺ :
الحديث . . .

وأبو يعلى في مسنده (٦٧٨٤) من طريق وكيع به (ولم يذكر علياً رضى
الله عنه)

والبيهقي في « الكبرى » (١٣٢٠٤) من طريق محمد بن كثير عن سفيان به .

وأبو شيبة في « المصنف » (٩٨٢٣) من طريق وكيع عن سفيان به .

وأخرجه مالك في « الموطأ » (٨٣٣) عن زيد بن أسلم أن رسول الله ﷺ

قال : اعطوا السائل وإن جاء على فرس .

قال ابن عبد البر فی « التمهيد » : لا أعلم فی إرسال هذا الحديث خلافا بين رواة مالك ، وليس فی هذا اللفظ مسند يحتج به فيما علمت . (٢٩٤/٥)

فالحديث إسناده ضعيف لجهالة يعلى بن أبي يحيى^(١) .



(١) والحديث ضعفه الألبانى فى السلسلة الضعيفة (١٣٧٨) وسنن أبى داود (١٦٦٥) .

مثال رقم ٨ : المسند حديث ١٦٢٠

حدثنا روح ، حدثنا ابن عون ، عن محمد بن محمد بن الأسود ، عن عامر ابن سعد عن أبيه ، قال : لما كان يوم الخندق ورجل يتترس ، جعل يقول بالترس هكذا ، فوضعه فوق أنفه ، ثم يقول هكذا ، يسفله بعد ، قال : فأهويت إلى كنانتي ، فأخرجت منها سهماً مدمياً ، فوضعت في كبد القوس ، فلما قال هكذا ، يسفل الترس ، رميت ، فما نسيت وقع القدح على كذا وكذا من الترس ، قال : وسقط ، فقال برجله ، فضحك نبى الله ﷺ - أحسبه قال : حتى بدت نواجذه - قال : قلت : لم ؟ قال : لفعل الرجل .

تعليق الشيخ أحمد شاکر :

« إسناده صحيح : محمد بن محمد بن الأسود الزهرى ، من بنى زهرة ، ترجمه الحافظ فى التهذيب فلم يقل فيه شيئاً ، وذكر فى التقريب أنه مستور ، وترجمه البخارى فى الكبير فلم يذكر فيه جرحاً . . . والحديث فى « مجمع الزوائد » (٦/ ١٣٥ - ١٣٦) وقال : رواه أحمد والبخارى . . .

ورجالهما رجال الصحيح ، غير محمد بن محمد بن الأسود ، وهو

ثقة . ا. هـ .

سند الحديث :

وفى الحديث من الرواة :

- ١- روح بن عبادة : ثقة فاضل له تصانيف^(١) .
- ٢- ابن عون : عبد الله بن عون ابن أرتبان الإمام القدوة عالم البصرة^(٢) .

(١) تقريب التهذيب (١/ ٢١١ ت ١٩٦٢) .

(٢) انظر : (سير الأعلام ٦/ ٣٦٤ ت ١٥٦) .

٣- محمد بن محمد بن الأسود: ذكره الحافظ « في تهذيب التهذيب » ولم يذكر فيه شيئاً^(١).

وقال في تقريب التهذيب: مستور^(٢).

وذكره البخاري « في التاريخ الكبير » وذكر له هذا الحديث الذي بالمسند، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً^(٣).

٤- عامر بن سعد بن أبي وقاص: ثقة^(٤).

تخريج الحديث:

أخرجه الترمذي في الشمائل من طريق محمد بن عبد الله الأنصاري عن ابن عون به (٢٢٤) والبخاري في مسنده (١١٣١) أيضاً من طريق محمد بن عبد الله الأنصاري عن ابن عون به. والشاشي في مسنده (٩٤) من طريق النضر بن شميل عن ابن عون به.

فالحديث ضعيف الإسناد لجهالة محمد بن الأسود.



(١) تهذيب التهذيب (٩/٤٣١).

(٢) تقريب التهذيب (١/٥٠٥ ت ٦٢٦٩).

(٣) التاريخ الكبير (١/٢٢٦).

(٤) تقريب التهذيب (١/٢٨٧ ت ٣٠٨٩).

الفصل الخامس :

أحاديث عن تقديم التعديل على الجرح

أمثلة :

مثال ١ :

حديث ٤٥ المسند

حدثنا محمد بن ميسر أبو سعد الصاغانى المكفوف ، حدثنا هشام بن عروة عن أبيه ، عن عائشة ، قالت :

إن أبا بكر لما حضرته الوفاة ، قال : أى يوم هذا ؟ قالوا : يوم الإثنين قال : فإن مت من ليلتى ، فلا تنتظروا بى الغد ، فإن أحب الأيام والليالى إلى أقربها من رسول الله ﷺ .

تعلق الشيخ أحمد شاکر :

إسناده صحيح ، « محمد بن ميسر أبو سعد الصاغانى ثقة ، تكلم فيه بدون وجه » . ا. هـ

إسناد الحديث :

وفى هذا الحديث من الرواة :

١- محمد بن ميسر أبو سعد الصاغانى المكفوف .

قال يحيى بن معين : أبو سعد الصاغانى محمد بن ميسر وكان مكفوفاً وكان جهمياً وليس هو بشيء كان شيطاناً من الشياطين .

وقال : ضعيف .

وقال البخاری : محمد بن میسر أبو سعد الصاغانی الضریر سمع هشام ابن عروة وأبا جعفر الرازی ، فيه اضطراب

وقال النسائی : متروك الحديث^(١) .

وقال أحمد : صدوق ولكن كان مرجئا ، وقال البخاری مرة : هو متروك الحديث ، وقال فی موضع آخر ليس بثقة ولا مأمون ، وقال أبو زرعة كان مرجئا ولم يكن يكذب .

وذكره يعقوب بن سفيان في باب من يرغب عن الرواية عنهم . . .

وقال الدارقطني : ضعيف ، وقال ابن عدی : والضعف على رواياته بيّن .

وقال ابن حبان : لا يحتج به^(٢) .

وفي «تقريب التهذيب» : قال الحافظ ابن حجر : ضعيف ورمى بالإرجاء^(٣) .

٢- هشام بن عروة :

قال ابن سعد : كان هشام ثقة ثبتا كثير الحديث حجة ، وقال أبو حاتم الرازی : ثقة إمام في الحديث^(٤) .

٣- عروة بن الزبير بن العوام : الإمام عالم المدينة . . . وكان عالماً بالسيرة حافظاً ثبتاً^(٥) .

(١) الكامل لابن عدی (٧/٤٦١) .

(٢) تهذيب التهذيب (٩/٤٨٤) .

(٣) تقريب التهذيب (١/٥٠٩ - ت ٦٣٤٤) .

(٤) تذكرة الحفاظ للذهبي (١/١٠٨ - ١٠٩) .

(٥) تذكرة الحفاظ (١/٥٠) .

تخریج الحدیث : - لم أقف له علی تخریج آخر

والحدیث فیہ أبو سعد الصاغانی وهو ضعیف ، ضعفه الجمع الغفیر من أهل العلم .

وأورده الهیثمی فی « مجمع الزوائد » وقال عقبه : رواه أحمد وفیه شیخ أحمد : محمد بن میسر أبو سعد ، ضعفه جماعة كثیرون ، وقال أحمد : صدوق .



مثال ٢: حديث ٨٠ المسند

حدثنا هاشم بن القاسم ، قال : حدثنا عيسى - يعنى ابن المسيب - عن قيس بن أبى حازم ، قال :

إنى لجالس عند أبى بكر الصديق خليفة رسول الله ﷺ ، بعد وفاة النبى ﷺ بشهر ، فذكر قصة فنودى فى الناس : أن الصلاة جامعة ، وهى أول صلاة فى المسلمين نودى بها : أن الصلاة جامعة ، فاجتمع الناس ، فصعد المنبر ، شيئاً صنع له كان يخطب عليه ، وهى أول خطبة خطبها فى الإسلام ، قال : فحمد الله وأثنى عليه .

ثم قال : يا أيها الناس ، ولوددت أن هذا كفانيه غيرى ، ولئن أخذتمونى بسنة نبيكم ﷺ ما أطيقها ، إن كان لمعصوماً من الشيطان ، وإن كان لينزل عليه الوحي من السماء .

تعليق الشيخ أحمد شاكر :

«إسناده حسن ، عيسى بن المسيب البجلي قاضى الكوفة : صدوق لا بأس به ، وهو صالح الحديث وضعفه الهيثمى لأجل عيسى البجلي .» ١. هـ
إسناد الحديث :

وفى هذا الحديث من الرواة :

١- هاشم بن القاسم (قيصر) قال ابن المدينى : ثقة ، وقال العجلي : ثقة صاحب سنة يفخر به أهل بغداد^(١) .

وقال ابن معين وابن المدينى وابن سعد وأبو حاتم ثقة^(٢) . . .

(١) تذكرة الحفاظ (١/٢٦٣) .

(٢) تهذيب التهذيب (١٨/١٩) .

۲- عیسی بن المسیب البجلی :

قال ابن حبان فی « المجروحین » : كان ممن یقلب الأخبار ولا یعلم ، ویخطئ فی الآثار ولا یفهم ، حتی خرج عن حد الاحتجاج به .
 . . . قال یحیی بن معین : لیس بشيء^(۱) .

وفی « الجرح والتعديل » قال یحیی بن معین : ضعيف الحديث لیس بشيء

وقال أبو حاتم : محله الصدق لیس بالقوی ، وقال أبو زرعة : شیخ لیس بالقوی^(۲) .

وقال النسائی : ضعيف^(۳) .

وأورده العقيلي فی الضعفاء^(۴) .

وأورده النسائی فی « الضعفاء والمتروكون »^(۵) .

وفی « بحر الدم » قال المروزی : سألته (أی أحمد بن حنبل) عن عیسی بن المسیب ، فقال : هذا كوفي ، ولينه^(۶) .

وفی « لسان المیزان » : قال یحیی والنسائی والدارقطنی : ضعيف ، وقال أبو حاتم وأبو زرعة لیس بالقوی ، وتكلم فيه ابن حبان وغيره ، وقال

(۱) المجروحین (۲/۱۱۹) .

(۲) الجرح والتعديل (۶/۲۸۸) .

(۳) الكامل لابن عدی ۶/۴۴۳ .

(۴) الضعفاء (۳/۳۸۶) .

(۵) الضعفاء والمتروكون للنسائی ص ۷۶ .

(۶) بحر الدم (۱/۱۲۳ - ت ۸۱۳) .

أبو داود : هو قاضى الكوفة : ضعيف . . . وقال الحاكم فى المستدرک :
صدوق لم یجرح قط^(١) .

وأورده الدارقطنى فى الضعفاء^(٢) .

وفى « تعجيل المنفعة » : . . . وجازف الحاكم فى مستدرکه وأخرج
حديثه وصححه ، وقال : لم یجرح قط ، كذا قال .

ولما ساق الدارقطنى حديثه فى السنن ، قال : صالح الحديث ، وكذا
قال ابن عدى فى ترجمته^(٣) .

وأورده الذهبى فى « المغنى »^(٤) .

وكذا ابن شاهين فى « تاريخ أسماء الضعفاء »^(٥) .

٣- قيس بن أبى حازم : ثقة من الثانية مخضرم ، ويقال له رؤية ، وهو
الذى يقال إنه اجتمع له أن يروى عن العشرة^(٦) .

- تخريج الحديث : لم أقف له على تخريج آخر .

والحديث ضعيف لضعف عيسى بن المسيب ، فقد ضعفه الكثير من
أهل العلم ، وفسر ابن حبان فى « المجروحين » جرحه .

وأورد الحديث الهيثمى فى « مجمع الزوائد » ، وقال عقبه : رواه
أحمد وفيه عيسى بن المسيب البجلي ، وهو ضعيف^(٧) .

(١) لسان الميزان (٤/٤٠٥) .

(٢) الضعفاء والمتروكون للدارقطنى ١٦٦/٢ .

(٣) تعجيل المنفعة (٢/١٠١) .

(٤) المغنى (٢/٥٠١ ت ٤٨٢٨) .

(٥) تاريخ أسماء الضعفاء (١/١٤٤ - ت ٤٦١) .

(٦) تقريب التهذيب (١/٤٥٦ ت ٥٥٦٦) .

(٧) مجمع الزوائد (٥/٢٢٠ ح ٨٩٤٠) .

مثال ٣: حديث ٩٧ المسند

حدثنا مؤمل ، حدثنا حماد ، قال : حدثنا زياد بن مخرق ، عن شهر ، عن عقبة ابن عامر ، قال : حدثني عمر أنه سمع رسول الله ﷺ يقول : من مات يؤمن بالله واليوم الآخر ، قيل له : ادخل الجنة من أى أبواب الجنة الثمانية شئت .

تعليق الشيخ أحمد شاکر :

«إسناده صحيح ، مؤمل هو ابن إسماعيل العدوى ، وهو ثقة ، وثقه ابن معين وأبو داود وغيرهما .

شهر بن حوشب : وهو ثقة ، تكلم فيه بعضهم بغير حجة .» ١. هـ

إسناد الحديث :

وفى هذا الحديث من الرواة :

١- مؤمل بن إسماعيل : قال يحيى بن معين : هو ثقة (فى سفیان) وقال أبو حاتم : صدوق ، شديد فى السنّة ، كثير الخطأ ، يكتب حديثه (١) .

قال البخارى : منكر الحديث ، وقال الآجرى سألت أبا داود عنه فعظمه ورفع من شأنه إلا أنه يهيم فى الشىء . وذكره ابن حبان فى الثقات ، وقال ربما أخطأ .

وقيل من كتبه وكان يحدث من حفظه فكثر خطؤه .

وقد يجب على أهل العلم أن يقفوا عن حديثه فإنه يروى المناكير عن ثقات شيوخه ، وهذا أشد ، فلو كانت هذه المناكير عن الضعفاء لكننا

(١) الجرح والتعديل (٨/٣٧٤) .

نجعل له عذرا، وقال الساجی : صدوق كثير الخطأ وله أوهام يطول ذكرها، وقال ابن سعد : ثقة كثير الخطأ، وقال ابن قانع : صالح يخطئ .
وقال الدارقطنی : ثقة كثير الخطأ، وقال محمد بن نصر المروزی :
إذا انفرد بحديث وجب أن يتوقف ويثبت فيه ، لأنه كان سئى الحفظ كثير الغلط^(١) .

٢- حماد بن سلمة : الإمام الحافظ^(٢) .

٣- زياد بن مخراق : ثقة^(٣) .

قال النسائي : ثقة ، وكذا قال عثمان الدارمی عن ابن معين ، وقال ابن خراش بصرى صدوق ، وذكره ابن حبان فى الثقات^(٤) .

٤- شهر بن حوشب : ذكره ابن حبان فى «المجروحين» وقال عنه :
كان ممن يروى عن الثقات المعضلات ، وعن الأثبات المقلوبات^(٥) .

وقال الحافظ ابن حجر : صدوق كثير الإرسال والأوهام^(٦) .
وقد ترك شعبة حديثه^(٧) .

وقال ابن عون : أن شهرا قد تركوه .

(١) تهذيب التهذيب (١٠/٣٨٠ - ٣٨١) .

(٢) تذكرة الحفاظ (١/١٥١) .

(٣) تقريب التهذيب (١/٢٢٠ ت ٢٠٩٨) .

(٤) تهذيب التهذيب (٣/٣٨٣) .

(٥) المجروحين (١/٣٦١) .

(٦) تقريب التهذيب (١/٢٦٩ ت ٢٨٣٠) .

(٧) الجرح والتعديل (١/١٤٤) .

وقال نصر بن حماد : شهر بن حوشب أحاديثه لا تشبه أحاديث الناس (١) .

وذكره النسائي في « الضعفاء والمتروكون » وقال : ليس بالقوى (٢) .

وقال إبراهيم الجوزجاني : أحاديثه لا تشبه أحاديث الناس

وقال موسى بن هارون : ضعيف ، وقال النسائي : ليس بالقوى ، وقال

أحمد بن حنبل : ليس به بأس .

وقال الترمذي : قال أحمد لا بأس بحديث عبد الحميد بن بهرام عن

شهر ، وقال ابن معين : ثقة وقال ابن معين : ثبت

وقال ابن عمار : روى عنه الناس وما أعلم أحدا قال فيه غير شعبة ،

قيل يكون حديثه حجة ؟ قال : لا ، وقال أبو زرعة : لا بأس به ، وقال أبو

حاتم : لا يحتج به وقال صالح بن محمد : يروى أحاديث ينفرد بها لم

يشاركه فيها أحد ، وروى عنه عبد الحميد بن بهرام أحاديث طوالا

عجائب ، ويروى عن النبي ﷺ أحاديث في القرآن لا يأتي بها غيره ، وقال

الساجي : فيه ضعف وليس بالحافظ ، وكان شعبة يشهد عليه أنه رافق

رجلا من أهل الشام فخانه ، وقال الحاكم : ليس بالقوى عندهم .

وقال ابن عدى : وعامة ما يرويه شهر من الحديث فيه من الإنكار ما فيه ،

وشهر ليس بالقوى في الحديث ، وهو ممن لا يحتج بحديثه ولا يتدين به .

وقال الدارقطني : يخرج حديثه ، وقال البيهقي : ضعيف ، وقال ابن

حزم : ساقط (٣) .

(١) الكامل (٥٩/٥) .

(٢) الضعفاء والمتروكون للنسائي ص ٥٦ .

(٣) تهذيب التهذيب (٤/٣٢٤ - ٣٢٦) .

تخریج الحدیث :

أخرجه الطیالسی (ح ٣٠) عن حماد بن سلمة بهذا الإسناد وأورده الهمی فی « مجمع الزوائد » وقال مرة رواه أحمد وفی إسناده شهر بن حوشب وقد وثقه (ح ٧٩).

وقال أخرى : رواه أحمد وفی إسناده شهر بن حوشب (ح ١٤٦).

فالحديث إسناده ضعيف ، ففيه : مؤمل بن إسماعيل : وهو سعي الحفظ كثير الخطأ لكن تابعه الطيالسی .

وفيه شهر بن حوشب : وأكثر أهل العلم على تضعيفه .



مثال ٤ : حدیث ١٤١٦ المسند :

حدثنا عبد الله بن الحارث ، من أهل مكة مخزومی ، حدثني محمد بن عبد الله بن عبد الله بن إنسان - قال : وأثنى عليه خيرا - عن أبيه ، عن عروة بن الزبير ،

عن الزبير ، قال : أقبلنا مع رسول الله ﷺ من لَيْبَةَ (١) . حتى إذا كنا عند السدرة ، وقف رسول الله ﷺ في طرف القرن الأسود حذوها ، فاستقبل نخبا ببصره - يعنى وادياً - ووقف حتى انفقت الناس كلهم ، ثم قال « إن صيد ورج وعضاهه حرم محرّم لله » وذلك قبل نزوله الطائف وحصاره ثقيف .
تعليق الشيخ أحمد شاکر :

«إسناده صحيح : عبد الله بن الحرث بن عبد الملك المخزومی المكي : ثقة .

محمد بن عبد الله بن عبد الله بن إنسان الثقفي . . . ومحمد هذا نقل أحمد هنا عن شيخه عبد الله بن الحرث أنه أثنى عليه خيراً ، وقال ابن معين : ليس به بأس ، وقال أبو حاتم : ليس بالقوى ، في حديثه نظر ، وذكره ابن حبان في الثقات .

أبوه عبد الله : ذكر في كتب الرجال باسم « عبد الله بن إنسان » ، وفي التهذيب أنه روى عنه ابنه محمد وابنه الآخر عبد الله ، إن كان محفوظاً .
فلعل هذا يؤيد صحة ما في ك ح أن اسمه عبد الله بن عبد الله بن إنسان ، وعبد الله هذا ذكره ابن حبان في الثقات ، وقال : كان يخطئ ، وقال الذهبي معقبا عليه : « وهذا لا يستقيم إلا فيمن روى عدة أحاديث ،

(١) أرض من الطائف على أميال منها .

فأما عبد الله هذا ، فهذا الحديث أول ما عنده وآخره ، فإن كان قد أخطأ فحديثه مردود على قاعدة ابن حبان .

وهذا الحديث فى الميزان ٢٣/٢ عن المسند . والحديث رواه أبو داود ٢ : ١٦٤ - ١٦٥ .

عن حامد بن يحيى عن عبد الله بن الحرث ، ورواه البيهقى ٥ : ٢٠٠ من طريق الحميدى عن عبد الله بن الحرث : « حدثنى محمد بن عبد الله ابن إنسان ، قال الحميدى : بطن من العرب » .

وأشار البخارى إليه فى الكبير ١/١/١٤٠ فى ترجمة محمد بن عبد الله ، وقال : « لم يتابع عليه » .

وقال الذهبى فى الميزان فى ترجمة عبد الله : « صحح الشافعى حديثه واعتمده ... » . ١ هـ

إسناد الحديث :

وفى الحديث من الرواة :

١- عبد الله بن الحرث بن عبد الملك المخزومى : ثقة^(١) .

٢- محمد بن عبد الله بن عبد الله بن إنسان

قال الحافظ ابن حجر : لين^(٢) .

وفى التاريخ الكبير ذكر هذا الحديث ، وقال : لم يتابع عليه^(٣) .

(١) تقريب التهذيب (١/٢٩٩ ت ٣٢٦٣) .

(٢) تقريب التهذيب (١/٤٨٦ ت ٦٠٠١) .

(٣) التاريخ الكبير (١/١٤٠) .

وقال البخاری : فی حديثه نظر^(١) .

وقال أبو حاتم : فی حديثه نظر^(٢) .

وقال ليس بالقوى^(٣) .

وذكره العقيلي في « الضعفاء »^(٤) وكذا الذهبي في المغني^(٥) .

وذكره ابن حبان في « الثقات » ، وقال : كان يخطئ^(٦) .

وقال يحيى بن معين : ليس به بأس^(٧) .

٣- عبد الله بن إنسان .

في « تقريب التهذيب » قال : لين^(٨) .

وفي « التاريخ الكبير » قال : روى عنه ابنه محمد ، لم يصح حديثه^(٩) .

وأشار الذهبي إلى حديثه هذا الذي في المسند ، وقال : وعبد الله ما

عنده غير هذا الحديث ، فإن كان خطأ فيه فما هو الذي ضبطه^(١٠) .

٤- عروة بن الزبير : ثقة فقيه مشهور^(١١) .

(١) الضعفاء الصغير (١/١٠٢) .

(٢) الكاشف (٢/١٨٤) .

(٣) الجرح والتعديل (٧/٢٩٤) .

(٤) الضعفاء للعقيلي (٤/٩٢) .

(٥) المغني (٢/٥٩٦) .

(٦) الثقات ابن حبان (٩/٣٣) .

(٧) تهذيب الكمال (٢٥/٤٥٣) .

(٨) تقريب التهذيب (١/٢٩٦ ت ٣٢١٥) .

(٩) التاريخ الكبير (٥/٤٥) .

(١٠) تهذيب التهذيب (٥/١٤٩) .

(١١) تقريب التهذيب (١/٣٨٩ ت ٤٥٥٢) .

تخريج الحديث

أخرجه الحميدى فى مسنده (٦٣) وأبو داود (٢٠٣٢) من طريق
 عبد الله بن الحارث المخزومى بذات الإسناد .
 وكذلك البيهقى فى الكبرى (٩٩٧٧) بذات الإسناد .
 والشاشى فى مسنده (٤٨) بذات الإسناد .
 والحديث إسناده ضعيف لضعف محمد بن عبد الله بن إنسان ،
 وضعف أبيه^(١) .



(١) وضعفه الألبانى فى سنن أبى داود ح ٢٠٣٢ ، وفى الجامع الصغير ح ١٨٧٥ .

مثال ٥ : حديث رقم ١٤٢٢ المسند

حدثنا يعقوب ، حدثنا أبى ، عن محمد بن إسحاق ، حدثنى عبد الله بن عطاء بن إبراهيم مولى الزبير ، عن أمه ، وجدته أم عطاء ، قالتا :
والله لكأننا ننظر إلى الزبير بن العوام حين أتانا على بغلة له بيضاء ، فقال : يا أم عطاء ، « إن رسول الله ﷺ قد نهى المسلمين أن يأكلوا من لحوم نسكهم فوق ثلاث » . قال : فقلت : بأبى أنت ، فكيف نصنع بما أهدى لنا ؟ فقال : أما ما أهدى لكنّ ، فشأنكنّ به .

تعليق الشيخ أحمد شاکر :

« إسناده صحيح :

عبد الله بن عطاء : ثقة ، وثقه ابن معين ، وضعفه النسائي ، وقال الترمذى : « ثقة عند أهل الحديث » .

أم عبد الله بن عطاء : لم أعرف من هى ، ولم يذكرها الحافظ فى « التعجيل » ولا فى « الإصابة » ، وهى صحابية ، لأنها كانت مع أم عطاء فى هذه الحادثة فى حجة الوداع ، كما هو نص هذا الحديث فتستدرك عليه فيهما .

أم عطاء : قال فى التعجيل ٥٦٣ : « سياق حديثها يشعر بأنها صحابية ، وقد ذكرها ابن عبد البر ، فقال : لها صحبة ؛ وكذا ابن مندة وأبو نعيم » .
وقال فى الإصابة : ٨ : ٢٥٩ « قال أبو عمر : لها صحبة ورواية ، قلت : أما الصحبة فصحيح ، وأما الرواية فقد روت عن مولاها الزبير ، روى حديثها أحمد » .

ثم ذكر هذا الحديث : فهذا الحافظ يستدل على صحبتها بهذا الحديث ،

ويستدرك على ابن عبد البر بأن روايتها ليست عن رسول الله ﷺ بل عن الزبير ، فما قاله فيها نقوله في أم عبد الله بن عطاء ، كانتا معا ، وسمعتا الزبير معا ، ولعلهما حدثتا عبد الله بن عطاء معاً . . . » ا.هـ

إسناد الحديث :

وفي إسناد الحديث من الرواة :

١- يعقوب بن إبراهيم بن سعد : ثقة فاضل^(١) .

٢- إبراهيم بن سعد بن عبد الرحمن بن عوف : ثقة حجة تكلم فيه بلا قادح^(٢) .

٣- محمد بن إسحاق بن يسار :

قال شعبة : صدوق في الحديث ، وقال : أمير المحدثين .

وقال يحيى بن معين : صدوق ولكن ليس بحجة ، وقال أبو حاتم : يكتب حديثه وقال أبو زرعة : صدوق .

وقال هشام بن عروة : ذاك كذاب . . . وقال تركته متعمدا ولم أكتب حديثه قط .

وقال أحمد بن حنبل : هو كثير التدليس جدا ، فكان أحسن حديثه عندي ما قال أخبرني ، وسمعت ، وقال يحيى بن معين : لم يزل الناس يتقون حديث محمد بن إسحاق ، . . . ليس بذاك هو ضعيف^(٣) .

(١) تقريب التهذيب (١/٦٠٧ ت ٧٨١١) .

(٢) تقريب التهذيب (١/٨٩ ت ١٧٧) .

(٣) انظر الجرح والتعديل (٧/١٩١ - ١٩٤) .

- وفی «تقريب التهذيب»: صدوق يدلّس ورمى بالتشيع والقدر^(١).
- ٤- عبد الله بن عطاء بن إبراهيم مولى الزبير: ذكره الذهبي في «المغني» وقال عنه: شيخ لابن إسحاق، قال ابن معين: لا شيء^(٢).
- وقال أبو حاتم: شيخ^(٣).
- ذكره ابن حبان في الثقات^(٤).
- وذكره البخاري في «التاريخ الكبير»: ولم يذكر فيه شيئاً^(٥).
- [ظن الشيخ أحمد شاکر أنه هو عبد الله بن عطاء الطائفي المترجم له في تقريب التهذيب وهو صدوق يخطئ ويدلس ١/٥١٥].
- ٥- أم عبد الله بن عطاء: لا تعرف إلا بهذا الحديث
- ٦- أم عطاء بن إبراهيم: تابعة لا تعرف إلا بهذا الحديث، وقيل لها صحبة، ذكرها في «أسد الغابة» وذكر لها هذا الحديث الذي في المسند^(٦).

تخريج الحديث:

أخرجه أبو يعلى (٦٧١) في مسنده قال حدثنا أبو خيثمة ثنا يعقوب بن إبراهيم بذات الإسناد، وأورده الهيثمي في «المجمع ٤/٢٥ ح ٥٩٨٨»

(١) تقريب التهذيب (١/٤٦٧ ت ٥٧٢٥).

(٢) المغني (١/٣٤٧).

(٣) الجرح والتعديل (٥/١٣٢).

(٤) الثقات ابن حبان (٧/٢٩).

(٥) التاريخ الكبير (٥/١٦٥).

(٦) أسد الغابة (٧/٣٥٥).

وقال : رواه أحمد وأبو يعلى والطبرانی فی الكبير وعبد الله بن عطاء وثقه أبو حاتم وضعفه ابن معین ، وبقيّة رجاله ثقات .

فالحديث ضعيف :

- لضعف عبد الله بن عطاء .

- ولجهالة أم عبد الله بن عطاء ، وكذلك أمها ، فهي لا تعرف إلا بهذا

الحديث .



مثال ٦ : المسند ١٦٨٩

قال أبو عبد الرحمن : وجدت هذا الحديث في كتاب أبي بخت يده :
حدثنا محمد ابن يزيد ، عن إسماعيل بن مسلم ، عن الزهري ، عن عبيد الله
بن عبد الله .

عن ابن عباس : أنه كان يذاكر عمر شأن الصلاة ، فأنهى إليهم عبد
الرحمن بن عوف ، فقال : ألا أحدثكم بحديث سمعته من رسول الله ﷺ ؟
قالوا : بلى . قال : فأشهد أني سمعت رسول الله ﷺ يقول : « من صلى
صلاة يشك في النقصان ، فليصل حتى يشك في الزيادة » .

تعليق الشيخ أحمد شاکر :

« إسناده حسن : . . . إسماعيل بن مسلم هو المكي وأصله بصرى سكن
مكة ، وكان فقيهاً مفتياً ، وهو صدوق ، تكلموا في حفظه .

قال البخارى في « الكبير ١ / ١ / ٣٧٢ : « تركه ابن المبارك وربما روى
عنه ، وتركه يحيى وابن مهدي وأثنى عليه تلميذه محمد بن عبد الله
الأنصارى من جهة حفظه للحديث . . . » ١ هـ .

إسناد الحديث :

وفي الحديث من الرواة :

١ - محمد بن يزيد الكلاعى : ثقة ثبت عابد^(١) .

٢ - إسماعيل بن مسلم المكي :

ذكره ابن حبان في « المجروحين » : وقال عنه : وهذا ضعيف ، وقد

(١) تقريب التهذيب (١/٥١٤ ت ٦٤٠٣) .

ضعفه ابن المبارك وترکه يحيى القطان وابن مهدي ، وقال عنه يحيى بن معين : ليس بشيء^(١) .

وقال الذهبي : ضعفه وترکه النسائي^(٢) .

وقال يحيى القطان : لم يزل مختلطا ، كان يحدثنا بالحديث الواحد على ثلاثة ضروب ، وقال عنه أحمد بن حنبل : منكر الحديث .

وقال علي بن المديني : لا أكتب حديثه ، وقال أبو حاتم : هو ضعيف الحديث مخلط وقال أبو زرعة : ضعيف الحديث^(٣) .

وقال سفيان : كان يخطئ في الحديث ، جعل يحدث فيخطئ... .

وقال أحمد بن حنبل : كان يسند أحاديث مناكير عن عمرو بن دينار ، وعن الحسن عن سمرة وقال عمرو بن علي : ... كان ضعيفا في الحديث يهيم فيه ، وكان صدوقا يكثر الغلط يحدث عنه من لا ينظر في الرجال .

وقال النسائي : إسماعيل بن مسلم يروى عنه الزهري ، متروك الحديث^(٤) .

٣- الزهري : الإمام العلم .

٤- عبيد الله بن عبد الله بن عتبة : أحد الفقهاء السبعة^(٥) .

وهو من سادات التابعين^(٦) .

(١) المجروحين (١/١٢٠) .

(٢) الكاشف (١/٢٥٠) .

(٣) انظر الجرح والتعديل (٢/١٩٨ - ١٩٩) .

(٤) الكامل (١/٤٥٦) .

(٥) تذكرة الحفاظ (١/٦٢) .

(٦) الثقات لابن حبان (٥/٦٣) .

تخريج الحديث :

أخرجه الطحاوی فی « شرح معانی الآثار » (١/٤٣٢، ح ٢٥٠٩) حدثنا
 علی بن شیبة قال ثنا یزید بن هارون قال أنا إسماعیل بن مسلم بنفس الإسناد.
 والشاشی فی مسنده ح ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣ من طریق إسماعیل بن مسلم
 بذات الإسناد.

وأحمد بن عیسی البرقی فی « مسند عبد الرحمن بن عوف » (١/٣٢).
 من طریق إسماعیل بن مسلم أيضا بنفس الإسناد.

والبزار فی مسنده (ح ٩٩٧) حدثنا محمد بن المثنی قال ثنا محمد بن
 عبد الله الأنصاری قال نا إسماعیل بن مسلم بنفس الإسناد، وقال عقبه :
 وهذا الحديث لا نعلم رواه عن الزهري، عن عبيد الله عن ابن عباس،
 عن عبد الرحمن بن عوف، إلا إسماعیل بن مسلم، وإسماعیل بن مسلم
 هذا ليس بالقوى فی الحديث، وقد روى عنه الأعمش وغيره.

وأخرجه الدارقطنی (١/٣٦٩، ٣٧٧) فی السنن، والبيهقی ٢/٣٣٢
 من طریق إسماعیل بن مسلم بنفس الإسناد.

فالحديث ضعيف لأن مداره على إسماعیل بن مسلم وهو ضعيف^(١).



(١) وضعفه الأرنؤوط فی تعليقه على المسند. (انظر ٣/٢١٨).

وحسنه الألبانی فی مشكاة المصابيح (١/٢٢٤ ح ١٠٢٢)

ولعله حسنه بالنظر إلى الحديث المطول الآخر، وهو أيضا فی المسند (١٦٥٦) عن
 عبد الرحمن بن عوف أيضا لكن السياق أطول ومختلف، وهو عن سجود السهو
 أيضا.

مثال ٧ حديث ١٧١٧ المسند

حدثنا سليمان بن داود ، حدثنا أبو عامر ، عن الحسن ، عن سعد مولى أبي بكر وكان يخدم النبي ﷺ ، وكان النبي ﷺ يعجبه خدمته ، فقال : « يا أبا بكر ، أعتق سعدا فقال : يا رسول الله ، ما لنا ماهن^(١) غيره .

قال : فقال رسول الله ﷺ : أعتق سعدا ، أعتك الرجال ، أعتك الرجال قال أبو داود : يعنى السبى .

تعليق الشيخ أحمد شاکر :

« إسناده صحيح

رواه ابن الأثير فى « أسد الغابة » من طريق أبى يعلى عن محمد بن المثنى عن الطيالسى وهو فى « مجمع الزوائد » وقال : رواه أحمد وأبو يعلى ورجاله رجاله الصحيح . . . » ا.هـ

إسناد الحديث :

وفى الحديث من الرواة :

١- سليمان بن داود (أبو داود الطيالسى) : ذكره الذهبى فى « المغنى » وقال : صاحب المسند كان يحفظ ثلاثين ألف حديث ، وثقوه ، وقال إبراهيم الجوهري اخطأ فى ألف حديث ، وقال أبو حاتم كان كثير الخطأ^(٢) .

وقال الذهبى فى « من تكلم فيه وهو موثق »

الحاصل أنه ثقة إمام غلط فى أحاديث لكثرة مروياته ، ولأنه كان

(١) ماهن : خادم .

(٢) المغنى (١/٢٧٩) .

یحدث من حفظه ، وهو حافظ ثبت^(١) .

٢- أبو عامر الخزاز (صالح بن رستم) : لینه ابن معین وغيره ووثقه أبو داود^(٢) .

وقال أحمد بن حنبل : صالح الحديث ، وقال یحیی بن معین : صالح ابن رستم : لا شیء ، وقال أبو حاتم : شیخ یکتب حدیثه ولا یحتج به ، هو صالح وهو أشبه من ابنه عامر^(٣) .

وذكره العقيلي فی « الضعفاء »^(٤) .

قال الدارقطني : ليس بالقوى ، وذكره ابن حبان فی « الثقات » ، وقال ابن عدی : عزیز الحديث وقال روى عنه یحیی القطان مع شده استقصائه ، وهو عندی لا بأس به ولم أر حديثًا منكرًا جدًا .

وقال أبو بكر البزار ومحمد بن وضاح : ثقه ، وقال الحاكم : ليس بالقوى عندهم^(٥) .

وفی « میزان الاعتدال » : وثقه أبو داود وغيره ، وقال یحیی : ضعيف ، وكذا ضعفه أبو حاتم ، وقال ابن أبی شیبة : سألت ابن المدینی عنه ، فقال : كان يحدث عن ابن أبی ملیكة كان ضعيفا ، ليس بشيء .

... وأبو عامر الخزاز حدیثه لعله یبلغ خمسين حدیثًا^(٦) .

(١) انظر من تكلم فيه وهو موثق (٩٢/١) ، ت (١٤٥) .

(٢) الكاشف ٤٩٥/١ .

(٣) الجرح والتعديل (٤٠٣/٤) .

(٤) الضعفاء (٢٠٣/٢) .

(٥) تهذيب التهذيب ٣٤٢/٤ ، ٣٤٣ .

(٦) میزان الاعتدال (٢٩٤/٢) .

وذكره ابن عدی فی « الكامل » (٧٢/٤)

وقال الحافظ ابن شاهین : . . . الكلام فی صالح بن رستم یوجب التوقف لاختلاف أحمد ویحیی فیہ فالله أعلم^(١) .

٣- الحسن البصری : ثقة فقیه فاضل مشهور وكان یرسل كثيرا ویدلس^(٢) .

تخریج الحديث :

أخرجه ابن أبی عاصم فی « الأحاد والمثانی » (٦٨٢) حدثنا ابن أبی كبشة حدثنا أبو داود نا أبو عامر الخزاز بنفس الإسناد .

والبيهقی فی « دلائل النبوة » أخبرنا محمد بن موسى بن الفضل من طریق أبی داود الطيالسی بنفس الإسناد (٣٣٧/٦) .

والحاكم فی المستدرک ح ٢٨٤٨ من طریق عثمان بن عمر ، عن أبی عامر بذات الإسناد وصححه ووافقه الذهبي .

وأبو يعلى (١٥٧٣) من طریق الطيالسی بنفس الإسناد .

فالحديث ضعيف : لأن مداره على أبی عامر الخزاز ، تفرد به ، وأكثر أهل العلم على تضعيفه وفيه أيضاً عنعنة الحسن البصری وهو مدلس .



(١) المختلف فيهم للحافظ ابن شاهین (٧٨/١) .

(٢) تقريب التهذيب (١/١٦٠ ت ١٢٢٧) .

مثال ٨ حديث ١٥٦ المسند

١٥٦- حدثنا هشيم ، أنبأنا على بن زيد ، عن يوسف بن مهران ، عن ابن عباس قال : خطب عمر بن الخطاب ، وقال هشيم مرة : خطبنا ، فحمد الله تعالى وأثنى عليه ، فذكر الرجم ، فقال : لا تُخَدَعَنَّ عنه ، فإنه حد من حدود الله تعالى ، ألا إن رسول الله ﷺ قد رجم ورجمنا بعده ، ولولا أن يقول قائلون زاد عمر في كتاب الله عز وجل ما ليس منه لكتبته في ناحية من المصحف : شهد عمر بن الخطاب ، وقال هشيم مرة : وعبد الرحمن بن عوف وفلان وفلان أن رسول الله ﷺ قد رجم ورجمنا من بعده ، ألا وإنه سيكون من بعدكم قوم يكذبون بالرجم وبالذجال وبالشفاعة وبعباد القبر وبقوم يخرجون من النار بعدما امتحسوا .

تعليق الشيخ أحمد شاکر :

« إسناده صحيح ، يوسف بن مهران البصرى : وثقه أبو زرعة وابن سعد ، وله ترجمة في التاريخ الكبير للبخارى ٤/٢/٣٧٥ .

والحديث نقله ابن كثير في التفسير ٦ : ٥٠ عن المسند ... » ا.هـ
في السند من الرواة :

- يوسف بن مهران البصرى : مجهول العين ، لم يرو عنه إلا ابن جدعان .
قال الحافظ ابن حجر : وهو لين الحديث ، من الرابعة^(١) .

وقال الذهبي : ما روى عنه غير على بن جدعان ، وقال : كان يشبهه حفظه بحفظ عمرو بن دينار .

(١) تقريب التهذيب ترجمة ١/٦١٢ : ٧٨٨٦ .

وقال أبو زرعة : ثقة ، وقال أبو حاتم : يوسف بن مهران يكتب حديثه ويذاكر به^(١) .

وفى قول أبي حاتم : يكتب حديثه لا يعنى أن هذا توثيقاً له ، لأنه يقول عن رواية منكرين ، يكتب حديثهم ، كما فى ترجمة عبد الله بن جعفر بن نجیح والد بن المدینى ، قال : منكر الحديث جدا ضعيف الحديث يحدث عن الثقات بالمناكير ، يكتب حديثه ولا يحتج به^(٢) .

ومثل مروان بن سالم الغفارى : منكر الحديث جدا ضعيف الحديث ليس له حديث قائم ، فقال عبد الرحمن : يترك حديثه ؟ قال : لا ، بل يكتب حديثه^(٣) .

إضافة إلى أن الراوى عن يوسف بن مهران هو على بن زيد بن جدعان : ضعيف^(٤) .

ومسلم لم يحتج به بمفرده ، وإنما روى له مقرونا بثابت البنانى ، فالحديث بهذا الإسناد ضعيف .

تخريج الحديث :

الحديث أخرجه الطيالسي (٢٥) عن حماد بن زيد ، وعبد الرزاق (١٣٣٦٤) عن معمر ، وأبو يعلى (١٤٦) من طريق حماد بن سلمة ، ثلاثتهم عن على بن زيد بن جدعان ، بهذا الإسناد^(٥) .

(١) ميزان الاعتدال ترجمة ٤/٤٧٤ .

(٢) الجرح والتعديل ٥/٢٣ .

(٣) الجرح والتعديل ترجمة : ٨/٢٧٥ .

(٤) التقريب ، ترجمة ١/٤٠١ : ٤٧٣٤ .

(٥) الحديث له طرق أخرى صحيحة إلى عمر بن الخطاب .

مثال ٩ : حديث ٥٠٤٢ المسند

حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن أبي فروة الهمداني سمعت عونا الأزدي ، قال : كان عمر بن عبيد الله بن معمر أميراً على فارس فكتب إلى ابن عمر يسأله عن الصلاة ، فكتب ابن عمر « إن رسول الله ﷺ كان إذا خرج من أهله صلى ركعتين حتى يرجع إليهم » .

تعليق الشيخ أحمد شاکر :

« إسناده صحيح : أبو فروة الهمداني : هو عروة بن الحارث الكوفي ، وهو ثقة ، وثقه ابن معين وغيره ، وترجمه البخاري في الكبير ، وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل .

عون بن عبد الله الأزدي : ثقة ، ترجمه البخاري في الكبير ١٤ / ١ / ٤ . . .

وترجمه ابن أبي حاتم ٣ / ١ / ٣٨٥ . . . فلم يجرحه البخاري ولا ابن أبي

حاتم . . . » ا. هـ

إسناد الحديث :

١- محمد بن جعفر (غندر) : ثقة^(١) .

٢- شعبة بن الحجاج : الحجة الحافظ شيخ الإسلام^(٢) .

٣- أبو فروة الهمداني : عروة بن الحارث الكوفي : وثقه يحيى بن

معين ، وذكره ابن حبان في الثقات ، روى له البخاري مقروناً بغيره^(٣) .

٤- عون الأزدي : عون بن عبد الله الأزدي .

(١) تقريب التهذيب (١/٤٧٢ ت ٥٧٨٧) .

(٢) تذكرة الحفاظ (١/١٤٤) .

(٣) تهذيب التهذيب (٧/١٧٨) .

ترجم له البخاری فی « التاريخ الكبير » وذكر حديثه الذي فی المسند ، ولم يذكر فيه شيئاً^(١) .

وذكره ابن أبي حاتم فی « الجرح والتعديل » وقال روى عن ابن عمر روى عنه أبو فروة ولم يذكر فيه شيئاً^(٢) .

وذكره ابن حبان فی الثقات^(٣) .

تخريج الحديث :

أخرجه الإمام أحمد فی موضعين (٥٧٥٠) حدثنا يونس بن محمد حدثنا الحارث ابن عبيد حدثنا بشر بن حرب قال : سألت عبد الله بن عمر الحديث بنحوه .

(٦٠٦٣) حدثنا يونس حدثنا حماد يعنى بن زيد حدثنا بشر بن حرب . . . الحديث وفيهما بشر بن حرب وقد ضعّف^(٤) .

- والحديث له شاهد فی المسند عن ابن عباس (٢١٥٩ ، ٢١٦٠ ، ٢٥٧٥ ، ٣٣٤٩) .

بإسناد صحيح يرتقى بها إلى الحسن لغيره^(٥) .

فالحديث ضعيف الإسناد ففيه عون الأزدي وهو مجهول^(٦) .

(١) التاريخ الكبير (١٤/٧) .

(٢) الجرح والتعديل (٣٨٥/٦) .

(٣) الثقات ابن حبان (٢٦٤/٥) .

(٤) لذا ضعّفهما الأرنؤوط فی تعليقه على المسند . انظر ٣٧/١٠ ، ٢٤٤/١٠ .

(٥) وقد حسنه الألباني فی إرواء الغليل (٤/٣) فقال : أخرجه أحمد وإسناده حسن فی المتابعات والشواهد .

(٦) وضعّفه الأرنؤوط فی تعليقه على المسند . انظر ٧٧/٩ .

مثال ١٠ : حديث ٩٥٣ المسند

٩٥٣- حدثنا حجاج ، حدثنا إسرائيل عن أبي إسحاق ، عن هانئ بن هانئ ، عن علي قال : لما ولد الحسن جاء رسول الله ﷺ ، فقال : « أروني ابني ، ما سميتموه ؟ » قلت : سميته حربا ، قال : « بل هو حسن » ، فلما ولد الحسين ، قال : « أروني ابني ، ما سميتموه ؟ » قلت : سميته حربا ، قال : « بل هو حسين » ، فلما ولدت الثالث جاء النبي ﷺ فقال : « أروني ابني ، ما سميتموه ؟ » قلت : حربا ، قال : « بل هو محسن » . ثم قال : سميتهم بأسماء ولد هارون : شبر وشبير ومُشبر .

تعليق الشيخ أحمد شاکر :

[إسناده صحيح ، وهو مكرر ٧٦٩]. أ. ه .

- في السند من الرواة : هانئ بن هانئ الهمداني ، الكوفي .
- قال عنه الحافظ ابن حجر : مستور ، ومن الثالثة . بخ ٤^(١) .
- وقال الذهبي في «الميزان» : هانئ بن هانئ (د . ت . ق) عن علي رضي الله عنه .
- قال ابن المديني : مجهول . وقال النسائي : ليس به بأس . وذكره ابن حبان في الثقات^(٢) .
- وقال الحافظ في «تهذيب التهذيب» : بخ د ت ص ق - هانئ بن هانئ الهمداني الكوفي . روى عن : علي بن أبي طالب .

(١) (التقريب ١/٥٧٠ ترجمة ٧٢٦٤) .

(٢) ميزان الاعتدال ٤/٢٩١ .

وعنه : أبو إسحاق السبيعي وحده . قال النسائي : ليس به بأس ، وذكره ابن حبان في « الثقات » .

قلت (الحافظ ابن حجر) : وذكره ابن سعد في الطبقة الأولى من أهل الكوفة ، قال : وكان يتشيع .

وقال ابن المديني : مجهول ، وقال حرمله ، عن الشافعي : هانئ بن هانئ لا يعرف ، وأهل العلم بالحديث لا ينسبون حديثه لجهالة حاله^(١) .

- وذكره البخاري في « التاريخ الكبير » ، ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلاً^(٢) .

- وقال المزي في تهذيب الكمال : روى عنه أبو إسحاق السبيعي (بخ د ت ص ق) ، ولم يرو عنه غيره^(٣) .

تخريج الحديث :

- الحديث أخرجه البخاري في « الأدب المفرد » (٨٢٣) ، والبخاري (٧٤٢) ، وابن حبان (٦٩٥٨) ، والطبراني في الكبير (٢٧٧٣) ، والحاكم (ح ٤٧٧٣) ، والبيهقي في الكبرى (٢٧٤ / ٦) من طرق عن إسرائيل بهذا الإسناد . وصحح الحاكم إسناده ووافقه الذهبي .

وفي رواية البزار : (جبر وجبير ومجير) .

وأخرجه الطبراني (٢٧٧٤) من طريق زكريا بن أبي زائدة و (٢٧٧٦) من طريق يوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق السبيعي ، والحاكم (٤٧٨٣) من

(١) تهذيب التهذيب ١١ / ٢٢ - ٢٣ .

(٢) التاريخ الكبير (١١٤ / ٨) .

(٣) تهذيب الكمال ٣٠ / ١٤٥ .

طریق یونس بن أبی إسحاق ، ثلاثتهم عن أبی إسحاق ، به ، ولم يذكر یوسف بن إسحاق فی حدیثه أولاد هارون .

وأخرجه الطیالسی (١٢٩) ، ومن طریقہ البزار (٧٤٣) عن قیس بن الربیع ، عن أبی إسحاق ، به ، إلا أنه لم يذكر فی حدیثه الولد الثالث ولا أولاد هارون ، وزاد فيه أن علیاً قال : كنت أحب أن أتکتی بأبی حرب .

وأخرجه الطبرانی (٢٧٧٥) من طریق إسماعیل بن عمرو البجلي ، عن قیس بن الربیع ، به مختصراً ، بقصة الحسن وحده .

فمدار الحديث علی هانئ بن هانئ وأبى إسحاق السبيعي ، فهانئ بن هانئ مجهول تفرد أبو إسحاق بالرواية عنه ، وأبو إسحاق السبيعي (عمرو ابن عبد الله بن عبيد) مشهور بالتدليس ، وقد عنعنه ، ذكره الحافظ ابن حجر فی المدلسين ، فی الطبقة الثالثة ، وهم الذين لا تقبل رواياتهم إلا إذا صرحوا بالتحديث^(١) .

- فالحديث ضعيف بهذا السند لجهالة هانئ بن هانئ .

ملحوظة : الحديث له سند آخر ، أخرجه الطبرانی (٢٧٧٧) من طریق يحيى بن عيسى الرملى ، عن الأعمش ، عن سالم بن أبى الجعد قال : قال علی . . . فذكره بطوله ، إلا أنه لم يذكر فيه محسناً ومشبراً .

وسالم بن أبى الجعد ثقة ، إلا أنه كان يدلّس ، فإنه لم يسمع من جابان ، ولا من نبيط ، ولا من ثوبان ، ولا من أبى أمامة ، ولا من شرحبيل ، قاله أبو داود (٣٩٧٦) .

(١) طبقات المدلسين ص ٤٢ .

لذلك قال الذهبي في « السير » : هو صاحب تدليس ، وقال في « الميزان » : من ثقات التابعين لكنه يدلس ويرسل^(١) .

ولم يصرح في رواية الطبراني بالتحديث ، لكن هو ممن احتمل الأئمة تدليسه .

فقد ذكره الحافظ ابن حجر في « طبقات المدلسين » (٦٣) في الطبقة الثانية ، وهي عنده ممن احتمل الأئمة تدليسهم ، وأخرجوا له في الصحيح لإمامته وقلة تدليسه في جنب ما روى ، أو كان لا يدلس إلا عن ثقة .
فالحديث بسنديه يحتمل التحسين ، والله أعلم .



(١) تحرير التقريب (ترجمة ٢١٧٠) .

الفصل السادس : التوقف فی أحاديث ضعيفة

مثال ١ المسند حديث ٥٣١ :

وحدثنا عبد الله فقال : حدثني سريج بن يونس حدثنا محبوب بن محرز عن إبراهيم بن عبد الله بن فروخ عن أبيه قال : شهدت عثمان بن عفان رضى الله عنه دفن في ثيابه بدمائه ، ولم يغسل .

تعليق الشيخ أحمد شاکر :

« فى إسناده نظر : سريج بن يونس : ثقة .

محبوب بن محرز : ثقة .

إبراهيم بن عبد الله بن فروخ : ترجم له الحافظ فى التعجيل ، فذكر حديثه (بالمسند) الآتى ٥٤٢ ، ثم قال : وأما إبراهيم فذكره الذهبى فى الميزان فقال ، وترك الموضوع بياضا فلم يكتب فيه شيئاً ، وبحث عنه فى « الميزان » و« لسان الميزان » فلم أجد له ذكرا ولم أجد له ترجمة تبين حاله من جرح أو تعديل ، أبوه عبد الله بن فروخ التيمى مولى آل طلحة ابن عبيد الله : ذكره ابن حبان فى « الثقات » ، وروى له النسائى حديثا واحدا فى قبلة الصائم .

والأثر فى « مجمع الزوائد » ٢٣٣ / ٧ ولم يتكلم عليه ، بل قال : رواه عبد الله ولم يقل غير ذلك . ا. هـ

إسناد الحديث :

وفى إسناد الحديث من الرواة :

١- سريج بن يونس : ثقة عابد^(١) .

(١) تقريب التهذيب (١/ ٢٢٩ ت ٢٢١٩) .

- ٢- محبوب بن محرز : لين الحديث^(١) .
 قال أبو حاتم : يكتب حديثه ، قيل له : يحتج بحديثه ؟ فقال : يحتج
 بحديث سفیان وشعبة^(٢) .
 ذكره ابن حبان في الثقات ، وقال الدارقطني : ضعيف^(٣) . وذكره
 الذهبي في « المغنى »^(٤) .

- ٣- إبراهيم بن عبد الله بن فروخ :
 قال الحافظ ابن حجر : عبد الله بن فروخ والد إبراهيم من رجال
 التهذيب ، وأما إبراهيم فذكره الذهبي في الميزان^(٥) .
 ٤- عبد الله بن فروخ : صدوق^(٦) .
 ذكره ابن حبان في « الثقات »^(٧) .

تخريج الحديث :

أخرجه أبو نعيم في معرفة الصحابة (ح ٢٦٧) من طريق إبراهيم بن
 عبد الله بن فروخ عن أبيه قال : شهدت عثمان دفن في ثيابه بدمائه ،
 ورواه البغوي في معجمه فزاد ولم يغسل^(٨) .

- (١) تقريب التهذيب (١/٥٢١ ت ٦٤٩٤) .
 (٢) الجرح والتعديل (٨/٣٨٨) .
 (٣) تهذيب التهذيب (١٠/٥٢) .
 (٤) المغنى (٢/٥٤٣) .
 (٥) تعجيل المنفعة (١/٢٦٦) .
 (٦) تقريب التهذيب (١/٣١٧ ت ٣٥٣٠) .
 (٧) الثقات ابن حبان (٥/١٢) .
 (٨) تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير (٢/٣٣١) .

وأورده الهیثمی فی « مجمع الزوائد » (١٦١/٧) قال : رواه عبد اللہ ، ولم يذكر فيه شيئاً .

- فالحدیث ضعيف لأجل : محبوب بن محرز ، فهو لين الحدیث ، إبراهيم بن عبد اللہ بن فروخ فهو مجهول .



مثال ٢ : حدیث ٥٣٦ المسند

حدثنا عبد الله ، حدثني محمد بن أبي بكر ، حدثنا زهير بن إسحاق ، حدثنا داود ابن أبي هند عن زياد بن عبد الله ، عن أم هلال ابنة وكيع .
عن نائلة بنت الفرافصة ، امرأة عثمان بن عفان ، قالت : نعس أمير المؤمنين عثمان فأغفى ، فاستيقظ ، فقال : ليقتلني القوم . قلت : كلا إن شاء الله ، لم يبلغ ذلك ، إن رعيتك استعتبوك . قال : إنى رأيت رسول الله ﷺ في منامي وأبا بكر وعمر ، فقالوا : تظفر عندنا الليلة .

تعليق الشيخ أحمد شاکر :

« في إسناده نظر : زياد بن عبد الله بن حريز الأسدي : قال في « التعجيل » : فيه نظر . أم هلال بنت وكيع : قال في « التعجيل » : لا تعرف . ولكن قال الذهبي في الميزان ٣ / ٢٩٥ : « فصل في النسوة المجهولات ، وما علمت من النساء من اتهمت ولا من تركوها » .
فلو عرف زياد الراوى عنها كان الإسناد حسنا على الأقل ، إن شاء الله ... » . هـ

إسناد الحدیث :

وفي الحدیث من الرواة :

١- محمد بن أبي بكر بن علي بن عطاء المقدمي (أبو عبد الله الثقفي) : ثقة^(١) .

٢- زهير بن إسحاق السلولى : ثقة^(٢) .

(١) تقريب التهذيب (١/٤٧٠ ت ٥٧٦١) .

(٢) التاريخ الكبير (٣/٤٢٨) .

ضعفه يحيى بن معين ، وقال : ليس هو بشيء ، وقال أبو حاتم : هو شيخ^(١) .

وقال النسائي : ضعيف

وقال ابن عدى : ولزهير أحاديث صالحة ، وأروى الناس عنه من البصريين محمد ابن أبي بكر المقدمي وأرجو أنه لا بأس به فإن ابن معين إنما أنكر عليه حديثاً مقطوعاً^(٢)

وذكره العقيلي في «الضعفاء»^(٣) وابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكون»^(٤) .

وذكره ابن حبان في «الثقات»^(٥) .

وفي «لسان الميزان» : قال الدارقطني : يعتبر به ، وقال الحاكم : ليس بالمتين عندهم وذكره العقيلي والساجي وابن الجوزي في الضعفاء^(٦) .

٣- داود بن أبي هند : ثقة متقن^(٧) . كان يهم بآخرة .

٤- زياد بن عبد الله بن حريز الأسدي : ذكره في «التاريخ الكبير»^(٨) ولم يذكر فيه شيئاً وذكره ابن حبان في «الثقات»^(٩) .

(١) الجرح والتعديل (٣/٥٩٠) .

(٢) الكامل (٤/١٨٩) .

(٣) «الضعفاء» (٢/٩١) .

(٤) الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (١/٢٩٧) .

(٥) الثقات ابن حبان (٨/٢٥٦) .

(٦) لسان الميزان (٢/٤٩١) .

(٧) تقريب التهذيب (١/٢٠٠ ت ١٨١٧) .

(٨) التاريخ الكبير (٣/٣٦٠) .

(٩) الثقات ابن حبان (٤/٢٥٦) .

وذكره ابن حجر فی «تعجيل المنفعة» وقال : فيه نظر^(١) .

٥- أم هلال ابنة وكيع : لا تعرف^(٢) .

٦- نائلة بنت الفرافصة : ذكرها ابن حبان فی الثقات^(٣) .

وفی «تعجيل المنفعة» : ذكرها ابن سعد فی الصحابة ، قلت وفيه

نظر ، وقد ذكرها ابن حبان فی ثقات التابعين^(٤) .

تخريج الحديث :

أخرجه ابن أبي شيبة فی المصنف (٦/٣٦٢ح٣٢٠٤٨) من طريق زياد

ابن عبد الله بنفس الإسناد .

وأورده الهيثمي فی «مجمع الزوائد» وقال : رواه عبد الله وفيه من لم

أعرفهم (٧/١٦٠ح١٢٠٠٧) .

فالحديث ضعيف : - فيه زهير بن إسحاق السلولى مختلف فيه ،

والأكثر على تضعيفه .

- زياد بن عبد الله مجهول .

- أم هلال مجهولة .

- لكن له شاهد أخرجه ابن أبي شيبة (٦/١٨١ح٣٠٥١١) ، والبخاري

(٢/١٠٤٧ح٣٤٧) ، والحاكم (٣/١١٠ح٤٥٥٤) .

(١) تعجيل المنفعة (١/٥٥٥) .

(٢) السابق (٢/٦٧١) .

(٣) الثقات ابن حبان (٥/٤٨٦) .

(٤) تعجيل المنفعة (٢/٦٦١) .

من حديث ابن عمر ، وقال الحاكم صحيح الإسناد ولم يخرجاه ، ووافقه
الذهبي . وكذلك أخرجه أبو يعلى الموصلي (إتحاف الخيرة المهرة
للבוصيري ١١/٨ ح ٧٣٧٧) .



مثال ٣: حديث ٥٤٢ المسند

قال عبد الله بن أحمد: حدثني سريج بن يونس حدثنا محبوب بن محرز
بياع القوارير، كوفي ثقة، كذا قال سريج، عن إبراهيم بن عبد الله، يعني ابن
فروخ، عن أبيه، قال: صليت خلف عثمان العيد فكبر سبعا وخمسا.

تعليق الشيخ أحمد شاکر:

« في إسناده نظر، وهو الإسناد الذي سبق الكلام عليه ٥٣١ وإن كان
الحديث غير ذلك » ا.هـ.

إسناد الحديث:

وفي هذا الحديث من الرواة:

- ١- سريج بن يونس: ثقة عابد^(١).
 - قال يحيى بن معين: ليس به بأس، وقال أبو حاتم: صدوق^(٢).
 - ٢- محبوب بن محرز: لين الحديث^(٣).
 - ٣- إبراهيم بن عبد الله بن فروخ: مجهول^(٤).
- تخريج الحديث: لم أقف له على تخريج.
- « الحديث ضعيف: لضعف محبوب بن محرز.
- لجهالة إبراهيم بن عبد الله بن فروخ.

(١) تقريب التهذيب (١/٢٢٩ ت ٢٢١٩).

(٢) الجرح والتعديل (٤/٣٠٥).

(٣) تقريب التهذيب (١/٥٢١ ت ٦٤٩٤) [سبقت ترجمته في حديث ٥٣١].

(٤) سبق (ح ٥٣١).

مثال ٤ : المسند حديث ١٤٠٢ :

حدثنا يزيد بن عبد ربه ، حدثنا الحارث بن عبيدة ، حدثني محمد بن عبد الرحمن ابن مجبّر ، عن أبيه ، عن جده : أن عثمان رضی الله عنه أشرف على الذين حصروه ، فسلم عليهم ، فلم يردوا عليه ، فقال عثمان : أفي القوم طلحة ؟

قال طلحة : نعم . قال : فإننا لله وإنا إليه راجعون ، أسلم على قوم أنت فيهم فلا يردون ؟ قال : قد رددت . قال : ما هكذا الرد ، أسمعك ، ولا تسمعي يا طلحة ، أنشدك الله أسمعت النبي ﷺ يقول :

« لا يحل دم المسلم إلا واحدة من ثلاث : أن يكفر بعد إيمانه ، أو يزني بعد إحصانه ، أو يقتل نفساً فيقتل بها » ؟

قال : اللهم نعم . فكبر عثمان فقال : والله ما أنكرت الله منذ عرفته ، ولا زنيت في جاهلية ولا في إسلام ، وقد تركته في الجاهلية تكررًا ، وفي الإسلام تعفًا ، وما قتلت نفسًا يحل بها قتلى .

تعليق الشيخ أحمد شاکر :

« في إسناده نظر .

وهو إلى الضعف أقرب ، وأخشى أن يكون منقطعًا .

يزيد بن عبد ربه الزبيدي الحمصي الجرجسي المؤذن : ثقة من شيوخ أحمد وابن معين وأبي زرعة وغيرهم ، روى له مسلم ، وثقة ابن معين والعجلي وغيرهما . . .

الحارث بن عبيدة الكلاعي قاض حمص : ثقة ، ذكره ابن حبان في الثقات ، وتناقض فذكره أيضا في « الضعفاء » ، وضعفه الدارقطني ، وله

ترجمة فی « التعجيل » ، و« اللسان » ، وترجمه البخاری فی « الكبير » و« الصغير » وذكر أنه مات من ذی القعدة سنة ١٨٦ ولم يذكر فيه جرحاً ، ولم يذكره هو ولا النسائي فی الضعفاء ، فلذلك رجحنا توثيقه .

محمد بن عبد الرحمن بن مجبر العدوی العمري : ضعفه ابن معين وأبو زرعة وغيرهم ، وله ترجمة فی الجرح والتعديل والتعجيل والميزان واللسان ، وتناقض الذهبي ، فجزم فی المشتبه ٤٦٢ بأنه ضعيف ، وجاء فی تعقبه على المستدرک ١ : ٢٠٦ فتبع الحاكم فی قوله أنه : ثقة .

أبو عبد الرحمن بن المجبر : ثقة ...

ثم قال عن المجبر : ولكن ما أظنه أدرك قصة عثمان ومقتله بعد أن قال : وكان المجبر هذا تابعياً ، فقد نقل فی « التعجيل » عن « الموطأ » أن ابن عمر رآه أفاض قبل أن يحلق فأمره أن يرجع فيحلق أو يقصر أو يفيض « ا.هـ .

إسناد الحديث :

وفی الحديث من الرواة :

١- يزيد بن عبد ربه الزبيدي الحمصي : ثقة^(١) .

٢- الحارث بن عبيدة الحمصي الكلاعي : قال أبو حاتم : هو شيخ ليس بالقوى^(٢) .

وذكره ابن حبان فی « المجروحين » وقال : يأتي عن الثقات ما ليس من أحاديثهم ، لا يعجبني الاحتجاج بخبره إذا انفرد^(٣) .

(١) تقريب التهذيب (١/٦٠٣ ت ٧٧٤٥) .

(٢) انظر الجرح والتعديل (٣/٨١-٨٢) .

(٣) المجروحين (١/٢٢٤) .

وذكره أيضا في « الثقات » وقال : شيخ^(١) .

وفي « لسان الميزان » قال الدارقطني : ضعيف^(٢) .

وذكره الذهبي في « المغني »^(٣) .

٣- محمد بن عبد الرحمن بن مجبّر : ممن ينفرد بالمعضلات عن

الثقات ويأتى بأشياء مناكير عن أقوام مشاهير . لا يحتج به .

قال ابن معين : ليس بشيء^(٤) .

وقال أبو حاتم : ليس بقوى ، وقال أبو زرعة : واهى الحديث^(٥) .

وقال ابن حماد : متروك الحديث ، وقال عمرو بن علي : ضعيف^(٦) .

وقال ابن حماد والأزدى والنسائي : متروك الحديث^(٧) .

٤- عبد الرحمن بن مجبر : قال الفلاس ثقة في الحديث^(٨) . ذكره

ابن حبان في الثقات^(٩) .

وقال يحيى بن معين : ليس بشيء^(١٠) .

(١) الثقات ابن حبان (١٨٢/٨) .

(٢) لسان الميزان (١٥٤/٢) .

(٣) المغني (١٤٢/١) .

(٤) المجروحين (٢٦٣/٢) .

(٥) الجرح والتعديل (٢٣٠/٧) .

(٦) انظر الكامل (٤٠٠/٧ - ٤٠١) .

(٧) الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (٧٧/٣) .

(٨) انظر الجرح والتعديل (٢٨٧/٥ ، ٢٨٨) .

(٩) تعجيل المنفعة (٨١١/١) .

(١٠) تاريخ أسماء الضعفاء لابن شاهين (١٢٨/١) .

٥- مجبر : قال الحافظ فی « تعجيل المنفعة » اسمه عبد الرحمن أيضاً^(١) اسمه : عبد الرحمن بن عبد الرحمن بن عمر بن الخطاب اشتهر بالعمري ، وتولى قضاء مصر قال فی « من له رواية فی مسند أحمد » :
مجبر جد محمد بن عبد الرحمن : ليس بمشهور^(٢) .

تخريج الحديث :

أخرجه عبد الله بن الإمام أحمد فی « فضائل الصحابة » بذات السند (ح ٧٨٦) .

فالحديث إسناده ضعيف : لضعف الحارث بن عبيدة .
ولضعف محمد بن عبد الرحمن بن مجبر^(٣) .



(١) تعجيل المنفعة (١/٨١١) .
(٢) الإكمال فی ذكر من له رواية فی مسند أحمد للحسينی (١/٣٩٧) .
(٣) ضعفه الألبانی فی « إرواء الغلیل » قال : أخرجه أحمد ، ومحمد بن عبد الرحمن بن مجبر هذا ضعيف (ح ٢١٩٧) .

مثال ٥ : حديث ١٧٩٩ المسند

حدثنا علي بن إسحاق ، أخبرنا عبد الله بن مبارك ، أخبرنا ليث بن سعد ، حدثنا عبد ربه بن سعيد عن عمران بن أبي أنس ، عن عبد الله بن نافع بن العمياء ، عن ربيعة بن الحارث عن الفضل بن عباس ، قال : قال رسول الله ﷺ : « الصلاة مثني مثني ، تشهد في كل ركعتين ، وتضرع وتخشع وتمسك ، ثم تقنع يديك - يقول : ترفعهما إلى ربك - مستقبلا ببطونهما وجهك ، تقول : يا رب ، يا رب ، فمن لم يفعل ذلك » فقال فيه قولاً شديداً .

تعليق الشيخ أحمد شاکر :

« في إسناده نظر ، ولعله يكون صحيحاً إن شاء الله ثم ذكر أن عبد الله ابن نافع بن العمياء : ذكره ابن حبان في « الثقات » نقلاً عن التهذيب وأن ابن المديني قال : مجهول ، وأن البخاري قال : لم يصح حديثه . وفيما نقل عن البخاري نظر ، فإنه لم ينف صحة حديثه ، وإنما رجح رواية علي أخرى . ورجح أن ربيعة بن الحارث من التابعين يختلف عن ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب . . . ثم رجح صحة روايتي شعبة والليث بن سعد » . ا . هـ .

إسناد الحديث :

وفي الحديث من الرواة :

- ١- علي بن إسحاق المروزي : ثقة^(١) .
- ٢- عبد الله بن المبارك : ثقة ثبت فقيه عالم جواد مجاهد جمعت فيه خصال الخير^(٢) .

(١) تقريب التهذيب (١/٣٩٨ ت ٤٦٨٧) .

(٢) تقريب التهذيب (١/٣٢٠ ت ٣٥٧٠) .

- ٣- الليث بن سعد : ثقة ثبت فقيه إمام مشهور^(١) .
- ٤- عبد ربه بن سعيد الأنصاري : حجة^(٢) .
- وثقه أحمد بن حنبل ، وقال يحيى القطان : كان حَيَّ الفؤاد ، وقَادًا^(٣) .
- ٥- عمران بن أبي أنس : ثقة^(٤) .
- ٦- عبد الله بن نافع بن العمياء : مجهول^(٥) .
- قال البخاري : عبد الله بن نافع بن العمياء عن ربيعة بن الحارث ،
روى عنه عمران بن أبي أنس لم يصح حديثه^(٦) .
- وذكره العقيلي في « الضعفاء »^(٧) .

وابن حبان في « الثقات »^(٨) ، قال علي بن المديني : مجهول ،
والحافظ المزى أنكر أن يكون ابن العمياء سمع من ربيعة بن الحارث ونقل
عن أبي بكر الخطيب : . . . فأما قول الليث عن ربيعة بن الحارث ، فإن
ربيعة بن الحارث هو ابن عبد المطلب بن هاشم وكان أسن من عمه العباس
بستين ، وتوفى في خلافة عمر بن الخطاب بالمدينة وله ابن يسمى
المطلب بن ربيعة روى عن رسول الله ﷺ ، ويقال اسمه عبد المطلب ،

(١) تقريب التهذيب (١/٤٦٤ ت ٥٦٨٤) .

(٢) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة للذهبي (١/٦١٩) .

(٣) سير الأعلام (٥/٤٨٢) .

(٤) تقريب التهذيب (١/٤٢٩ ت ٥١٤٥) .

(٥) تقريب التهذيب (١/٣٢٦ ت ٣٦٥٨) .

(٦) التاريخ الكبير (٥/٢١٣) .

(٧) الضعفاء (٢/٣١٠) .

(٨) الثقات ابن حبان (٧/٥٣) .

فكانه سمي بذلك في الجاهلية ورد في الإسلام إلى المطلب ، فمعلوم أن يكون ابن العمياء لم يلق ربيعة بن الحارث ، وموهوم أن يكون لقي عبد الله بن الحارث ، ومحال أن يكون ربيعة بن الحارث يروى عن الفضل بن عباس الذي سنه فوق سن أبيه والأشبه أن يكون الحديث عن ابن العمياء عن عبد الله بن الحارث عن المطلب كما قال شعبة في روايته والله أعلم^(١) .

٧- ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب الهاشمي : ابن عم النبي ﷺ له صحبة^(٢) .

سمع الفضل بن العباس وعنه ابنه عبد المطلب وله أيضا صحبة^(٣) . وكذا قال أبو حاتم : روى عنه الفضل بن عباس ، روى عنه عبد الله ابن نافع بن العمياء^(٤) .

وفي « تهذيب التهذيب » : له صحبة ، روى عن ابن عمه الفضل بن العباس وعنه عبد الله بن نافع بن أبي العمياء ، على خلاف فيه ، وابنه عبد المطلب بن ربيعة ، وفي إسناد حديثه اختلاف .

قال أبو القاسم الطبراني توفي سنة ٢٣ ، روى له الترمذي والنسائي حديثا واحدا ، قال الطبراني : ضبط الليث إسناده ووهم فيه شعبة ، وقد قيل أن ربيعة بن الحارث راوى هذا الحديث رجل آخر من التابعين . . . ثم تعقب الحافظ هذا ، وقال : ليس في هذا دلالة ظاهرة (مسألة السن

(١) تهذيب الكمال (٢٠٧/١٦) .

(٢) تقريب التهذيب ٢٠٧/١ ت ١٩٠٤ .

(٣) الكاشف للذهبي (٣٩٣/١) .

(٤) الجرح والتعديل (٤٧٣/٣) .

المذكرة قبل ذلك في تهذيب الكمال) على أنه غيره، بل روايته عن الفضل من رواية الأكابر عن الأصاغر^(١).

تخريج الحديث :

أخرجه الترمذی (٣٨٥) قال : حدثنا سويد بن نصر ، حدثنا عبد الله ابن المبارك . والنسائی فی « الكبرى » (٦١٨ ، ١٤٤٤) قال : أخبرنا سويد ابن نصر ، قال أخبرنا عبد الله ، هو ابن المبارك . . . بذات السند .

وأخرجه أحمد (١٧٦٦٤) قال : حدثنا محمد بن جعفر ، وفي (١٧٦٦٥) ، (١٧٦٦٩) قال : حدثنا حجاج بن محمد ، وفي (١٧٦٧٠) قال : حدثنا روح .

وأخرجه أبو داود (١٢٩٦) قال حدثنا ابن المثنى ، حدثنا معاذ بن معاذ ، والنسائی فی الكبرى (٦١٩ ، ١٤٤٥) قال : أخبرنا إسحاق بن إبراهيم ، قال أخبرنا سعيد بن عامر .

خمسهم (ابن جعفر ، وحجاج ، وروح ، ومعاذ ، وسعيد ، عن شعبة ، قال : حدثني عبد ربه بن سعيد ، عن أنس بن أبي أنس ، عن عبد الله بن نافع بن العمياء عن عبد الله بن الحارث ، عن المطلب ، أن النبي ﷺ قال . . . الحديث .

قال النسائی عقب حديث (١٤٤٥) : ما نعلم أحدا روى هذا الحديث غير الليث ، وشعبة على اختلافهما فيه .

وأخرجه ابن ماجه^(٢) (١٣٢٥) قال : حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، قال حدثنا شبابة ابن سوار ، وابن خزيمة (١٢١٢) قال : حدثناه علي بن

(١) تهذيب التهذيب (٣/٢٥٣ - ٢٥٤) .

(٢) بلفظ : صلاة الليل مثنى مثنى .

خشم ، أخبرنا عيسى . كلاهما (شبابه ، وعيسى) عن شعبة عن طريق عبد الله بن نافع بن العمياء وأخرجه أحمد (١٧٦٦٧) قال حدثنا هارون بن معروف أخبرني ابن وهب أنبأنا يزيد بن عياض عن عمران بن أبي أنس عن عبد الله بن نافع بن العمياء ، عن المطلب بن ربيعة... الحديث (ليس فيه عبد الله بن الحارث).

وأخرجه أبو يعلى (٦٧٣٨) وابن خزيمة (١٢١٣) والطبراني ١٨ / (٧٥٧) والبيهقي في الكبرى ح ٤٢٥١ ، ٤٢٥٢ من طرق عن الليث بن سعد بذات السند.

قال ابن عبد البر في « التمهيد » ١٨٦ / ١٣ بعد أن أورده من طرق عن الليث بن سعد به : هذا إسناد مضطرب ضعيف لا يحتج بمثله .

فالحديث إسناده ضعيف لأن مداره على عبد الله بن نافع بن العمياء وهو مجهول فضلا عن اضطرابه واختلاف شعبة والليث فيه «^(١)» .



(١) وضعفه الألباني في سنن ابن ماجه ١٣٢٥ ، ١٣١٥ ، وسنن أبي داود ١٢٩٦ ، ١١٠٤ ، وسنن الترمذى ٣٨٥ .

مثال ٦ : حديث ٢٥٦٢ المسند

حدثنا عبد الرزاق أخبرنا معمر أخبرني عثمان الجزري أنه سمع مقسما مولى ابن عباس يحدث عن ابن عباس ، قال : دخل النبي ﷺ البيت فدعا في نواحيه ، ثم خرج فصلى ركعتين .

تعليق الشيخ أحمد شاکر :

« في إسناده نظر^(١) .

« ثم قال : فهذا عثمان الجزري ، إن كان ابن ساج ، فهو مجهول الحال عندنا ، لم نتبين أمره ، وإن كان ابن عمرو بن ساج فهو إلى الضعف أقرب^(٢) . ا. ه .

إسناد الحديث :

وفي هذا الحديث من الرواة :

- ١- عبد الرزاق بن همام : ثقة حافظ (شهير)^(٣) .
 - ٢- معمر بن راشد : ثقة ثبت فاضل^(٤) .
 - ٣- عثمان الجزري : عن مقسم عن ابن عباس رضى الله عنهما^(٥)
- ويقال له عثمان المشاهد روى عن مقسم روى عنه معمر والنعمان بن

(١) وهم الشيخ أحمد شاکر في تعيين عثمان الجزري ، فظنه عثمان بن عمرو بن ساج أو عثمان ابن ساج .

(٢) توقف الشيخ في الحكم على الحديث رغم أن الراويين اللذين عنهما من الضعفاء .

(٣) تقريب التهذيب (١/٣٥٤ ت ٤٠٦٤) .

(٤) تقريب التهذيب (١/٥٤١ ت ٦٨٠٩) .

(٥) التاريخ الكبير (٦/٢٥٨) .

راشد.. قال عبد الله بن أحمد بن حنبل : روى أحاديث مناكير زعموا أنه ذهب كتابه... وقال أبو حاتم لا أعلم روى عنه غير معمر والنعمان^(١).

٤- مقسم بن بجرة : صدوق وكان يرسل^(٢).

تخريج الحديث :

أخرجه الطبراني في « الكبير » (١٢١٥٣) حدثنا إسحاق بن إبراهيم عن عبد الرزاق بنسب السند ، وعبد الرزاق في « المصنف » (٩٠٥٨) بنسب السند.

الحديث ضعيف الإسناد : لضعف عثمان الجزري ، لكن الحديث له شواهد في المسند وغيره من طرق أخرى صحيحة : فعند الترمذى (٨٧٤) والنسائى (ح ٢٩١٧) وفي الكبرى (٣٨٨٢) ، قال الترمذى : حدثنا ، وقال النسائى أخبرنا قتيبة ، قال : حدثنا حماد بن زيد عن عمرو بن دينار عن ابن عباس بنحوه .



(١) الجرح والتعديل (١٧٤/٦).

(٢) تقريب التهذيب (١/٥٤٥ ت ٦٨٧٣).

مثال ٧ : حديث ٢٧٦٧ المسند

حدثنا أسود حدثنا هريم عن ليث عن عكرمة عن ابن عباس قال : كان رسول الله ﷺ يتفاءل ولا يتطير ، ويعجبه الاسم الحسن .

تعليق الشيخ أحمد شاکر :

في إسناده نظر .

ولعله مرسل . هريم بالتصغير ابن سفيان البجلي : ثقة ، وثقه ابن معين وأبو حاتم وغيرهما ، وترجمه البخاري في الكبير .

ليث بن أبي سليم يروي عن عكرمة مباشرة ، ولكن روى هذا الحديث عن عبد الملك بن سعيد بن جبير عن عكرمة ، كما مضى ٢٣٢٨ ، وقد حذف هنا « عبد الملك » فيما أنه أرسل الحديث مرة ووصله أخرى ، وإما سمعه من عكرمة ومن عبد الملك عن عكرمة . ا.هـ .

إسناد الحديث :

وفي الحديث من الرواة :

١- أسود بن عامر (شاذان) : ثقة^(١) .

٢- هريم بن سفيان : صدوق^(٢) .

٣- ليث بن أبي سليم : قال أحمد بن حنبل : ضعيف الحديث جدا كثير الخطأ .

وقال يحيى بن معين : ضعيف^(٣) قال ابن المثنى : ما سمعت يحيى بن

(١) تقريب التهذيب (١/١١١ ت ٤٩٨) .

(٢) السابق (٢/٢٦٤) .

(٣) المجروحين (٢/٢٣٢) .

سعيد يحدث عن ليث بن أبي سليم ولا عن حجاج بن أبي أرطاة ،
وسمعت عبد الرحمن يحدث عن سفيان عنهما ، وقال النسائي : ليث بن
أبي سليم ضعيف .

وكان شعبة متقيا لحديث ليث بن أبي سليم^(١) وذكره العقيلي في
«الضعفاء»^(٢) وكذا النسائي في «الضعفاء والمتروكون»^(٣) .

وفي «تهذيب الكمال» : قال عبد الله بن أحمد بن حنبل سمعت أبي
يقول : ما رأيت يحيى بن سعيد أسوأ رأيا في أحد منه في ليث ومحمد بن
إسحاق وهمام ، لا يستطيع أحد أن يراجعهم فيهم .

وقال القطيعي : كان ابن عيينة يضعف ليث بن أبي سلم .

وقال أبو حاتم وأبو زرعة : ليث لا يشتغل به هو مضطرب الحديث^(٤) .

٤- عكرمة مولى ابن عباس : ثقة ثبت^(٥) .

تخريج الحديث :

أخرجه أحمد في مواضع من المسند (٢٣٢٨) حدثنا عثمان بن محمد
(قال عبد الله بن أحمد : وسمعتة أنا منه) قال حدثنا جرير ، (٢٩٢٧)
قال حدثنا هاشم ، حدثنا أبو معاوية يعني شيبان .

كلاهما (جرير بن عبد الحميد ، وأبو معاوية) عن ليث عن عبد الملك
ابن سعيد ابن جبير ، عن عكرمة فذكره .

(١) الكامل (٧/٢٣٤) .

(٢) الضعفاء (٤/١٤) .

(٣) الضعفاء والمتروكون للنسائي ص ٩٠ .

(٤) انظر تهذيب الكمال (٢٤/٢٨٢-٢٨٦) .

(٥) تقريب التهذيب (١/٣٩٧ ت ٤٦٧٣) .

وأخرجه الطيالسي (٢٨١٣) من طريق الليث ، وابن حبان من طريق علي ابن المديني قال حدثنا جرير بن عبد الحميد عن عبد الملك بن سعيد بن جبير عن عكرمة به (٥٨٢٥).

وأورده الهيثمي في «المجمع» وقال : رواه أحمد والطبراني وفيه ليث ابن أبي سليم وهو ضعيف بغير كذب (١٢٨٢٧).

فالحديث إسناده ضعيف : لضعف ليث بن أبي سليم

ورواية ابن حبان أسقط منها ليث بن أبي سليم ، والصواب إثباته فإن لا يعرف لجرير بن عبد الحميد رواية عن عبد الملك بن سعيد بن جبير (الارناؤوط في تعليق على حديث ٢٣٢٨ المسند)^(١).



(١) والحديث قال الأرناؤوط في تعليقه على المسند (ح ٢٧٦٦) حسن لغيره ، وهذا إسناده ضعيف . (انظر ٤/٤٨٩).

الفصل السابع : أحاديث التابعين

١- تابعون مجهولون (لم يعرفهم أحد)

مثال ١ : حديث ٦٤٩ المسند

حدثنا مروان بن معاوية الفزاري أنبأنا الأزهر بن راشد الكاهلي عن الخضر بن القوَّاس عن أبي سُحَيْلَةَ قَالَ : قَالَ عَلِيٌّ : أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِأَفْضَلِ آيَةٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ حَدَّثَنَا بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ﴿ وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فِيمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُوا عَنْ كَثِيرٍ ﴾ [الشورى : ٣٠] وسأفسرها لك يا علي : ما أصابكم من مرض ، أو عقوبة ، أو بلاء في الدنيا ، فيما كسبت أيديكم ، والله تعالى أكرم من أن يثني عليهم العقوبة في الآخرة ، وما عفا الله تعالى عنه في الدنيا ، فالله تعالى أحكم من أن يعود بعد عفوه .

تعليق الشيخ أحمد شاکر :

إسناده حسن : أزهر بن راشد الكاهلي : ضعفه ابن معين ، وقال أبو حاتم : مجهول ، كما في « التهذيب » ، ولكن ترجم له البخاري في التاريخ الكبير ١/١/٤٥٥ - ٤٥٦ ولم يذكر فيه جرحاً^(١) .

الخضر بن القوَّاس : جهله أبو حاتم ، وذكره ابن حبان في « الثقات »^(٢) . أبو سُحَيْلَةَ ، بالتصغير : قال أبو زرعة : « لا أعرف اسمه » .

ولم يذكروا فيه جرحاً ، والتابعون على الستر والقبول حتى يثبت فيهم ما يجرحهم . . . اهـ .

(١) عملاً على قاعدته بتوثيق من سكت عنهم البخاري .

(٢) عملاً على قاعدته بقبول توثيق ابن حبان فقط .

فی السند من الرواة :

١- مروان بن معاوية الفزاري : ذكره الذهبي فی « ميزان الاعتدال » وقال : ثقة عالم صاحب حديث . لكن يروى عن دب ودرج ، فيستأني في شيوخه^(١) .

وذكره العجلي في « الثقات » وقال : ... ما حدث عن المعروفين فصحيح^(٢) .

٢- الأزهر بن راشد الكاهلي : ذكره ابن حبان في « المجروحين » وقال : ... كان فاحش الوهم ، سمعت الحنبلي يقول سمعت أحمد بن زهير يقول سئل يحيى بن معين عن الأزهر بن راشد فقال : ضعيف الإسناد^(٣) .

وذكره ابن الجوزي في « الضعفاء والمتروكون »^(٤) . وقال المزني : ... وقال أبو حاتم مجهول^(٥) .

٣- الخضر بن القواس : قال المزني : ... قال أبو حاتم : مجهول ، وذكره ابن حبان في كتاب الثقات^(٦) .

وذكره الذهبي في « المغني » وقال : مجهول له في مسند علي حديث^(٧) .

(١) ميزان الاعتدال ٩٣/٤ .

(٢) الثقات للعجلي ٤٢٤/١ .

(٣) المجروحين لابن حبان ١٧٩/١ .

(٤) الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي ٩٤/١ .

(٥) تهذيب الكمال ٣٢٢/٢ .

(٦) السابق ٢٦١/٨ - ٢٦٢ .

(٧) المغني في الضعفاء للذهبي ٢١٠/١ .

٤- أبو سخيلة :

قال المزى : أبو سخيلة : غير منسوب ، ولا مسمى . . . قال أبو زرعة : لا أعرف اسمه^(١) .

وقال الحافظ ابن حجر : مجهول^(٢) .

- **تخريج الحديث** : أخرجه الحاكم فى المستدرک من طريق ثور بن يزيد عن مروان بن معاوية بالإسناد نفسه^(٣) .

وأبو يعلى فى المسند من طريق عبد الرحمن بن سلام ، ومحمود بن خدش وغيرهم حدثنا مروان بن معاوية الفزارى بالإسناد نفسه^(٤) .

- ومن طريق أبى خيثمة حدثنا مروان بن معاوية الفزارى بالإسناد نفسه^(٥) .

- والدولابى فى الكنى والأسماء من طريق خلف بن الوليد قال حدثنا مروان بن معاوية ، بالإسناد نفسه .

- ومن طريق إبراهيم بن المنذر قال حدثنا مروان بن معاوية بالإسناد نفسه^(٦) .

- وذكره الهيثمى فى المجمع وقال : فيه أزهر بن راشد وهو ضعيف^(٧) .

(١) تهذيب الكمال ٣٣/٣٤١ .

(٢) تقريب التهذيب ١/٦٤٣ .

(٣) المستدرک ح ٨٢٣٦ .

(٤) مسند أبى يعلى ح ٤٣٢ .

(٥) مسند أبى يعلى ح ٥٨٤ .

(٦) الكنى والأسماء للدولابى ح ١٠١٤ ، ح ١٢١٣ .

(٧) مجمع الزوائد ٧/١٠٤ .

- فالحديث ضعيف بهذا الإسناد للأسباب التالية :

- ١- مروان بن معاوية وإن كان ثقة إلا أنه يروى عن د ب ودرج فيستأنى في شيوخه ، كما قال الذهبي في الميزان^(١) .
- وشيخه في هذا الحديث الأزهر بن راشد ، ضعيف - كما سبق -
- ٢- الأزهر بن راشد مجهول .
- ٣- الخضر بن القواس مجهول ، وإن كان قد ذكره ابن حبان في الثقات .
- ٤- أبو سُخَيْلة مجهول .



(١) ميزان الاعتدال ٩٣/٤ .

مثال ٢ : حديث ٦٥٧ المسند :

حدثنا معاوية ، حدثنا أبو إسحاق ، عن شعبة ، عن الحكم ، عن أبي محمد الهذلي ، عن علي قال : كان رسول الله ﷺ في جنازة ، فقال : أيكم ينطلق إلى المدينة فلا يدع بها وثناً إلا كسره ، ولا قبراً إلا سواه ، ولا صورة إلا لطّخها ؟ فقال رجل : أنا يا رسول الله . فانطلق ، فهاب أهل المدينة ، فرجع ، فقال علي : أنا أنطلق يا رسول الله . قال : « فانطلق » ، فانطلق ثم رجع ، فقال : يا رسول الله ، لم أدع بها وثناً إلا كسرته ، ولا قبراً إلا سوّيته ، ولا صورة إلا لطّختها .

ثم قال رسول الله ﷺ : من عاد لصنعة شيء من هذا ، فقد كفر بما أنزل على محمد ﷺ .

ثم قال : لا تكونن فتاناً ولا مختالاً ، ولا تاجرًا إلا تاجر الخير ، فإن أولئك هم المسبوقون بالعمل .

تعليق الشيخ أحمد شاکر :

« إسناده حسن : معاوية : هو ابن عمرو الأزدي الكوفي ، صدوق ثقة .

أبو إسحاق : هو الفزارى ، واسمه إبراهيم بن محمد الحارث ، وهو ثقة مأمون إمام . . . أبو محمد الهذلي : سيأتي في الحديث التالي أن هذه كنيته عند أهل الكوفة ، وأن أهل البصرة يكتونه أبا مورع ، ولم أجد فيه جرْحاً ولا تعديلاً ، وذكره الذهبي في الميزان بالاسمين ، وقال في كليهما : « لا يعرف به » .

وأنا أرى أن التابعين على الستر والثقة حتى نجد خلافهما . ا. هـ » (١) .

(١) قصة طمس الصورة وتسوية القبر المشرف ثابتة في الصحيح وغيره ، أخرجها =

فی السند من الرواة :

- ١- معاوية : وهو ابن عمرو بن المهلب الأزدي الكوفي : ثقة^(١) .
 - ٢- أبو إسحاق : هو إبراهيم بن محمد الفزاري : ثقة حافظ له تصانيف^(٢) .
 - ٣- شعبة بن الحجاج : ثقة حافظ متقن^(٣) (إمام مشهور) .
 - ٤- الحكم بن عتيبة : ثقة ثبت فقيه إلا أنه ربما دلّس^(٤) .
 - ٥- أبو محمد الهذلي (أبو المورّع) : مجهول^(٥) .
- وقال الذهبي : عن علي لا يُعرف^(٦)(٧) .
- وكذلك قال الحافظ ابن حجر : عن علي مجهول^(٨) .

تخريج الحديث :

- أخرجه الطيالسي في المسند (ح ٩٧) : حدثنا أبو داود وحدثنا شعبة بالإسناد نفسه .

= الإمام مسلم من طريق وكيع عن سفيان عن حبيب بن أبي ثابت عن أبي وائل عن أبي الهياج الأسدي قال : قال لي علي بن أبي طالب : ألا أبعثك على ما بعثني عليه رسول الله ﷺ : « أن لا تدع تمثالاً إلا طمسته ولا قبراً مشرفاً إلا سويته » . (صحيح مسلم ٦٦٦/٢ ح ٩٦٩) .

- (١) تقريب التهذيب ٥٣٨/١ .
- (٢) تقريب التهذيب ٩٢/١ .
- (٣) السابق ٢٦٦/١ .
- (٤) السابق ١٧٥/١ .
- (٥) تعجيل المنفعة ٥٣٧/٢ .
- (٦) المغني ٨٠٧/٢ .
- (٧) ميزان الاعتدال ٥٧٠/٤ .
- (٨) تقريب التهذيب ٦٧١/١ .

- وأبو يعلى فى مسنده (ح ٥٠٦) : حدثنا أمية بن بسطام حدثنا يزيد ابن زريع حدثنا شعبة بالإسناد نفسه .

- والطبرانى فى الأوسط (ح ٣٤١٢) : حدثنا الحسن بن المتوكل البغدادى ، نا سليمان بن محمد المباركى ، نا أبو شهاب ، عن شعبة بالإسناد نفسه .

وأورده الهيثمى فى « المجمع » وقال : رواه أحمد وابنه عبد الله وفيه أبو محمد الهذلى ، ويقال أبو المورع ، ولم أجد من وثقه ، وقد روى عنه جماعة ، ولم يضعفه أحد ، وبقيه رجاله رجال الصحيح^(١) .

الحديث ضعيف الإسناد لجهالة أبى محمد الهذلى (أبى المورع) .

- وأخرجه الطبرى فى « تهذيب الآثار » مختصراً من طريق آخر : حدثنا أحمد بن منصور ، قال : حدثنا سعيد بن سليمان ، قال : حدثنا عبّاد ابن العوام ، قال : حدثنا أبان بن تغلب عن الحكم عن ثعلبة بن يزيد أو يزيد بن ثعلبة عن على رضى الله عنه^(٢) .

- هكذا بالشك بين ثعلبة بن يزيد أو يزيد بن ثعلبة .

فإن كان ثعلبة بن يزيد : فقد ذكره ابن حبان فى المجروحين ، وقال : . . . كان غالباً فى التشيع لا يحتج بأخباره التى ينفرد بها عن على^(٣) .
وأورده أيضاً فى « الثقات »^(٤) .

(١) مجمع الزوائد ٥/١٧٢ - ١٧٣ .

(٢) تهذيب الآثار للطبرى ح ١٣٣٤ .

(٣) المجروحين ١/٢٠٧ .

(٤) الثقات لابن حبان ٤/٩٨ .

وقال البخاری : ... فيه نظر لا يتابع في حديثه^{(١)(٢)}.

وأورده ابن الجوزي في « الضعفاء والمتروكون » ونقل كلام ابن حبان عنه في « المجروحين »^(٣).

وإن كان يزيد بن ثعلبة : فلم أقف عليه^(٤).

(١) الكامل في ضعفاء الرجال ٣٢٢/٢.

(٢) والبخاري يطلق : فيه نظر وسكتوا عنه فيمن تركوا حديثه (تدريب الراوي ٤١٠/١).

(٣) الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي ١٦١/١.

(٤) وقد ضعف الألباني الحديث بهذا الإسناد في السلسلة الضعيفة بالشك في الراوي من الطبري ، فقال : « فإن كان الأول (ثعلبة بن يزيد) فقد عرفت رأي البخاري وغيره فيه ، وإن كان الآخر (يزيد بن ثعلبة) فمن هو ؟ ولا نعلم في الرواة من يسمى يزيد بن ثعلبة .

وضعفه أيضا بالإسناد الأول (إسناد مسند أحمد) بجهالة أبي المورع .

وقال : وأما قول الهيثمي في المجمع ١٧٣/٥ - بعدما عزاه لأحمد وابنه : - « ولم أجد من وثقه ، وقد روى عنه جماعة » .

فهو خطأ ، قلده فيه الشيخ المناوي في « الجامع الأزهر » (٣/١٠٧/١) ، يتبين ذلك لكل من رجع إلى ترجمته في « تعجيل المنفعة » .

... ثم قال الألباني : واعلم أن الشيخ أحمد شاکر رحمه الله قد حسن إسناد الحديث في تعليقه على المسند (٢/٦٩) مع أنه نقل قول الذهبي المتقدم في أبي محمد : « لا يعرف ! » ولكنه عقب عليه بقوله : « وأنا أرى أن التابعين على الستر والثقة حتى نجد خلافاً !! » .

قلت (الألباني) : وعلى هذا جرى في كثير من أحاديث « المسند » ، وهو توسع غير محمود عندي ؛ لأن النفس لا تطمئن لكون التابعي أياً كان على الستر والثقة ، لأننا نخشى في روايته غير اتهامه في نفسه ، وهو احتمال أن يكون ضعيفاً في حفظه ، فلو أنه اشترط إلى ذلك أن يكون معروفاً برواية جمع من الثقات عنه ، ولم يتبين في حديثه ما يصف به من الخطأ والمخالفة للثقات ، لكان مقبولاً . والله أعلم . السلسلة الضعيفة ٧٦٠/١١ .

مثال ٣ : حديث ٦٩٣ المسند

حدَّثنا بكر بن عيسى الراسبي حدَّثنا عمر بن الفضل عن نعيم بن يزيد عن علي بن أبي طالب قال : أمرني النبي ﷺ أن آتية بطبق يكتب فيه ما لا تضل أمته من بعده ، قال : فخشيت أن تفوتني نفسه ، قال : قلت : إني أحفظ وأعى ، قال : « أوصى بالصلاة والزكاة وما ملكت أيمانكم » .

تعليق الشيخ أحمد شاکر :

« إسناده حسن : . . . نعيم بن يزيد : تابعي لم يرو عنه غير عمر بن الفضل ، قال أبو حاتم : « مجهول » .

والتابعون على الستر حتى نجد فيهم جرحاً صريحاً » . ا.هـ .

في السند من الرواة :

١- بكر بن عيسى الراسبي : ثقة^(١) .

٢- عمر بن الفضل : صدوق^(٢) .

٣- نعيم بن يزيد : قال الذهبي : مجهول^(٣) ما روى عنه سوى عمرو

ابن الفضل السلمي^(٤) ، وكذلك قال أبو حاتم : مجهول^(٥) . والحافظ ابن

حجر في تقريب التهذيب قال : مجهول^(٦) .

(١) تقريب التهذيب ١/١٢٧ .

(٢) السابق ١/٤١٦ .

(٣) المغنى ٢/٧٠١ .

(٤) ميزان الاعتدال ٤/٢٧١ .

(٥) تهذيب التهذيب ١٠/٤٦٨ - ٤٦٩ .

(٦) تقريب التهذيب ١/٥٦٥ .

تخریج الحدیث :

أخرجه البخاری فی « الأدب المفرد » ح ١٥٦ من طریق حفص بن عمر ، عن عمر ابن الفضل بالإسناد نفسه .
 وأورده الهیثمی فی « المجمع » وقال : قلت رواه أبو داود باختصار .
 رواه أحمد ، وفيه نعیم بن یزید ، ولم یرو عنه غیر عمر بن الفضل^(١) .
 - الحدیث ضعیف الإسناد لجهالة نعیم بن یزید^(٢) .



(١) مجمع الزوائد ٦٣/٣ ح ٤٣٣١ .

(٢) وضعفه الألبانی فی الأدب المفرد . (ضعیف الأدب المفرد ١ / ٣٤) .

مثال ٤ المسند حديث ٨٩٢

حدّثنا يحيى بن سعيد الأموى ، حدّثنا ابن أبى ليلى عن ابن الأصبهانى عن جدّة له ، وكانت سُريّة لعلى ، قالت : قال على : كنت رجلاً نوّوماً ، وكنت إذا صليت المغرب وعلّى ثيابى نمت ثمّ ، قال يحيى بن سعيد : فأنام قبل العشاء ، فسألت رسول الله ﷺ عن ذلك فرخّص لى .

تعليق الشيخ أحمد شاکر :

« إسناده حسن » يحيى بن سعيد الأموى : سبق الكلام عليه ٨٣٢^(١) ، وقد روى عنه الإمام أحمد هنا ، ولم يذكر ذلك الحافظ فى التهذيب ، ولا ابن الجوزى فى شيوخه ، فيستدرک عليهما .
ابن أبى ليلى : هو محمد بن عبد الرحمن ، سبق الكلام عليه ٧٧٨^(٢) .

(١) قال الشيخ أحمد شاکر فى حديث ٨٣٢ : يحيى بن سعيد بن أبان الأموى : ثقة من أهل الصدق قليل الحديث .

(٢) قال الشيخ أحمد شاکر : ابن أبى ليلى شيخ وكيع : هو محمد بن عبد الرحمن بن أبى ليلى ، الأنصارى الفقيه وهو ثقة صدوق عدل ، وكان سيء الحفظ ، قال شعبة : « أفادنى ابن أبى ليلى أحاديث فإذا هى مقلوبة » وانظر التاريخ الكبير للبخارى ١/١ / ١٦٢ وشرحنا على الترمذى ٢ : ١٩٩ ، ٤٣٨... » .

قال الشيخ أحمد شاکر فى تعليقه على حديثه ٣٦٤ سنن الترمذى : ومحمد بن عبد الرحمن بن أبى ليلى كان من كبار الفقهاء ، بل قال زائدة : كان أفقه أهل الدنيا . وكان قاضياً نبيلاً ، ولكنه أخطأ فى بعض أحاديثه . وأعدل ما قيل فيه قول يعقوب بن سفيان : « ثقة عدل ، فى حديثه بعض المقال ، لين الحديث عندهم » ومثل هذا لا يقل حديثه عن درجة الحسن المحتج به ، وإذا تابعه غيره كان الحديث صحيحاً ، كما فى هذا الحديث ، إذ روى من غير وجه ... » . ا . هـ .

قلت : نعم كان ابن أبى ليلى من الفقهاء ولكن من شهد له بذلك من العلماء كزائدة : ترك حديثه .

ونقل الترمذى قول البخارى : « ابن أبى ليلى هو صدوق ، ولا أروى عنه ، لأنه =

ابن الأصبهانی : هو عبد الرحمن بن عبد الله الأصبهانی الكوفی ، وهو تابعی ثقة .

جدّته : لم يعرف اسمها ولم يذكر الحافظ شيئاً عنها فی التعجيل ، ولا أشار إلى رواية الأصبهانی عنها ، وهي تابعة بحکم أنها كانت سرّية على ، وأمرها إلى الستر والصدق إن شاء الله ، والحديث فی « مجمع الزوائد » ١ : ٣١٤ وقال : « فيه محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى ، وهو ضعيف لسوء حفظه ، وفيه راو لم يسم » كذا قال . ا. ه .

- في الإسناد من الرواة :

١- يحيى بن سعيد الأموى : صدوق يغرب^(١) .

٢- ابن أبي ليلى : هو محمد بن عبد الرحمن : صدوق سيئ الحفظ جداً^(٢) .

قال شعبة : أفادنى ابن أبي ليلى أحاديث فإذا هي مقلوبة^(٣) .

وقال أبو إسحاق الجوزجاني : ابن أبي ليلى واهى الحديث سيئ الحفظ^(٤) .

= لا يدرى صحيح حديثه من سقيمہ ، وكل من كان مثل هذا فلا أروى عنه شيئاً ، (ح ٣٦٤) . وكذلك نقل قول الإمام أحمد : « لا يحتج بحديث ابن أبي ليلى » . لكن الشيخ أحمد شاکر يغلب التعديل على الجرح ، حتى وإن كان الجارحون كثرة ، والجرح مفسر - كما سيأتى إن شاء الله .

(١) تقريب التهذيب ١ / ٥٩٠ .

(٢) السابق ١ / ٤٩٣ .

(٣) التاريخ الكبير ١ / ١٦٢ .

(٤) أحوال الرجال لأبي إسحاق الجوزجاني ١ / ١٠٨ .

ذکره العجلی فی «الثقات» وقال : صدوق ثقة^(١) .

وقال شعبة : ما رأیت أحدًا أسوأ حفظًا من ابن أبي لیلی ...

وترک زائدة حديث ابن أبي لیلی لا يروى عنه ... وقال أحمد بن حنبل : كان يحيى بن سعيد يضعفه .

وقال أحمد بن حنبل : كان سيئ الحفظ ، مضطرب الحديث ، وكان فقه ابن أبي لیلی أحب إلينا من حديثه ، حديثه فيه اضطراب .

وقال يحيى بن معين : ليس بذاك ، وقال أبو حاتم : يكتب حديثه ولا يحتج به^(٢) .

٣- ابن الأصبهاني : هو عبد الرحمن بن عبد الله بن الأصبهاني الكوفي : ثقة^(٣) .

٤- جدّة ابن الأصبهاني (سريّة على) : لا تعرف ، مجهولة .

تخريج الحديث : لم أقف له على تخريج .

وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد وقال : «رواه أحمد ، وفيه محمد بن عبد الرحمن بن أبي لیلی وهو ضعيف لسوء حفظه ، وفيه راو لم يسم^(٤) .

- فالحديث ضعيف :

١- يحيى بن سعيد الأموي : صدوق يغرب .

٢- ابن أبي لیلی : سيئ الحفظ .

٣- جدّة ابن الأصبهاني : لا تعرف .

(١) الثقات للعجلی ٤٠٧/١ .

(٢) الجرح والتعديل ٣٢٢/٧-٣٢٣ .

(٣) تقريب التهذيب ٣٤٥/١ .

(٤) مجمع الزوائد ٣١٤/١ .

مثال ٥ : المسند حديث ١٩٥٧

حدثنا أبو معاوية ، عن أبي مالك الأشجعي ، عن ابن حدير عن ابن عباس ، قال : قال رسول الله ﷺ : « من ولدت له ابنة ، فلم يتدها ، ولم يهنها ، ولم يؤثر ولده عليها - يعني الذكر - أدخله الله بها الجنة » .

تعليق الشيخ أحمد شاکر :

« إسناده صحيح ، أبو مالك الأشجعي : هو سعد بن طارق بن أشيم ، وهو ثقة ، قال ابن عبد البر : « لا أعلمهم يختلفون في أنه ثقة عالم » . ابن حدير : . . . وهو تابعي سماه في المستدرک زياد بن حدير ، وهو ثقة معروف ، وصححه ووافقه الذهبي . . . » . ا. هـ .

في الإسناد من الرواة :

- ١- أبو معاوية : هو محمد بن خازم : ثقة أحفظ الناس لحديث الأعمش وقد يهيم في حديث غيره^(١) .
 - ٢- أبو مالك الأشجعي : هو سعد بن طارق : ثقة^(٢) .
 - ٣- ابن حدير : بصرى مستور لا يعرف اسمه^(٣) .
- ذكره الذهبي في المغنى وقال : ابن حدير عن ابن عباس كذلك^(٤) (لا يعرف) .

وكذلك ذكره في « ميزان الاعتدال » وقال : ابن حدير عن ابن عباس ،

(١) تقريب التهذيب ١/٤٧٥ .

(٢) السابق ١/٢٣١ .

(٣) السابق ١/٦٨٩ .

(٤) المغنى للذهبي ٢/٨١٧ .

من كانت له بنت لم يثدها. لا يعرف. روى عنه أبو مالك الأشجعي^(١).
تخريج الحديث :

أخرجه الحاكم في «المستدرک» من طريق جعفر بن عون عن أبي مالك الأشجعي بالإسناد نفسه (ح ٧٣٤٨) إلا أنه قال «زياد بن حدير» بدلاً من ابن حدير.

- وأبو داود في سننه (ح ٥١٤٦) من طريق أبي معاوية بالإسناد نفسه.

- وأبو شيبة في المصنف (ح ٢٥٤٣٥) من طريق أبي معاوية بالإسناد نفسه.

- والبيهقي في شعب الإيمان (ح ٨٣٢٦) من طريق سعدان بن نصر المحرمي عن أبي معاوية بالإسناد نفسه.

- وابن أبي الدنيا في «النفقة على العيال» (ح ٨٨) من طريق علي بن الجعد عن أبي معاوية بالإسناد نفسه.

- فالحديث ضعيف لجهالة ابن حدير^(٢).



(١) ميزان الاعتدال ٥٩١/٤ .

(٢) وضعفه الأرنؤوط في تعليقه على المسند، فقال: إسناده ضعيف، ابن حدير مترجم في قسم الكنى من «التهذيب» وفروعه، ولم يذكروا له اسمًا، وسماه ابن أبي شيبة والحاكم: زيادًا! وهو لم يرو عنه غير أبي مالك الأشجعي سعد بن طارق، ولم يؤثر توثيقه عن أحد. (المسند ٤٢٦/٣ - ٤٢٧).

وضعفه الألباني في «مشكاة المصابيح» (ح ٤٩٧٩)، وضعيف الترغيب والترهيب (ح ١٢٢٥)، وضعيف الجامع الصغير (ح ٥٨٠٧).

مثال ٦ : المسند حدیث ١٤٦

١٤٦- حدثنا أبو سعيد ، حدثنا ابن لهيعة قال : سمعت عطاء بن دينار عن أبي يزيد الخولاني أنه سمع فضالة بن عبيد يقول : سمعت عمر بن الخطاب أنه سمع رسول الله ﷺ يقول : « الشهداء ثلاثة : رجل مؤمن جيد الإيمان لقي العدو فصدق الله حتى قتل ، فذلك الذي يرفع إليه الناس أعناقهم يوم القيامة ، ورفع رسول الله ﷺ رأسه حتى وقعت قلنسوته ، أو قلنسوة عمر ، ورجل مؤمن جيد الإيمان لقي العدو فكأنما يضرب جلده بشوك الطلح أتاه سهم غرب فقتله ، هو في الدرجة الثانية ، ورجل مؤمن جيد الإيمان خلط عملا صالحا وآخر سيئا ، لقي العدو فصدق الله حتى قُتل فذلك في الدرجة الثالثة » .

تعليق الشيخ أحمد شاکر :

[إسناده حسن ، عطاء بن دينار المصري الذهلي : ثقة ، وقال البخاري : ليس به بأس ، وقال ابن يونس : مستقيم الحديث ثقة معروف بمصر ، أبو يزيد الخولاني المصري الكبير . قال الذهبي : لا يعرف ، فضالة بن عبيد : صحابي شهد أحدا وما بعدها . والحديث رواه الترمذي (٨ : ٣-٩ تحفة الأحوذى) عن قتيبة عن ابن لهيعة ، وقال : « حديث حسن غريب » ، وأشار إليه البخاري في كتاب الكنى برقم [٧٨٣] . ١. هـ .

في السند من الرواة : أبو يزيد الخولاني ، المصري الكبير ، قال الحافظ ابن حجر في «التقريب» : مجهول ، من الرابعة ، ت^(١) .

وذكره الذهبي في «الميزان» وقال عنه : أبو يزيد الخولاني (ت)

(١) تقريب التهذيب ٦٨٤/١ ترجمة ٨٤٤٩ .

مصرى ، عن فضالة بن عبيد ، لا يعرف ، وعنه عطاء بن دينار^(١) .

وقال ابن أبى حاتم : أبو يزيد الخولانى روى عن فضالة بن عبيد عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه عن النبى ﷺ قال : الشهداء أربعة .

روى عنه عطاء بن دينار ، وروى سعيد بن أبى أيوب عن عطاء بن دينار عن أشياخ من خولان عن فضالة عن عمر مثله ، سمعت أبى يقول ذلك^(٢) .

وكذلك ذكره البخارى فى التاريخ الكبير بالحديث نفسه : « الشهداء أربعة » ، وبالسند نفسه^(٣) ، وفى « تهذيب الكمال » : روى عن فضالة بن عبيد الأنصارى (ت) . روى عنه : عطاء بن دينار^(٤) .

والحديث أخرجه الترمذى عن قتيبة عن ابن لهيعة ، وقال : حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث عطاء بن دينار .

سمعت محمداً (أى البخارى) يقول : قد روى سعيد بن أبى أيوب هذا الحديث عن عطاء بن دينار ، عن أشياخ من خولان ، ولم يذكر فيه عن أبى يزيد^(٥) .

تخريج الحديث :

والحديث أخرجه عبد الله بن المبارك فى « الجهاد » (١٢٦) ، والطيالسي فى مسنده (٤٥) ، وعبد بن حميد فى مسنده (٢٧) ، وابن عبد الحكم فى

(١) ميزان الاعتدال ٥٨٨/٤ .

(٢) الجرح والتعديل ٤٥٨ /٩ .

(٣) التاريخ الكبير ٨١/٩ .

(٤) تهذيب الكمال ٤٠٦/٣٤ .

(٥) السابق .

«فتوح مصر» (٣٠٦)، والترمذی (١٦٤٤)، وابن أبی عاصم فی الجهاد (١٨٦، ١٨٧)، والبزار فی مسنده (٢٤٦)، وأبو یعلی فی مسنده (٢٥٢)، وابن أبی حاتم فی العلل (١٠٢٢)، والطبرانی فی الأوسط (٣٦١)، والمزی فی تهذیب الكمال (٤٠٦/٣٤) من طرق عن ابن لهیعة بهذا الإسناد.

- فالحدیث ضعیف لجهالة أبی یزید الخولانی، والحدیث به اضطراب فی متنه، فتارة یأتی بروایة: «الشهداء ثلاثة»، وتارة أخرى: «الشهداء أربعة»^(١).



(١) وهو فی ضعیف الترمذی للألبانی (٢٧٩).

٢- تابعون مجهولون لم یوثقهم سوى ابن حبان :

أمثلة :

مثال ١ حديث ١٣٥ المسند :

١٣٥- حدثنا أبو سعید مولى بنی هاشم ، حدثنا الهیثم بن رافع الطاطرى ، بصريّ ، حدثنى أبو یحیی رجل من أهل مكة . عن فرّوخ مولى عثمان : أن عمر وهو يومئذ أمير المؤمنین ، خرج إلى المسجد فرأى طعاماً منشوراً ، فقال : ما هذا الطعام ؟ فقالوا : طعام جلب إلینا ، قال : بارک الله فيه وفیمن جلبه ، قيل : یا أمير المؤمنین ، فإنه قد احتکر ، قال : ومن احتكره ؟ قالوا : فرّوخ مولى عثمان وفلان مولى عمر ، فأرسل إليهما فدعاهما ، فقال : ما حملكما على احتكار طعام المسلمین ؟ قالوا : یا أمير المؤمنین ، نشترى بأموالنا ونبيع ، فقال عمر : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « من احتکر على المسلمین طعامهم ضربه الله بالإفلاس أو بجذام » . فقال فروخ عند ذلك : یا أمير المؤمنین ، أعاهد الله وأعاهدك أن لا أعود فى طعام أبداً ، وأما مولى عمر فقال : إنما نشترى بأموالنا ونبيع ، قال یحیی : فلقد رأيت مولى عمر مجذوماً .

تعليق الشيخ أحمد شاکر :

[إسناده صحيح ، الهیثم بن رافع الطاطرى : ثقة ، وثقه ابن معین وغيره ، و« الطاطرى » بطاين مفتوحتين ، وفى الأنساب للسمعانى أن هذه النسبة بمصر والشام تطلق على من يبيع الكرابيس والثياب البيض . أبو یحیی المكي ، وفروخ مولى عثمان : ذكرهما ابن حبان فى الثقات ، والحديث رواه ابن ماجه ٥/٢ مختصراً من طريق أبى بكر الحنفى عن

الهیثم ، قال شارحه السندی : « وفی الزوائد : إسناده صحیح ورجاله موثقون » . وأشار إليه البخاری فی التاريخ الكبير ٢١٦/٢/٤ - ٢١٧ فذكره بإسناده عن إسحاق عن الإمام أحمد ، وليس لإنكار الذهبی هذا الحديث وجه ، انظر الميزان ٢٦٣/٣ ، ٣٨٧ . ا.هـ .

فی السند من الرواة : فروخ مولى عثمان بن عفان رضی اللہ عنه ، مجهول العين ، تفرد بالرواية عنه أبو یحیی المکی ، وذكره ابن حبان وحده فی الثقات .

لذا أورده الإمام الذهبی فی « ميزان الاعتدال » وقال عنه : فروخ . عن عمر بن الخطاب [ق] لا يعرف . روى عنه أبو یحیی - رجل مکی - فی ذم الاحتکار^(١) .

وقال الحافظ ابن حجر فی التقريب : فروخ ، مولى عثمان : مقبول ، من الثالثة . ق^(٢) .

وقال البخاری عنه فی التاريخ الكبير : سمع عمر ، يروى عنه أبو یحیی^(٣) .

وكذا قال الحافظ ابن حجر فی « تهذيب التهذيب » : روى عن عمر فی النهی عن الاحتکار . وعنه : أبو یحیی المکی . ذكره ابن حبان فی الثقات^(٤) .

وذكره ابن أبی حاتم فی « الجرح والتعديل » : « روى عن عمر ، روى

(١) ميزان الاعتدال ٣/٣٤٧ .

(٢) تقريب التهذيب ١/٤٤٤ ترجمة ٥٣٨٦ .

(٣) التاريخ الكبير ٧/١٣٢ .

(٤) تهذيب التهذيب ٨/٢٦٤ .

عنه الهيثم ابن رافع أبو يحيى ، سمعت أبي يقول ذلك»^(١) .

تخريج الحديث :

وقد أخرج الحديث الطيالسي (٥٥) ، وعبد بن حميد (١٧) ، وابن ماجه (٢١٥٥) من طريق الهيثم بن رافع ، بهذا الإسناد ، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٦) ، وفي «شعب الإيمان» (١٠٧٠٤) ، والبوصيري في «إتحاف الخيرة المهرة» (٢٧٤٥) ، كلهم أسندوه عن أبي يحيى المكي عن فروخ ، وأورده ابن الجوزي في العلل المتناهية (٩٩٨) من طريق «مسند أحمد» ، وأعله بجهالة أبي يحيى ، وكذا أورده الذهبي في «الميزان» ، وقال : أبو يحيى المكي لا يعرف ، والخبر منكر^(٢) .

فالحديث إسناده ضعيف لجهالة فروخ مولى عثمان ، إضافة إلى جهالة أبي يحيى المكي .



(١) الجرح والتعديل ٧ / ٨٧ - ٨٨ .

(٢) وأورده الألباني في ضعيف سنن ابن ماجه (٢١٩١) ، وضعفه الأرناؤوط في المسند فقال : إسناده ضعيف لجهالة أبي يحيى المكي وفروخ مولى عثمان ، وتساهل ابن حبان فذكرهما في «ثقافته» ١ / ٢٨٤ .

مثال ٢ حدیث ٢١٧ المسند :

٢١٧- حدثنا سليمان بن داود ، حدثنا سلام يعني أبا الأحوص عن سماك بن حرب عن سيار بن المعرور قال : سمعت عمر يخطب وهو يقول : إن رسول الله ﷺ بنى هذا المسجد ونحن معه ، المهاجرون والأنصار ، فإذا اشتد الزحام فليسجد الرجل منكم على ظهر أخيه ، ورأى قوما يصلون في الطريق فقال : صلوا في المسجد .

تعليق الشيخ أحمد شاکر :

[إسناده صحيح ، سيار بن المعرور التميمي المازني : ذكره ابن حبان في الثقات ، وقال ابن المديني : مجهول ، وأبوه «المعرور» بالعين المهملة ، وضبطه الذهبي في المشتبه ٤٤ ، ٤٩٢ بالمعجمة ، وحكى قولاً أنه بالمهملة ، وقال الحافظ في اللسان ٣/ ١٣٠-١٣١ : تفرد ابن معين بأن عين والده معجمة ، ولا أدري من أين أخذ ذلك ، سلام أبو الأحوص : هو سلام بن سليم الحنفي الحافظ ، والحدیث فی مسند الطيالسی رقم ٧٠ مختصراً ، ويروي ابن حزم في المحلى ٤/ ٨٤ بإسناده عن أحمد بن حنبل : «حدثنا عبد الرحمن بن مهدي ، حدثنا سفيان الثوري عن الأعمش عن المسيب ابن رافع عن زيد بن وهب عن عمر بن الخطاب قال : إذا اشتد الحر فليسجد أحدكم على ثوبه ، وإذا اشتد الزحام فليسجد على ظهر رجل» . وهذا إسناده صحيح ، ولم أجده في المسند ، فلا أدري أهو في موضع آخر ، أم هو في كتاب آخر ، من كتب الإمام] . ا. هـ

في السند من الرواة : سيار بن معرور : مجهول ، ولم يوثقه غير ابن حبان^(١) .

(١) الثقات لابن حبان ٤/ ٣٣٤ .

قال ابن المدينى : مجهول تفرد عنه سماك بن حرب ، وكذا قال الدارقطنى فى العلل : مجهول ، لا يعلم روى عنه غير سماك ، ولا نعلمه أسند غير هذا ، يعنى حديثه عن عمران بن حصين فى بناء المسجد ، وفى السجود على ظهر المسلم ، وذكره ابن الجوزى فى « الضعفاء والمتروكون »^(١) .

تخريج الحديث :

الحديث فى مسند الطيالسى (٧٠) ، ومن طريقه أخرجه البيهقى فى الكبرى (٥٦٢٩) .

- فالحديث ضعيف بهذا الإسناد لجهالة سيار بن معرور^(٢) .



(١) انظر لسان الميزان ٣ / ١٣٠ ، الجرح والتعديل ٤ / ٢٥٤ ، الضعفاء والمتروكون لابن الجوزى ٢ / ٣٤ .

(٢) توبع « سيار بن معرور » فى المحلى لابن حزم ٢ / ٤٠٣ ، والبيهقى (٥٦٣٠) تابعه زيد بن وهب عن عمر رضى الله عنه « بنحوه » .

مثال ٣ حدیث ٢٨٦ المسند :

٢٨٦- حدثنا إسماعیل ، أنبأنا الجریری سعید عن أبی نضرة عن أبی فراس قال : خطب عمر بن الخطاب فقال : يا أيها الناس ، ألا إنا إنما كنا نعرفكم إذ بين ظهرينا النبي ﷺ ، وإذ ينزل الوحي ، وإذ يبنأنا الله من أخباركم ، ألا وإن النبي ﷺ قد انطلق ، وقد أنقطع الوحي ، وإنما نعرفكم بما عليه ، فذكر نحو حدیث إسماعیل عن أيوب عن ابن أبی مليكة .

تعليق الشيخ أحمد شاکر :

[إسناده حسن . أبو فراس : هو النهدي ، وسماه بعضهم « الربيع بن زياد » ، وفيه نظر . وقال ابن سعد في الطبقات ٧ / ١ / ٨٩ : « وكان أبو فراس شيخا قليل الحديث » . وفي الميزان أنه لا يعرف ، وفي التقريب : « مقبول » . ا. هـ

في السند من الرواة : أبو فراس النهدي : مجهول تفرد بالرواية عنه أبو نضرة العبدی ، ولم يوثقه أحد ، وجهله الذهبي^(١) . وثقه ابن حبان فقط^(٢) .

وقال الذهبي في « الميزان » : أبو فراس النهدي (س ، د) ، عن عمر ، لا يعرف ، روى عنه أبو نضرة حدیث : أقص من نفسه ﷺ^(٣) .

وقال البخاری : نسبه هشيم ، (يعنى نهديا) ، وقال أبو زرعة : لا أعرفه ، وسماه إسحاق بن راهويه : الربيع بن زياد الحارثي ، وتعقبه الحاكم بقوله : لا أبعء أن يكون إسحاق سماه من ذات نفسه فاشتبه عليه ،

(١) المغني في الضعفاء ٢ / ٨٠٢ .

(٢) الثقات لابن حبان ٥ / ٥٨٥ .

(٣) ميزان الاعتدال ٤ / ٥٦١ .

فإني لا أعرف أن أبا نضرة روى عن الربيع ابن زياد الحارثي شيئاً . . .
وقال الحافظ ابن حجر : . . . لا يعرف اسمه ولا يعرف له غير هذا
الحديث^(١) .

تخريج الحديث :

وأخرجه الطيالسي (٥٤) ، وأبو يعلى (١٩٦) ، وابن عبد الحكم في
«فتوح مصر» (ص ١٩٤) ، والحاكم ٨٣٥٦ ، والبيهقي في الكبرى
١٧٩٠٧ ، وعبد الرزاق (٦٠٣٦) من طرق عن الجريري ، به^(٢) .

- فالحديث ضعيف لجهالة أبي فراس النهدي^(٢) .



(١) انظر تهذيب الكمال ١٨٣ / ٣٤ ، تهذيب التهذيب ٢٤٤ / ٣ .

(٢) الحديث أخرجه البخاري بنحوه من طريق عبد الله بن عتبة قال : سمعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول : إن ناساً كانوا يؤخذون بالوحي في عهد رسول الله ﷺ ، وإن الوحي قد انقطع ، وإنما نأخذكم بما ظهر لنا من أعمالكم ، فمن أظهر لنا خيراً أمناه وقربناه ، وليس إلينا من سريره شيء ، الله يحاسب سريره ، ومن أظهر لنا سوءاً لم نأمنه ولم نصدقه وإن قال إن سريره حسنة (ح ٢٦٤١) .

مثال ٤ حديث ٢٩٣ المسند :

٢٩٣- حدثنا عبد القدوس بن الحجاج ، حدثنا صفوان ، حدثني أبو المخارق زهير ابن سالم ، أن عمير بن سعد الأنصاري كان ولاءه عمر حمص ، فذكر الحديث ، قال عمر ، يعني لكعب : إني أسألك عن أمر فلا تكتمني ، قال : والله لا أكتمك شيئاً أعلمه ، قال : أخوف شيء تخوفه علي أمة محمد ﷺ ؟ قال : أئمة مضلين ، قال عمر : صدقت ، قد أسر ذلك إلي وأعلمنيه رسول الله ﷺ .

تعليق الشيخ أحمد شاکر :

[إسناده حسن. صفوان : هو ابن عمرو السكسكى ، وهو ثقة. زهير بن سالم : هو العنسى الشامى ، ضعفه الدارقطنى ، وذكره ابن حبان فى الثقات . عمير : هو ابن سعد بن عبيد بن النعمان بن قيس ، وهو من فضلاء الصحابة وزهادهم ، يقال له : نسيج وحده ، استعمله عمر على حمص ، مات فى خلافة عثمان أو بعدها ، وأخطأ من زعم أنه مات فى خلافة عمر ، فإن الطبرى ذكره فى تاريخه ٤٢/٥ فى عمال عمر على الأمصار حين مقتله ، ثم ذكر فى سنة ٣١ ص ٦٩ أنه مرض فى إمارة عثمان مرضاً طال به ، وأنه استعفى عثمان من إمارة حمص فأعفاه وضمها إلى معاوية ، وخلط بعض المتقدمين بينه وبين عمير ابن سعد الذى كان ابن امرأة الجلاس بن سويد بن الصامت وكان يتيماً فى حجره ، وقد فصل بينهما ابن سعد فى الطبقات (٤/٢/٨٨-٨٩) فهما اثنان] . ا.هـ

فى السند من الرواة : زهير بن سالم العنسى : لم يوثقه سوى ابن حبان (١) .

قال الحافظ ابن حجر في « التهذيب » : روى له أبو داود ، وابن ماجه حديثاً واحداً في السهو .

وقال الدارقطني : حمصى منكر الحديث ، روى عن ثوبان ولم يسمع منه^(١) .

وأورده الذهبي في الميزان ، وقال : حمصى منكر لم يسمع من ثوبان^(٢) .

وقال المزى في تهذيب الكمال : روى له أبو داود ، وابن ماجه حديثاً واحداً . . . في كل سهو سجدة بعد التسليم^(٣) .

فالحديث ضعيف لضعف زهير بن سالم .

تخريج الحديث :

أخرجه الطبراني في « مسند الشاميين » (ح ٩٨١) من طريقين عن أبي المخارق زهير بن سالم .



(١) تهذيب التهذيب ٣/٣٤٤ .

(٢) ميزان الاعتدال ٢/٨٣ .

(٣) تهذيب الكمال ٩/٤٠٧ .

مثال ٥ حديث ٣١١ المسند :

٣١١ - حدثنا روح ، حدثنا مالك (ح) ، وحدثنا إسحاق ، أخبرني مالك ، قال أبو عبد الرحمن عبد الله بن أحمد : وحدثنا مصعب الزبيري ، حدثني مالك ، عن يزيد بن أبي أنيسة أن عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب أخبره عن مسلم بن يسار الجهني : أن عمر بن الخطاب سئل عن هذه الآية : ﴿وَإِذَا أَخَذَ رَبُّكَ مِن بَيْتِ آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ الآية ، فقال عمر : سمعت رسول الله ﷺ سئل عنها ، فقال رسول الله ﷺ : « إن الله خلق آدم ، ثم مسح ظهره بيمينه ، واستخرج منه ذرية ، فقال : خلقت هؤلاء للجنة ، وبعمل أهل الجنة يعملون ، ثم مسح ظهره فاستخرج منه ذرية . فقال : خلقت هؤلاء للنار ، وبعمل أهل النار يعملون » .

فقال رجل : يا رسول الله فقيم العمل ؟ فقال رسول الله ﷺ : « إن الله عز وجل إذا خلق العبد للجنة استعمله بعمل أهل الجنة ، حتى يموت على عمل من أعمال أهل الجنة فيدخله به الجنة ، وإذا خلق العبد للنار استعمله بعمل أهل النار ، حتى يموت على عمل من أعمال أهل النار ، فيدخله به النار » .
تعليق الشيخ أحمد شاکر :

[أسانيد صحاح وإن كان ظاهره الانقطاع ، رواه أحمد عن روح بن عبادة عن إسحاق بن عيسى الطباع ، ورواه عبد الله بن أحمد ، وهو من زياداته ، عن مصعب بن عبد الله الزبيري ، ثلاثتهم عن مالك ، وهو في الموطأ ٢/٩٢) ، ومسلم بن يسار : هو الجهني ، وهو تابعي ثقة . قال ابن كثير في التفسير ٣/٥٨٦-٥٨٧ بعد أن نقله عن المسند : « وهكذا رواه أبو داود عن القعنبي ، والنسائي عن قتيبة ، والترمذي في تفسيره عن إسحاق ابن موسى عن معن ، وابن أبي حاتم عن يونس بن عبد الأعلى عن ابن

وهب ، وابن جریر عن روح بن عبادة وسعيد بن عبد الحميد بن جعفر ، وأخرجه ابن حبان فی صحيحه من رواية مصعب الزبيري ، كلهم عن الإمام مالك بن أنس به ، قال الترمذی : هذا حديث حسن ، ومسلم بن يسار لم يسمع عمر . كذا قاله أبو حاتم وأبو زرعة . زاد أبو حاتم : وبينهما نعيم بن ربيعة . وهذا الذي قاله أبو حاتم رواه أبو داود فی سننه عن محمد ابن مصفى عن بقية عن عمر بن جعثم القرشى عن زيد بن أبى أنيسة عن عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب عن مسلم بن يسار الجهنى عن نعيم بن ربيعة قال : كنت عند عمر بن الخطاب وقد سئل عن هذه الآية ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ فذكره ، وقال الحافظ الدارقطنى : وقد تابع عمر ابن جعثم يزيد بن سنان أبو فروة الرهاوى ، وقولهما أولى بالصواب من قول مالك ، والله أعلم .

قلت (ابن كثير) : الظاهر أن الإمام مالكا إنما أسقط ذكر نعيم بن ربيعة عمدا لما جهل حال نعيم ولم يعرفه ، فإنه غير معروف إلا فى هذا الحديث ولذلك يسقط ذكر جماعة ممن لا يرتضيهم ، ولهذا يرسل كثيرا من المرفوعات ، ويقطع كثيرا من الموصولات^(١) . أقول : « نعيم بن ربيعة » ذكره ابن حبان فى الثقات ، وترجم له البخارى فى التاريخ الكبير ٩٧-٩٦/٢/٤ فلم يذكر فيه جرحا ، قال : « نعيم بن ربيعة الأودى عن عمر بن الخطاب عن النبى ﷺ ، روى عنه مسلم بن يسار الجهنى ، قال محمد ابن يحيى نا محمد بن يزيد سمع أباه سمع زيدا عن عبد الحميد بن عبد الرحمن عن مسلم بن يسار الجهنى عن نعيم بن ربيعة الأودى ، قال مسلم : سألته عن هذه الآية : ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ فقال نعيم :

(١) تفسير ابن كثير ٣/٥٠٣ - ٥٠٤ .

كنت عند عمر فسئل فقال عمر « إلیخ ، فذكر الحديث نحو حديث المسند : « ذرياتهم » بالجمع : قراءة نافع وابن عامر وأبى جعفر وغيرهم ، وقرأ ابن كثير وعاصم وحزمة والكسائي « ذريتهم » بالإفراد ، فأثبتت فی كل روايات الحديث هنا على قراءة الجمع . وانظر [٢٤٥٥] . ١ . هـ

فی السند من الرواة : مسلم بن یسار الجهني لم یسمع من عمر بن الخطاب ، كما قال الترمذی وأبو حاتم وأبو زرعة ، ولم یوثقه سوى ابن حبان^(١) ، والعجلي^(٢) ، وكلاهما معروف بتساهله فی التوثيق .

قال الذهبی فی « میزان الاعتدال » : مسلم بن یسار (د.ت.س) الجهني لا المصری ولا البصری ، عن عمر قوله . وقيل : عن نعیم بن ربیعة ، عن عمر .

تفرد عنه عبد الحمید بن عبد الرحمن بن زید بن الخطاب^(٣) .

وبهذا یكون مجهولاً لتفرد عبد الحمید بن عبد الرحمن بالرواية عنه ، وذكر ابن حبان له فی الثقات وتوثيق العجلي له لا یرفع جهالته .

فالحديث له علتان :

الأولى : الانقطاع بین مسلم بن یسار الجهني ، وعمر بن الخطاب^(٤) .

والثانية : جهالة مسلم بن یسار الجهني .

(١) الثقات لابن حبان ٣٩٠/٥ .

(٢) الثقات للعجلي ٤٢٩/١ .

(٣) میزان الاعتدال ١٠٨/٤ .

(٤) قلت : سند هذا الحديث منقطع (وهو ما لم یصل إسناده على أى وجه كان انقطاعه ، وأكثر ما یستعمل فی رواية من دون التابعی عن الصحابی . . . (تدريب الراوی : ١ / ٢٣٥) .

- وذكر الشيخ أحمد شاكر أن الحديث رواه أبو داود في سننه متصلاً بين مسلم بن يسار وعمر بن الخطاب ، فرواه مسلم بن يسار عن نعيم بن ربيعة عن عمر بن الخطاب .

- وقال الذهبي في «الميزان» : نعيم بن ربيعة (د) عن عمر ، لا يعرف^(١) ، فهو مجهول لتفرد مسلم بن يسار بالرواية عنه ، وذكره ابن حبان وحده في الثقات على طريقته في توثيق المجهولين .

تخريج الحديث :

- أخرجه الإمام مالك في الموطأ ح ٦٧٧ (الأعظمى) .

ومن طريق مالك أخرجه أبو داود (٤٧٠٣) ، والترمذي (٣٠٧٥) ، والنسائي في الكبرى (ح ١١١٢٦) ، والطبري في تفسيره (٢٣٤/١٣) ، وفي تاريخه ١ / ١٣٥ ، وابن حبان (٦١٦٦) ، واللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (٩٩٠) ، والآجري في الشريعة (٣٢٤) ، والبيهقي في الأسماء والصفات (ح ٧١٠) ، والبغوي في شرح السنة (٧٧) .

وصححه الحاكم في ثلاثة مواضع من المستدرک (ح ٧٤) ، ح ٣٢٥٦ ، ح ٤٠٠١) ، ووافقه الذهبي في الموضوعين الثاني والثالث ، وخالفه في الموضوع الأول فقال : فيه إرسال .

وقال الترمذي : هذا حديث حسن ، ومسلم بن يسار لم يسمع من عمر ، وقد ذكر بعضهم في هذا الإسناد بين مسلم بن يسار وبين عمر رجلاً .

قال الحافظ ابن كثير في تفسيره عند تفسير قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ ﴾ ، بعد أن نقل قول الترمذي : وكذا قاله

(١) ميزان الاعتدال ٤ / ٢٧٠ .

أبو حاتم وأبو زرعة ، زاد أبو حاتم : وبينهما نعيم بن ربيعة ، وهذا الذى قاله أبو حاتم رواه أبو داود فى سننه (٤٧٠٤).

ثم ساق سند أبى داود : عن محمد بن مصفى ، عن بقیة ، عن عمر بن جعثم القرشى ، عن زيد بن أنيسة ، عن عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب ، عن مسلم بن يسار الجهنى ، عن نعيم بن ربيعة به .

وقال الدارقطنى فى العلل ٢/٢٢٢ لما سئل عن هذا الحديث : يرويه زيد بن أبى أنيسة ، عن عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب ، عن مسلم بن يسار ، عن نعيم بن ربيعة ، عن عمر ، حدث عنه كذلك يزيد ابن سنان أبو فروة الرهاوى ، وجود إسناده ووصله .

وقال : وخالفه (يعنى يزيد بن سنان) مالك بن أنس ، فرواه عن زيد ابن أبى أنيسة ، ولم يذكر فى الإسناد نعيم بن ربيعة ، وأرسله عن مسلم ابن يسار ، عن عمر ، وحديث يزيد بن سنان متصل وهو أولى بالصواب . لكن يزيد بن سنان ضعيف .

لذا قال الحافظ ابن كثير : الظاهر أن الإمام مالكا إنما أسقط نعيم بن ربيعة عمدا لما جهل حاله ولم يعرفه ، فإنه غير معروف إلا فى هذا الحديث . . .

وقال ابن عبد البر فى « التمهيد » (٣/٦) : هذا الحديث منقطع بهذا الإسناد ، لأن مسلم بن يسار هذا لم يلق عمر بن الخطاب . . . ثم قال : وزيادة من زاد فيه نعيم بن ربيعة ليست حجة ، لأن الذى لم يذكره أحفظ ، وإنما تقبل الزيادة من الحافظ المتقن ، وجملة القول فى هذا الحديث : أنه حديث ليس إسناده بالقائم ؛ لأن مسلم بن يسار ونعيم بن

ربيعة جميعا غير معروفين بحمل العلم ، ولكن معنى هذا الحديث قد صح عن النبي ﷺ من وجوه كثيرة ثابتة يطول ذكرها .

- إذن فالحديث الذي في المسند ضعيف لعلتين :

الأولى : الانقطاع .

الثانية : جهالة مسلم بن يسار الجهنى .

والرواية المتصلة بين مسلم بن يسار عن نعيم بن ربيعة عن عمر ، أيضا ضعيفة لجهالة نعيم بن ربيعة^(١) .



(١) والحديث أورده الألبانى فى ضعيف الترمذى (٥٩٤) ، وضعيف سنن أبى داود (٣٠٧٥) .

- وفى « الجامع الكبير » للترمذى د . بشار عواد قال : وإسناد الحديث ضعيف لانقطاعه ، وقد روى من طريق مسلم بن يسار عن نعيم بن ربيعة وهو مجهول . (ح٣٠٧٥٩) .

مثال ٦ حدیث ٤١٠ المسند :

٤١٠ - حدثنا إسماعيل بن إبراهيم ، حدثنا يونس ، يعني ابن عبيد ، حدثني عطاء ابن فروخ مولى القرشيين : أن عثمان اشترى من رجل أرضا فابطأ عليه ، فلقيه فقال له : ما منعك من قبض مالك ؟ قال : إنك غبتني ، فما ألقى من الناس أحدا إلا وهو يلومني ، قال : أو ذلك يمنعك ؟ قال : نعم ، قال : فاختر بين أرضك ومالك ، ثم قال : قال رسول الله ﷺ : « أدخل الله عز وجل الجنة رجلا كان سهلا مشتريا وبائعا وقاضيا ومقتضيا » .

تعليق الشيخ أحمد شاکر :

[إسناده صحيح ، عطاء بن فروخ : ثقة ، وليس له في الكتب الستة غير هذا الحديث ، ولكن نقل الحافظ في التهذيب عن العليل لعلی بن المدینی أنه لم يلق عثمان ، ولم أجد ما يؤيد هذا ، والحديث رواه النسائي (١/٢٣٤) ، وابن ماجه (٢/١٢) من طريق ابن علية عن يونس بن عبيد ، ولم يذكر القصة التي في أوله ، ووقع في ح « حدثنا إسماعيل حدثنا إبراهيم حدثنا يونس يعني ابن عبد الله » وهو خطأ ، صححناه من ك ه ، فإسماعيل بن إبراهيم هو ابن علية ، ويونس هو ابن عبيد ، كما هو ثابت أيضا في النسائي وابن ماجه . وسيأتي الحديث ٤١٤ ، ٤٨٥ ، ٥٠٨] . ا . هـ

في السند من الرواة : عطاء بن فروخ مجهول الحال .

قال المزى في « تهذيب الكمال » : روى عن عبد الله بن عمر بن الخطاب ، وعبد الله بن عمرو بن العاص ، وعثمان بن عفان (س . ق) . وروى عنه : علي بن زيد بن جدعان ، ويونس بن عبيد (س . ق) . وذكره ابن حبان في كتاب « الثقات » ، وقال : عداده في أهل المدينة ، كأنه انتقل إلى البصرة .

روی له النسائی ، وابن ماجه حديثاً واحداً^(١) . . .

- وذكر الحافظ ابن حجر فی « تهذيب التهذيب » : ذكر علی بن المدینى فی « العلل » أنه لم یلق عثمان رضی الله عنه^(٢) .
- والبخارى فی « التاريخ الكبير » لم یذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً^(٣) .
- وحدیث مجهول الحال حدیث ضعيف إلا أنه یصلح فی المتابعات والشواهد ، وعطاء بن فروخ ليس له فی الكتب الستة إلا هذا الحدیث .
- إضافة إلى الانقطاع الذى فی السند ، وهو أن عطاء لم یلق عثمان ولم یسمع منه ، كما قال علی بن المدینى ، والبزار فی « مسنده » .

تخريج الحديث :

الحديث أخرجه بنحوه ابن ماجه (٢٢٠٢) ، والبزار (٣٩٢) ، والنسائی فی السنن (ح ٤٦٩٦) ، والكبرى (ح ٦٢٤٩) من طریق إسماعيل بن علیة ، بهذا الإسناد .

قال البوصيرى فی « مصباح الزجاجة » (١٩/٣) : هذا إسناد رجاله ثقات ، إلا أنه منقطع ، عطاء بن فروخ لم یلق عثمان بن عفان . قاله علی ابن المدینى فی « العلل » .

وأما قول الشيخ أحمد شاکر عن قول علی بن المدینى أن عطاء لم یلق عثمان رضی الله عنه : أنه لم یجد ما یؤید هذا ، فابن المدینى علم فی معرفة الرجال والعلل - كما هو معلوم عند أهل الحديث - .

(١) تهذيب الكمال : ٩٩/٢٠ - ١٠٠ .

(٢) تهذيب التهذيب ٢١٠/٧ .

(٣) التاريخ الكبير ٤٦٧/٦ .

فرد الشيخ أحمد شاکر لكلامه ليس له وجه ، خاصة أن الشيخ لم يأت بما يعارض قول ابن المديني كما عارض قول شعبة في حديث (٤١٢) ، (٤١٣) عندما نقل قول شعبة أنه لم يسمع أبو عبد الرحمن السلمى من عثمان ولا من عبد الله (ابن مسعود) .

فعارضه بقول البخارى فى التاريخ الصغير من ثبات سماع أبى عبد الرحمن من عمر وبالتالى من عثمان أولى ، ونقل هذا أيضا الحافظ ابن حجر فى « التهذيب » ، عن التاريخ الكبير للبخارى .

وحيث لا معارضة أخذنا بقول ابن المديني ، والله أعلم .

ملحوظة : الحديث له شواهد عند البخارى فى الصحيح (٢٠٧٦) ، والمسند (٦٩٦٣) ، فيكون الحديث من قبيل الحسن لغيره .

وما قاله الشيخ أحمد شاکر عن قول على بن المديني أن عطاء لم يلتق عثمان رضى الله عنه : أنه لم يجد ما يؤيد هذا ، فابن المديني إمام وعلم فى العلل ، قال عنه الذهبي : وأما على بن المديني فإليه المنتهى فى معرفة علل الحديث النبوى مع كمال المعرفة بنقد الرجال ، وسعة الحفظ ، والتجرد فى هذا الشأن ، بل لعله فرد زمانه فى معناه^(١) .

وقال عنه أبو حاتم الرازى : كان ابن المديني علما فى الناس فى معرفة الحديث والعلل .

وقال النسائى : كأن الله خلق علي بن المديني لهذا الشأن .

وقال عنه البخارى : ما استصغرت نفسى عند أحد إلا عند على بن المديني .

(١) الذهبى ميزان الاعتدال ١٤١/٣ .

وقال الفرهياني وغيره من الحفاظ : أعلم أهل زمانه بعلل الحديث على .

بل لابن المديني كتاب اسمه : من روى عن من لم يره . ذكره الذهبي في

السير^(١) .



(١) انظر سير الأعلام ٤١/١١ - ٦٠ .

مثال ٧ حدیث ٤١٦ المسند :

٤١٦- حدثنا بهز أخبرنا مهدي بن ميمون ، حدثنا محمد بن عبد الله بن أبي يعقوب عن الحسن بن سعد مولى حسن بن علي عن رباح قال : زوجني أهلي أمة لهم رومية ، فوَقعت عليها فولدت لي غلاما أسود مثلي ، فسميته عبد الله ، ثم وقعت عليها فولدت لي غلاما أسود مثلي فسميته عبید الله ، ثم طبن^(١) لها غلام لأهلي رومي يقال له يوحنس ، فراطنها بلسانه ، قال : فولدت غلاما كأنه وزعة من الوزغات ! فقلت لها : ما هذا ؟ قالت : هو ليوحنس ! قال : فرفعنا إلى أمير المؤمنين عثمان ، قال مهدي : أحسبه قال : سألهما فاعترفا ، فقال : أترضيان أن أفضي بينكما بقضاء رسول الله ﷺ ؟ قال : فإن رسول الله ﷺ قضى أن الولد للفراش وللعاهر الحجر ، قال مهدي : وأحسبه قال : جلدها وجلده ، وكانا مملوكين .

تعليق الشيخ أحمد شاکر :

[إسناده حسن ، الحسن بن سعد : ثقة ، رباح : كوفي من الموالى ، ذكره ابن حبان في الثقات وقال : لا أدرى من هو ، ولا ابن من هو . والحدیث رواه أبو داود ٢/٢٥٠-٢٥١ عن موسى بن إسماعيل ، عن مهدي بن ميمون ، وسكت عنه المنذرى . « يوحنس » بالخاء المهملة ، وفيه وأبى داود (يوحنة) ، وهذه الأعلام الأعجمية كانوا يلعبون بها إذا نطقوها بالعربية ، وفيه ح « يوحنس » بالخاء المعجمة ، وهو تصحيف ، وسيأتي فيها على الصواب ٥٠٢ ، وسيأتي في مسند علي ٨٢٠ من طريق الحجاج بن أرطاة عن الحسن بن سعد عن أبيه بنحوه ولكن جعل الزوج

(١) طَبِنَ : خبر أمرها وعلم أنها ممن تواتيه على المرادة .

طَبِنَ : خبيها وأفسدها (ابن الأثير في النهاية ٣/١١٥ بتصرف) .

«یحسن» وأبهم الآخر ، والظاهر أنه خطأ من الحجاج بن أرطأة [. ا . هـ

فی السند من الرواة : رباح الكوفی مجهول .

ذكر ذلك الحافظ ابن حجر فی تقريب التهذيب^(١) .

وقال المزی فی تهذيب الكمال : « رباح الكوفی من الموالی ، روى

عن عثمان بن عفان (د) حديث : الولد للفراش » .

روى عنه : الحسن بن سعد مولى الحسن بن على (د) ، ذكره ابن حبان

فی الثقات .

روى له أبو داود هذا الحديث الواحد^(٢) . . .

- وذكر البخارى فی التاريخ الكبير : أن رباحا هذا غير رباح الكوفی .

فقال : قال أبو الوليد : حدثنا مهدي عن محمد بن عبد الله بن أبي

يعقوب ، عن الحسن بن سعد ، عن رباح : قال لى عثمان : أفضى بينكما

بقضاء النبي ﷺ : « الولد للفراش » .

وقال حجاج ، عن الحسن ، عن أبيه ، والأول (أى الإسناد الأول) ،

أصح^(٣) .

ثم ذكر ترجمة رباح الكوفی ، عن ابن المبارك (أى يروى عن ابن

المبارك) ، سمع منه إبراهيم بن موسى قوله^(٤) .

(١) تقريب التهذيب ٢٠٥/١ ت ١٨٧٧ .

(٢) تهذيب الكمال ٥٠/٩ .

(٣) التاريخ الكبير (٣/٣١٥) .

(٤) السابق ٣/٣١٦ .

تخريج الحديث :

والحديث أخرجه أبو داود (٢٢٧٥) ، والطحاوى أخرج بعضه فى شرح معانى الآثار (١٠٤/٣) ، والبيهقى فى الكبرى (ح ٨٥٣٣١ ، ١٥٣٣٢) من طرق عن مهدي بن ميمون ، بهذا الإسناد^(١) .

ورباح الكوفى ، قال عنه ابن أبى حاتم فى الجرح والتعديل : « هو رباح بن خالد الكوفى . (٤٩١/٣) .

- وعلى كل فرباح الكوفى ورباح كلاهما مجهول ، وبالتالي فالحديث غير صحيح^(٢) .



(١) وأورده الألبانى فى ضعيف سنن أبى داود (٢٢٧٥) .

(٢) قوله : الولد للفراش وللعاهر الحجر . متفق عليه من حديث أبى هريرة رضى الله عنه (خ ٦٧٥٠م ١٤٥٨) .

مثال ٨ حديث ٩٥١ المسند :

٩٥١- [قال عبد الله بن أحمد] : حدثنا علي بن حكيم أنبأنا شريك عن أبي إسحاق عن عمرو ذى مر بمثل حديث أبي إسحاق ، يعنى عن سعيد وزيد ، وزاد فيه : « وانصر من نصره ، واخذل من خذله » .

تعليق الشيخ أحمد شاکر :

[إسناده صحيح ، عمرو ذو مر الهمداني : قال العجلي : « كوفى تابعى ثقة » ، وقال البخارى : « لا يعرف » ، وقال أيضا : « فيه نظر » ، وقال مسلم وأبو حاتم : « لم يرو عنه غير أبي إسحاق » ، والحديث مكرر ما قبله . وانظر الزوائد ٩/١٠٤-١٠٥ ، ١٠٧] . ا. هـ

فى السند من الرواة : عمرو ذو مر الهمداني ، الكوفى : مجهول .

قال الحافظ فى « التقریب » : « مجهول ، من الثانية »^(١) .

وفى « الكامل » قال : روى عنه أبو إسحاق وحده ، لا يعرف ، سمعت ابن حماد يذكره عند البخارى . وعمرو ذو مر لا يروى عنه غير أبى إسحاق أحاديث ، وهو غير معروف ، وهو فى جملة مشايخ أبى إسحاق المجهولين الذين لا يحدث عنهم غير أبى إسحاق ، فإن لأبى إسحاق غير شيخ يحدث عنه لا يعرف^(٢) .

وفى « تهذيب التهذيب » : عمرو ذو مر الهمداني الكوفى ، عن على وغيره فى قصة غدیر خم .

وعنه أبو إسحاق السبيعى وحده .

(١) تقریب التهذيب ١/٤٢٨ ت ٥١٤٢ .

(٢) الكامل ٦/٢٤٣ .

قال البخاری : لا يعرف . وقال ابن عدی : هو فی جملة مشايخ أبي إسحاق المجهولين الذين لا يحدث عنهم غيره .

قلت (ابن حجر) : وقال البخاری : فيه نظر . وقال مسلم وأبو حاتم : لم يرو عنه غير أبي إسحاق .

وقال ابن حبان : فی حديثه مناكير . وقال العجلي : كوفي ، تابعي ثقة^(١) .

وقول البخاری عن الراوی : فيه نظر ، يعد من الجرح الشديد عنده .

ففي ترجمة عبد الله بن داود الواسطي التمار (في ميزان الاعتدال) .

قال فيه البخاری : فيه نظر .

قال الذهبي : ولا يقول هذا إلا فيمن يتهمه غالباً^(٢) .

وكذا في ترجمة عثمان بن فائد القرشي ، قال البخاری : في حديثه نظر ،

قال الذهبي : وقل أن يكون عند البخاری رجل فيه نظر إلا وهو متهم^(٣) .

وذكر العراقي في شرح « ألفيته » عند ذكره لمراتب التجريح ، أن

قولهم : فلان فيه نظر أو سكتوا عنه ، يقولهما البخاری فيمن تركوا حديثه .

وكذا قال السخاوي : وكثيرا ما يعبر البخاری بهاتين الأخيرتين - يعني

سكتوا عنه ، وفيه نظر - فيمن تركوا حديثه ، بل قال ابن كثير : إنهما

أدنى المنازل عنده وأردأهما^(٤) .

(١) تهذيب التهذيب ٨/ ١٢٠ - ١٢١ ، واعتمد الشيخ أحمد شاکر توثيق العجلي ، وهو متساهل كابن حبان .

(٢) ميزان الاعتدال ٢/ ٤١٥ .

(٣) السابق ٣/ ٥١ .

(٤) شفاء العليل ٣١١ .

- وذكره الذهبی فی « المیزان »^(١) .

تخریج الحديث :

- الحديث أخرجه البزار فی المسند ح (٧٨٦) من طریق فطر بن خليفة
عن أبی إسحاق ، بهذا الإسناد .

فالحديث ضعيف لجهالة عمرو ذی مر .



مثال ٩ حديث ٧٦٩ المسند :

٧٦٩ - حدثنا يحيى بن آدم ، حدثنا إسرائيل عن أبي إسحاق عن بن هانئ عن علي قال : لما ولد الحسن سميته حربا ، ف جاء رسول الله ﷺ فقال : أروني ابني ، ما سميتوه ؟ قال : قلت : حربا ، قال : « بل هو حسن » ، فلما ولد الحسين سميته حربا ، ف جاء رسول الله ﷺ فقال : « أروني ابني ، ما سميتوه ؟ » قال : حربا ، قال : « بل هو حسين » .

فلما ولد الثالث سميته حربا ، ف جاء النبي ﷺ فقال : « أروني ابني ، ما سميتوه ؟ » قلت : حربا ، قال : « بل هو محسن » . ثم قال : سميتهم بأسماء ولد هارون : شبر وشبير ومشبر .

تعليق الشيخ أحمد شاکر :

[إسناده صحيح : هاني بن هانئ الهمداني : قال النسائي : « ليس به بأس » ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وترجمه البخاري في الكبير ٢٢٩/٢/٤ ، وقال : « سمع عليا » ، ولم يذكر فيه جرحا ، والحديث في مجمع الزوائد ٥٢ / ٨ ، ونسبه أيضا للبخاري والطبراني ، وقال : « ورجال أحمد والبخاري رجال الصحيح غير هانئ بن هانئ ، وهو ثقة » [١. هـ (١)]



(١) انظر الحديث ٩٥٣ المتقدم في ص ٢٦٦ .

مثال ١٠ حديث ٩٦٧ المسند :

٩٦٧- حدثنا يعقوب ، حدثنا أبي عن محمد بن إسحاق ، حدثني سعيد ابن أبي سعيد المقبري ، عن عطاء مولى أم صُبَيَّة عن أبي هريرة قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة ، ولأخرت عشاء الآخرة إلى ثلث الليل الأول ، فإنه إذا مضى ثلث الليل الأول هبط الله تعالى إلى السماء الدنيا فلم يزل هناك حتى يطلع الفجر فيقول قائل : ألا سائل يعطى ، ألا داع يجاب ، ألا سقيم يستشفى فيشفى ، ألا مذنب يستغفر فيغفر له » .

تعليق الشيخ أحمد شاکر :

[إسناده صحيح ، عطاء المدني مولى أم صبية : ذكره ابن حبان في الثقات : « صبية » بضم الصاد وفتح الباء الموحدة ، وهذا الحديث من مسند أبي هريرة ليس من مسند علي ، وإنما ذكر في هذا الموضع توطئة لحديث علي بعده مثله ، ووقع في ح « عن أبي هريرة عن علي » وزيادة « عن علي » خطأ ، صححناه من ك ه ومراجع الحديث . وسيأتي الحديث نفسه في مسند أبي هريرة ١٠٦٢٦ عن ابن عدى عن ابن إسحاق ، وانظر أيضا ٧٣٣٥ ، ٧٤٠٦ ، ٨٥٨٩ ، ٩٥٩٠ ، وشرحنا علي الترمذي ١/٣١٠-٣١٢ ، ومجمع الزوائد ١/٢٢١ ، و ١٠/١٥٤ ، وقد مضى برقم ٦٠٧ بعض هذا الحديث وحديث علي الذي بعده من طريق ابن إسحاق عن المقبري عن أبي هريرة ، لم يذكر فيه مولى أم صبية ، وعن عبيد الله بن أبي رافع عن أبيه عن علي ، فلعل سعيدا المقبري سمع بعضه من أبي هريرة أو سمعه كله ، وسمعه من عطاء مولى أم صبية] . ا . ه .

في السند من الرواة : عطاء مولى أم صبية : مجهول .

قال الذهبی فی «المیزان» عن أبی هريرة فی السواک ، لا يعرف ، تفرد عنه المقبری^(١) وقال ابن أبی حاتم فی الجرح والتعديل : عطاء مولى ابن صبية روى عن أبی هريرة ، روى عنه سعيد المقبری ، سمعت أبی يقول ذلك^(٢) ، وقال البخاری فی التاريخ الكبير : يعد فی أهل المدينة ، وساق حديثه فی السواک ، ساق الحديث بسند آخر عن علی رضی اللہ عنه ، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلاً^(٣) .

- وفي تهذيب التهذيب : عطاء المدني مولى أم صبية الجهنية ، عن أبی هريرة فی السواک وغيره ، وعنه : سعيد المقبری ، وهو حديث مختلف فی إسناده ، وذكره ابن حبان فی الثقات^(٤) .

وكذا قال فی «تهذيب الكمال» .

تخريج الحديث :

الحديث أخرجه الدارمی (١٥٢٥) من طريق يعقوب بن إبراهيم بهذا الإسناد ، والنسائی فی الكبرى (ح ١٠٢٤٦) فالحديث ضعيف بهذا الإسناد لجهالة عطاء مولى أم صبية^(٥) .



(١) ميزان الاعتدال ٧٨/٣ .

(٢) الجرح والتعديل ٣٣٩/٦ .

(٣) التاريخ الكبير ٤٦٢/٦ .

(٤) الثقات ابن حبان ٢٠١/٥ .

(٥) قال الأرناؤوط فی تعليقه على المسند : حسن لغيره ، وهذا إسناد ضعيف لجهالة عطاء المدني مولى أم صبية ٢٧٣/٢ .

مثال ١١ حديث ٩٧٥ المسند :

٩٧٥- حدثنا عبد الله بن يزيد حدثنا شعبة عن الحكم عن عبد الله بن نافع قال : عاد أبو موسى الأشعري الحسن بن علي ، فقال له علي : أعاندا جئت أم زائرا ؟ فقال أبو موسى : بل جئت عائدا ، فقال علي : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « من عاد مريضا بكرا شيعة سبعون ألف ملك ، كلهم يستغفر له حتى يمسي ، وكان له خريف في الجنة ، وإن عاده مساء شيعة سبعون ألف ملك ، كلهم يستغفر له حتى يصبح ، وكان له خريف في الجنة » .

تعليق الشيخ أحمد شاکر :

[إسناده صحيح ، الحكم : هو ابن عتيبة ، عبد الله بن نافع الكوفي أبو جعفر مولى بنى هاشم ، كان غلاما للحسن بن علي ، ذكره ابن حبان في الثقات] . ا. هـ .

في السند من الرواة : عبد الله بن نافع الكوفي أبو جعفر : مجهول ، لم يرو عنه إلا الحكم بن عتيبة .

قال في « الجرح والتعديل » : عبد الله بن نافع مولى بنى هاشم روى عن أبيه سمع عمر رضى الله عنه ، روى عنه الحكم بن عتيبة^(١) .

وقال في « تهذيب الكمال » : روى عن الحسن بن علي بن أبى طالب (د) ، وأبى موسى عبد الله بن قيس الأشعري (د) ، وعلي بن أبى طالب (د عس) ، وأبيه نافع روى عنه الحكم بن عتيبة (د. عس) ، ذكره ابن حبان في الثقات ، وقال : صدوق ، روى له أبو داود ، والنسائي في مسند علي^(٢) .

(١) الجرح والتعديل ١٨٣/٥ .

(٢) تهذيب الكمال ٢١٢/١٦ .

وذكره البخارى فى « التاريخ الكبير » ، ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا ، وأثبت سماع الحكم منه فقط^(١) .

وكذا قال فى تهذيب التهذيب^(٢) .

وقال الذهبى فى الميزان : عبد الله بن نافع (د) ، أبو جعفر ، مولى الحسن بن على ، له عن على ، وأبى موسى ، ما علمت عنه راويا سوى الحكم بن عتيبة ، وثقه ابن حبان على قاعدته^(٣) .

قلت : يقصد قاعدته فى توثيق المجهولين .

- فبعد الله بن نافع الكوفى يعد مجهولا لتفرد الحكم بن عتيبة بالرواية عنه ، فالحديث بهذا السند ضعيف .

تخريج الحديث :

الحديث له طرق أخرى يتقوى بها فى المسند (٦١٢) من طريق أبى معاوية ، حدثنا الأعمش ، عن الحكم بن عتيبة ، عن عبد الرحمن بن أبى ليلى ، وقد اختلف فى وقفه ورفع .

ورجح الدارقطنى فى العلل وقفه على بن أبى طالب رضى الله عنه (٢٦٧/٣) .

وأخرجه أبو داود (٣١٠٠) من طريق جرير ، عن منصور ، عن الحكم ، به ، موقوفا أيضا ، ثم قال : أسند هذا عن على بن النبی ﷺ من غير وجه صحيح .

(١) التاريخ الكبير ٢١٣/٥ .

(٢) تهذيب التهذيب ٥٢/٦ .

(٣) ميزان الاعتدال ٥١٣/٢ .

- وأخرجه الترمذی (٩٦٩) من طریق الحسين بن محمد ، قال :
حدثنا إسرائيل ، عن ثوير ، هو ابن أبي فاختة ، عن أبيه ، به .
- وقال الترمذی : هذا حديث حسن غريب ، وقد روى عن علي هذا
الحديث من غير وجه ، منهم من وقفه ولم يرفعه ، وأخرجه ابن أبي شيبة
(٣/٢٣٤) ، وابن ماجه (١٤٤٢) ، والنسائي في الكبرى (ح ٦٥٨٥) ،
والبزار (٦٢٠) ، وأبو يعلى (٢٦٢) ، والحاكم (ح ١٢٦٤ ، ١٢٩٣) ،
والبيهقي (ح ٦٥٨٤) من طريق ابن أبي لیلی ، عن علي ، وانظر تحفة
الأشراف ٣٧٧/٧ حديث (١٠١٠٨)^(١) .



(١) وأورده الألبانی فی السلسلة الصحيحة (١٣٦٧) .
وفی صحيح سنن أبي داود موقوفا (٣٠٩٨) ، ومرفوعا (٣٠٩٩) .
وفی صحيح سنن الترمذی (٩٦٩) .

مثال ١٢ حديث ١٠٧٨ المسند :

١٠٧٨- حدثنا وكيع ، حدثنا الأعمش عن سالم بن أبي الجعد عن عبد الله بن سُبُع قال : سمعت علياً يقول : لَتُخْضِبَنَّ هذه من هذا ، فما ينتظر بي الأشقي ؟ قالوا : يا أمير المؤمنين ، فأخبرنا به نبير عترته ! قال : إذن تالله تقتلون بي غير قاتلي ، قالوا : فاستخلف علينا ، قال : لا ، ولكن أترككم إلى ما ترككم إليه رسول الله ﷺ ، قالوا : فما تقول لربك إذ أتيته ، قال وكيع مرةً : إذا لقيته ، قال : أقول : اللهم تركتني فيهم ما بدا لك ، ثم قبضتني إليك وأنت فيهم ، فإن شئت أصلحتهم ، وإن شئت أفسدتهم .

تعليق الشيخ أحمد شاکر :

[إسناده صحيح ، عبد الله بن سبع ، بضم الباء : ذكره ابن حبان في الثقات ، ويقال في اسم أبيه : «سبيع» بالتصغير . والحديث في مجمع الزوائد^(١) ، وقال : «رواه أحمد وأبو يعلى ، ورجاله رجال الصحيح غير عبد الله بن سبيع ، وهو ثقة ، ورواه البزار بإسناد حسن» . وانظر ٨٠٢] .
في السند من الرواة : عبد الله بن سبع ، أو سبيع : مجهول ، لم يرو عنه غير سالم ابن أبي الجعد .

ذكره ابن حبان بمفرده في الثقات ، يروى عن عليّ ، روى عنه سالم بن أبي الجعد^(٢) .

- ذكره الذهبي في «الميزان» وقال : ... تفرد عنه سالم بن أبي الجعد . (ترجمة ٤٣٤٣/٢) .

(١) مجمع الزوائد ٩/١٣٧ .

(٢) الثقات ابن حبان ٥/٢٢ .

- وكذا قال الحافظ ابن حجر فى « تهذيب التهذيب »^(١) .
- وقال فى « التقريب » : مقبول^(٢) .
- وقال البخارى فى « الكبير » سمع عليًا رضى الله عنه (وروى عنه) سالم بن أبى الجعد^(٣) ، وكذا ابن أبى حاتم فى « الجرح والتعديل »^(٤) .
- وقال المزى فى « تهذيب الكمال » : . . . روى له النسائى فى « مسند على » حديثا واحدا . . إلى أن قال : واختلف فيه على الأعمش^(٥) .
- فالحديث بهذا السند ضعيف .

تخريج الحديث :

أخرجه ابن أبى شيبة (ح ٣٧٠٩٨) وأبو يعلى فى مسنده (ح ٥٩٠) من طرق عن عبد الله بن سبع .

ملحوظة :

الحديث له طرق أخرى يترقى بها للحسن لغيره .
فقد أخرجه البزار (٨٧١) من طريق عمار بن زريق ، عن الأعمش ، عن حبيب بن أبى ثابت ، عن ثعلبة بن يزيد الحماني ، عن على .
وثعلبة بن يزيد الحماني ذكره ابن حبان فى المجروحين (٢٠٧/١) :

(١) تهذيب التهذيب ٢٣٠/٥ .

(٢) تقريب التهذيب ٣٠٤/١ ترجمة ٣٣٤٠ .

(٣) التاريخ الكبير ٩٨/٥ .

(٤) الجرح والتعديل ٦٨/٥ .

(٥) تهذيب الكمال ٥/١٥ .

من أهل الكوفة ، كان غالباً في التشيع ، لا يحتج بأخباره التي يتفرد بها عن علي ، وقال البخاري : في حديثه نظر ، لا يتابع في حديثه .

- وله شواهد أخرى عن عمار بن ياسر عند الطحاوي . (مشكل الآثار)

(٨١١)

وعن صهيب عند الطبراني في المعجم الكبير (٧٣١١)^(١) .



(١) وانظر مسند أحمد لشعيب الأرناؤوط وآخرين . إذ قال : حسن لغيره ، وهذا إسناد ضعيف

الفصل الثامن :

عدم اعتبار الشواهد والمتابعات

فی نقد الحديث أو الإشارة إليها

مثال ١ : حديث ٣٤٦ المسند

حدثنا أبو المنذر أسد بن عمرو ، أراه عن حجاج ، عن عمرو بن شعيب ،
عن أبيه عن جده ، قال :

قتل رجل ابنة عمدا ، فُرُفِعَ إلى عمر بن الخطاب ، فجعل عليه مائة من
الإبل : ثلاثين حقة ، وثلاثين جذعة ، وأربعين ثنية ، وقال : لا يرث القاتل ،
ولولا أنى سمعت رسول الله ﷺ يقول : « لا يقتل والد بولده » لقتلتك .

تعليق الشيخ أحمد شاکر :

« إسناده ضعيف : لأن حجاج بن أرطاة يدلّس عن عمرو بن شعيب
وقد مضى الحديث مختصراً بإسناد صحيح عن عمرو بن شعيب ١٤٨
وانظر ٩٨ . ا . هـ .

- فالشيخ حكم على إسناده الحديث فقط ، ولم ينظر إلى المتابعات
والشواهد ومنها ما أشار إليه فى المسند ، ومنها ما هو خارج المسند ،
فقد أخرجه الإمام أحمد فى المسند (١٤٧) قال : حدثنا أبو سعيد ، حدثنا
عبد الله بن لهيعة وفى (١٤٨) قال : حدثنا حسن ، حدثنا ابن لهيعة .

وأخرجه « عبد بن حميد » (٤١) قال : حدثنى ابن أبى شيبة ، قال
حدثنا أبو خالد الأحمر ، عن حجاج . وأخرجه ابن ماجه « (٢٦٦٢) قال
حدثنا أبو بكر بن أبى شيبة ، حدثنا أبو خالد الأحمر عن حجاج .

وأخرجه الترمذی (١٤٠٠) قال : حدثنا أبو سعید الأشج ، حدثنا أبو خالد الأحمر ، عن الحجاج بن أرطاة .

كلاهما ابن لهيعة ، وحجاج ، عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده

به .



مثال ٢ : حديث ٣٤٧ المسند

حدثنا هشيم ويزيد ، عن يحيى بن سعيد ، عن عمرو بن شعيب ، قال : قال عمر : لولا أنى سمعت رسول الله ﷺ يقول : « ليس لقاتل شيء » لورثتك . قال : ودعا أخوا المقتول فأعطاه الإبل .

تعليق الشيخ أحمد شاکر :

« إسناده ضعيف : لانقطاعه . عمرو بن شعيب لم يدرك عمر » . ١. هـ

الحديث له متابعات وشواهد : منها :

ما أخرجه الدارقطني (٤١٤٣ ، ٤١٤٤) بسندين من طريق يحيى بن سعيد عن سعيد ابن المسيب عن عمر بن الخطاب يقول : ليس لقاتل ميراث . وقال الدارقطني (٤١٤٥) : وعن سفيان عن ليث عن طاووس عن ابن عباس عن النبي ﷺ نحوه .

وله شاهد أخرجه الدارقطني بسنده عن أبي هريرة رضى الله عنه : ليس لقاتل ميراث (٤١٤٦) .

وشاهد آخر أخرجه أبو داود (٤٥٦٤) بسنده عن عبد الله بن عمرو وعن رجل من بنى مدلج من الصحابة أخرجه ابن ماجه (٢٦٤٦) وقال البوصيرى (١٢٦/٣) هذا إسناده حسن ، وقال الألبانى صحيح .

وعن ابن عباس أخرجه عبد الرزاق (١٧٧٨٧)

وشاهد أبى هريرة أخرجه الترمذى (٢١٠٩) وابن ماجه (٢٧٣٥)

فالحديث يرتقى بالمتابعات والشواهد إلى الحسن لغيره على الأقل .



مثال ٣: حديث ٢٤٦، ٣٥٠ المسند

حدثنا يحيى ، عن ابن أبي عروبة ، حدثنا قتادة ، عن سعيد بن المسيّب ، قال : قال عمر : إن آخر ما نزل من القرآن آية الربا ، وإن رسول الله ﷺ قبض ولم يفسرها ، فدعوا الربا والريبة .»

تعليق الشيخ أحمد شاکر :

« إسناده ضعيف ، لانقطاعه . سعيد بن المسيّب عن عمر : مرسل . وهو مكرر ٢٤٦ . ١ . هـ

- والحديث له شاهد عن ابن عباس أخرجه البخارى (٤٥٤٤) حدثنا قبيصة بن عقبة حدثنا سفيان عن عاصم عن الشعبي عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : آخر آية نزلت على النبي ﷺ آية الربا . فيكون حديث عمر حسنا لغيره .



مثال ٤ : حديث ٣٨٧ المسند

حدثنا وكيع ، عن حسن بن صالح ، عن عاصم بن عبيد الله ، عن سالم ،
عن ابن عمر ، قال : قال عمر : أنا رأيت رسول الله ﷺ يمسح على خفيه
في السفر .

تعليق الشيخ أحمد شاکر :

« إسناده ضعيف ، لضعف عاصم بن عبيد الله ، وانظر ١٢٨ ، ٢١٦ ،

٣٤٣ . ا.هـ .

والحديث له متابعة في المسند (٢٣٧) بإسناد صحيح .

وله شواهد عند البخاري (٢٠٣) ومسلم (٢٧٤) عن المغيرة بن شعبة

وعند مسلم (٢٧٧) عن بريدة . وعند البخاري (٣٨٧) ومسلم (٢٧٢) عن
جرير بن عبد الله .



مثال ٥ : حديث ١٤١١ المسند

حدثنا يزيد ، أخبرنا ابن أبي ذئب ، عن مسلم بن جندب ، عن الزبير بن العوام ، قال : كنا نصلى مع النبي ﷺ الجمعة ، ثم ننصرف فنبندر فى الآجام ، فلا نجد إلا قدر موضع أقدامنا. قال يزيد : الآجام : هى الآطام^(١).

تعليق الشيخ أحمد شاکر :

« إسناده ضعيف لانقطاعه... مسلم بن جندب الهذلى القاضى : تابعى ثقة من فصحاء الناس ، لكنه لم يدرك الزبير ، فإنه مات سنة ١٠٦ فبين وفاته ووفاة الزبير ٦٠ سنة... » . ا. هـ

والحديث له شاهد فى المسند عن سلمة بن الأكوع رضى الله عنه (١٦٤٩٦) وسنده صحيح .



(١) الأبنية المرتفعة .

مثال ٦ : المسند حديث ١٤٤٥

حدثنا روح ، حدثنا محمد بن أبي حميد ، حدثنا إسماعيل بن محمد بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه ، عن جده ، قال : قال رسول الله ﷺ : من سعادة ابن آدم ثلاثة ، ومن شقوة ابن آدم ثلاثة : من سعادة ابن آدم المرأة الصالحة ، والمسكن الصالح ، والمركب الصالح ، ومن شقوة ابن آدم المرأة السوء ، والمسكن السوء ، والمركب السوء .

تعليق الشيخ أحمد شاکر :

« إسناده ضعيف » ا.هـ .

والحديث له متابعات منها ، عند ابن حبان (٤٠٣٢) من طريق محمد ابن عبد العزيز ابن أبي رزمة ، حدثنا الفضل بن موسى ، عن عبد الله بن سعيد بن أبي هند ، عن إسماعيل بن محمد بن سعد بن أبي وقاص ، عن أبيه ، عن جده قال : قال رسول الله ﷺ : أربع من السعادة المرأة الصالحة ، والمسكن الواسع ، والجار الصالح ، والمركب الهنيء ، وأربع من الشقاوة : الجار السوء ، والمرأة السوء ، والمسكن الضيق ، والمركب السوء . وهذا إسناده صحيح^(١) .



(١) في السلسلة الصحيحة للألباني ٢٨٢ ، وقال الأرنؤاط : وهذا إسناده صحيح على شرط البخارى المسند (٥٥/٣) .

مثال ٧ : حديث ١٧٢٦ المسند :

حدثنا عفان ، حدثنا يزيد - يعني ابن إبراهيم - وهو التستري ، حدثنا محمد ، قال : نبئت أن جنازة مرت على الحسن بن علي وابن عباس رضي الله عنهم ، فقام الحسن ، وقعد ابن عباس ، فقال الحسن لابن عباس ، ألم تر إلى النبي ﷺ مرت به جنازة فقام ؟ فقال ابن عباس : بلى ، وقد جلس . فلم ينكر الحسن ما قال ابن عباس ، رضي الله عنهما .

تعليق الشيخ أحمد شاکر :

« إسناده ضعيف ، لإبهام أحد رواته في قول محمد ، وهو ابن سيرين »
« نبئت أن جنازة » . ا. هـ

- والحديث له شاهد عن مسلم من حديث علي رضي الله عنه (٩٦٢) أنه قال في شأن الجنازة : قام رسول الله ﷺ ثم قعد .



الخاتمة

فی خاتمة هذا البحث أسأل الله برحمته التي وسعت كل شيء أن يرضى وأن يعفو عني ، وأن يتجاوز عَمَّا وقع في هذا البحث من خطأ أو غفلة ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ .

وفى هذا البحث عن الشيخ العلامة أحمد شاکر توصلت إلى نتائج من أهمها ما يلي :

١- أن الشيخ أحمد شاکر - رحمه الله - نشأ في أسرة عريقة ذات علم وفضل ، كان لها أثر كبير في تكوين شخصيته العلمية .

٢- موسوعية الشيخ واهتمامه بعلوم الشريعة من فقه وأصول وتفسير وحديث وعربية ...

٣- توجه الشيخ للاشتغال بعلم الحديث ، في وقت لم يكن يُولَّى هذا العلم كبير اهتمام ، فأعطاه ثمرة فؤاده وسنوات عمره حتى صار عَلَمًا من أعلامه في القرن الأخير وذلك بشهادة غير واحد من أهل العلم ، وحتى بزَّ أقرانه ومعاصريه .

٤- من خلال استعراض البحث ، وجدنا - على الإجمال - أن الشيخ يتساهل في الحكم على الأحاديث ، وكذلك في الحكم على الرواة .

وحسب تصنيف العلماء لنقاد الحديث ما بين متشدد ومعتدل ومتساهل ، فالشيخ يعتبر من مدرسة نقاد الحديث المتساهلين .

وهذا يتضح من استعراض فصول البحث ومباحثه : من تصحيحه لأحاديث كثير من المدلسين ، وتساهله في الحكم على التابعين ، واعتماد

توثيق ابن حبان بمفرده ، واعتبار سكوت البخارى وابن أبى حاتم عن الرواة - غير المعروفين - توثيقاً لهم ، وتقديم التعديل على الجرح ، وأنه يعتمد إلى مجموعة من الرواة - قام جملة المحدثين بتضعيفهم - فيصح أحاديثهم .

٥- إن الشيخ أحمد شاکر فی تعليقاته على كتب مصطلح الحديث ، يرجح - فى الغالب - ما يختاره جملة النقاد وعلماء الحديث ، لكنه فى التطبيق العملى ، يميل إلى التساهل - فى الغالب - وإن كان اختياره مرجوحاً .

٦- ومع ما ذكرناه ، فإن جهد الشيخ وتمكنه من نقد الحديث - خاصة فى مسند أحمد - يبرز كمعلم من معالم نقد الحديث فى القرن الأخير .

٧- استمرار نقد الحديث ، فمازلنا بحاجة إلى المجتهدين فى هذا الفن ، خاصة أن كثيراً من المراجع والمصادر لم يشترط مؤلفوها فيها شرط صحة كل ما فيها ، وهى تحتاج إلى جهود جبارة ، من علماء متخصصين فى الحديث ، لتخريج أحاديث وآثار هذه المراجع والمصادر ليتسنى لنا التفرقة بين صحيحها وسقيمها .

٨- وفى الختام أتوجه لدارسى الحديث باستكمال النظر فى نقد المتأخرين لأحاديث النبى ﷺ ، وعدم التسليم لهم فى كل أحكامهم ، وهذا ليس مدعاة للتقليل من شأن هؤلاء الأفاضل ، لكنه العلم حلقات متصلة ، تسلم كل حلقة إلى أختها ، وكل يردُّ ويردُّ عليه .

وبعد :

فهذا ما يسرَّ الله تعالى لى من استخراج بعض الأسس والقواعد التى سار عليها الشيخ أحمد شاکر فى نقده للحديث ، مؤيداً ذلك بأمثلة من

مسند الإمام أحمد ، باعتبار أنه أكبر کتاب حديث عمل فيه الشيخ ، مما ساعد على إبراز منهجه المتكامل .

وهذه الأسس - بحسب علمى القاصر وجهدى المتواضع - بلغت ثمانية أسس .

وأنى حاولت - قدر الطاقة - إبراز منهج الشيخ أحمد شاکر فى نقده للحديث نظرياً ، عن طريق تعقباته واختياراته فى « الباعث الحثيث » ، « ألفية السيوطى » . وعملياً عن طريق التدليل على ما توصلت إليه بالأمثلة المتعددة .

والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير خلق الله أجمعين .



الفهارس

- ١- فهرس الآيات القرآنية .
- ٢- فهرس الأحاديث النبوية .
- ٣- فهرس الرواة المترجم لهم .
- ٤- فهرس المراجع .
- ٥- فهرس الموضوعات .

١- فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقمها	الصفحة
(سورة البقرة)		
﴿سَأَوْكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ﴾	٢٣٣	١٣٨ (حاشية)
(سورة آل عمران)		
﴿وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ وَمَنْ يَغْفِرِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ شِئٍ إِلَّا أَنْ يَخْلَقْ بِهِ أَمْثَلًا مِنْهُ لِيُعْلَمَ فِي السَّمَوَاتِ بِمَا عَمِلُوا فِي السُّبُحِ وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَىٰ مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾	١٣٥	٢٤٢
(سورة النساء)		
﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾	٦٥	١٣٩ (حاشية)
(سورة الأعراف)		
﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِن بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾	١٧٢	٤١٧ ، ٤١٦
(سورة الحجر)		
﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾	٩	٢٣

الآية رقمها الصفحة

(سورة النور)

﴿إِذْ تَلَقَوْهُمُ بِالسِّنْتِكُمْ وَقُولُونَ بِأَفْوَاهِكُمْ مَا لَيْسَ لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ وَتَحْسَبُونَهُ هَيِّنًا وَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ عَظِيمٌ﴾ ١٥
٦٥

(سورة الحجرات)

﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهْلَةٍ فَتُصْحِرُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾ ٦
٦٤

(سورة الشورى)

﴿وَمَا أَصَابَكُمْ مِّنْ مُّصِيبَةٍ فِيمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُوا عَنْ كَثِيرٍ﴾ ٣٠
٣٨٩ ، ٣٠٩

(سورة الطور)

﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ بِإِيمَانٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ ٢١
٢٩٢



٢- فهرس الأحاديث النبوية

(أ) فهرس الأحاديث النبوية القولية

الصفحة	الراوي	الحديث
(حرف الألف)		
٣٠٥	علي بن أبي طالب رضي الله عنه	« اجلس » ، وصعد علي منكبى ...
٤٢٢	عثمان رضي الله عنه	« أدخل الله عز وجل الجنة رجلا ...
٣٦٣	علي بن أبي طالب رضي الله عنه	« أروني ابني ، ما سميتوه ؟ »
٣٠٥	علي بن أبي طالب رضي الله عنه	« اصعد علي منكبى »
٣٥٦	سعد مولى أبي بكر	« أعتق سعدا ، ... »
٣٠٥	علي بن أبي طالب رضي الله عنه	« أقذف به »
٢٤٩	علي بن أبي طالب رضي الله عنه	« أقسم لحومها بين الناس ... »
٢٩٨	سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه	« أكرؤا بالذهب والفضة »
٦٦	أنس رضي الله عنه	« الله » جوابه ﷺ عن سؤال ضمام : من خلق السماء ؟

الصفحة	الراوي	الحديث
٦٦	أنس <small>رضي الله عنه</small>	«الله» جوابه <small>ﷺ</small> عن سؤال ضمام من خلق الأرض؟
٦٦	أنس <small>رضي الله عنه</small>	«الله» جوابه <small>ﷺ</small> على سؤال ضمام: من نصب الجبال؟
٢٧٧	عبد الله بن عمرو <small>رضي الله عنه</small>	«اللهم اغفر لنا ذنوبنا وظلمنا»
٢٩١	أنس <small>رضي الله عنه</small>	«اللهم أنت عضدى . . .»
٢٩٥	طلحة بن عبيد الله <small>رضي الله عنه</small>	«اللهم أهله علينا»
٢٨٩	علي بن أبي طالب <small>رضي الله عنه</small>	«اللهم بك أصول . . .»
٣٤٥	الزبير	«إن صيد وج وعضاهه حرم محرّم لله»
٦٥	أبو هريرة	«إن كذبا علىّ ليس ككذب على أحد . . .»
٤١٦	عمر	«إن الله عز وجل إذا خلق العبد للجنة استعمله بعمل أهل الجنة . . .»
٤١٦	عمر	«إن الله خلق آدم ، ثم مسح ظهره . . .»
٣٢١	عبد الرحمن بن عوف	«إن الله عز وجل فرض صيام رمضان ، وسنت قيامه . . .»

الصفحة	الراوي	الحديث
٣٢٥	عبد الرحمن بن أبي بكر	« إن الله عز وجل ليدعو بصاحب الدِّين يوم القيامة ... »
٢٩٢	علي بن أبي طالب	« إن المؤمنين وأولادهم في الجنة ... »
٣١٣	علي بن أبي طالب	« إنه سيكون بعدى اختلاف ... »
١٦٢	عائشة	« إنى لأعلم إذا كنت عنى راضية ... »
٣٩٧	علي بن أبي طالب	« أوصى بالصلاة والزكاة وما ملكت إيمانكم »
٣٩٣	علي بن أبي طالب	« أيكم ينطلق إلى المدينة فلا يدع بها وثناً إلا كسره ... »
١٦٢	عائشة	« أين أنا اليوم؟ »
(حرف الباء)		
٤٣٢ ، ٣٦٣	علي بن أبي طالب	« بل هو حسن »
٣٦٣ ، ٤٣٢	علي بن أبي طالب	« بل هو حسين »
٤٣٢ ، ٣٦٣	علي بن أبي طالب	« بل هو محسن »
(حرف الخاء)		
٥٨ ، ٢٠ ، ٢٣٩	ابن مسعود	« خير الناس قرنى »
(حرف السين)		
٨٧	عبد الله	« سباب المسلم فسوق ... »

الصفحة	الراوي	الحديث
٣٦٣، ٤٣٢	على بن أبي طالب	«سميتهم بأسماء ولد هارون : شبير وشبير ومشير»
(حرف الشين)		
٤٠٤	عمر بن الخطاب	«الشهداء ثلاثة : رجل مؤمن جيد الإيمان ...»
(حرف الصاد)		
٨٧	أم هانئ	«الصائم المتطوع أمير نفسه ...»
٦٦	أنس بن مالك	«صدق»
٣٧٩	الفضل بن عباس	«الصلاة مثنى مثنى ، تشهد في كل ركعتين وتضرع ...»
(حرف الفاء)		
٣٩٣	على بن أبي طالب	«فانطلق»
٢٩٢	على بن أبي طالب	«في الجنة»
(حرف الكاف)		
٦٥	-	«كفى بالمرء كذبا ...»
(حرف اللام)		
٦٦	عمر بن الخطاب	«لا» جوابه عن سؤال عمر بن الخطاب : أطلقت نساءك؟
٣٠٣	عمر بن الخطاب	«لا تجالسوا أهل القَدَر ...»

الصفحة	الراوي	الحديث
٢٦٩	عمر بن الخطاب	« لا تفتح الدنيا على أحد ... »
٢٥٥	سعد مولى أبى بكر	« لا تقرنوا » جوابه على من يقرنون تمرًا
٣٩٣	على بن أبى طالب	« لا تكونن فتانا ولا مختالا ... »
٢٥٢	سعد بن مالك	« لا حرج »
٣٧٥	عثمان بن عفان	« لا يحل دم المسلم إلا واحدة من ثلاث ... »
٤٤١	عمر بن الخطاب	« لا يقتل والد بولده »
٣٢٩	حسين بن على	« للسائل حق ... »
٤٣٣	أبو هريرة	« لولا أن أشق على أمتى لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة ... »
٢٧١	أبو ذر	« ما أحب لو أن لى هذا الجبل ... »
٢٠٧	ابن وهب	« لو أن القرآن فى إهاب ... »
٢٩٢	على بن أبى طالب	« لو رأيت مكانهما لأبغضتهما »
٤٤٣	عمر بن الخطاب	« ليس لقاتل شيء »
٢٨٧	على بن أبى طالب	« ليس من نبى كان قبلى إلا قد أعطى سبعة نقباء وزراء نجباء ... »
(حرف الميم)		
٢٤٢	أبو بكر	« ما أصرَّ من استغفر ... »
٤٠٧	عمر	« من احتكر على المسلمين طعامهم ضربه الله بالإفلاس ... »

الصفحة	الراوي	الحديث
٤٤٧	سعد بن أبي وقاص	« من سعادة ابن آدم ثلاثة ، ومن شقوة ابن آدم ثلاثة ... »
٣٥٣	عبد الرحمن بن عوف	« من صلى صلاة يشك في النقصان فليصل ... »
٣٩٣	علي بن أبي طالب	« من عاد لصنعة شيء من هذا ، فقد كفر بما أنزل على محمد ﷺ »
٤٣٥	عبد الله بن نافع	« من عاد مريضاً بكرا شيعه سبعون ألف ملك ... »
١٩٧	-	« من غشنا فليس منا »
٧١	عبد الله بن الزبير	« من كذب عليّ فليتبوأ مقعده من النار »
٣٤١	عمر بن الخطاب	« من مات يؤمن بالله واليوم الآخر ... »
٤٠٢	ابن عباس	« من ولدت له ابنة ، فلم يتدها ، ولم يهنها ، ولم يؤثر ولده عليها ... »
(حرف النون)		
٦٦	أنس بن مالك	« نعم » جوابه ﷺ عن سؤال ضمام : آله أرسلك ؟
٦٦	عمر بن الخطاب	« نعم ، إن شئت ... » جوابه ﷺ عن سؤال عمر ابن الخطاب : أفأنزل فأخبرهم أنك لم تطلقهن ؟
(حرف الهاء)		
٢٩٢	علي بن أبي طالب	« هما في النار »

الصفحة	الراوی	الحديث
(حرف الواو)		
٤٢٩	سعيد ، وزيد	« وانصر من نصره ، واخذل من خذله »
٣٠٩	أبو سُخَيْلَة	وسأفسرها لك يا على : ما أصابكم ... »
(حرف الياء)		
٣٥٦	سعد مولى أبى بكر	« يا أبا بكر أعتق سعدًا »
٢٥٨	أبو هريرة	« يوشك أن تضربوا ... »
٢٥٨	أبو هريرة	يوشك أن يضرب الناس أكباد الإبل يطلبون العلم ... »

(ب) فهرس الأحاديث النبوية غير القولية

الصفحة	الراوي	الحديث
(حرف الألف)		
٦٦	عمر بن الخطاب	أطلقت نساءك؟
٣٨٩ ، ٣٠٩	علي بن أبي طالب	ألا أخبركم بأفضل آية في كتاب الله حدثنا بها رسول الله ﷺ ...
٣٥٩	ابن عباس	ألا إن رسول الله ﷺ قد رجم ورجمنا بعده
٤٤٨	محمد بن سيرين	ألم تر إلى النبي مرت به جنازة فقام؟ فقال ابن عباس : بلى ، وقد جلس
٣٤٩	الزبير بن العوام	أما ما أهدى لَكُنَّ ، فشانكن به
٣٩٧	علي بن أبي طالب	أمرني النبي أن آتية بطبق يكتب فيه ما لا تفضل أمته من بعده ...
٤٤٥	ابن عمر	أنا رأيت رسول الله ﷺ يسمح على خفيه في السفر
١٦٢	عائشة	إن كان رسول الله ﷺ ليتفقد ...
٤٤٤	عمر بن الخطاب	إن آخر ما نزل من القرآن آية الربا ، وإن رسول الله ﷺ قبض ولم يفسرها ، فدعوا الربا والريبة .
٢٧٣	ابن عباس	إن أحببت أن تنظر إلى صلاة رسول الله ﷺ فاقتد بصلاة ابن الزبير
٤١٠	عمر بن الخطاب	إن رسول الله ﷺ بنى هذا المسجد ونحن معه ، المهاجرون والأنصار ، فإذا اشتد الزحام فليسجد الرجل منكم على ظهر أخيه ...

الصفحة	الراوي	الحديث
٨٧	أم هانئ	أن رسول الله ﷺ دخل عليها فناولته شراباً ...
٢٦٦	المطلب بن عبد الله ابن حنطب	أن ابن عباس كان يتوضأ مرة مرة ويسند ذاك إلى رسول الله ﷺ .
٢٦١	ابن عباس	أن رسول الله ﷺ صلى عند كسوف الشمس ثمانى ركعات وأربع سجعات
٣١٦	على بن أبى طالب	إن رسول الله ﷺ عهد إلى أن لا أموت حتى أوامر ...
٣٤٩	أم عطاء	إن رسول الله ﷺ قد نهى المسلمين أن يأكلوا من لحوم نسكهم فوق ثلاث .
٣٦١	ابن عمر	إن رسول الله ﷺ كان إذا خرج من أهله صلى ركعتين حتى يرجع إليهم .
٢٨٤	أبو هريرة	إن رسول الله ﷺ لم ينهه ولا إياك ، إنما نهانى (أى عن لبس المعصفر) .
٢٩٥	طلحة بن عبيد الله	أن النبي كان إذا رأى الهلال ...
(حرف التاء)		
١٦٢	عائشة	تزوجنى رسول الله ﷺ لست سنين
٢٦٧	ابن عباس	توضأ النبي ﷺ مرة مرة .
(حرف الثاء)		
٣٠٥	على بن أبى طالب	ثم نزلت فانطلقت أنا ورسول الله ﷺ نستبق ، حتى تواريخنا بالبيوت ...

الصفحة	الراوي	الحديث
(حرف الدال)		
٣٨٤	ابن عباس	دخل النبي ﷺ البيت فدعا في نواحيه ، ثم خرج فصلى ركعتين .
(حرف الراء)		
٢٧٥	ابن عمر	رأيت المغانم تجزأ خمسة أجزاء ، ثم يسهم عليها ، فما كان لرسول الله ﷺ فهو له ، يتخير .
(حرف الطاء)		
٢٥٢	سعد بن مالك	طفنا مع رسول الله ﷺ فمنا من طاف
(حرف الفاء)		
٤٢٦	عثمان	فإن رسول الله ﷺ قضى أن الولد للفراش وللعاهر الحجر
٣٩٩	جدة ابن الأصبهاني (سرية على)	فسألت رسول الله ﷺ عن ذلك فرخص لي (النوم قبل العشاء) .
٣٣٣	سعد بن أبي وقاص	فضحك نبي الله - أحسبه قال : حتى بدت نواجذه ...
(حرف القاف)		
٢٥٥	سعد مولى أبي بكر	قدمت بين يدي رسول الله ﷺ تمرًا فجعلوا يقرنون

الصفحة	الراوی	الحدیث
(حرف الكاف)		
٣٨٦	ابن عباس	كان رسول الله يتفائل ولا يتطير ...
٢٨٩	على بن أبى طالب	كان النبي ﷺ إذا أراد سفرًا
٢٩١	أنس	كان النبي ﷺ إذا غزا قال
٧٠	عائشة	كان النبي ﷺ يصبح فيوتر .
٤٤٦	الزبير بن العوام	كنا نصلى مع النبي ﷺ الجمعة ، ثم ننصرف فنبتدر فى الآجام ، فلا نجد إلا قدر موضع أقدامنا .
(حرف اللام)		
٢٨١	عبيد بن آدم ، وأبو مريم ، وأبو شعيب	لكن أصلى حيث صلى رسول الله ﷺ ...
٢٤٩	على بن أبى طالب	لما نحر رسول الله ﷺ بُدَّنه نحر بيده ثلاثين ...
(حرف النون)		
٣٠٠	أبو حسن مولى أبى نوفل	نعم ، قضى بذلك رسول الله ﷺ . (أى بجواز نكاح المعتقد للمعتقة التى طلقها تطليقتين - حال كونهما رقيقًا - بعد عتقهما) .
٢٥٦	ابن عمر	نهى رسول الله ﷺ عن القرآن إلا بإذن أصحابه . (أى القرآن فى الطعام)

الصفحة	الراوی	الحديث
٢٦٤	عبيد الله	نهى رسول الله ﷺ عن القزع
(حرف الباء)		
٦٦	عمر بن الخطاب	يا رسول الله ، إني دخلت المسجد والمسلمون يكتون بالحصى ...
٢٩٢	على بن أبى طالب	يا رسول الله فولدى منك ؟
٦٦	أنس بن مالك	يا محمد ، أتانا رسولك

٣- فهرس الرواة

- ٣٥٠ ، ٢٩٨ إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف
- ٣٧٤ ، ٣٦٨ إبراهيم بن عبد الله بن فروخ
- ٣٩٠ ، ٣١٠ الأزهر بن راشد الكاهلي
- ٣٩٤ أبو إسحاق : إبراهيم بن محمد الفزاري
- ٣٠٦ أسباط بن محمد
- ٢٦١ إسماعيل بن إبراهيم : ابن عليّة
- ٢٨٧ إسماعيل بن زكريا
- ٣٥٣ إسماعيل بن مسلم المكي
- ٣٨٦ ، ٢٨١ أسود بن عامر : شاذان
- ٤٠١ ابن الأصبهاني : عبد الرحمن بن عبد الله بن الأصبهاني
- ٢٦٦ الأوزاعي : عبد الرحمن بن عمرو بن أبي عمرو
- ٣١٥ إياس بن عمرو الأسلمي
- ٣٩٧ بكر بن عيسى الراسبي
- ٢٩٦ بلال بن يحيى بن طلحة بن عبيد الله
- ٤٠١ جدّة ابن الأصبهاني (سرية علي بن أبي طالب)
- ٢٥٨ ابن جريج : عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج
- ٣٧٦ الحارث بن عبيدة الحمصي الكلاعي

٢٦١	حبيب بن أبي ثابت
٢٥٢	الحجاج بن أرطاة
٤٠٢	ابن حدير
٣٥٨	الحسن البصرى
٢٧٢، ٢٦٩	الحسن بن موسى الأشيب
٢٧٧، ٢٧٥	
٣٠١	أبو الحسن مولى أبي نوفل
٢٦٤	حسين بن محمد بهرام التميمى المروزى
٣٩٤	الحكم بن عتية
٢٩٠	حكيم بن سعد الحنفى
٣٠٣	حكيم بن شريك الهذلى
٣٤٢، ٢٨٢	حماد بن سلمة
٢٧٧	حُيى بن عبد الله بن شريح المعافى
٣٩٠، ٣١١	الخضر بن القوَّاس
٣٧١	داود بن أبى هند
٤٢٦	رياح الكوفى
٣٣٣	روح بن عبادة
٣٨١	ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب الهاشمى
٢٩٣	زاذان : أبو عمر الكندى
٢٥٩	أبو الزبير : محمد بن مسلم بن تدرس

- ٣٧٠ زهير بن إسحاق السلولى
- ٤١٤ زهير بن سالم العنسى
- ٣٧١ زياد بن عبد الله بن حريز الأسدى
- ٣٤٢ زياد بن مخراق
- ٣٩١ ، ٣١١ أبو سخيلة
- ٢٥٢ سريج بن النعمان
- ٣٧٤ ، ٣٦٧ سريج بن يونس
- ٣٢١ أبو سعيد مولى بنى هاشم : عبد الرحمن بن عبد الله بن عبيد البصرى
- ٣٣٠ ، ٢٦١ سفيان الثورى
- ٢٥٨ سفيان بن عيينة
- ٢٨٩ أبو سلام عبد الملك بن مسلم الحنفى
- ٣٢٣ أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف
- ٢٥٥ سليمان بن داود : أبو داود الطيالسى
- ٢٩٥ سليمان بن سفيان المدينى مولى آل طلحة
- ٢٨٢ أبو سنان : عيسى بن سنان الحنفى القسملى
- ٤١٠ سيار بن معرور
- ٣٢٨ شريح بن الحارث بن قيس : قاضى المصرين
- ٣٩٤ ، ٣٦١ شعبة بن الحجاج
- ٢٨٣ أبو شعيب
- ٢٥٢ أبو شهاب : عبد ربه بن نافع الحنّاط

- ٣٤٢ شهر بن حوشب
 ٢٥٩ أبو صالح : ذکوان السمان
 ٣٢٦ صدقة بن موسى الدقيقى
 ٢٦٢ طاووس بن كيسان اليمانى
 ٣٥٧ ، ٢٥٥ أبو عامر الخزاز : صالح بن رستم
 ٢٩٥ أبو عامر : العقدي عبد الملك بن عمرو
 ٣٣٤ عامر بن سعد بن أبى وقاص
 ٣٤٧ عبد الله بن إنسان
 ٣٤٦ عبد الله بن الحارث بن عبد الملك المخزومى
 ٤٣٨ عبد الله بن سبع (سبع)
 ٣٤٩ أم عبد الله بن عطاء
 ٣٤١ عبد الله بن عطاء بن إبراهيم : مولى الزبير
 ٣٣٣ عبد الله بن عون بن أرتبان
 ٣٦٨ عبد الله بن فروخ
 ٣٧٩ عبد الله بن المبارك
 ٣١٧ عبد الله بن محمد بن عقيل
 ٢٨٨ عبد الله بن مئيل
 ٣٨٠ عبد الله بن نافع بن العمياء
 ٤٣٥ عبد الله بن نافع الكوفى : أبو جعفر

٢٥٠	عبد الله بن أبي نجیح
١٩٩ ، ٢٠٠	عبد الله بن لهيعة
٢٠١ ، ٢٠٢ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤	
٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧ ، ٢٠٨	
٢٠٩ ، ٢١٠ ، ٢١١ ، ٢١٢	
٢١٣ ، ٢١٤ ، ٢١٥ ، ٢١٦	
٣٨٠	عبد ربه بن سعيد الأنصاري
٣٧٧	عبد الرحمن بن مجبر
٣٣٠	عبد الرحمن بن مهدي
٢٥٠	عبد الرحمن بن أبي ليلى
٣٨٤	عبد الرزاق بن همام
٢٨٢	عبيد بن آدم
٢٧٥	عبيد الله بن أبي جعفر
٣٥٤	عبيد الله بن عبد الله بن عتبة
٢٨٥	عبيد الله بن عبد الله بن موهب
٢٨٤	عبيد الله بن عبد الرحمن بن موهب
٢٦٥	عبيد الله بن عمر بن حفص (العمري)
٣٨٤	عثمان الجزري
٢٩٢	عثمان بن أبي شيبة
٣٣٦ ، ٣٤٧	عروة بن الزبير بن العوام
٣٥١	أم عطاء بن إبراهيم

- ٤٢٢ عطاء بن فروخ
 ٤٣٣ عطاء مولى أم صبيّة
 ٣٨٧ عكرمة مولى ابن عباس
 ٣٧٩ على بن إسحاق المروزي
 ٣٠٠ على بن المبارك : الهنائي
 ٣٩٧ عمر بن الفضل
 ٣٠١ عمر بن معتب
 ٣٨٠ عمران بن أبي أنس
 ٣٢٥ أبو عمران الجوني
 ٢٨٩ عمران بن ظبيان
 ٢٦٥ عمرو بن دينار
 ٤٢٩ عمرو ذو مر الهمداني
 ٣٦١ عون الأزدي
 ٣٣٩ عيسى بن المسيب البجلي
 ٤١٢ أبو فراس النهدي
 ٤٠٧ فروخ مولى عثمان بن عفان رضى الله عنه
 ٣٦١ أبو فروة الهمداني
 ٣١٩ فضالة بن أبي فضالة
 ٣١٤ فضيل بن سليمان النميري

- ٣٢٢ القاسم بن الفضل بن معدان الحدائى
- ٢٧٣ قتيبة بن سعيد
- ٣٤٠ قيس بن أبى حازم
- ٣٢٧ قيس بن زيد
- ٢٨٧ كثير النواء
- ٣٨٠ الليث بن سعد
- ٣٨٦ ليث بن أبى سليم
- ٤٠٠ ابن أبى ليلى : محمد بن عبد الرحمن
- ٤٠٢ أبو مالك الأشجعى : سعد بن طارق
- ٢٧١ مالك بن عبد الله الزبادى
- ٢٦٤ المبارك بن فضالة
- ٣٧٤ ، ٣٦٨ محبوب بن محرز
- ٢٥٣ ، ٢٥٠ مجاهد بن جبر
- ٣٧٨ مجبر : عبد الرحمن بن عبد الرحمن بن عمر بن الخطاب
- ٣٥٠ ، ٢٤٩ محمد بن إسحاق بن يسار
- ٣٧٠ محمد بن أبى بكر بن على بن عطاء المقدمى : أبو عبد الله الثقفى
- ٣١٣ محمد بن أبى بكر المقدمى
- ٣٦١ محمد بن جعفر : غندر
- ٣١٧ محمد بن راشد الخزاعى

- ٣٥٤ محمد بن شهاب الزهري
- ٢٨٧ محمد بن الصباح : الدولابي
- ٢٨٤ محمد بن عبد الله بن الزبير
- ٣٤٦ محمد بن عبد الله بن عبد الله بن إنسان
- ٣٧٧ محمد بن عبد الرحمن بن مجبر
- ٢٧٠ ، ٢٩٩ محمد بن عبد الرحمن بن لبيبة
- ٢٩٣ محمد بن عثمان
- ٢٤٩ محمد بن عبيد بن أبي أمية الطنافسي
- ٢٩٢ محمد بن فضيل
- ٢٩٨ محمد بن عكرمة
- ٣٣٤ محمد بن محمد بن الأسود
- ٣٣٥ محمد بن ميسر : أبو سعد الصاغانى المكفوف
- ٣٩٤ أبو محمد الهذلي : أبو المورع
- ٣١٤ محمد بن أبي يحيى الأسلمي
- ٣٥٣ محمد بن يزيد الكلاعي
- ٢٨٢ أبو مريم : عبد الله بن زياد الكوفي
- ٣٠٦ أبو مريم : الثقفى المدائني
- ٣٩٠ ، ٣١٠ مروان بن معاوية الفزاري
- ٣٩٤ معاوية بن عمرو بن المهلب الأزدي الكوفي

- ٤٠٢ أبو معاوية : محمد بن خازم
- ٣٨٤ معمر بن راشد
- ٤١٦ مسلم بن يسار الجهني
- ٣٨٠ مصعب بن محمد بن عبد الرحمن بن شرحبيل
- ٢٦٦ المطلب بن عبد الله بن حنطب
- ٣٨٥ مقسم بن بجرة
- ٣٤١ مؤمل بن إسماعيل
- ٢٧٣ ميمون المكي
- ٣٧٢ نائلة بنت الفرافصة
- ٢٥٣ ابن أبي نجیح
- ٣٢٢ النضر بن شيبان الحراني البصري
- ٢٨٩ ، ٣١٦ ، أبو النضر هاشم بن القاسم : قيصر
- ٣٣٨
- ٣٠٦ نعيم بن حكيم المدائني
- ٣٩٧ نعيم بن يزيد
- ٣٦٣ هانئ بن هانئ الهمداني
- ٢٧٣ ابن هبيرة : عبد الله بن هبيرة بن أسعد السبئي
- ٣٨٦ هريم بن سفيان
- ٣٣٦ هشام بن عروة

٣٧٢	أم هلال ابنة وکیع
٣٣٠	وکیع بن الجراح
٢٦٦	الولید بن مسلم
٤٠١	یحیی بن سعید الأموی
٣٠٠	یحیی بن سعید القطان
٢٩٦	یحیی بن طلحة
٣٠٠	یحیی بن أبی کثیر
٤٠٤	أبو یزید الخولانی
٣٧٦	یزید بن عبد ربه الزییدی الحمصی
٣٢٦	یزید بن هارون
٣٥٠ ، ٢٩٨	یعقوب بن إبراهیم بن سعد
٣٣٠	یعلى بن أبی یحیی
٣٥٩	یوسف بن مهران البصری



٤- فهرس المراجع

حرف الألف

- ١- إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، البوصيري: أبو العباس شهاب الدين أحمد، ت ٨٤٠هـ، تحقيق أبو تميم ياسر بن إبراهيم، دار الوطن للنشر، الرياض الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م.
- ٢- إجابة السائل شرح بغية الآمل، الصنعاني: محمد بن إسماعيل ١١٨٢هـ، تحقيق القاضي حسين بن أحمد السياغي، والدكتور حسن محمد مقبولي الأهدل، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨٦م.
- ٣- الإجابة لما استدركته عائشة على الصحابة، الزركشي: أبو عبد الله بدر الدين محمد ت ٧٩٤هـ، تحقيق د. رفعت فوزي عبد المطلب، مكتبة الخانجي القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ، ٢٠٠١م.
- ٤- الأحاد والمثاني، لابن أبي عاصم: أحمد بن عمرو بن الضحاك ت ٢٨٧هـ، تحقيق باسم فيصل أحمد الجوايدة، دار الراية، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١١هـ، ١٩٩١م.
- ٥- الأحاديث المختارة، المقدسي: ضياء الدين أبو عبد الله، ت: ٦٤٣هـ، تحقيق معالي الأستاذ الدكتور عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، دار خضر، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٢٠هـ، ٢٠٠٠م.
- ٦- الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، ابن حبان: أبو حاتم السبتي ت: ٧٣٩هـ، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.

- ٧- الإحكام فى أصول الأحكام ، ابن حزم الظاهرى أبو محمد على بن أحمد ، ت : ٤٥٦هـ ، تحقيق الشيخ أحمد شاکر ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت .
- ٨- أحوال الرجال ، الجوزجانی إبراهيم بن يعقوب ، ت : ٢٥٩هـ ، تحقيق عبد العليم عبد العظيم البستوى ، دار حديث أكادemy فيصل آباد باكستان .
- ٩- الأدب المفرد ، البخارى : محمد بن إسماعيل ت : ٢٥٦هـ ، تحقيق سمير بن أمين الزهيرى ، مكتبة المعارف ، الرياض ، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ ، ١٩٩٨م .
- ١٠- الأذکار ، النووى : أبو زكريا محبى الدين ، ت ٦٧٦هـ ، تحقيق عبد القادر الأرنؤوط ، دار الفكر ، بيروت ، طبعة جديدة منقحة ١٤١٤هـ ، ١٩٩٤م .
- ١١- إرواء الغليل فى تخريج أحاديث منار السبيل ، الألبانى : محمد ناصر الدين ، ت : ١٤٢٠هـ ، المكتب الإسلامى ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ ، ١٩٨٥م .
- ١٢- أسد الغابة فى معرفة الصحابة ، ابن الأثير : أبو الحسن على بن أبى الكرم ، ت : ٦٣٠هـ ، تحقيق على محمد معوض ، عادل أحمد عبد الموجود ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ ، ١٩٩٤م .
- ١٣- الأسماء والصفات ، البيهقى : أحمد بن الحسين بن على ت ٤٥٨هـ ، تحقيق عبد الله محمد الحاشدى ، مكتبة السوادى ، جدة ، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ ، ١٩٩٣م .
- ١٤- الإصابة فى تمييز الصحابة ، الحافظ ابن حجر : أبو الفضل أحمد بن على ت : ٨٥٢هـ ، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود ، وعلى محمد معوض ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ .
- ١٥- أطراف الغرائب والأفراد من حديث رسول الله ﷺ للإمام الدارقطنى ، ابن القيسرانى : أبو الفضل محمد بن طاهر ، ت : ٥٠٧هـ ، تحقيق محمود

محمد محمود حسن نصار ، السيد يوسف ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ ، ١٩٩٨م .

١٦- الاعتصام ، الشاطبي إبراهيم بن موسى ، ت : ٧٩٠هـ ، تحقيق سليم عيد الهلالي ، دار ابن عفان ، السعودية ، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ ، ١٩٩٢م .

١٧- إعلام الموقعين عن رب العالمين ، ابن القيم محمد بن أبي بكر شمس الدين ، ت : ٧٥١هـ ، تحقيق محمد عبد السلام إبراهيم ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ١٤١١هـ ، ١٩٩١م .

١٨- الإعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التاريخ ، السخاوي : محمد بن عبد الرحمن ، ت ٩٠٢هـ ، فرانز روزنثال ترجمة د. صالح أحمد العلي ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ ، ١٩٨٦م .

١٩- الاقتراح في بيان الاصطلاح ، ابن دقيق العيد تقي الدين أبو الفتح ، ت ٧٠٢هـ ، دار الكتب العلمية .

٢٠- الإكمال في ذكر من له رواية في مسند أحمد من الرجال سوى من ذكر في تهذيب الكمال ، الحسيني : شمس الدين أبو المحاسن ، ت : ٧٦٥هـ ، تحقيق د. عبد المعطي أمين قلعجي ، منشورات جامعة الدراسات الإسلامية ، كراتشي ، الطبعة الأولى .

٢١- ألفية السيوطي في علم الحديث ، السيوطي : جلال الدين ، ت : ٩١١هـ ، تحقيق أحمد شاکر ، المكتبة العلمية .

٢٢- ألفية العراقي : التبصرة والذكرى في علوم الحديث ، العراقي : أبو الفضل زين الدين ت : ٨٠٦هـ ، تحقيق العربي الدائر القرياطي ، دار المنهاج ، الرياض ، الطبعة الثانية ١٤٢٨هـ .

٢٣- المعجم الأوسط ، الطبراني : سليمان بن أحمد ت ٣٦٠هـ ، تحقيق طارق بن

عوض الله بن محمد ، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني ، دار الحرمين ، القاهرة .

٢٤- الأموال ، ابن زنجويه : أبو أحمد حميد بن مخلد ت : ٢٥١هـ ، تحقيق د . شاکر ذيب فياض ، مركز الملك فيصل السعودية ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ ، ١٩٨٦م .

٢٥- الأموال ، ابن سلام : أبو عبيد القاسم ت : ٢٢٤هـ ، تحقيق خليل محمد هراس ، طبعة دار الفكر ، بيروت .

٢٦- الأنوار الكاشفة لما في كتاب «أضواء على السنة» من الزلل والتضليل والمجازفة ، المعلمي : عبد الرحمن بن يحيى اليماني ، ت ١٣٨٦هـ ، طبعة المطبعة السلفية ، بيروت ، ١٤٠٦هـ ، ١٩٨٦م .

حرف الباء

٢٧- الباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث ، ابن كثير : أبو الفداء إسماعيل بن عمر ، ت : ٧٧٤هـ ، تحقيق أحمد شاکر ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الثانية .

٢٨- البحر المحيط في أصول الفقه ، الزركشي : أبو عبد الله بدر الدين محمد ، ت : ٧٩٤هـ ، دار الكتبي ، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ ، ١٩٩٤م .

٢٩- بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم ، ابن المبرد : يوسف بن حسن ، ت : ٩٠٩هـ ، تحقيق د . روحية عبد الرحمن تسيوف ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ ، ١٩٩٢م .

٣٠- البرهان في أصول الفقه ، الجويني : عبد الملك بن عبد الله (إمام الحرمين) ت ٤٧٨هـ ، تحقيق صلاح بن محمد بن عويضة ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ ، ١٩٩٧م .

حرف التاء

- ٣١- تاریخ أبی زُرعة الدمشقی ، أبو زرعة عبد الرحمن بن عمرو ، ت : ٢٨١هـ ،
تحقیق شکر اللہ نعمة اللہ القوجانی ، مجمع اللغة العربية ، دمشق .
- ٣٢- تاریخ الإسلام ووفیات المشاهیر والأعلام ، الذهبي : شمس الدين أبو عبد
اللہ ، ت : ٧٤٨هـ ، تحقیق عمر عبد السلام التدمری ، دار الكتاب العربي ،
بيروت ، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ ، ١٩٩٣م .
- ٣٣- تاریخ أسماء الضعفاء والكذابين ، ابن شاهين أبو حفص عمر بن أحمد ، ت :
٣٨٥هـ ، تحقیق عبد الرحيم محمد أحمد القشقری ، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ ،
١٩٨٩م .
- ٣٤- تاریخ أسماء الثقات ، ابن شاهين أبو حفص عمر بن أحمد ، ت : ٣٨٥هـ ،
تحقیق صبحی السامرائی ، الدار السلفية ، الكويت ، الطبعة الأولى
١٤٠٤هـ ، ١٩٨٤م .
- ٣٥- تاریخ بغداد ، الخطيب البغدادي : أبو بكر أحمد بن علي ، ت : ٤٦٣هـ ،
تحقیق د. بشار عواد ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الأولى
١٤٢٢هـ ، ٢٠٠٢م .
- ٣٦- تاریخ دمشق ، ابن عساكر : أبو القاسم علي بن الحسن ت : ٥٧١هـ ، عمرو
بن غرامة العمروی ، دار الفكر ، ١٤١٥هـ ، ١٩٩٥م .
- ٣٧- تاریخ الطبري (تاريخ الرسل والملوك) ، الطبري : محمد بن جرير ، ت :
٣٦٩هـ ، دار التراث بيروت ، الطبعة الثانية ١٣٨٧هـ .
- ٣٨- التاريخ الكبير ، البخاري : محمد بن إسماعيل ت : ٢٥٦هـ ، تحقیق محمد
عبد المعيد خان ، دائرة المعارف العثمانية ، حيدر آباد .

- ٣٩- تبیین العجب بما ورد فی شهر رجب ، الحافظ ابن حجر : أبو الفضل أحمد ابن علی ، ت : ٨٥٢هـ ، جزء حدیثی (تصویر) .
- ٤٠- تحریر تقریب التهذیب ، د . بشار عواد الشیخ شعیب الأرناؤوط ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ ، ١٩٩٧م .
- ٤١- تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف ، الحافظ المزی : جمال الدین أبو الحجاج ت : ٧٤٢هـ ، تحقیق عبد الصمد شرف الدین ، المكتب الإسلامي والدار القيمة ، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ ، ١٩٨٣م .
- ٤٢- تحقیق القول بالعمل بالحديث الضعیف ، د . عبد العزیز عبد الرحمن بن محمد العثیم ، الجامعة الإسلامية ، المدينة المنورة ، ١٤٠٥هـ .
- ٤٣- تدريب الراوی فی شرح تقریب النواوی ، السیوطی : جلال الدین ، ت ٩١١هـ ، أبو قتیبة نظر محمد الفاریابی ، دار طيبة .
- ٤٤- تذكرة الحفاظ ، الذهبي : شمس الدین أبو عبد الله ، ت : ٧٤٨هـ ، دار الکتب العلمية ، بیروت ، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ ، ١٩٩٨م .
- ٤٥- تعجیل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة ، الحافظ ابن حجر : أبو الفضل أحمد بن علی ، ت ٨٥٢هـ ، تحقیق د . إکرام الله إمداد الحق ، دار البشائر بیروت ، الطبعة الأولى ١٩٩٦م .
- ٤٦- تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس ، الحافظ ابن حجر : أبو الفضل أحمد بن علی ، ت : ٨٥٢هـ ، تحقیق د . عاصم بن عبد الله القريوني ، مكتبة المنار ، عمان ، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ ، ١٩٨٣م .
- ٤٧- تفسير ابن كثير (تفسير القرآن العظيم) ، ابن كثير : أبو الفداء إسماعيل بن عمر ، ت ٧٧٤هـ ، تحقیق محمد حسين شمس الدین ، دار الکتب العلمية ، بیروت ، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ .

٤٨- تفسير الطبرى (جامع البيان فى تأويل القرآن)، الطبرى : محمد بن جرير،
ت : ٣١٠هـ، تحقيق أحمد شاکر، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى
١٤٢٠هـ، ٢٠٠٠م .

٤٩- تقريب التهذيب، الحافظ ابن حجر : أبو الفضل أحمد بن على، ت
٨٥٢هـ، تحقيق محمد عوامة، دار الرشيد سوريا، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ،
١٩٨٦م .

٥٠- التقريب والتيسير، النووى : أبو زكريا محبى الدين، ت ٦٧٦هـ، تحقيق
محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربى، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ،
١٩٨٥م .

٥١- تقييد العلم، الخطيب البغدادى : أبو بكر أحمد بن على، ت ٤٦٣هـ، إحياء
السنة النبوية، بيروت .

٥٢- تلبس إبليس، ابن الجوزى : جمال الدين أبو الفرج، ت : ٥٩٧هـ، دار
الفكر، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ، ٢٠٠١م .

٥٣- التلخيص الحبير فى تخريج أحاديث الرافعى الكبير، الحافظ ابن حجر : أبو
الفضل أحمد بن على، ت ٨٥٢هـ، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى
١٤١٩هـ، ١٩٨٩م .

٥٤- التمهيد لما فى الموطأ من المعانى والأسانيد، ابن عبد البر : أبو عمر يوسف
بن عبد الله، ت : ٤٦٣هـ، تحقيق مصطفى بن أحمد العلوى، محمد عبد
الكبير البكرى، وزارة عموم الأوقاف، المغرب، ١٣٨٧هـ .

٥٥- تهذيب الآثار، الطبرى : محمد بن جرير، ت ٣١٠هـ، تحقيق على رضا بن
عبد الله ابن على رضا، دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الأولى
١٤١٦هـ، ١٩٩٥م .

٥٦- تهذيب الأسماء واللغات ، النووی : أبو زکریا محیی الدين ، ت ٦٧٦هـ ،
دار الكتب العلمية ، بيروت .

٥٧- تهذيب الكمال فی أسماء الرجال ، المزى : يوسف بن عبد الرحمن ، ت :
٧٤٢هـ ، تحقيق د. بشار عواد ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى
١٤٠٠هـ ، ١٩٨٠م .

٥٨- تهذيب التهذيب ، الحافظ ابن حجر : أبو الفضل أحمد بن علی ، ت :
٨٥٢هـ ، دائرة المعارف النظامية ، الهند ، الطبعة الأولى ١٣٢٦هـ .

حرف الثاء

٥٩- الثقات ، ابن حبان : أبو حاتم البستي ، ت ٣٥٤هـ ، تحقيق د. محمد
عبد المعيد خان ، دائرة المعارف العثمانية الهند ، الطبعة الأولى ١٣٩٣هـ ،
١٩٧٣م .

٦٠- الثقات ، العجلي : أبو الحسن أحمد بن عبد الله ، ت ٢٦١هـ ، دار الباز ،
الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ، ١٩٨٤م .

حرف الجيم

٦١- الجامع لأخلاق الراوى وآداب السامع ، الخطيب البغدادي : أبو بكر أحمد بن
علی ، ت ٤٦٣هـ ، تحقيق د. محمود الطحان ، مكتبة المعارف ، الرياض .

٦٢- جامع الأصول فی أحاديث الرسول ، ابن الأثير : مجد الدين أبو السعادات ،
ت : ٦٠٦هـ ، تحقيق عبد القادر الأرناؤوط ، بشير عيون ، مكتبة الحلواني
وآخرون ، الطبعة الأولى ١٣٨٩هـ ، ١٩٦٩م طبع علی أجزاء .

٦٣- جامع التحصيل ، العلاتي : صلاح الدين أبو السعيدات : ٧٦١هـ ، تحقيق حمدي
عبد المجيد السلفي ، عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ ، ١٩٨٦م .

- ٦٤- الجامع الكبير (سنن الترمذی) ، الترمذی : محمد بن عيسى ت : ٢٧٩هـ ، تحقيق بشار عواد ، تحقيق دار الغرب الإسلامی بیروت ، ١٩٩٨ م .
- ٦٥- جامع المسانيد والسُنن الهادي لأقوم سنن ، ابن كثير : أبو الفداء إسماعيل ت : ٧٧٤هـ ، تحقيق د . عبد الملك بن عبد الله الدهيش ، دار خضر ، بیروت ، الطبعة الثانية ١٤١٩هـ ، ١٩٩٨ م .
- ٦٦- جامع بيان العلم وفضله ، ابن عبد البر : أبو عمر يوسف بن عبد الله ، ت : ٤٦٣هـ ، أبو الأشبال الزهيري ، دار ابن الجوزي ، مكة المكرمة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٤هـ ، ١٩٩٤ م .
- ٦٧- الجرح والتعديل ، ابن أبي حاتم : أبو محمد عبد الرحمن ت ٣٢٧هـ ، مجلس دائرة المعارف العثمانية ، الهند ، الطبعة الأولى ١٢٧١هـ ، ١٩٥٢ م .
- ٦٨- جمهرة مقالات العلامة أحمد محمد شاکر ، عبد الرحمن بن عبد العزيز بن حماد العقل ، دار الرياض الجيزة ، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ ، ٢٠٠٥ م .
- ٦٩- الجهاد ، ابن أبي عاصم : أحمد بن عمرو الضحاک ، ت ٢٨٧هـ ، مساعد ابن سليمان الراشد الجميد ، مكتبة العلوم والحكم ، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ .
- ٧٠- الجهاد ، ابن المبارك : عبد الله بن المبارك ت : ١٨١هـ ، تحقيق د . نزيه حماد ، المدينة المنورة الدار التونسية تونس ، ١٩٧٢ م .
- ٧١- الجوهر النقي على سنن البيهقي ، ابن التركماني : علاء الدين علي بن عثمان ت : ٧٥٠هـ ، دار الفكر .

حرف الحاء

- ٧٢- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء ، أبو نعيم : أحمد بن عبد الله ت : ٤٣٠هـ ، دار السعادة مصر ، ١٣٩٤هـ ، ١٩٧٤ م .

حرف الدال

- ٧٣- الدعاء ، الطبرانی : سلیمان بن أبوب ت : ٣٦٠هـ ، تحقیق مصطفی عبد القادر عطا ، دار الکتب العلمیة بیروت ، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ .
- ٧٤- الدعوات الکبیر ، البیهقی : أحمد بن الحسین ت ٤٥٨هـ ، تحقیق بدر بن عبد اللہ البدر ، غراس للنشر والتوزیع الكويت ، الطبعة الأولى ٢٠٠٩م .
- ٧٥- دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة ، البیهقی : أبو بکر أحمد بن الحسین ت : ٤٥٨هـ ، دار الکتب العلمیة بیروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ .

حرف الذال

- ٧٦- ذکر أسماء من تکلم فیہ وهو موثق ، الذهبی : شمس الدین ٧٤٨هـ أبو عبد اللہ ، تحقیق محمد شکور بن محمود الحاجی أمریر المیادینی ، مكتبة المنار ، الزرقاء ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ ، ١٩٨٦م .
- ٧٧- ذکر من يعتمد قوله فی الجرح والتعديل ، الذهبی : شمس الدین أبو عبد اللہ ، ت : ٧٤٨هـ ، عبد الفتاح أبو غدة ، دار البشائر ، بیروت ، الطبعة الرابعة ١٤١٠هـ ، ١٩٩٠م .

حرف الراء

- ٧٨- الرسالة ، الشافعی : محمد بن إدريس ، ت : ٢٠٤هـ ، تحقیق أحمد شاکر ، مكتبة الحلبي مصر ، الطبعة الأولى ١٣٥٨هـ ، ١٩٤٠م .
- ٧٩- رسالة أبي داود إلى أهل مكة وغيرهم فی وصف سنه ، أبو داود : سلیمان بن الأشعث السجستاني ، ت : ٢٧٥هـ ، تحقیق محمد الصباغ ، دار العربية ، بیروت .
- ٨٠- الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة ، الکتانی : محمد بن

أبي الفيض، ت: ١٣٤٥هـ، تحقيق محمد المنتصر بن محمد الزمزمي، دار البشائر الإسلامية، الطبعة السادسة ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م.

٨١- رفع الإصر عن قضاة مصر، الحافظ ابن حجر: أبو الفضل أحمد بن علي، ت: ٨٥٢هـ، تحقيق د. علي محمد عمر، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م.

٨٢- الرفع والتكميل، اللكنوي: محمد عبد الحى أبو الحسنات، ت: ١٣٠٤هـ، تحقيق د. عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة الثالثة ١٤٠٧هـ.

٨٣- الروضة الندية، صديق حسن خان، ت ١٣٠٧هـ، علي بن حسن بن علي بن عبد الحميد الحلبي الأثري، دار ابن القيم، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٣م.

حرف الزاي

٨٤- زاد المعاد في هدى خير العباد، ابن القيم: محمد بن أبي بكر بن أيوب، ت: ٧٥١هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة السابعة والعشرون ١٤١٥هـ، ١٩٩٤م.

٨٥- زغل العلم، الذهبي: شمس الدين أبو عبد الله، ت: ٧٤٨هـ، تحقيق محمد بن ناصر العجمي، مكتبة الصحوة الإسلامية.

حرف السين

٨٦- سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، الألباني: أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، ت: ١٤٢٠هـ، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى على أجزاء بداية من ١٤١٥هـ، ١٩٩٥م.

- ٨٧- سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ، الألباني :
 أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين ، ت : ١٤٢٠هـ ، دار المعارف ،
 الرياض ، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ ، ١٩٩٢م .
- ٨٨- سنن ابن ماجه ، ابن ماجه : محمد بن يزيد القزويني ت : ٢٧٣هـ ، تحقيق
 محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء الكتب العربية .
- ٨٩- سنن أبي داود ، أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني ، ت : ٢٧٥هـ ،
 تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، بيروت .
- ٩٠- سنن الدارقطني : الدارقطني : أبو الحسن علي بن عمر ، ت : ٣٨٥هـ ،
 تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرون ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة
 الأولى ١٤٢٤هـ ، ٢٠٠٤م .
- ٩١- سنن الدارمي (مسند الدارمي) ، الدارمي : أبو محمد عبد الله بن عبد
 الرحمن ، ت : ٢٥٥هـ ، تحقيق حسين سليم أسد الداراني ، دار المغني ،
 السعودية ، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ ، ٢٠٠٠م .
- ٩٢- السنن الكبرى ، البيهقي : أحمد بن الحسين بن علي ت : ٤٥٨هـ ، تحقيق
 محمد عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية بيروت ، الطبعة الثالثة
 ١٤٢٤هـ ، ٢٠٠٤م .
- ٩٣- السنن الكبرى ، النسائي : أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب ، ت : ٣٠٣هـ ، تحقيق
 د. عبد الغفار سليمان البنداري ، سيد كسروي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ،
 الطبعة الأولى ١٤١١هـ ، ١٩٩١م .
- ٩٤- السنة ، ابن أبي عاصم : أحمد بن عمرو بن الضحاک ، ت : ٢٨٧هـ ، تحقيق
 محمد ناصر الدين الألباني ، المكتب الإسلامي ، بيروت .

٩٥- سؤالات السلمی للدارقطنی ، الدارقطنی : محمد بن الحسین بن محمد ،
ت : ٤١٢هـ ، تحقیق فريق من الباحثين بإشراف : د. سعد بن عبد الله
الحمید د. خالد ابن عبد الرحمن الجریسی ، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ .

٩٦- سیر أعلام النبلاء ، الذهبی : شمس الدین أبو عبد الله ٧٤٨هـ ، تحقیق شعيب
الأرناؤوط ، وآخرون ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثالثة ١٤٠٥هـ ، ١٩٨٥م .

حرف الشين

٩٧- شرح الحديث المقتفى فی مبعث النبی المصطفى ، أبو شامة : شهاب الدين
عبد الرحمن ، ت : ٦٦٥هـ ، جمال عزون ، مكتبة العمرين العلمية ،
الإمارات ، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ ، ١٩٩٩م .

٩٨- شرح السنة ، البغوی : محمد الحسين بن مسعود ت : ٥١٦هـ ، تحقیق
شعيب الأرناؤوط ، زهير الشاويش ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة
الثانية ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م .

٩٩- شرح العقيدة الطحاوية ، ابن أبي العز الحنفي : صدر الدين محمد بن علاء
الدين ت : ٧٩٢هـ ، تحقیق أحمد شاکر ، وزارة الشؤون الإسلامية ، الطبعة
الأولى ١٤١٨هـ .

١٠٠- شرح علل الترمذی ، ابن رجب : زين الدين عبد الرحمن ، ت : ٧٩٥هـ ،
تحقیق د. همام عبد الرحيم سعيد ، مكتبة المنار ، الأردن ، الطبعة الأولى
١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م .

١٠١- شرح مشكل الآثار ، الطحاوی : أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة ،
ت : ٣٢١هـ ، تحقیق شعيب الأرناؤوط ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى
١٤١٥هـ ، ١٩٩٤م .

- ١٠٢- شرح معانی الآثار ، الطحاوی : أبو جعفر أحمد بن محمد سلامة ، ت : ٣٢١هـ ، تحقيق محمد زهري النجار ، ومحمد سيد جاد الحق ، عالم الكتب ، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م .
- ١٠٣- شرف أصحاب الحديث ، الخطيب البغدادي : أبو بكر أحمد بن علي ت : ٤٦٣هـ ، تحقيق د . محمد سعيد خطي أوغلي ، دار إحياء السنة النبوية أنقرة .
- ١٠٤- شروط الأئمة : فضل الأخبار وشرح مذاهب أهل الآثار وحقيقة السنن ، ابن منده : أبو عبد الله محمد بن إسحاق ت : ٣٩٥هـ ، تحقيق عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي ، دار المسلم ، الرياض ، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ .
- ١٠٥- الشريعة ، الأجرى : أبو بكر محمد بن الحسين ، ت : ٣٦٠هـ ، تحقيق د . عبد الله بن عمر بن سليمان الدميجي ، دار الوطن ، الرياض ، الطبعة الثانية ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م .
- ١٠٦- شعيب الإيمان ، البيهقي : أحمد بن الحسين بن علي ت : ٤٥٨هـ ، تحقيق د . عبد العلي عبد الحميد حامد ، مكتبة الرشد الرياض ، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٣م .
- ١٠٧- شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل ، أبو الحسن مصطفى بن إسماعيل ، مكتبة ابن تيمية ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤١١هـ / ١٩٩١م .
- ١٠٨- الشمائل المحمدية ، الترمذي : محمد بن عيسى بن سورة ، ت : ٢٧٩هـ ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .

حرف الصاد

- ١٠٩- صحيح ابن حبان (الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان) ، ابن حبان :

أبو حاتم البستی ت : ٣٥٤هـ ، تحقیق شعیب الأرئوط ، مؤسسة الرسالة
بیروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م .

١١٠- صحیح ابن خزیمه ، ابن خزیمه : محمد بن إسحاق بن خزیمه ت : ٣١١ ،
تحقیق د . محمد مصطفى الأعظمی ، المكتب الإسلامی بیروت .

١١١- صحیح البخاری (الجامع المسند الصحیح المختصر من أمور رسول الله
ﷺ وسننه وأيامه) ، البخاری : محمد بن إسماعیل ت : ٢٥٦هـ ، تحقیق
محمد زهير بن ناصر الناصر ، دار طوق النجاة ، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ .

١١٢- صحیح الجامع الصغير وزياداته ، الألبانی : أبو عبد الرحمن محمد ناصر
الدين ت : ١٤٢٠هـ ، المكتب الإسلامی .

١١٣- صحیح سنن أبي داود ، الألبانی : أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين ت :
١٤٢٠هـ ، مؤسسة غراس للنشر والتوزيع الكويت ، الطبعة الأولى
١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢م .

١١٤- صحیح سنن الترمذی ، الألبانی : أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين ،
ت : ١٤٢٠هـ ، مكتبة المعارف ، الرياض ، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ /
٢٠٠٠م .

١١٥- صحیح مسلم (المسند الصحیح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول
الله ﷺ) ، مسلم بن الحجاج : أبو الحسن القشيري ، ت : ٢٦١هـ ،
محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .

حرف الضاد

١١٦- الضعفاء الصغير ، البخاری : محمد بن إسماعیل ت : ٢٥٦هـ ، تحقیق
محمود إبراهيم زايد ، دار الوعي حلب ، الطبعة الأولى ١٣٩٦هـ .

- ١١٧- الضعفاء الكبير، العقيلي: أبو جعفر محمد بن عمرو ت: ٣٢٢هـ، تحقيق عبد المعطى أمين قلجى، دار المكتبة العلمية بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م.
- ١١٨- الضعفاء والمتروكون، ابن الجوزى: جمال الدين أبو الفرج ت: ٥٩٧هـ، تحقيق عبد الله القاضى، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.
- ١١٩- الضعفاء والمتروكون، الدارقطنى: أبو الحسن على بن عمر ت: ٣٨٥هـ، تحقيق د. عبد الرحيم محمد القشقرى، مجلة الجامعة الإسلامية المدينة المنورة، نشر على ٣ أعداد رجب ١٤٠٣هـ، شوال ١٤٠٣هـ، رجب ١٤٠٤هـ.
- ١٢٠- الضعفاء والمتروكون، النسائى: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب ت: ٣٠٣هـ، تحقيق محمود إبراهيم زايد، دار الوعى حلب، الطبعة الأولى ١٣٩٦هـ.
- ١٢١- ضعيف الأدب المفرد، الألبانى: أبو عبد الرحمن ناصر الدين، ت: ١٤٢٠هـ، دار الصديق، الطبعة الرابعة ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م.
- ١٢٢- ضعيف الترغيب والترهيب، محمد ناصر الدين الألبانى، مكتبة المعارف، الرياض.
- ١٢٣- ضعيف الجامع الصغير وزيادته، محمد ناصر الدين الألبانى، المكتب الإسلامى.
- ١٢٤- ضعيف سنن ابن ماجه، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م.

- ١٢٥- ضعيف سنن الترمذی ، محمد ناصر الدين الألبانی ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١١هـ / ١٩٩١م .
- ١٢٦- ضعيف سنن النسائي ، الألبانی : أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين ١٤٢٠هـ ، مكتبة المعارف ، الرياض ، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م .
- ١٢٧- ضوابط الجرح والتعديل ، د. عبد العزيز بن محمد إبراهيم العبد اللطيف ، مكتبة العبيكان .

حرف الطاء

- ١٢٨- طبقات المدلسين (تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس) ، الحافظ ابن حجر : أبو الفضل أحمد بن علي ، ت : ٨٥٢هـ ، تحقيق د. عاصم ابن عبد الله القريوني ، مكتبة المنار ، عمان ، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م .

حرف العين

- ١٢٩- العبر في خبر من غير ، الذهبي : شمس الدين أبو عبد الله ، ت : ٧٤٨هـ ، تحقيق أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- ١٣٠- العلل ، المدني : علي بن عبد الله بن جعفر ، ت : ٢٣٤هـ ، تحقيق محمد مصطفى الأعظمي ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٠م .
- ١٣١- العلل ، ابن أبي حاتم : عبد الرحمن بن محمد بن إدريس ، ت : ٣٢٧هـ ، تحقيق د. سعد بن عبد الله الحميد ، د. خالد بن عبد الرحمن الجريسي ، مطابع الحميضي ، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م .

- ١٣٢- العلل الصغير، الترمذی : محمد بن عيسى بن سورة ت : ٢٧٩هـ، تحقيق أحمد محمد شاکر وآخرون، دار إحياء التراث العربی، بیروت .
- ١٣٣- العلل الواردة فی الأحاديث النبوية، الدارقطنی : أبو الحسن علی بن عمر ٣٨٥هـ، تحقيق محفوظ الرحمن زين الله السلفی، محمد بن صالح بن محمد الدباسی، الرياض، الدمام، ١٤٠٥هـ المجلدات حتى ١١ دار طيبة، ومن ١٢ إلى ١٥ دار ابن الجوزی، ١٤٢٧هـ .
- ١٣٤- العلل ومعرفة الرجال، أحمد بن حنبل : أبو عبد الله، ت : ٢٤١هـ، تحقيق وصی الله بن محمد عباس، دار الخانی، الرياض، الطبعة الثانية ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م .
- ١٣٥- العلل المتناهية فی الأحاديث الواهية، ابن الجوزی : جمال الدين أبو الفرج، ت : ٥٩٧هـ، تحقيق إرشاد الحق الأثری، إدارة العلوم الأثرية، باكستان، الطبعة الثانية ١٤٠١هـ / ١٩٨١م .
- ١٣٦- عمدة التفسير عن الحافظ ابن كثير، أحمد شاکر، ت : ١٣٧٧هـ، دار المعارف مصر، ١٩٥٧، ١٩٥٨ على خمسة أجزاء .
- ١٣٧- عيون الأثر فی فنون المغازی والشمائل والسير، ابن سيد الناس : أبو الفتح فتح الدين ت ٧٣٤هـ، تحقيق إبراهيم محمد رمضان، دار القلم بیروت، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ / ١٩٩٣م .

حرف الفاء

- ١٣٨- فتح الباری شرح صحيح البخاری، الحافظ ابن حجر : أبو الفضل أحمد ابن علی ٨٥٢هـ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، محب الدين الخطيب، دار المعرفة، بیروت، ١٣٧٩هـ .

- ١٣٩- فتح المغیث بشرح ألفیة الحديث للعراقی، السخاوی : شمس الدین أبو الخیر ٩٠٢هـ، تحقیق علی حسین علی، مكتبة السنة مصر، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م .
- ١٤٠- فتوح مصر والمغرب، ابن عبد الحكم : أبو القاسم المصری ت : ٢٥٧هـ، مكتبة الثقافة الدينية، ١٤١٥هـ .
- ١٤١- الفصل فی الملل والأهواء والنحل، ابن حزم : أبو محمد علی بن أحمد، ت : ٤٥٦هـ، مكتبة الخانجي القاهرة .
- ١٤٢- فضائل الصحابة، أحمد بن حنبل : أبو عبد الله، ت : ٢٤١هـ، تحقیق د. وصی الله محمد عباس، مؤسسة الرسالة، بیروت، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م .
- ١٤٣- قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، القاسمی : محمد جمال الدین ت : ١٣٣٢هـ، دار الكتب العلمية، بیروت .
- ١٤٤- القول البديع فی الصلاة علی الحبيب الشفيح، السخاوی : أبو الخیر محمد بن عبد الرحمن، ت : ٩٠٢هـ، دار الريان للتراث .
- ١٤٥- الكاشف فی معرفة من له رواية فی الكتب الستة، الذهبي : شمس الدین أبو عبد الله، ت : ٧٤٨هـ، تحقیق محمد عوامة أحمد محمد نمر الخطيب، دار القبلة الثقافية، جدة، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م .
- ١٤٦- الكامل فی ضعفاء الرجال، ابن عدى الجرجاني، ت ٣٦٥هـ، تحقیق عادل أحمد عبد الموجود، علی محمد معوض عبد الفتاح أبو سنة، الكتب العلمية، بیروت، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م .
- ١٤٧- الكباثر، الذهبي : شمس الدین أبو عبد الله، ت : ٧٤٨هـ، دار الندوة الجديدة، بیروت .

١٤٨- الكفاية في علم الرواية، الخطيب البغدادي: أحمد بن علي بن ثابت، ت: ٤٦٣هـ، تحقيق أبو عبد الله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية، المدينة المنورة.

١٤٩- كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، المتقي الهندي: علاء الدين علي بن حسام ت: ٩٧٥هـ، تحقيق بكرى حياني، صفوة السقا، مؤسسة الرسالة، الطبعة الخامسة ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

١٥٠- الكنى والأسماء، الدولابي: أبو بشر محمد بن أحمد، ت: ٣١٠هـ، أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

١٥١- الكواكب النيرات في معرفة الرواة الثقات، ابن الكيال: بركات بن أحمد بن محمد، ت: ٩٢٩هـ، تحقيق عبد القيوم عبد رب النبي، دار المأمون، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨١م.

حرف اللام

١٥٢- لسان الميزان، الحافظ ابن حجر، ت: ٨٥٢هـ، دائرة المعارف النظامية، الهند، مؤسسة الأعلمی، بيروت، الطبعة الثانية ١٣٩٠هـ/ ١٩٧١م.

حرف الميم

١٥٣- المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، ابن حبان: أبو حاتم البستي، ت: ٣٥٤هـ، تحقيق محمود إبراهيم زايد، دار الوعي حلب، الطبعة الأولى ١٣٩٦هـ.

١٥٤- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، الهيثمي: نور الدين علي بن أبي بكر، ت: ٨٠٧هـ، تحقيق حسام الدين القدس، مكتبة القدسي القاهرة، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.

- ١٥٥- مجموع الفتاوى ، ابن تيمية : تقى الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم ، ت : ٧٢٨هـ ، تحقيق عبد الرحمن بن محمد بن قاسم ، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف ، ١٤١٦هـ / ١٩٩٥م .
- ١٥٦- المجموع شرح المهذب ، النووى : أبو زكريا محمى الدين ، ت : ٦٧٦هـ ، دار الفكر .
- ١٥٧- مجموع فتاوى ابن باز ، عبد العزيز بن باز ، ت : ١٤٢٠هـ ، تحقيق محمد ابن سعد الشويعر .
- ١٥٨- محاسن التأويل ، القاسمى : محمد جمال الدين ، ت : ١٣٣٢هـ ، تحقيق محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ .
- ١٥٩- المحدث الفاصل بين الراوى والواعى ، الرامهرمى : أبو محمد الحسن ابن عبد الرحمن ، ت : ٣٦٠هـ ، تحقيق د . محمد عجاج الخطيب ، دار الفكر بيروت ، الطبعة الثالثة ١٤٠٤هـ .
- ١٦٠- المختلطين ، العلائى : صلاح الدين أبو سعيد خليل ، ت : ٧٦١هـ ، تحقيق د . رفعت فوزى عبد المطلب ، على عبد الباسط فريد ، مكتبة الخانجى القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م .
- ١٦١- المختلف فيهم ، ابن شاهين : أبو حفص عمر بن أحمد ، ت : ٣٨٥هـ ، تحقيق عبد الرحيم بن محمد بن أحمد القشقرى ، مكتبة الرشد ، الرياض ، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م .
- ١٦٢- المدخل إلى كتاب الإكليل ، الحاكم : أبو عبد الله محمد بن عبد الله ، ت : ٤٠٥هـ ، تحقيق د . فؤاد عبد المنعم أحمد ، دار الدعوة ، الإسكندرية .

- ١٦٣- المدخل إلى السنن الكبرى، البيهقي: أبو بكر أحمد بن الحسين ت: ٤٥٨هـ، تحقيق د. محمد ضياء الرحمن الأعظمي، دار الخلفاء، الكويت.
- ١٦٤- المدخل إلى مذهب الإمام أحمد، ابن بدران: عبد القادر بن أحمد بن مصطفى ت: ١٣٤٦هـ، تحقيق د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠١هـ.
- ١٦٥- المستدرك على الصحيحين، الحاكم: أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله، ت: ٤٠٥هـ، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م.
- ١٦٦- مسند الإمام أحمد بن حنبل، أحمد بن حنبل: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل ت: ٢٤١هـ، تحقيق شعيب الأرنؤوط، عادل مرشد وآخرون، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م.
- ١٦٧- مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق وتعليق الشيخ أحمد شاکر، دار الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.
- ١٦٨- مسند أبي يعلى، أبو يعلى الموصلي: أحمد بن علي بن المثنى ت: ٣٠٧هـ، تحقيق حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث دمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.
- ١٦٩- مسند البزار (البحر الزخار)، البزار: أبو بكر أحمد بن عمرو ت: ٢٩٢هـ، تحقيق محفوظ الرحمن زين الله، عادل بن سعد، صبري عبد الخالق الشافعي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة الأولى بدأت ١٩٨٨م انتهت ٢٠٠٩م.
- ١٧٠- مسند الحارث (بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث)، أبو محمد

- الحارث : محمد بن داهر ، ت : ٢٨٢هـ ، المنتقى : الهيثمي ت : ٨٠٧هـ ، تحقيق د . حسين أحمد صالح الباكرى ، مركز خدمة السنة والسيرة النبوية ، المدينة المنورة ، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م .
- ١٧١- مسند الحميدى ، الحميدى : أبو بكر عبد الله بن الزبير ، ت : ٢١٩هـ ، تحقيق حسن سليم أسد الداراني ، دار السقا ، دمشق ، الطبعة الأولى ١٩٩٦م .
- ١٧٢- المسند للشاشي ، الشاشي : أبو سعيد الهيثم بن كليب ، ت : ٣٣٥هـ ، تحقيق د . محفوظ الرحمن زين الله ، مكتبة العلوم والحكم ، المدينة المنورة ، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ .
- ١٧٣- مسند الشاميين ، الطبراني : سليمان بن أحمد بن أيوب ، ت : ٣٦٠هـ ، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ / ١٩٨٤م .
- ١٧٤- مسند الشهاب ، القضاعى : محمد بن سلامة بن جعفر ، ت : ٤٥٤هـ ، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ / ١٩٨٦م .
- ١٧٥- مسند أبي داود الطيالسي ، أبو داود الطيالسي : سليمان بن داود ت : ٢٠٤هـ ، تحقيق د . محمد عبد المحسن التركي ، دار هجر مصر ، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ / ١٩٩٩م .
- ١٧٦- مسند عبد الرحمن بن عوف ، البرتي : أبو العباس أحمد بن محمد بن عيسى بن الأزهر ت : ٢٨٠هـ ، تحقيق صلاح بن عايض الشلاصى ، دار ابن حزم ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ .
- ١٧٧- مسند عبد بن حميد (المتنخب من مسند عبد بن حميد) ، عبد بن حميد :

- أبو محمد الكشي، ت: ٢٤٩هـ، تحقيق صبحی البدري السامرائي، محمود محمد خليل الصعيدي، مكتبة السنة، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
- ١٧٨- مسند على (تهذيب الآثار وتفصيل الثابت عن رسول الله من الأخبار)، الطبري: محمد بن جرير الطبري، ت: ٣١٠هـ، تحقيق محمود محمد شاکر، مطبعة المدني، القاهرة.
- ١٧٩- مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار، ابن حبان: محمد بن حبان أبو حاتم البستي، ت: ٣٥٤هـ، تحقيق مرزوق على إبراهيم، دار الوفاء المنصورة، الطبعة الأولى ١٤١١هـ/١٩٩١م.
- ١٨٠- مشكاة المصابيح، التبريزي: محمد بن عبد الله الخطيب، ت: ٧٤١هـ، تحقيق ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثالثة ١٩٨٥م.
- ١٨١- مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، البوصيري: أبو العباس شهاب الدين أحمد ت: ٨٤٠هـ، تحقيق محمد المتقي الكشناوي، دار العربية، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ.
- ١٨٢- مصنف بن أبي شيبة (الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار)، أبو بكر بن أبي شيبة: عبد الله بن محمد، ت: ٢٣٥هـ، تحقيق كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.
- ١٨٣- المصنف (عبد الرزاق)، عبد الرزاق الصنعاني: أبو بكر عبد الرزاق ت: ٢١١هـ، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ.
- ١٨٤- معالم السنن، الخطابي: أبو سليمان حمد بن محمد، ت: ٣٨٨هـ،

- المطبعة العلمية، حلب، الطبعة الأولى ١٣٥١هـ/١٩٣٢م.
- ١٨٥- المعجم الأوسط، الطبراني: سليمان بن أحمد بن أيوب، ت: ٣٦٠هـ، تحقيق طارق بن عوض الله بن محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين، القاهرة.
- ١٨٦- المعجم الصغير (الروض الداني)، الطبراني: سليمان بن أحمد بن أيوب، ت: ٣٦٠هـ، تحقيق محمد شكور محمود الحاج أمرير، المكتب الإسلامي بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
- ١٨٧- المعجم المختص بالمحدثين، الذهبي: شمس الدين أبو عبد الله ت: ٧٤٨هـ، تحقيق د. محمد الحبيب الهيلة، مكتبة الصديق، الطائف، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
- ١٨٨- المعجم الكبير، الطبراني: سليمان بن أحمد بن أيوب، ت: ٣٦٠هـ، حمدى ابن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، الطبعة الثانية.
- ١٨٩- معرفة الصحابة، أبو نعيم: أحمد بن عبد الله الأصبهاني، ت: ٤٣٠هـ، تحقيق عادل بن يوسف العزازی، دار الوطن للنشر، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.
- ١٩٠- معرفة علوم الحديث، الحاكم: أبو عبد الله الحاكم النيسابوري، ت: ٤٠٥هـ، تحقيق السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م.
- ١٩١- المعرفة والتاريخ، الفسوى: يعقوب بن سفيان، ت: ٢٧٧هـ، تحقيق أكرم ضياء العمرى، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠١هـ/١٩٨١م.

- ١٩٢- مغانی الأخیار فی شرح أسامی رجال معانی الآثار ، بدر الدین العینی : أبو محمد محمود بن أحمد ، ت : ٨٥٥هـ ، تحقیق محمد حسن محمد حسن إسماعیل ، دار الکتب العلمیة ، بیروت ، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م .
- ١٩٣- المغنی فی الضعفاء ، الذهبی : شمس الدین أبو عبد الله ، ت : ٧٤٨هـ ، تحقیق د . نور الدین عتر .
- ١٩٤- مقدمة ابن الصلاح (معرفة أنواع علوم الحدیث) ، ابن الصلاح : عثمان بن عبد الرحمن ت : ٦٤٣هـ ، تحقیق د . نور الدین عتر ، دار الفکر ، سوريا ، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م .
- ١٩٥- منهاج السنة النبویة فی نقض کلام الشیعة القدریة ، ابن تیمیة : تقی الدین أبو العباس أحمد بن عبد الحکیم ، ت : ٧٢٨هـ ، تحقیق محمد رشاد شالم ، جامعة محمد ابن سعود الإسلامیة ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م .
- ١٩٦- المنهاج شرح صحیح مسلم بن الحجاج ، النووی : أبو زکریا محیی الدین یحیی بن شرف ، ت : ٦٧٦هـ ، دار إحياء التراث العربی ، بیروت ، الطبعة الثانية ١٣٩٢هـ .
- ١٩٧- الموضوعات ، ابن الجوزی : جمال الدین عبد الرحمن بن علی ٥٩٧هـ ، تحقیق عبد الرحمن محمد عثمان ، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة ، الطبعة الأولى ج ١ ، ٢ ، ١٣٨٦هـ ، ج ٣ ، ١٣٨٨هـ .
- ١٩٨- الموطأ ، الإمام مالک : مالک بن أنس بن مالک بن عامر الأصبیحی ، ت : ١٧٩هـ ، تحقیق محمد مصطفی الأعظمی ، مؤسسة زاید بن سلطان للأعمال الخیریة أبو ظبی ، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م .
- ١٩٩- الموقظة فی علم مصطلح الحدیث ، الذهبی : شمس الدین أبو عبد الله

محمد ابن أحمد، ت: ٧٤٨هـ، تحقیق عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية / حلب، الطبعة الثانية ١٤١٢هـ.

٢٠٠- میزان الاعتدال، الذهبي: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد، ت: ٧٤٨هـ، تحقیق علی محمد البخاری، دار المعرفة للطباعة والنشر، بیروت، الطبعة الأولى ١٣٨٢هـ / ١٩٦٣م.

حرف النون

٢٠١- نزهة النظر فی توضیح نخبة الفكر فی مصطلح أهل الأثر، الحافظ ابن حجر: أبو الفضل أحمد بن علی، ت: ٨٥٢هـ، تحقیق عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، مطبعة سفر بالرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ.

٢٠٢- النفقة علی العیال (العیال)، ابن أبي الدنيا: أبو بكر عبد الله بن محمد بن عبيد، ت: ٢٨١هـ، تحقیق د. نجم عبد الرحمن خلف، دار ابن القيم الدمام، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م.

٢٠٣- النکت علی کتاب ابن الصلاح، الحافظ ابن حجر، تحقیق ربيع بن هادی عمير المدخلى، عمادة البحث العلمی بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م.

٢٠٤- النکت علی نزهة النظر فی توضیح نخبة الفكر، علی حسن بن علی بن عبد الحميد الحلبي الأثرى، دار ابن الجوزى، السعودية، الطبعة السابعة ١٤٢٤هـ.

٢٠٥- نیل الأوطار، الشوكاني: محمد بن علی بن محمد بن عبد الله ت: ١٢٥٠هـ، تحقیق عصام الدين الصبايطی، دار الحديث، مصر، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م.

حرف الواو

٢٠٦- الوسيط فی علوم ومصطلح الحديث ، أبو شهبة : محمد بن محمد بن
سویلم، ت: ١٤٠٣هـ، دار الفكر العربي .

حرف الياء

٢٠٧- یتیمۃ الدهر فی محاسن أهل العصر ، الثعالبی : عبد الملك بن محمد بن
إسماعیل ت: ٤٢٩هـ، تحقیق د. مفید محمد قمیحة ، دار الکتب
العلمیة، بیروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م .

فهرس الموضوعات

٥	مقدمة الكتاب
١٥	بینی و بین الحديث
١٦	مسجد الرحمة بالهرم
١٨	لا يشكر الله من لا يشكر الناس
١٨	النقص والتقصير من سمات البشر
١٩	مقدمة الرسالة
٢٩	التمهيد : التعريف بالشيخ أحمد شاکر ، ونقد الحديث وتطوره
٣١	الفصل الأول : التعريف بالشيخ أحمد شاکر
٣٢	١- اسمه ونسبه
٣٣	٢- رحلاته
٣٤	٣- مذهبه الفقهي
٣٦	٤- عقيدته
٣٧	٥- آثاره العلمية
٣٨	أولاً : القرآن وعلومه
٣٨	ثانياً : الحديث وعلومه
٤٠	ثالثاً : الفقه وأصوله
٤٠	رابعاً : العقيدة
٤١	خامساً : الأدب واللغة
٤١	سادساً : السير والتراجم
٤١	سابعاً : الأنساب
٤١	ثامناً : مقالات صحفية وردود علمية

- ٤٣ الفصل الثاني : نقد الحديث وتطوره
- ٤٥ المبحث الأول: ميزان نقد الحديث
- ٤٥ ١- الحاجة إليه
- ٢- نشأته هناك ترابط بين تطور تدوين الحديث
- ٤٧ وتطور الميزان النقدي
- ٤٨ أمثلة على ارتحال الصحابة رضی الله عنهم طلبًا للحديث
- ٥٠ أمثلة على ارتحال التابعين طلبًا للحديث
- ٥٦ جمع طرق الحديث
- ٦٣ المبحث الثاني: مراحل تطور نقد الحديث
- ٦٣ المرحلة الأولى : عصر الصحابة رضی الله عنهم
- ٦٧ - ذكر أمثلة من عناية الصحابة رضي الله عنهم بنقد الحديث
- ٧٣ المرحلة الثانية : وهي عصر التابعين
- ٧٩ المرحلة الثالثة : وهي مرحلة أتباع التابعين
- ٨٥ - ذكر أمثلة من تابعي التابعين الذين اهتموا بنقد الحديث
- ٩٠ المرحلة الرابعة : القرن الهجري الثالث في مجال التدوين
- ٩٨ المرحلة الخامسة: القرن الرابع الهجري
- ١٠٤ وفي مجال تدوين السنة
- ١٠٧ وفي مجال نقد الحديث
- ١١٠ المرحلة السادسة : القرن الخامس فما بعده
- ١١٤ المبحث الثالث : هل انتهى نقد الحديث بعد هذه القرون ؟
- ١١٨ المبحث الرابع : نقاد الحديث بين الجرح والتعديل
- ١١٨ أولاً : تعريف الجرح والتعديل

- ١١٨ ثانيًا : حال الرواة وأصنافهم مع الجرح والتعديل
 ١١٩ ثالثًا : مراعاة دلالات ألفاظ الجرح والتعديل ...
 ١٢١ رابعًا : حول تعارض الجرح والتعديل
 ١٢٤ خامسًا : الجهالة
 ١٢٥ سادسًا : نقاد الجرح والتعديل بين التشدد والتساهل ..

الباب الأول :

أسس وقواعد نقد الحديث

عند الشيخ أحمد شاکر

- ١٢٩ الفصل الأول : آراء الشيخ أحمد شاکر في المصطلح
 ١٢٩ - الاحتياط في النقل
 ١٢٩ - عدم منع الاجتهاد في الحديث
 ١٣٠ - الحديث الصحيح يفيد العلم القطعي اليقيني
 ١٣١ - أحاديث الصحيحين (البخارى ومسلم) صحيحة كلها
 ١٣٢ - حول تصحيح الحاكم الأحاديث في المستدرک
 ١٣٢ - موطأ مالك
 ١٣٣ هل يتقوى الحديث الضعيف إذا تعددت طرقه ؟
 ١٣٤ - حول مصطلح الترمذی في سننه
 ١٣٦ - ما سکت عنه أبو داود في السنن
 ١٣٧ نقد اصطلاح البغوى في « مصابيح السنّة »
 ١٣٧ - المنتقى لابن الجارود
 - الحديث الموقوف على الصحابي ، هل له حکم المرفوع إلى
 ١٣٧ النبي ﷺ أم لا ؟

- ١٣٩ عدم الاحتجاج بالمجهول من الرواة
- ١٤٠ مراسيل الصحابة
- ١٤٠ زيادة الثقة
- ١٤١ التدليس
- ١٤٣ - حد المتواتر
- ١٤٤ الرد على من قال أن الترمذی سَمَّى النسخ علة
- ١٤٤ الحديث المضطرب
- ١٤٥ الحديث المدرج
- ١٤٦ حکم من وضع حديثاً على رسول الله ﷺ
- ١٤٦ حکم العمل بالحديث الضعيف
- ١٤٧ الاحتياط في الحكم على الحديث
- ١٤٨ بم تثبت عدالة الراوى؟
- ١٤٨ تعارض الجرح والتعديل
- ١٥٠ رواية الثقة عن مجهول
- ١٥٠ رواية مجهول العين
- ١٥١ رواية المستور
- ١٥١ رواية أهل البدع
- ١٥٤ - رواية الفاسق
- ١٥٥ - حکم رواية الحديث الذي حدّث به ثقة ونفاه من حدّث عنه
- ١٥٦ عدالة الرواة بعد القرون الأولى
- ١٥٧ السن التي يبدأ فيها السماع
- ١٥٨ - اختصار الحديث

- ١٥٩ - تقطيع الحديث
- ١٥٩ متى يمسك المحدث عن الرواية ؟
- ١٥٩ مراتب الجرح والتعديل
- ١٦٠ حول رواية الحديث بالوجادة
- ١٦٣ رواية الحديث بالمعنى
- ١٦٥ إذا ورد الحديث عن روايين ، هل يجوز إسقاط أحدهما ؟
- ١٦٦ الجمع بين الأحاديث المتعارضة ظاهراً
- ١٦٧ الفصل الثانى : مصادر الشيخ أحمد شاكر فى تحقيق ونقد الحديث
- ١٦٧ أولاً كتب الحديث وأجزاؤه
- ١٦٩ ثانياً كتب التراجم والطبقات
- ١٧١ ثالثاً كتب التفسير
- ١٧١ رابعاً كتب شروح الحديث
- ١٧٢ خامساً كتب العلل والسؤالات
- ١٧٢ سادساً كتب الفقه
- ١٧٢ سابعاً كتب أصول الفقه
- ١٧٢ ثامناً كتب التاريخ
- ١٧٣ تاسعاً كتب مصطلح الحديث
- ١٧٣ عاشراً كتب اللغة - ومعاجم البلدان
- ١٧٤ ملاحظات
- ١٧٥ الفصل الثالث : موقف الشيخ أحمد شاكر من العمل بالحديث الضعيف
- ١٨١ العمل بالحديث الضعيف
- ١٨٩ موقف الشيخ أحمد شاكر

- الفصل الرابع : حکم الشيخ أحمد شاکر علی الرواة ١٩١
- المبحث الأول: تصحيح حديث المدلسين مع عدم تصريحهم بالسماع ١٩٢
- المرتبة الأولى ١٩٢
- المرتبة الثانية ١٩٢
- المرتبة الثالثة ١٩٢
- المرتبة الرابعة ١٩٣
- المرتبة الخامسة ١٩٣
- المبحث الثاني : تصحيحه لأحاديث رواة رغم أن الراجع
ضعفهم (كعبد الله بن لهيعة) ١٩٩
- ١- ترجمة ابن لهيعة ١٩٩
- أقوال أهل العلم في ابن لهيعة ٢٠٠
- تحقيق أقوال أهل العلم في ابن لهيعة ٢١٦
- أولاً: من قال بتضعيفه ٢١٦
- ثانياً: من قال بتوثيقه ٢١٨
- ثالثاً: من قال بأن حديثه صالح في المتابعات ... ٢١٩
- رابعاً: من قال إن حديثه يدور بين الحسن والصحيح
إذا كان من رواية العبادلة الأربعة ، وكل ثقة
علم أنه تحمل عنه قبل الاختلاط ٢٢٠
- الراجع في ترجمة ابن لهيعة ٢٢٢
- المبحث الثالث : اعتماد توثيق ابن حبان بمفرده ٢٢٣
- المبحث الرابع : « اعتبار سكوت البخارى فى التاريخ أو ابن أبى حاتم
فى الجرح والتعديل عن الراوى توثيقاً له » ٢٢٦

- هل يعتبر سكوت البخارى فى التاريخ عن الراوى
 ٢٢٦ توثيقًا له ؟
- المبحث الخامس : تغليب التعديل على الجرح ، حتى وإن كان
 ٢٢٩ المعدّلون قلة والجارحون كثرة وجرحهم مفسّر
- ٢٣٢ الضوابط عند تعارض الجرح والتعديل
- ٢٣٨ المبحث السادس : التوقف فى أحاديث رغم وضوح ضعفها
- المبحث السابع : «موقف الشيخ أحمد شاکر من التابعين ،
 ٢٣٩ وتساوله فى الحكم عليهم»
- المبحث الثامن : الحكم على سند كل حديث على حدة مع عدم
 ٢٤٤ اعتبار المتابعات والشواهد أو الإشارة إليها

الباب الثانى : دراسة تطبيقية

(نماذج من مسند أحمد)

- ٢٤٩ الفصل الأول أحاديث المدلسين
- ٢٤٩ أمثلة على أحاديث المدلسين
- ٢٤٩ مثال ١ : حديث ١٣٧٤ المسند
- ٢٥٢ مثال ٢ : حديث ١٦٠٣ المسند
- ٢٥٥ مثال ٣ : حديث ١٧١٦ المسند
- ٢٥٨ مثال ٤ : حديث ٧٩٦٧ المسند
- ٢٦١ مثال ٥ : حديث ١٩٧٥ المسند
- ٢٦٤ مثال ٦ : حديث ٥٩٩٠ المسند
- ٢٦٦ مثال ٧ : حديث ١٨٨٩ المسند

الفصل الثانی : أحادیث عبد الله بن لهيعة

- ٢٦٩
 ٢٦٩ مثال ١ : حديث ٩٣ المسند
 ٢٧١ مثال ٢ : حديث ٤٥٣ المسند
 ٢٧٣ مثال ٣ : حديث ٢٣٠٨ المسند
 ٢٧٥ مثال ٤ : المسند
 ٢٧٧ مثال ٥ : المسند حديث ٦٦١٧

الفصل الثالث : أحاديث عن توثيق ابن حبان بمفرده

- ٢٨١ مثال ١ : حديث ٢٦١ المسند
 ٢٨٤ مثال ٢ : حديث ٥١٧ المسند
 ٢٨٧ مثال ٣ : حديث ٦٦٥ المسند
 ٢٨٩ مثال ٤ : حديث ٦٩١ المسند
 ٢٩٢ مثال ٥ : حديث ١١٣١ المسند
 ٢٩٥ مثال ٦ : حديث ١٣٩٧ المسند
 ٢٩٨ مثال ٧ : حديث ١٥٤٢ المسند
 ٣٠٠ مثال ٨ : حديث ٢٠٣١ المسند
 ٣٠٣ مثال ٩ : حديث ٢٠٦ المسند

الفصل الرابع : أحاديث عن سكوت البخاري وابن أبي حاتم عن

- الرواة
 ٣٠٥ مثال ١ : حديث ٦٤٤ المسند
 ٣٠٩ مثال ٢ : حديث ٦٤٩ المسند
 ٣١٣ مثال ٣ : حديث ٦٩٥ المسند
 ٣١٦ مثال ٤ : حديث ٨٠٢ المسند

- ٣٢١ مثال ٥ : حديث ١٦٦٠ المسند
 ٣٢٥ مثال ٦ : حديث ١٧٠٧ المسند
 ٣٢٩ مثال ٧ : حديث ١٧٣٠ المسند
 ٣٣٣ مثال ٨ : حديث ١٦٢٠ المسند

٣٣٥ الفصل الخامس أحاديث عن تقديم التعديل على الجرح

- ٣٣٥ مثال ١ : حديث ٤٥ المسند
 ٣٣٨ مثال ٢ : حديث ٨٠ المسند
 ٣٤١ مثال ٣ : حديث ٩٧ المسند
 ٣٤٥ مثال ٤ : حديث ١٤١٦ المسند
 ٣٤٩ مثال ٥ : حديث ١٤٢٢ المسند
 ٣٥٣ مثال ٦ : حديث ١٦٨٩ المسند
 ٣٥٦ مثال ٧ : حديث ١٧١٧ المسند
 ٣٥٩ مثال ٨ : حديث ١٥٦ المسند
 ٣٦١ مثال ٩ : حديث ٥٠٤٢ المسند
 ٣٦٣ مثال ١٠ : حديث ٩٥٣ المسند

٣٦٧ الفصل السادس التوقف في أحاديث ضعيفة

- ٣٦٧ مثال ١ : المسند حديث ٥٣١
 ٣٧٠ مثال ٢ : حديث ٥٣٦ المسند
 ٣٧٤ مثال ٣ : حديث ٥٤٢ المسند
 ٣٧٥ مثال ٤ : المسند حديث ١٤٠٢
 ٣٧٩ مثال ٥ : حديث ١٧٩٩ المسند
 ٣٨٤ مثال ٦ : حديث ٢٥٦٢ المسند

- مثال ٧ : حديث ٢٧٦٧ المسند ٣٨٦
- الفصل السابع : أحاديث التابعين ٣٨٩
- ١- تابعون مجهولون (لم يعرفهم أحد) ٣٨٩
- مثال ١ : حديث ٦٤٩ المسند ٣٨٩
- مثال ٢ : حديث ٦٥٧ المسند ٣٩٣
- مثال ٣ : حديث ٦٩٣ المسند ٣٩٧
- مثال ٤ : المسند حديث ٨٩٢ ٣٩٩
- مثال ٥ : المسند حديث ١٩٥٧ ٤٠٢
- مثال ٦ : المسند حديث ١٤٦ ٤٠٤
- ٢- تابعون مجهولون لم يوثقهم سوى ابن حبان ٤٠٧
- مثال ١ : حديث ١٣٥ المسند ٤٠٧
- مثال ٢ : حديث ٢١٧ المسند ٤١٠
- مثال ٣ : حديث ٢٨٦ المسند ٤١٢
- مثال ٤ : حديث ٢٩٣ المسند ٤١٤
- مثال ٥ : حديث ٣١١ المسند ٤١٦
- مثال ٦ : حديث ٤١٠ المسند ٤٢٢
- مثال ٧ : حديث ٤١٦ المسند ٤٢٦
- مثال ٨ : حديث ٩٥١ المسند ٤٢٩
- مثال ٩ : حديث ٧٦٩ المسند ٤٣٢
- مثال ١٠ : حديث ٩٦٧ المسند ٤٣٣
- مثال ١١ : حديث ٩٧٥ المسند ٤٣٥
- مثال ١٢ : حديث ١٠٧٨ المسند ٤٣٨

الفصل الثامن: عدم اعتبار الشواهد والمتابعات في نقد الحديث

- أو الإشارة إليها ٤٤١
- مثال ١: حديث ٣٤٦ المسند ٤٤١
- مثال ٢: حديث ٣٤٧ المسند ٤٤٣
- مثال ٣: حديث ٢٤٦، ٣٥٠ المسند ٤٤٤
- مثال ٤: حديث ٣٨٧ المسند ٤٤٥
- مثال ٥: حديث ١٤١١ المسند ٤٤٦
- مثال ٦: المسند حديث ١٤٤٥ ٤٤٧
- مثال ٧: حديث ١٧٢٦ المسند ٤٤٨
- الخاتمة ٤٤٩

الفهارس

- ١- فهرس الآيات القرآنية ٤٥٥
- ٢- فهرس الأحاديث النبوية ٤٥٧
- ٣- فهرس الرواة ٤٦٩
- ٤- فهرس المراجع ٤٧٩
- فهرس الموضوعات ٥٠٧

مَطْبَعَةُ الْجَامِعَةِ الْأَوْسْتَرَالِيَّةِ

ت. ٢٢٧٥٢٤٩٩ - ج. ٢٢٧٤٩١٥

هذا الكتاب

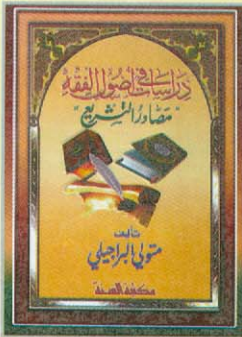
(أصله رسالة ماجستير قُدمت لقسم الشريعة بكلية دار العلوم / جامعة القاهرة)

"سخر الله تعالى رجالاً وضعوا القواعد الصارمة لقبول المرويات وردّها ، وطبقت هذه القواعد على كل من حمل حديث النبي صلى الله عليه وسلم ، فلم يستثن منهم أحد ، حتى كبار المحدثين .

وقد انقسم نقاد الحديث إلى مدارس ، فمنهم المتشدد ، والمعتدل ، والمتساهل ، والكل يسعى - حسب اجتهاده - لخدمة سنّة النبي صلى الله عليه وسلم .

والشيخ العلامة أحمد شاكر - يرحمه الله - عمل بحديث النبي صلى الله عليه وسلم رواية ودراية ، وبلغ فيه شأنًا لم يجاره فيه أحد من أقرانه . وهذه الدراسة تحاول أن تقف على معالم منهج الشيخ في نقده للحديث .
متولي البراجيلي

كتب صدرت للمؤلف :



ALSUNNA LIBRARY
Publishers

81 Al-Bostan St., Abdeen Square - Cairo - Egypt
Tel.: 23900318 Fax : 23913532
E-mail: al.sona@yahoo.com



مكتبة السنة
الدار السلفية لنشر العلم

٨١ ش البستان - ناصية ش الجمهورية - ميدان عابدين - القاهرة
هاتف: ٢٢٩٠٠٣١٨ فاكس: ٢٢٩١٣٥٣٢